آراء حول الخليج

العدد 224
أغسطس 2026

ملف العدد:

تركيبة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب الإيرانية: وفاق أم تصادم

- نخب الخليج تتساءل عن الكونفدرالية وصيغة الاتحاد الأوروبي و"ناتو" خليجي
- السعودية ترى الجغرافيا أقوى العوامل والجوار ثابت ودائم بين العرب وإيران
- تحرص واشنطن على مصالحها والتطبيع مع إيران لإبعادها عن بكين وموسكو
- السلم بانعتاق المنظمات من الاستقطاب وتحويل هندسة الاستقرار لرافعة للتنمية
- التعاون الدفاعي الخليجي ضرورة والركن الأهم للردع والتوازن العسكري
- غياب إطار إقليمي شامل يحول الشرق الأوسط ساحة للصراع بين القوى الكبرى

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان هيثم ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (51)

افتتاحية العدد

النظام الإقليمي من اختيار دول المنطقة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات خليجية

مجلس التعاون.. صمود راسخ وتكامل متجدد في مواجهة الأزمات

معالي .أ. جاسم محمد البديوي 6

دراسة العدد

السعودية الدولة الأكثر أهمية في المنطقة ودول الخليج الرابح الأكبر من التعاون الإقليمي

السفير أليساندرو مينوتو 9

قضية العدد

ما بعد هرمز: كيف أعاد الخوف من البحر اكتشاف اليابسة؟

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي 14

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

السفير. ناصيف حتي 19
أ.د. محمد الرميحي 22
د. طلال صالح بنّان 26
أ.د. جودت بهجت 31
د. مروان المعشر 35
د. هلال بن أحمد الحبسي 39
اللواء البحري (م) المهندس / صالح صنيدح العتيبي 44
د. هاجد بن يحيى الأصلعي 48
العميد (م) المختار بن نصر 56
د. برنو محمد أمين 62
د. سامي ثامر الرشيدي 67
أ.د. سليمان اعراج 73
أ.د. سمير صالحة 78
أ.د. كاظم هاشم نعمة 84
د. مهند سلوم 90
أ.د. مثنى فائق العبيدي 94
د تمارا كاظم الأسدي 99
أ.د. هادي مشعان ربيع 103
د. فوزي بهزاد 108
أ.د. وانغ قوانغدا 115
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي 122
ا.د عماد صلاح الشيخ داود 128
أ.د عبد الله الفرجاني 134
أ.د. خالد عبيد 139
د. الصادق الفقيه 144
د. حنان نايف ملاعب 149
د. كريستيان كوخ 154
د- إدريس جميل 159
ا.د. حسين علي ابراهيم البطاوي 164
أ.د. إيكارت وورتز 168
د. نارايانابا جانارداهان 173

وقفة

الشرق الأوسط بين التحديات والطموحات

جمال أمين همام 178

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيدي قراء مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (٢٢٤) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من أغسطس ٢٠٢٦م، يطرح قضية (تركيبة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب الإيرانية: وفاق أم تصادم)، وقد استعرض العدد رؤية المتخصصين في علوم المستقبليات وأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي والباحثين، حول تركيبة النظام الإقليمي المرتقب بعد أن تضع الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين إيران من جهة أخرى أوزارها، وأجمعت الدراسات والمقالات المنشورة في العدد على أن النظام الإقليمي بعد الحرب لن يكون كما كان قبلها حيث طرأت متغيرات على المنطقة والعالم جراء هذه الحرب، وركز هؤلاء جميعًا على أهمية الدور الخليجي في قيادة النظام الإقليمي الجديد ، وأكدوا على أن دور المملكة العربية السعودية هو الدور القيادي ومحور الارتكاز في النظام الإقليمي الجديد نظرًا لامتلاك المملكة مقومات هذا الدور ، وأنها تستطيع تحقيق ذلك بالتعاون والتكامل والتنسيق حتى تلعب دول مجلس التعاون مجتمعة الدور الوازن في المنطقة، وشددوا على أن حكمة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون خففت من حدة التصعيد والذهاب بعيدًا في المواجهة واتساع رقعتها رغم الاعتداءات الإيرانية المتكررة عليها من إيران وميليشيات من دول أخرى مؤيدة لإيران إلا أنها رفضت الدخول في الحرب، ورفضت أن تكون ساحة لتصفية الحسابات، وأغلت أجواءها وأراضيها أمام أي استخدام عسكري في هذه الحرب .

وأشار الباحثون والمتخصصون إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير بتؤدة وأناة نحو تثبيت الاستقرار الإقليمي في اتجاهات متوازية وليست متقاطعة تصب جميعها في تثبيت التوازن الإقليمي بالردع المتوازي ويتمثل ذلك في تعزيز القوة الدفاعية لحماية الأمن الداخلي لهذه الدول عبر تقوية الأنظمة الدفاعية وتحديثها وتطوير الصناعات العسكرية الوطنية وتنويع مصادر السلاح والتنسيق الخليجي البيني لحماية المنشآت وتثبيت الأمن الخليجي بكل مكوناته، والعمل على تأمين سلاسل الإمداد وتوفير إمدادات الطاقة وضخها للمستهلكين عبر تأمين مرورها من خلال طرق بديلة.

كما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى الشراكات مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار رؤية وطنية خليجية وكذلك رؤية عربية وإقليمية تهدف لنزع فتيل التوتر وتعزيز الاستقرار وعدم التصعيد وتثبيت أدوات ردع إقليمية تمنع الاعتداءات وتجنب المنطقة ويلات حروب مدمرة وغير مبررة، ويتواكب كله مع سعي دول مجلس التعاون إلى تغليب لغة الدبلوماسية وحل المشكلات العالقة بالحوار عبر المفاوضات كما حدث وكان لها اسهاماتها المهمة في الدفع نحو التفاوض بين واشنطن وطهران، والتي أدت إلى هدنة المئة يوم والاستمرار في التفاوض حتى الوصول إلى الاتفاق النهائي الدائم الذي يطفئ نيران الحرب.

والنظام الإقليمي الجديد لذي تأمله المنطقة يقوم على التوازن والالتزام بالسلام والاستقرار وأن تديره وتقوده دول الإقليم دون تدخلات من قوى خارجية وأن يقوم على الاحترام المتبادل بين ضفتي الخليج أي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وأن يكون الخليج ممرًا لكافة الدول وأن يظل شريانًا للتنمية والاستفادة من مكنوناته لصالح الدول المتشاطئة، وأن يكون مضيق هرمز بوابة ومعبر للصادرات والواردات طبقًا للقانون الدولي وعدم استخدامه ورقة ضغط وأداة من أدوات الحرب، وفي كل ذلك يتحقق بتعامل 'إيران مع جيرانها وفق القانون الدولي ومنطق الجوار وفي إطار علاقات دولية متوازنة والتخلي عن مساعي الهيمنة وبعيدًا عن أي منغصات طائفية أو مطامع أخرى، وإذا تحقق ذلك سيكون النظام الإقليمي مستقرًا ويحقق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة ورفاهية الشعوب.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٢٥) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر سبتمبر (٢٠٢٦م) في الملف الرئيسي " تكلفة الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية على أطراف الحرب ودول المنطقة والعالم".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد بأي من الأحوال عدد الكلمات عن ٢٠٠٠ كلمة للمقال على أقصى تقدير، ولن يتم التعامل مع أي مقالات تتجاوز عدد الكلمات المحدد.

ـ لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

النظام الإقليمي من اختيار دول المنطقة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

النظام الإقليمي المتوقع في المستقبل والمبني على تجربة ومخرجات الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية، متوقع أن يكون نظامًا قائمًا على تجربة شديدة الأهمية تحمل في طياتها الكثير من الدروس والنتائج التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي نحو التفكير بعمق ورؤية واستشراف مستقبلي دقيق لما يكون عليه الوضع الإقليمي بعد أن تضع الحرب أوزارها، وإن كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتوقع مخاطر الحرب التي حدثت على ضوء الإرهاصات التي سبقتها، وتجارب حربي الخليج الأولى والثانية، إضافة إلى تعنت أطراف النزاع، وملفات الصراع الشائكة، إلا أن ما شهدته أحداث ومراحل هذه الحرب ،وما ترتب عليها من أضرار للأطراف غير المتحاربة والتي لم تدخل في الحرب من الأساس لكنها دفعت ثمنًا باهظًا لمجرد موقعها الجغرافي في مرمى النيران ليس إلا، لذلك حملت هذه الحرب العديد من المفاجآت منذ اندلاعها وحتى الآن، فهي بدأت بصورة مباغتة وبدون دراسة عميقة على ما يبدو، وتوحي المؤشرات أنها بدأت بقرار أمريكي سريع ورغبة إسرائيلية جامحة لضرب إيران، وقابل ذلك تمسك إيران بورقة البرنامج النووي وما يتبعه من برنامج الصواريخ الباليستية والمسيرات ثم طرأت ورقة إغلاق مضيق هرمز .

إلا أن المستغرب في الأمر أن الضرر الذي وقع على دول مجلس التعاون الخليجي ضرر متشابك ومتفاقم حيث تعرضت المنشآت الحيوية والمرافق المدنية لدول المجلس إلى أضرار جسيمة وخسائر بشرية ومادية، وتوقفت الكثير من مرافق النفط والغاز عن الإنتاج، وتعطلت سلاسل الإمداد حيث توقف ما يقارب من ٢٠ ٪ من إمدادات الطاقة التي تعبر مضيق هرمز، وكذلك الصادرات والواردات الأخرى وجاء ذلك وسط سلبية واضحة من المجتمع الدولي والمنظمات الأممية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكذلك مواقف دون المستوى المتوقع أو المطلوب من الدول الكبرى المرتبطة بعلاقات عسكرية وتجارية ومصالح واسعة مع دول المنطقة.

ورغم هذه الخسائر غير المتوقعة التزمت دول مجلس التعاون الحياد ولم تنخرط في الحرب ولم تساعد أيًا من الأطراف المتحاربة، بل أغلقت أجواءها وأراضيها وامتنعت عن تقديم أي تسهيلات تساعد على اشتعال الحرب، وتبنت الحلول الدبلوماسية وتشجيع التفاوض بين واشنطن وطهران وساهم ذلك بالفعل في الوصول إلى اتفاق هدنة المئة يوم بين الطرفين آملًا في الوصول إلى اتفاق نهائي يتضمن التوصل إلى اتفاق حول جميع النقاط العالقة محل النزاع والتفاوض. ودول الخليج إذ تدفع إلى السلام وتعمل جاهدة لتجنب المواجهات المستقبلية وتفاقم الأزمات والحروب في المنطقة، لم تقف موقف المتفرج أو مجرد المتابع للأحداث، بل اتجهت إلى تبني استراتيجيات دفاعية على أكثر من مستوى، سواء الدفاعات الجوية العسكرية، أو تعزيز الأمن السيبراني، والأمن البحري. وكذلك اتخذت خطوات متقدمة وعملياتية في إيجاد الممرات الآمنة أو طرق التجارة البديلة التي لا ترهن مصالحها لمضيق هرمز، وعلى المستوى الاستراتيجي بعيد المدى وضعت العديد من السيناريوهات للتعامل مع تحولات القوى الإقليمية والعالمية انطلاقًا من المصلحة الوطنية العليا والأمن الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون، والأمن الإقليمي الخليجي الجماعي، وفقًا لرؤية خليجية ذاتية بعيدًا عن الاستقطاب والأحلاف والتبعية، وكذلك ليس في إطار استبدال شراكة استراتيجية بأخرى أو إحلال علاقات جديدة على حساب علاقات تاريخية أو تقليدية، ولكن من منطلق الاستقلال الاستراتيجي وتقوية الأمن الخليجي الذاتي وعدم الارتهان لأي قوة خارجية، أو تسليمها قرار الحرب والسلام في المنطقة وما يترتب على ذلك من استقرار المنطقة أو عدمه، كذلك ترفض أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي ساحة لتصفية الحسابات بين أطراف متحاربة ويكون الخاسر في ذلك دول المجلس كما حدث في الحرب الأخيرة.

والواضح في المعادلة الإقليمية أن دول مجلس التعاون قوية بذاتها وعملت منذ فترة طويلة على التحوط وبناء قوتها الذاتية والنهوض بالصناعات الدفاعية مع إدخال أفضل وسائل التكنولوجيا في هذه الصناعات ، مع تنويع مصادر التسليح والتوسع في الشراكات الاستراتيجية والتعامل مع القوى الصاعدة والأسواق الناشئة إضافة إلى القوى الكبرى والتقليدية في إطار من التوازن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونها، مع التزامها بعدم التدخل في شؤون الآخرين، وأيضًا لديها جيوش مدربة وتأييد شعبي عارم لقيادتها، ومع ذلك تظل قنواتها الدبلوماسية مفتوحة للجميع، سواء دول المنطقة أو دول العالم المختلفة ومن بينها الدول الإقليمية بما فيها إيران شريطة انخراطها في تبني نهجًا جديدًا في علاقاتها مع دول مجلس التعاون ،على أن يكون ذلك قائم على الحوار الإيجابي في إطار الجوار التاريخي والمصالح المشتركة والعبور الآمن لجميع الأطراف في مياه الخليج ومضيق هرمز ، وتثبيت سياسة عدم الاعتداء على دول المجلس وتوقف دعم الميليشيات المسلحة ما دون الدول أو ما يُعرف بالحرب بالوكالة، والتخلي عن المذهبية والطائفية، أي بالمجل قبول العيش المشترك بسلام في إقليم واحد، وإذا اختارت إيران هذا المسلك الإيجابي الذي يتبناه القانون الدولي وتنظمه العلاقات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، يكون البديل الواقعي والآمن للحروب والصراعات، خاصة لا يوجد بين دول الخليج العربية وإيران ما يدعو للحروب والصراعات، بل جوار ثابت منذ القدم وغير قابل للتحرك من موقعه بحكم قوانين الجغرافيا، إضافة إلى ذلك جربت إيران الحروب وتدرك مخاطرها ومآلاتها وتدرك أنه لا فائدة من الصراع الذي يدمر مقدرات الشعوب وإمكانيات الدول، ومن الأجدى والأفضل التوجه نحو التنمية والعمل على رخاء الشعوب ونهضتها والحفاظ على مقدراتها، وهذه الدعوات الخليجية للسلام ليست عن ضعف، أو عدم قدرة على الردع، إنما عن قوة ومقدرة تؤكدها التجارب لكن رغبة في العيش بسلام ، وتنفيذ خطط التنمية التي وضعتها دول مجلس التعاون وتمضي بكل جدية في تنفيذها من أجل مصلحة شعوبها ورفاهيتها.

وفي النهاية، النظام الإقليمي الجديد سيكون من صنع دول المنطقة وعلى هذه الدول الاختيار بين السلام والاستقرار والتنمية والجوار المشترك، أو الصراع والحروب والتدخل الخارجي على حساب مصالح دول المنطقة وشعوبها.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

تواصل دول المجلس ترسيخ التكامل وبناء مستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا

مجلس التعاون .. صمود راسخ وتكامل متجدد في مواجهة الأزمات

شكّلت الاعتداءات الإيرانية الغادرة التي تعرضت لها دول مجلس التعاون محطة مفصلية في مسيرة العمل الخليجي المشترك، واختبارًا حقيقيًا لقدرة المجلس على التعامل مع الأزمات الإقليمية المعقدة، وقد أثبتت هذه المرحلة أن مجلس التعاون تجاوز مفهوم الإطار التقليدي للتعاون في عدد من المجالات، ليغدو منظومة إقليمية متماسكة ترتكز على آليات عمل مشترك فعّالة لحماية مصالح دوله وشعوبه وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

معالي .أ. جاسم محمد البديوي

لقد تعاملت دول المجلس مع هذه الاعتداءات انطلاقًا من مبدأ راسخ مفاده أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على دولة عضو هو اعتداء على جميع الدول الأعضاء وقد انعكس ذلك في وحدة المواقف السياسية، والتنسيق الأمني والدفاعي، والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي، بما عزز قدرة دول المجلس على احتواء تداعيات الأزمة، والمحافظة على استقرارها واستمرار عمل مؤسساتها وقطاعاتها الحيوية.

وبرهنت الأزمة على نجاح مسيرة التكامل الخليجي التي أرساها قادة دول المجلس – حفظهم الله ورعاهم – على مدى أكثر من أربعة عقود، حيث أثبتت دول المجلس قدرتها على التحرك الجماعي واتخاذ المواقف الموحدة، بما يعكس مستوى وفاعلية آليات العمل الخليجي المشترك.

فعلى مستوى العمل الخليجي المشترك، ومنذ بدء العدوان الإيراني الغاشم، عقدت اللجان الوزارية والفنية والجهات المختصة اجتماعات استثنائية ومتواصلة للتعامل مع تداعيات الاعتداءات وتأمين استمرارية القطاعات الحيوية، حيث بلغ عدد الاجتماعات الوزارية والفنية الاستثنائية التي عقدت أكثر ١٥٠ اجتماعًا، وهو ما يعكس الدور المحوري للأمانة في تنسيق العمل الخليجي المشترك ، مما كان له الأثر في تحقيق دول المجلس لمستوى رفيع من الكفاءة والجاهزية في التصدي للهجمات الإيرانية الغادرة التي استهدفت دول المجلس من خلال التنسيق وتبادل المعلومات وجاهزية القوات المسلحة الخليجية، بالإضافة لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد وضمان استمرارية تدفق البضائع.

وفي هذا الإطار، جاءت توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون – حفظهم الله ورعاهم –، الصادرة عن لقائهم التشاوري الأخير في إبريل ٢٠١٦م، بمدينة جدة، لتؤكد على أهمية مواصلة تعزيز التكامل الخليجي في مختلف المجالات، وتسريع تنفيذ المبادرات والمشروعات المشتركة، ورفع مستوى الجاهزية الجماعية لمواجهة مختلف الأزمات والتحديات، بما يحفظ أمن دول المجلس واستقرارها ويعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وتمثل هذه التوجيهات خارطة

أثبتت الاعتداءات الإيرانية الغادرة أن مجلس التعاون تجاوز مفهوم الإطار التقليدي للتعاون ليغدو منظومة إقليمية متماسكة

طريق للعمل الخليجي خلال المرحلة المقبلة، وترسم ملامح انتقال المجلس من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التكامل الأكثر شمولًا وفاعلية.

وعلى الصعيد الدولي، أثبتت الدبلوماسية الخليجية قدرتها على توحيد الموقف الدولي تجاه الاعتداءات الإيرانية، من خلال تحرك جماعي منسق داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، أسهم في اعتماد مجلس الأمن الدولي وبإجماع تاريخي القرار رقم ٢٨١٧ لعام ٢٠٢٦م، الذي قدمته مملكة البحرين نيابة عن دول المجلس الذي أدان الاعتداءات الإيرانية على دول مجلس التعاون، وأكد احترام سيادة الدول، ورفض استهداف المدنيين والمنشآت الحيوية، وشدد على أهمية حماية حرية الملاحة الدولية والممرات البحرية الاستراتيجية، ويجسد هذا القرار نجاح العمل الخليجي المشترك في نقل الموقف الموحد إلى المجتمع الدولي، وترسيخ الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت ذاته، لم تقتصر جهود دول المجلس على التحرك السياسي والدبلوماسي، بل واصلت دعم جميع المبادرات والوساطات الهادفة إلى خفض التصعيد، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الأمن الإقليمي والدولي لا يتحقق بالمواجهات

أكدت الأزمة أن الأمن الخليجي لم يعد عسكريًا فقط بل يضم الطاقة والأمن السيبراني والغذائي والمائي والصحي وسلاسل الإمداد

العسكرية، وإنما بالحوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد أثبتت دول المجلس أنها قادرة على الجمع بين الحزم في حماية أمنها، والانفتاح على الجهود السلمية التي تخدم أمن المنطقة واستقرارها.

أما فيما يتعلق بمضيق هرمز، فقد أكدت الأزمة أن أمن هذا الممر البحري الحيوي لا يمثل مسؤولية دول الخليج وحدها، بل يعد مصلحة استراتيجية للاقتصاد العالمي بأسره، حيث تُعد دول المجلس أحد أهم الركائز الاقتصادية في العالم، لما تتمتع به من ثقل استراتيجي في قطاع الطاقة، إذ ينتج نحو ١٦ مليون برميل يوميًا من النفط الخام، بما يعادل ٢٢٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، كما يصدّر حوالي ١١,٥ مليون برميل يوميًا، وإلى جانب ذلك، تحتضن دول المجلس ما يقارب ٣٣٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية، وبما يناهز ٥١٢ مليار برميل، ، كما يبلغ إنتاجه السنوي من الغاز الطبيعي حوالي ٤٤٢ مليار متر مكعب، أي ما يعادل ١٠٪ من الإنتاج العالمي ، وعلى الرغم من كافة التهديدات التي استهدفت الملاحة البحرية، أثبتت دول مجلس التعاون قدرة كبيرة على احتواء التداعيات، بفضل تعاونها المشترك بالمنافذ اللوجستية وبنيتها التحتية المتطورة، ومرونة اقتصاداتها، الأمر الذي حافظ على استمرارية حركة التجارة والطاقة، وفي المقابل، كانت التداعيات الأكبر على الاقتصاد العالمي، من خلال ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق الدولية، وهو ما يؤكد أن استقرار الخليج يشكل ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي.

كما أكدت الأزمة أن مفهوم الأمن الخليجي لم يعد محصورًا في الجوانب العسكرية التقليدية، بل أصبح مفهومًا شاملًا يضم الطاقة والأمن السيبراني والغذائي والمائي والصحي وسلامة سلاسل الإمداد المشترك، ومن هذا المنطلق، ستواصل دول مجلس التعاون، العمل على تعميق التكامل الخليجي، وتطوير آليات العمل المشترك، وتعزيز الجاهزية الجماعية، بما يرسخ مكانة مجلس التعاون بوصفه نموذجًا إقليميًا رائدًا في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية، وشريكًا مسؤولًا في دعم السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي ختام مقالتي، أود أن أؤكد على أن ما جمع شعوب دول مجلس التعاون منذ تأسيس هذا الكيان المبارك، لم يكن المصالح المشتركة فحسب، بل روابط الأخوة والتاريخ والمصير الواحد، وقد أثبتت الأحداث أن هذه الروابط تزداد قوة كلما اشتدت التحديات، وأن البيت الخليجي سيظل، بعون الله، متماسكًا بفضل حكمة قادته، وتلاحم شعوبه، وإيمان الجميع بأن أمن كل دولة من دول المجلس هو أمن للجميع، وأن استقرار أي دولة خليجية هو استقرار للمنطقة بأسرها، وستواصل دول المجلس العمل بروح الفريق الواحد، وعزيمة لا تلين، لترسيخ مسيرة التكامل الخليجي، وصون مكتسباته، وبناء مستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا لأبنائنا، بما يعزز مكانة مجلس التعاون نموذجًا راسخًا للوحدة والتضامن والعمل المشترك، وركيزة أساسية للأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم.

* الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بنية النظام الإقليمي: بين سيناريوهات الاستقرار وإرهاصات المواجهة

السعودية الدولة الأكثر أهمية في المنطقة ودول الخليج الرابح الأكبر من التعاون الإقليمي

فتحت الحرب التي اندلعت في ٢٨ فبراير الباب أمام جملة من التساؤلات حول مستقبل المنطقة؛ إذ لا يزال الغموض يكتنف ماهية النظام الإقليمي المتشكّل، وملامحه إن وُجد. ورغم عمق الاضطرابات والمنعطفات الحادة التي اعترت مسار المفاوضات، فمن المحتمل ألا تفضي هذه التطورات إلى تغييرات جوهرية بالقدر الذي كان متوقعاً. فالحروب، وإن آلت في نهاية المطاف إلى تسويات، إلا أن بلوغ تسوية مستدامة ودائمة يظل أشد تعقيداً وصعوبة من مجرد وضع حدٍّ للمعارك.

لقد اندلعت الأعمال العدائية في وقت كان فيه النظام الإيراني يواجه أوضاعًا بالغة الصعوبة، وذلك في أعقاب هجمات مدمرة استمرت ١٢ يومًا خلال يونيو ٢٠٢٥م، وألحقت أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية، والمؤسسة العسكرية، والنخبة السياسية في إيران، فضلًا عن الاقتصاد الإيراني.

السفير أليساندرو مينوتو

في يناير من هذا العام، زادت الاحتجاجات الشعبية الواسعة من تفاقم الأوضاع السيئة في إيران، قبل أن يعقبها حملة قمع وحشية وممنهجة أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص في الشوارع. وبحلول فبراير، وصل مستوى رضا المواطنين عن القيادة الدينية الإيرانية إلى أدنى مستوى تاريخيًا، في ظل تضخم جامح، واستياء شعبي عارم.

وفي تلك المرحلة تحديدًا، بدا أن إسرائيل نجحت في إقناع الرئيس الأمريكي بأن إلحاق الهزيمة بإيران وكبح طموحاتها يمثلان هدفًا يسهل تحقيقه، بما قد يمهد الطريق لإحداث تغيير في النظام الحاكم في طهران.

لقد شهد التاريخ الحديث مرارًا أخطاءً في التقدير من هذا النوع؛ إذ لم تحقق الخطة الأصلية أهدافها، لأنها استندت إلى تصور سطحي ورؤية غير مقنعة. فإحداث تغيير في نظام الحكم داخل أي دولة لا يمكن أن يتحقق من خلال حملة جوية فقط، وبدون وجود دعم فعّال من الداخل.

وقد أسفرت هذه المواجهة الدامية عن جملة من الأضرار الجانبية غير المتوقعة في الدول العربية الواقعة خارج منطقة الخليج، والتي لم يكن لها ناقة ولا جمل في هذه الهجمات. وفي المقابل، جاء الرد الانتقامي الإيراني، مما يؤكد استمرار العقلية العدوانية لطهران.

وكانت الفرضية الأساسية في واشنطن تقوم على أن إعلان النصر ليس سوى مسألة أيام، أو أسابيع على أقصى تقدير. بيد أن مجريات الأحداث اتخذت مسارًا مغايرًا تمامًا؛ فبعد إعلان وقف إطلاق النار، يرى المحللون أن طهران باتت، بحكم الأمر الواقع ونظرًا للظروف الراهنة، هي الرابح الاستراتيجي. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب؛ فالنظام لا يزال قائمًا، وتم إغلاق مضيق هرمز، فيما أُرجئت القضايا الجوهرية (وعلى رأسها القنبلة الذرية) إلى مفاوضات مستقبلية. وصحيح أن إقرار هدنة لمدة ٦٠ يومًا يعد أمرًا إيجابيًا، إلا أنه يظل بعيدًا كل البعد عن الأهداف التي وُضعت في بداية الصراع.

ويطرح هذا المشهد تفسيرًا معقدًا للأحداث، يفيد أن الإدارة الأمريكية، بعد الانطباع الأولي بتحقيق النصر، اتجهت إلى إنهاء الأعمال العدائية سريعًا، خشية التداعيات السلبية لاستمرار

ترتيب إقليمي مستقبلي في طور التشكيل ويتطلب مزيدًا من التشاور وإسناد دور فاعل للدول العربية في صياغة مقاربة إقليمية شاملة

الحرب في منطقة الشرق الأوسط على انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة، إلى جانب الآثار الاقتصادية الناجمة عن إطالة أمد الصراع. فقد كان إغلاق مضيق هرمز عاملًا حاسمًا في هذا التوجه، نظرًا لما يحمله من انعكاسات مباشرة على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي. وكان هذا الإغلاق، على أي حال، نتيجة يسهل توقعها، بل يكاد يكون تطورًا طبيعيًا في سياق التصعيد.

وفي تلك المرحلة، ظهر تباين الأجندات بين واشنطن وتل أبيب بوضوح، وقررت واشنطن المضي في طريقها منفردة. ومرة أخرى، بدت الأهداف المتعارضة التي سعى كلا البلدين إلى تحقيقها واضحة منذ البداية، وهي قصة لم تنتهِ فصولها بعد، ولا نزال نجهل الكثير من تفاصيلها.

وفي ظل هذه المعادلة، برز المتغير اللبناني ليلعب دورًا محوريًا يصعب على الرأي العام المستقل استيعابه؛ إذ أصرت إسرائيل على تدمير البلاد فعليًا على نطاق يتجاوز كل المقاييس، الأمر الذي دحض روايتها السابقة بأنها حققت أهدافها في يونيو ٢٠٢٥م، بإلحاق الهزيمة بحزب الله، الحليف التقليدي لإيران.

وترك هذا المشهد، انطباعًا بأن قطاعًا من اللبنانيين أصبح اليوم أكثر تعاطفًا مع حزب الله، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عام، وهو ما لا يمكن اعتباره، من هذا المنظور، نتيجة إيجابية بالنسبة لإسرائيل. فقد استهدف الجيش الإسرائيلي منشآت وأهدافًا مدنية على نطاق واسع، دون أدنى اهتمام بالخسائر البشرية الهائلة الحتمية في صفوف المدنيين. والنتيجة حاليًا أن لبنان تحول إلى أنقاض، في حين لا يزال حزب الله حاضرًا في المشهد.

وبالعودة إلى السؤال الرئيسي: ما الذي يمكن توقعه في المستقبل؟

ولعل المدخل الأنسب لفهم هذا المشهد المعقد يتمثل في النظر

إطلاق مبادرات مشتركة من الجامعة العربية ومجلس التعاون وتشكيل جبهة أكثر تماسكًا تضم دول الرؤى المتطابقة أمر ممكن ومستحبّ

إلى الأولويات الوطنية لكلا الطرفين. فمن وجهة النظر الأمريكية، تتمثل الأولويات في ضمان حرية الملاحة الكاملة عبر مضيق هرمز، وفرض رقابة دولية على البرنامج النووي الإيراني، لمنع طهران من حيازة القنبلة الذرية.

قد تبدو إيران وكأنها خرجت بمكاسب من الحرب على المدى القصير، لكنها في الواقع تعيش أوضاعًا اقتصادية بالغة الصعوبة، في ظل اتساع رقعة الفقر وارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة. ورغم بقاء النظام، لكنه تعرض لهزات عنيفة إثر الاغتيالات التي طالت قيادات الصف الأول. ولذلك، يبدو أن الأولوية الحالية تتمثل في تأمين الموارد المالية، سواء عبر زيادة صادرات النفط، أو تخفيف العقوبات القائمة، أو الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة.

وقد بدأت المفاوضات بشأن هذه الملفات في سويسرا، ومن المقرر أن تتواصل عبر صيغ ومواقع مختلفة، ويبدو أنها ستجرى أيضًا عبر مجموعات عمل متخصصة. وحتى وقت كتابة هذه المقالة، لا أحد يستطيع الجزم بما إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق نهائي مع انتهاء مهلة الستين يومًا المنصوص عليها في "مذكرة إسلام آباد". ومن المرجح أن يقتصر الاتفاق المحتمل على عدد محدود من القضايا التي تمثل أولوية مباشرة للطرفين.

أما الملفات المتبقية، فقد تُطرح للبحث في مفاوضات مستقبلية خاصة. ورغم ذلك، لا نتوقع فشلًا ذريعًا للمسار الحالي؛ نظرًا لارتفاع حجم المخاطر، ورغبة كلا الطرفين في تصدير صورة النصر للرأي العام الداخلي، إذ يحرص كلاهما في الوقت الراهن على إبداء إيجابية واضحة. كما أن العودة إلى الصراع المسلح تظل خيارًا مستبعدًا؛ كونها ستكون باهظة التكلفة، فضلًا عن أن تجربة الحرب الأخيرة تبدو محبطة وغير مشجعة لأي طرف.

ورغم صعوبة التنبؤ بمسار الأحداث المقبلة، يظل من الضروري الانخراط في تحليل جاد وعميق لتجنب الأخطاء الفادحة، واستيعاب الجذور العميقة لهذا الصراع. ويبدو أن التوصل إلى نتائج ملموسة في بعض الملفات الرئيسية يظل أمرًا ممكنًا، وإن كانت ستحمل على الأرجح تفسيرات متباينة من كلا الجانبين، في وقت يبدو فيه إبرام اتفاق شامل بعيد المنال في الوقت الراهن. إن المشهد الذي يتبلور أمام أعيننا يعد سابقة حتى في أعراف العمل الدبلوماسي؛ إذ نشهد تصريحات حازمة ونقيضها يفصل بينهما بضع ساعات فقط من كلا الطرفين. ولم يسبق أن شهدنا اتفاقًا دوليًا بالأهمية التي تحظى بها "مذكرة تفاهم إسلام آباد"، والذي جرى توقيعه رقميًا بين طرفين تفصل بينهما مسافة ستة آلاف كيلومتر. كما أن الاستخدام المكثف للمواقف السياسية والدبلوماسية العامة عبر منصات التواصل الاجتماعي وشاشات التلفزة يُعد أمرًا غير مسبوق هو الآخر؛ إذ تشير الممارسات الدبلوماسية دائمًا إلى أن المفاوضات المباشرة، السرية والمستمرة، تظل الوصفة الأمثل للنجاح.

وقد يكون هناك ترتيب إقليمي مستقبلي في طور التشكيل، ولكن لكي يكون فعالًا، فإنه يتطلب مزيدًا من التشاور والتنسيق السياسي، مع ضرورة إسناد دور فاعل للدول العربية في صياغة مقاربة إقليمية شاملة.

وفي هذا السياق، يدعو بعض المحللين إلى انسحاب عسكري أمريكي تدريجي من المنطقة. ورغم أن المظلة الأمنية الأمريكية لم توفر حماية كاملة لحلفائها، فإن وجود قواعد عسكرية أمريكية قوية في المنطقة أسهم في الحد من أضرارٍ أكبر. كما أن للولايات المتحدة أولوية استراتيجية تاريخية في منطقة الخليج، تعود جذورها إلى اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٤٥، وهي أولوية لن تتلاشى.

وبالنظر إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت من أبرز الداعمين لإطلاق شراكات مع ١٣ دولة في المنطقة، وذلك خلال قمة إسطنبول عام ٢٠٠٤م، من خلال مبادرتين هما مبادرة إسطنبول للتعاون، والحوار المتوسطي. وقد

ترحيب بالمشاركة الفاعلة للرباعي: "السعودية ومصر وباكستان وتركيا" ويمثل "تنسيقًا" جادًا بين دول متوازنة لدعم الاستقرار الإقليمي

استهدفت هاتان المبادرتان إقامة حوار سياسي رفيع المستوى، شمل اجتماعات وزارية منتظمة، إلى جانب إطلاق مجموعة واسعة من برامج ومشروعات التعاون العملي، التي كانت في السابق مقتصرة على الدول الأعضاء في حلف الناتو.

ومن الممكن تطوير هاتين المنصتين بما يتجاوز أهدافهما الأصلية، بما يتوافق مع المتغيرات الإقليمية والدولية، إلا أن ذلك يتطلب مؤشرات إيجابية وإرادة سياسية واضحة من الجانب العربي. فحلف الناتو يمتلك خبرة تمتد لنحو ثمانية عقود في مجال الأمن الدولي، ما يجعله إطارًا فريدًا لا مثيل له في هذا المجال.

ولا يعني هذا بالضرورة تدخلًا عسكريًا تلقائيًا في حال التعرض لهجوم خارجي، ولكنه يوفر درعًا عمليًا صلبًا يربط الخليج، بحكم الأمر الواقع، بأطراف أمنية فاعلة ومتوازنة، تمتلك عمومًا خبرة تاريخية وروابط وثيقة بالمنطقة. وعلاوة على ذلك، يتمتع حلف الناتو بنموذج فريد في العلاقات المدنية-العسكرية، وهو نموذج بالغ الأهمية في أوقات إدارة الأزمات.

وقد شهدنا ظهور باكستان كوسيط؛ فبعد أن ظل هذا البلد على الهامش لفترة طويلة، فهو يعود الآن إلى صدارة المشهد السياسي، وهو تطور إيجابي من شأنه أن يضفي عنصرًا جديدًا من التوازن والحوار.

وكما جرى التأكيد عليه مسبقًا، ينبغي لأي نظام إقليمي أن يستند إلى توافق سياسي أفضل، ومزيد من التعاون والمشاريع المشتركة. ورغم أنه من الصعب تصور حدوث تغيير جذري في منظومة جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي، فإن إطلاق مبادرات مشتركة وتشكيل جبهة أكثر تماسكًا تضم الدول ذات الرؤى المتطابقة يبدو أمرًا ممكنًا ومستحبًا.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالمشاركة الفاعلة للرباعي: "مصر، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وتركيا." ويمثل هذا التكتل، من الناحية الجيوستراتيجية، "تنسيقًا" جادًا بين دول متوازنة لدعم الاستقرار وصياغة موقف موحد ضد المهددات الرئيسية للأمن الإقليمي. وقد شكّل توجههم المنسق نحو خفض التصعيد عنصرًا إيجابيًا مهد الطريق لإبرام وثيقة إسلام آباد.

وتُعد هذه الدول أطرافًا سياسية مؤثرة، كلٌ وفقًا لخصوصيته ودوره، وتمتلك جميعها القدرة على الإسهام في تعزيز الاستقرار الإقليمي خلال المرحلة المقبلة، حيث تحظى تركيا بمكانة خاصة، تستند إلى إرثها التاريخي المعروف، فضلًا عن ثقلها الجغرافي والسياسي والعسكري، وهو ما يمنحها دورًا محوريًا في معادلات المنطقة. أما باكستان، ورغم أنها لا تنتمي جغرافيًا إلى منطقة الشرق الأوسط، فإنها قادرة على أداء دور مؤثر داخلها، مستفيدة من مجموعة من المقومات التي تمنحها قيمة مضافة، سواء على المستوى السياسي أو الأمني أو الدبلوماسي. وفي السياق ذاته، فهناك ترحيب بعودة مصر إلى الساحة الإقليمية بوصفها فاعلًا رئيسيًا، وعلى أمل أن تواصل القاهرة نهجها التقليدي القائم على الاعتدال، بما يسهم في دعم الاستقرار وتعزيز فرص الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر أهمية في المنطقة، بالنظر إلى دورها الفاعل في العلاقات الدولية، وقدرتها على الإسهام في ترسيخ الأمن، وبناء شراكات مع الدول الصديقة بما يدعم الاستقرار الإقليمي.

وفي الختام، ينبغي لحكومات الخليج أن تأخذ زمام المبادرة وترسم معالم مستقبلها بنفسها، مستفيدة من الدعم البنّاء لشركائها. وهناك عامل نادرًا ما يؤخذ في الحسبان، وهو ضرورة تعزيز كفاءة الحكومات الوطنية وتطوير آليات عملها، إذ غالبًا ما نلمس غياب التنسيق الكافي بين وزارات الخارجية والدفاع ومراكز صنع القرار. واليوم، يبدو من المبكر الحديث عن تكامل شامل في مجالات الدفاع، إلا أن التنسيق الثنائي بشأن ملفات محددة، وصياغة ترتيبات خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، هي خطوات قابلة للتطوير والتحسين بكل تأكيد.

دول الخليج الرابح الأكبر من التعاون الإقليمي والخاسر الأكبر إذا عُزلت عن التسويات الإقليمية المستقبلية أو اختارت العمل بمفردها

وإذا كانت الوحدة السياسية أمرًا مستحيلاً في الوقت الراهن، فإن الأمر يستدعي توجيه اهتمام متجدد نحو المشاريع العملية الكفيلة بتحقيق نتائج ملموسة.

وتمتلك دول الخليج قوات مسلحة مزودة بتقنيات متطورة، وتستطيع توظيفها بفاعلية إذا ما أُتيح لها العمل ضمن سياق سياسي ملائم. وفي هذا الإطار، يمكن التفكير في ملفات حيوية مثل: الإنذار المبكر، وحماية بنية الطاقة التحتية، ونزع الألغام، واعتراض الطائرات المسيرة، فضلًا عن تعزيز الأمن البحري، وغيرها من مجالات التعاون المشترك.

وتظل حكومات دول الخليج هي الرابح الأكبر من الانخراط والتعاون الإقليمي، والخاسر الأكبر إذا ما عُزلت عن التسويات الإقليمية المستقبلية أو اختارت العمل بمفردها. ورغم أن مستقبل المنطقة لا يزال يكتنفه الغموض، فإن الأزمات تشكّل أحيانًا قوة دفع هائلة نحو التغيير.

وعلينا أن نضع في الحسبان أيضًا أن إيران ليست قوة لا تقهر، وأن وضعها الداخلي يمثل كارثة حقيقية من المنظورين الاجتماعي والاقتصادي.

وبناءً على ذلك، فإن تخفيف العقوبات والإفراج عن الأصول المجمدة يمثلان الأولوية القصوى لطهران، على حساب التوسع الخارجي، وهي حاجة ملحة بشدة لإعادة بناء المجتمع المدني وتحقيق النمو الاقتصادي. ونحن نعلم أن الطبقة الوسطى، التي كانت تُشكل تاريخيًا الركيزة الأساسية للمجتمع، باتت اليوم خائفة ومقفرة، وتتطلع بتلهف إلى إنفراجة اقتصاديّة وإصلاحات داخلية.

وعلاوة على ذلك، يظل هناك متغير رئيسي آخر يتمثل في الحكومة الإسرائيلية المقبلة، والتي تقف حائرة بين رغبتها في تحقيق "الأمن المطلق" من جهة، ومواجهتها لعزلة دولية متنامية وفقدان جزء من الثقة الأمريكية من جهة أخرى؛ إذ بات من الواضح أن الأجندات الوطنية للبلدين بدأت تتوجّه نحو مسارات متباينة في القضايا الجوهرية.

ويمثل انعقاد قمة حلف الناتو في أنقرة، وللمرة الأولى على الأراضي الآسيوية منذ ثمانين عامًا، مؤشرًا على تنامي الاهتمام بالمنطقة، بما يعكس إرادة سياسية لتعزيز الحضور الأمني. وقد أثبت الحلف، في أكثر من مناسبة، قدرته على التطور وتكييف استراتيجيته بما يتلاءم مع كافة المتغيرات.

ولا تكمن أهمية القمة في بيانها الختامي فحسب، بل أيضًا في القرار المتمثل في دعوة دول الخليج للمشاركة في جلسة خاصة، وهو ما يُعد إشارة سياسية واضحة للتعاون المشترك.

وتُعد هذه فرصة مناسبة لتحديث مبادرة إسطنبول للتعاون، بحيث تنضم إليها الدول الخليجية الست، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية أكثر طموحًا وزخمًا جديدًا يواكب المتغيرات الراهنة.

لقد حان الوقت لإقامة شراكة قائمة على التفاعل المتبادل، تقوم على إرادة سياسية صريحة لإرساء مشاورات منتظمة وجادة، إلى جانب تعزيز التعاون العملي والمؤسسي بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين.

* رئيس مؤسسة كلية دفاع "الناتو" ـ نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي

ما بعد هرمز: كيف أعاد الخوف من البحر اكتشاف اليابسة؟

الربط السككي بين الخليج وتركيا وأوروبا لإعادة توزيع المخاطر وبناء شبكات نقل مرنة

لم تعد قضية مضيق هرمز مجرد مسألة تتعلق بأمن الملاحة أو تدفق النفط، بل تحولت إلى اختبار حقيقي للفرضيات التي حكمت التفكير الاقتصادي العالمي طوال العقود الماضية. فقد تأسست العولمة الحديثة على افتراض بدا وكأنه حقيقة نهائية، مفاده أن البحر هو الوسيلة الأكثر أمناً وكفاءة واستقراراً لنقل التجارة الدولية. ومع تزايد التهديدات التي طالت الممرات البحرية الاستراتيجية، بدأ هذا الافتراض يتعرض للمراجعة، ليس من زاوية اقتصادية فحسب، بل من زاوية معرفية أعمق تتعلق بطريقة فهم الدول للعالم ولمصادر قوتها الجيوسياسية. فعندما يتعرض مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من تجارة الطاقة العالمية، لاحتمالات الإغلاق أو التعطيل، فإن التأثير لا يقتصر على ارتفاع أسعار النفط أو تأخر وصول البضائع.

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

إن ما يحدث في الواقع هو اهتزاز شبكة واسعة من القناعات التي بُنيت عليها استراتيجيات التجارة والاستثمار والبنية التحتية الدولية. فالدول لا تخسر ممراً مائياً فقط، بل تكتشف فجأة أن اعتمادها المفرط على مسار واحد جعلها أكثر هشاشة مما كانت تتصور. ومن هنا يبرز سؤال يتجاوز الحدث المباشر: هل نحن أمام أزمة عابرة في حركة النقل البحري، أم أمام بداية تحول تاريخي في الجغرافيا الاقتصادية العالمية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي التمييز بين الوقائع والانطباعات. فالوقائع تشير إلى أن البحار ستظل شرايين أساسية للتجارة الدولية، لكن الانطباع الجديد الذي يتشكل لدى صناع القرار يتمثل في أن الاعتماد المطلق على الطرق البحرية لم يعد خياراً آمناً كما كان يُعتقد سابقاً. في هذا السياق بدأت الخرائط القديمة تستعيد حضورها من جديد. فعادت مشاريع الممرات البرية وخطوط السكك الحديدية العابرة للحدود إلى واجهة النقاش الاستراتيجي، ليس باعتبارها بديلاً كاملاً عن البحر، بل باعتبارها خياراً مكملاً يقلل من مخاطر الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة. وهكذا أصبح الحديث عن الربط السككي بين الخليج وتركيا وأوروبا جزءاً من رؤية أوسع تسعى إلى إعادة توزيع المخاطر وبناء شبكات نقل أكثر مرونة.

عصر البحث عن البدائل المتعددة

إن الدرس الأهم الذي تكشفه أزمة هرمز لا يتعلق بالمضيق نفسه، بل بطريقة التفكير في الجغرافيا. فالجغرافيا لا تتغير كثيراً، لكن قيمة المواقع والمسارات تتغير تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية. وما نشهده اليوم هو انتقال من عصر اليقين بالممر الواحد إلى عصر البحث عن البدائل المتعددة، حيث لم يعد السؤال: ما هو الطريق الأسرع؟ بل أصبح: ما هو الطريق الأكثر قدرة على الصمود عندما تتعطل الطرق الأخرى؟ لقد ساد طوال العقود الأخيرة اعتقاد شبه يقيني بأن البحر هو الطريق الطبيعي للتجارة العالمية. وكانت العولمة في أحد أوجهها الكبرى مشروعاً بحرياً قبل أن تكون مشروعاً اقتصادياً. فالموانئ العملاقة، وحاويات الشحن، والممرات البحرية الدولية، كلها شكلت الأساس المادي الذي قامت عليه شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية. لكن نظرية المعرفة تعلمنا أن أخطر الأخطاء لا تنبع من

إغلاق مضيق هرمز هز شبكة قناعات راسخة بُنيت عليها استراتيجيات التجارة والاستثمار والبنية التحتية الدولية

الجهل، بل من تحويل الافتراضات المؤقتة إلى حقائق نهائية. وما حدث مع مضيق هرمز يكشف أن العالم ربما وقع في هذا الخطأ عندما تعامل مع أمن الممرات البحرية باعتباره معطى ثابتاً لا يحتاج إلى مراجعة. فإذا كان الادعاء المعرفي السائد يقول إن البحر هو الخيار الأكثر كفاءة وأقل تكلفة، فإن الأحداث الأخيرة دفعت صناع القرار إلى إعادة اختبار هذا الاعتقاد. وهنا يصبح السؤال المعرفي أكثر أهمية من السؤال السياسي: ما الأدلة التي تجعلنا نعتقد أن المستقبل سيظل بحرياً؟ وهل ما زالت المبررات التي دعمت هذا الاعتقاد قائمة بالدرجة نفسها؟ أم أن الوقائع الجديدة بدأت تنتج معرفة مختلفة تشير إلى عودة البر بوصفه بديلاً استراتيجياً؟ في هذا السياق يمكن فهم الاهتمام المتزايد بمشروع الربط السككي بين السعودية وتركيا عبر الأردن وسوريا. فالمسألة لا تتعلق بمجرد إنشاء خط حديدي جديد، بل بإعادة اكتشاف فكرة جغرافية قديمة جرى تهميشها طوال قرن تقريباً. فالتاريخ يخبرنا أن المنطقة عرفت منذ مطلع القرن العشرين شبكة واسعة من السكك الحديدية ربطت دمشق بالمدينة المنورة، ووصلت شمالاً إلى الأناضول وغرباً إلى الموانئ اللبنانية. وقد شكلت هذه الشبكة آنذاك بنية تحتية عابرة للحدود السياسية الحديثة، قبل أن تؤدي الحروب والصراعات إلى تفكيكها. غير أن استدعاء هذه التجربة التاريخية لا يعني بالضرورة تكرارها. وهنا تظهر إحدى القضايا المعرفية المهمة. فالبشر يميلون غالباً إلى الاعتقاد بأن الماضي يقدم وصفات جاهزة للمستقبل. لكن العلاقة بين الماضي والحاضر أكثر تعقيداً من ذلك. فالمشروع الحالي لا يمثل إحياءً ميكانيكياً لسكة الحجاز التاريخية، بل يعكس استجابة جديدة لظروف مختلفة تماماً. لقد كان الخط القديم مشروعاً سياسياً وإدارياً وإمبراطورياً في جوهره،

أزمة هرمز كشفت أن اليابسة لم تمت بل تنتظر لحظة الشك الكبرى لتعود ولا تبدأ التحولات الكبرى عندما تتوقف الحقائق القديمة عن إقناع أصحابها

أما المشروع الجديد فيقوم على اعتبارات لوجستية وتجارية وجيوسياسية تتعلق بإعادة تنظيم سلاسل الإمداد العالمية.

حين يصبح البر أكثر عقلانية من البحر

تكشف التحولات الجارية في التجارة العالمية عن مفارقة لم تكن مطروحة بوضوح قبل سنوات قليلة. فقد هيمنت طوال العقود الماضية قناعة راسخة مفادها أن النقل البحري يمثل الخيار الأكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية، وأن السفن العملاقة والموانئ الضخمة تجسد ذروة التطور اللوجستي الذي وصلت إليه البشرية. وفي ظل هذا التصور، بدت شبكات السكك الحديدية وكأنها بقايا مرحلة تاريخية سابقة، أو مجرد وسيلة نقل إقليمية لا تستطيع منافسة القدرة الاستيعابية الهائلة للنقل البحري أو السرعة التي يوفرها النقل الجوي. غير أن الأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم، من اضطرابات سلاسل التوريد إلى التوترات الجيوسياسية وإغلاق الممرات البحرية الحساسة، دفعت إلى إعادة النظر في هذه المسلمات. لقد اعتادت المؤسسات الاقتصادية والدول الكبرى تقييم كفاءة شبكات النقل وفق مؤشرين أساسيين هما الكلفة والسرعة. وكان الاعتقاد السائد أن الطريق الأفضل هو الطريق الذي يحقق أقل تكلفة ممكنة وأسرع زمن وصول. لكن هذا الفهم بدأ يتعرض إلى مراجعة نقدية عميقة بعد أن أثبتت الأزمات أن الشبكات الأكثر كفاءة في الظروف الطبيعية قد تكون الأكثر هشاشة عند حدوث الطوارئ. فالممر الذي ينقل ملايين الأطنان بأقل تكلفة قد يتحول في لحظة واحدة إلى نقطة اختناق تشل حركة التجارة بأكملها.

من هنا ظهر مفهوم جديد للكفاءة يقوم على فكرة المرونة. فالمرونة لا تعني مجرد القدرة على العمل في الظروف الاعتيادية، بل تعني القدرة على الاستمرار والتكيف والتعافي عند التعرض للصدمات. ووفق هذا المنظور لم يعد السؤال الاستراتيجي يدور حول الطريق الأرخص، بل حول الطريق الأكثر قدرة على الاستمرار عندما تتعرض الطرق الأخرى للاضطراب. وأصبحت قيمة أي شبكة نقل تقاس بقدرتها على امتصاص المخاطر بقدر ما تقاس بقدرتها على تحقيق الأرباح. وفي هذا السياق بدأت المشاريع البرية تستعيد أهميتها. فالسكك الحديدية لم تعد تُنظر إليها بوصفها بديلاً تقليدياً، بل باعتبارها أحد مكونات الأمن الاقتصادي للدول. فالخط الحديدي الذي يربط عدة دول ويوفر مساراً بديلاً للممرات البحرية يمنح الاقتصادات درجة أعلى من الاستقلالية ويقلل من احتمالات التعطل الشامل. كما أن التطورات التقنية الحديثة في أنظمة النقل والاتصالات جعلت من السكك الحديدية أكثر كفاءة وسرعة مما كانت عليه في الماضي. وتشير هذه التحولات إلى تغير أوسع في فلسفة التخطيط الاستراتيجي. فالعالم ينتقل تدريجياً من منطق تعظيم الكفاءة إلى منطق إدارة المخاطر. وفي ظل هذا الانتقال تكتسب الممرات البرية قيمة جديدة لا لأنها تتفوق دائماً على البحر من حيث التكلفة، بل لأنها تضيف خياراً آخر إلى منظومة النقل العالمية. وعندما تصبح البدائل المتعددة شرطاً للأمن الاقتصادي، فإن البر لا يعود مجرد مسار إضافي، بل يصبح تعبيراً عن عقلانية جديدة تدرك أن الاستقرار لا يتحقق من خلال الاعتماد على طريق واحد، مهما بدا آمناً أو مربحاً، بل من خلال تنويع المسارات وتوزيع المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود أمام المفاجآت التي باتت سمة دائمة في النظام الدولي المعاصر.

ومن هذا المنظور يبدو مشروع الربط السككي بين تركيا والسعودية جزءاً من منطق عالمي جديد يسعى إلى تنويع المسارات بدلاً من الاعتماد على ممر واحد. فالعقل الاستراتيجي لا يبحث عن الطريق المثالي، بل عن تعدد الخيارات. وكلما ازدادت البدائل انخفضت قابلية النظام للتعطل. وتشير هذه الحقيقة إلى تحول

الربط السككي بين السعودية وتركيا عبر الأردن وسوريا ليس مجرد خط حديدي بل إعادة اكتشاف جغرافيا جرى تهميشها طيلة قرن

الخط القديم مشروع سياسي وإداري وإمبراطوري أما الجديد له اعتبارات لوجستية وتجارية وجيوسياسية وإعادة تنظيم سلاسل الإمداد العالمية

أوسع في التفكير الاقتصادي العالمي. فالعولمة الكلاسيكية قامت على مبدأ التركيز والكفاءة القصوى. أما المرحلة الجديدة فتقوم على التوزيع والمرونة وتقليل المخاطر. ولهذا السبب لم تعد الدول تنظر إلى البنية التحتية بوصفها مجرد مشاريع تنموية، بل بوصفها أدوات للأمن القومي. إن مشروعاً يمتد من تركيا عبر سوريا والأردن إلى السعودية ثم إلى الخليج لا يختصر المسافات فقط، بل يعيد رسم الخريطة الاقتصادية للمنطقة. فهو يحول دول العبور من أطراف جغرافية إلى عقد لوجستية مركزية. كما يمنح المنطقة موقعاً جديداً داخل التجارة العالمية بوصفها جسراً برياً بين آسيا وأوروبا. لكن هذه الرؤية لا ينبغي أن تتحول إلى يقين جديد. فكما أن الاعتقاد المطلق بأمن البحر كان مبالغة، فإن الاعتقاد بأن البر سيحل جميع المشكلات يمثل مبالغة أخرى. فالمعرفة الرصينة تقتضي دائماً اختبار الفرضيات وعدم تحويلها إلى مسلمات.

الجغرافيا لا تعود بل يعاد اكتشافها

من أكثر التصورات شيوعاً في التفكير السياسي والاقتصادي الاعتقاد بأن الجغرافيا حقيقة ثابتة لا تتغير، وأن قيمة المواقع والأقاليم تحددها خصائصها الطبيعية بصورة دائمة. غير أن التاريخ يكشف صورة مختلفة تماماً. فالجغرافيا في ذاتها لا تتبدل كثيراً، لكن المعاني الاقتصادية والسياسية التي تمنحها الدول والمجتمعات للأماكن تتغير باستمرار. ولهذا فإن الموقع الذي يبدو هامشياً في مرحلة تاريخية معينة قد يتحول إلى مركز استراتيجي في مرحلة أخرى، ليس لأن الأرض تغيرت، بل لأن الظروف المحيطة بها تغيرت. ومن هذا المنظور فإن ما نشهده اليوم في منطقة الشرق الأوسط لا يمثل عودة للجغرافيا بقدر ما يمثل إعادة اكتشاف لها. فالمناطق الممتدة من الأناضول مروراً ببلاد الشام وصولاً إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربي لم تكن عبر التاريخ مجرد فضاءات عبور، بل شكلت قلباً نابضاً لشبكات التجارة العالمية. فقد عبرتها القوافل وطرق الحرير القديمة، وربطت بين مراكز الإنتاج في الشرق والأسواق الكبرى في الغرب، مما منحها أهمية اقتصادية وحضارية استثنائية لقرون طويلة. لكن الثورة الصناعية وصعود النقل البحري الحديث غيّرا هذه المعادلة. فمع ظهور السفن الضخمة والموانئ العملاقة وقنوات الملاحة الدولية، تراجعت أهمية العديد من المسارات البرية التقليدية، وانتقل مركز الثقل الاقتصادي نحو البحار والمحيطات. وبدت بعض المناطق التي كانت تشكل شرايين التجارة العالمية وكأنها فقدت دورها التاريخي لصالح الممرات البحرية الجديدة. غير أن هذا التراجع لم يكن إلغاءً للجغرافيا بقدر ما كان تعليقاً مؤقتاً لبعض وظائفها.

اليوم، ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد المخاطر التي تهدد الممرات البحرية الحساسة، بدأت الدول تعيد النظر في خرائطها الاستراتيجية. فالأزمات المتكررة أثبتت أن الاعتماد المطلق على طريق واحد أو نمط واحد من النقل يجعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للاضطرابات. ومن هنا عادت الأنظار إلى الممرات البرية وخطوط السكك الحديدية وشبكات الربط الإقليمي التي كانت تُعد في السابق أقل أهمية مقارنة بالموانئ والمضائق البحرية. إن القيمة الجديدة التي تكتسبها المنطقة الممتدة بين تركيا والخليج لا تنبع من موقعها الجغرافي وحده، بل من قدرتها على أداء وظيفة لوجستية جديدة في عالم يبحث عن بدائل أكثر مرونة. فالمشاريع العابرة للحدود التي تربط آسيا بأوروبا عبر البر تعكس تحولاً في التفكير الاستراتيجي العالمي، حيث لم تعد الجغرافيا تُفهم بوصفها حدوداً سياسية فقط، بل بوصفها شبكة من الإمكانات الاقتصادية القابلة لإعادة

المشاريع البرية تستعيد أهميتها فالسكك الحديدية لم يعد ينظر إليها بوصفها بديلاً تقليديًا بل باعتبارها أحد مكونات الأمن الاقتصادي للدول

يشهد العقد المقبل توسعًا في الممرات البرية والسككية واللوجستية التي تربط الخليج بتركيا وأوروبا، وربما أيضاً بالعراق وآسيا الوسطى

التفعيل وفق حاجات العصر. وهكذا فإن الجغرافيا لا تعود من الماضي، لأنها لم تغادره أصلاً. ما يحدث هو أن الأزمات تكشف إمكانات كانت كامنة في المكان ولم تكن موضع اهتمام. وعندما تتغير شروط الاقتصاد والسياسة والتقنية، يعاد اكتشاف تلك الإمكانات من جديد، فتتحول المناطق التي بدت هامشية بالأمس إلى مراكز حيوية في خرائط التجارة والنفوذ الدولية. وتكمن أهمية هذا التحول في أنه يغير طريقة فهم الدول لموقعها الاستراتيجي. فالدولة التي كانت تنظر إلى نفسها بوصفها سوقاً استهلاكية قد تبدأ في النظر إلى نفسها بوصفها عقدة نقل. والدولة التي كانت تعتمد على موقعها البحري فقط قد تكتشف قيمة موقعها البري. إن إعادة تشغيل خطوط السكك الحديدية التاريخية أو تطوير مسارات جديدة لا تعني مجرد نقل البضائع، بل تعني إعادة إنتاج المجال الاقتصادي الإقليمي. فالممرات التجارية ليست مجرد طرق، بل هي شبكات تنتج أنماطاً جديدة من الاستثمار والتبادل والتعاون السياسي. ومن هنا يمكن فهم الحماس المتزايد للمشاريع اللوجستية العابرة للحدود في الشرق الأوسط. فهذه المشاريع لا تستجيب فقط لحاجات النقل، بل تعكس تصوراً جديداً لمستقبل المنطقة باعتبارها مركزاً للربط بين القارات لا مجرد فضاء للصراعات.

ما بعد هرمز: من يقين الممر الواحد إلى عقلانية البدائل

تكمن الدلالة الأعمق لأزمة مضيق هرمز في أنها كشفت هشاشة التفكير القائم على الاعتماد المفرط على مسار واحد. فالدرس الحقيقي لا يتعلق بالمضيق نفسه، بل بطريقة بناء الأنظمة الاقتصادية العالمية. لقد اعتادت الدول والشركات التفكير بمنطق الكفاءة القصوى. لكن الأحداث الأخيرة تدفعها نحو التفكير بمنطق المرونة القصوى. وهذا تحول معرفي قبل أن يكون تحولاً اقتصادياً. فالعالم لا يعيد رسم خرائطه لأن الجغرافيا تغيرت، بل لأن فهمه للجغرافيا تغير. ومن المرجح أن يشهد العقد المقبل توسعاً في الممرات البرية والسككية واللوجستية التي تربط الخليج بتركيا وأوروبا، وربما أيضاً بالعراق وآسيا الوسطى. ولن يكون الهدف استبدال البحر بالكامل، لأن ذلك غير ممكن عملياً، بل تقليل الاعتماد عليه بوصفه الخيار الوحيد. وهكذا فإن السؤال عن مستقبل مضيق هرمز ليس سؤالاً عن ممر مائي محدد، بل عن مستقبل النظام التجاري العالمي نفسه. فحين يصبح البحر غير مضمون، لا يكتشف العالم طريقاً جديداً فقط، بل يكتشف حدود معرفته السابقة. وعندها تتغير الخرائط قبل أن تتحرك القطارات، وتتبدل الأفكار قبل أن تتبدل الطرق. لقد ظل البحر طوال عقود يتصرف وكأنه الإمبراطور الوحيد للتجارة العالمية. لكن أزمة هرمز جعلته يكتشف، متأخراً ربما، أن اليابسة لم تمت، بل كانت تنتظر لحظة الشك الكبرى كي تعود إلى الطاولة. وفي السياسة كما في المعرفة، لا تبدأ التحولات الكبرى عندما تظهر حقائق جديدة، بل عندما تتوقف الحقائق القديمة عن إقناع أصحابها.

* أستاذ متفرغ ـ وندسور أونتاريو ـ كندا

الشرق الأوسط على مفترق طرق بين الفوضى وإعادة البناء

مطلوب مبادرة عربية مع تركيا وإيران ودول صديقة توفر الأمن والازدهار للإقليم

يعيش الإقليم الشرق أوسطي مرحلة تحولات كبيرة لم تندرج بعد في سياقات مستقرة تستند عادة إلى تبلور قواعد وتفاهمات ناظمة للعلاقات في الإقليم سواء على مستوى التعاون أو إدارة الخلافات من خلال احتوائها. الجغرافيا السياسية للإقليم يحكمها مثلث من الأزمات والحروب التي تلقي بثقلها من خلال تداعياتها المختلفة والمتعددة على المنطقة ككل .يساهم في هذا الترابط ولو بدرجات مختلفة بين الأزمات والحروب الدائرة ،إلى جانب ما أشرنا إليه من عنصر الجغرافيا السياسية لكل من هذه الأزمات والحروب ،العناصر المجتمعية الجاذبة والقابلة للتأثر والتأثير باسم السياسة وبعض العقائد العابرة للدولة

السفير. ناصيف حتي

يحدث ذلك خاصة في حالة وجود دول ضعيفة أو هشة بدرجات مختلفة (ما يعرف بالدول الفاشلة أو التي هي في طريقها لأن تصبح دولًا فاشلة **failing states**) لجملة من الأسباب الهوياتية والسياسية والاقتصادية وغيرها في حالات عديدة .حروب وصراعات تبدو وكأنها مفتوحة في المكان والزمان.

ويصف البعض السلم في هذه النزاعات وكأنه بمثابة هدنة طويلة طالما أن أصول ومسببات النزاع العسكري متى انفجر لم تعالج بشكل كلي وفاعل من حيث تسوية مسبباتها الفعلية .

المسببات التي تسمح بتغذيتها والاستفادة منها في مراحل معينة خدمة لأهداف في "لعبة الأمم" في المنطقة.

كما أشرنا هنالك حصار ناري إحدى "مسارحه " الثلاث منطقة الخليج مع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران والرد الإيراني الذي استهدف ،ضمن ردوده دول الخليج العربية .يحصل ذلك رغم العلاقات الطبيعية التي كانت تربط هذه الدول مع إيران عشية الحرب(وللتذكير عندما توصف علاقات بالطبيعية لا يعني أنه لا توجد خلافات في السياسة والأولويات بين الأطراف المعنية) ورغم ذلك يستمر التواصل الخليجي الإيراني عبر سياسة تقوم على الإسهام في محاولة احتواء النزاع الأمريكي الإيراني وتشجيع الحلول السياسية التفاوضية التي تتبعها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

"المسرح " الثاني يقع في منطقة باب المندب والبحر الأحمر مع الحرب المستمرة في السودان وإعلان قيام جمهورية أرض الصومال والدعم الذي تحظى به من طرف إسرائيل وإثيوبيا في "لعبة" إقامة وتعزيز النفوذ في ذلك الممر الاستراتيجي الذي يربط آسيا بإفريقيا وأوروبا.

إنها جاذبية الجغرافيا السياسية أو تحديدًا لعنة الجغرافيا السياسية التي تجعل بعض الدول بسبب موقعها جاذبة للتدخلات الخارجية. ثالث هذه المسارح الاستراتيجية وأقدمها يقع جنوب المتوسط في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي وتوظيفه في صراعات المنطقة ولعبة النفوذ فيها :سياسة التشدد ،ولو أنها ليست بجديدة في تاريخ إسرائيل ولكنها اتخذت منحى أكثر

أدعو لمبادرة عربية تقوم بها السعودية ومصر لبلورة قواعد ناظمة للعلاقات الإقليمية وحوار عربي /تركي /إيراني

حدة مع وجود اليمين الديني المتطرف في السلطة ومعه اليمين الاستراتيجي التقليدي الذي يمثله نتانياهو .يمين يتبع سياسة تقوم على محاولة إلغاء الآخر الفلسطيني وهويته الوطنية وأهدافه الشرعية كليًا .سياسة من هذا النوع تشجع التشدد عند القوى في الجهة المواجهة سواء في فلسطين أو لبنان أيا كانت الأجندة السياسية لهذه القوى .

الحرب الإسرائيلية من غزة إلى لبنان مرورًا بالضفة الغربية والتي تجري بأشكال مختلفة أحيانًا والتي تعمل على تكريس الاحتلال بعناوين متعددة تبدو أنها مفتوحة في الزمان والمكان سواء شهدت تصعيدًا أو تخفيضًا في درجة القتال .

في إطار هذا المشهد الشرق أوسطي الآخذ في الاستقرار المتوتر والمفتوح على احتمالات عديدة يطرح السؤال التالي :

هل تتجه المنطقة نحو مزيد من الفوضى والحروب والصراعات بأشكال وبدرجات متعددة على الأرض ولو أن مسبباتها الرئيسية كما أشرنا مختلفة عن بعضها البعض أم أن هنالك إمكانية إذا ما تمت بلورتها وترجمتها إلى سياسات فاعلة يمكن أن تشكل خيارًا بديلًا يعيد الاستقرار إلى المنطقة عبر مسار ليس بالسهل ولكنه ليس بالمستحيل .

هذا الخيار البديل أجده قد بدأ مع "الرباعية الجديدة" التي تقوم بدور الإطفاء في الحريق في الخليج مع الحرائق الدائرة كما أشرنا .

وللتذكير فإن أطراف هذه الرباعية المكونة من السعودية ومصر وتركيا وباكستان (دولة من خارج الإقليم ولكنها تقوم بدور أساسي حاليًا في هذا المجال في الخليج) ،والتي تتعاون مع

" الرباعيــة " تمثــل نموذجًــا يفتــرض البنــاء عليــه للإســهام في إعــادة الاســتقرار في المنطقــة على أســس واضحــة ومســتقرة

دول عربيــة وأجنبيــة أخــرى في صيــغ مختلفة بغية تحقيــق أهدافها ،تمثــل نموذجًا يفترض البناء عليه للإســهام في إعادة الاســتقرار في المنطقــة ولكــن على أســس واضحة ومســتقرة هــي أيضًا.

أننــي أدعــو لمبــادرة عربيــة تقــوم بهــا الدولتــان العربيتــان في الرباعيــة نظــرًا لوزنهما علــى الصعيدين الإقليمــي والدولي وكذلك للسياســات البرجماتيــة التــي تتبعانها ،مــع دول عربيــة أخرى لعبت وتلعــب أدوارًا مهمــة في ســياق إطفــاء الحرائق في المنطقــة للمبادرة إلــى بلــورة رزمة مــن المبادئ التــي يفترض أن تشــكل قواعد ناظمة ومنظمــة للعلاقــات بين الــدول في هــذا الإطــار في الإقليــم الشــرق أوســطي ،وأن تدعــو لحــوار عربــي تركي ايرانــي ،يمكن أن تشــارك في تعزيــزه دول صديقــة ومعنيــة بالأمــن والاســتقرار في المنطقة مثل باكســتان لبلــورة قواعد ناظمــة للعلاقــات بين الدول.

قواعــد تقــوم علــى مــا يعرف" بمبــادئ ويســتفاليا" نســبة إلى اتفاقيــة وســتفاليا التاريخيــة في القرن الســابع العشــر التي نظمت العلاقــات بين الــدول علــى أســاس احترام الســيادة الوطنيــة، والتي اســتندت إلى مبادئها مــا عرف باتفاقيات هلســنكي التي تبلورت في العــام ١٩٧٥م، ونتــج عنها مؤتمر الأمن والتعــاون في أوروبا والذي نظم العلاقــات وكــرس الانفــراج وعلاقــات التعــاون بين المحوريــن الغربي والشــرقي ونتــج عنهــا منظمة مؤتمر الأمــن والتعــاون في أوروبا.

الهــدف الاســتراتيجي كان تنظيم وإدارة الخلافــات والاختلافات والبناء على المشــترك وتطويــره وتعزيزه. إحدى النقاط الأساســية في إطلاق هــذا المســار تقــوم على عــدم التدخل في شــؤون الآخر ضمن أي صيغــة كانــت أو التحــدث كما يقال فــوق "رأس الآخر".

نظــام دولتــي (**State system**) يقوم على احتــرام الاختلاف واحتوائــه وبلــورة المشــترك والبنــاء عليــه وعــدم التدخل في شــؤون الآخــر باســم الأيديولوجيــا أو السياســات فــوق الوطنية التــي تبرر وتشــرعن هــذا النوع مــن التدخل .

إن المطلــوب اليــوم قبــل الغــد مبــادرة عربيــة في هــذا المجال مــع تركيــا وإيــران وبدعم ومشــاركة مــن دول صديقــة توفر الأمن والاســتقرار وبالتالــي الازدهار للإقليم كلمة أخيــرة تتعلق بالصراع مــع إســرائيل، فالمطلوب واضح وضوح الشــمس في هذا الخصوص وقوامــه العمــل العربــي الدولــي لتحقيق الــسلام الشــامل والدائم بقواعــده و مندرجاتــه وأفــكاره ورويتــه لمبــادرة الــسلام العربيــة (مبــادرة المملكة العربية الســعودية أساسًــا) والتي أقــرت في القمة العربيــة في بيــروت في العــام ٢٠٠٢م، مبــادرة تســتند إلــى قرارات الشــرعية الدوليــة وإلى رؤية شــاملة وواقعية لإنهــاء النزاع وإقامة شــرق أوســط جديد رؤية صعبة التحقيق دون شــك ولكنها ليســت مســتحيلة إذا مــا توفــرت الإرادة العربيــة والدولية لذلك

* دبلوماسي وسياسي عربي ـ لبنان

من الفوضى إلى التوازن: أي نظام إقليمي ينتظر الشرق الأوسط؟

النخب الخليجية تتساءل حول الكونفدرالية وصيغة الاتحاد الأوروبي أو ناتو خليجي توخيًا للمخاطر

نادرًا ما تخرج منطقة من حرب كبيرة كما دخلتها. فالحروب ليست مجرد مواجهة عسكرية بين خصوم، بل هي لحظات كاشفة تعيد ترتيب الأولويات بين الدول، وتختبر التحالفات وتغير إدراك الدول لمصالحها ومصادر قوتها. ومن هذا المنطلق، فإن السؤال المطروح اليوم ليس فقط ما الذي حققته الحرب الأخيرة بين إيران وخصومها، بل ما الذي تركته من آثار على مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وما إذا كانت المنطقة تتجه نحو توازن أكثر استقراراً، أم نحو مرحلة جديدة من الصراعات بأدوات مختلفة. ذلك سؤال مفتوح سوف تجيب عليه الأحداث القادمة.

أ.د. محمد الرميحي

خلال العقود الأربعة الماضية تشكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على أساس مجموعة من التناقضات. فمن جهة، كانت هناك دول تسعى إلى بناء الدولة الوطنية وتعزيز التنمية والانفتاح الاقتصادي، ومنها دول الخليج التي قدمت نموذجًا تنمويًا أصبح محط رغبة من شعوب دول الجوار ومن جهة أخرى ظهرت مشاريع عابرة للحدود رأت في النفوذ الإقليمي و(تصدير الثورة) جزءاً من أمنها القومي. وبين الطرفين تشكلت شبكة معقدة من الصراعات في فترة والتفاهمات فترة أخرى والخصومات والتحالفات المتغيرة. بشدة

الحرب الأخيرة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، لم تنهِ هذه التناقضات، لكنها كشفت حدودها. فقد أظهرت أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لتحقيق الأهداف السياسية، وأن النفوذ الإقليمي مهما اتسع يظل عرضة للاهتزاز، إذا لم يستند إلى قاعدة اقتصادية متينة وإجماع داخلي مستقر وعلاقات طبيعية مع الجوار.. كما كشفت الأجندة الخفية من خلال الاعتداء الإيراني على دول الخليج دون مبرر نوايا إيران وطريق استخدامها للجوار المسالم لمحاولة الضغط على الولايات المتحدة.

من هنا يبدو أن الشرق الأوسط يقف اليوم أمام لحظة مراجعة شاملة. وتحفز لما هو قادم، فالأطراف الرئيسية في الإقليم مطالبة بإعادة تقييم استراتيجياتها السابقة، ليس بسبب الضغوط الخارجية فقط، بل لأن الواقع الجديد يفرض إجابات عن أسئلة لم تعد قابلة للتأجيل. وهي أسئلة بدأت النخب الخليجية تجهر بها، حول بقاء دول الخليج، وخاصة الصغيرة خارج إطار جامع للمنظومة يهددها بأخطار، وبدأ الحديث عن مفاهيم مثل الكونفدرالية، أو صيغة الاتحاد الأوروبي أو حتى صيغة (ناتو خليجي) كلها أفكار مطروحة توخيًا للمخاطر القادمة.

إيران هي الطرف الأكثر تأثراً بهذه التحولات السريعة في الإقليم. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م، اعتمدت طهران على مزيج من الأدوات السياسية والعسكرية والأيديولوجية لتوسيع نفوذها الإقليمي. وقد حققت نجاحات واضحة في بعض المراحل، مستفيدة من فراغات القوة التي نتجت عن الحروب والأزمات التي شهدتها دول المنطقة كما في العراق ولبنان واليمن وأيضا سوريا قبل التغيير الأخير.. إلا أن التجربة الممتدة لأكثر من أربعة عقود أظهرت أيضاً أن النفوذ الخارجي له كلفة متصاعدة على المجتمع الإيراني، ليست مالية

فقط ولكن سياسية أيضا. فالحفاظ على شبكات التحالف والتأثير في البيئات المختلفة يحتاج إلى موارد مالية وسياسية وأمنية ضخمة. كما أن استمرار التوتر مع القوى الدولية والإقليمية فرض على الاقتصاد الإيراني أعباء متزايدة انعكست على الداخل الإيراني نفسه، فزاد الفقر والبطالة وتدني العملة، والتضخم، بل وزاد الفساد الإداري والمالي.

ولذلك فإن السؤال الذي يواجه صانع القرار الإيراني اليوم لا يتعلق فقط بكيفية إدارة النفوذ الإقليمي، بل بجدوى النموذج الذي حكم السياسة الإيرانية خلال العقود الماضية. فهل تستمر الأولوية للمشروع الخارجي، أم تنتقل إلى إعادة بناء الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة واحتواء الضغوط الاجتماعية المتزايدة؟

هذه الأسئلة لم تعد نظرية، فقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة داخل إيران أصوات مختلفة، بعضها من داخل المؤسسة السياسية نفسها، تدعو إلى مراجعة الأولويات والتركيز على التنمية الداخلية بدلاً من الاستنزاف الخارجي. وأصبحت هذه الأصوات حتى نتساءل عن نجاح (النموذج) في الحكم، هل هو الأصلح لإيران اليوم، أم تخطاه الزمن، علينا أيضًا أن لا نقلل من الثروة الحضارية للإيرانيين والتي ترفض بطبعها (الشمولية) بأي صيغة ظهرت، وفي المقابل، فإن دول الخليج تنظر إلى المشهد من زاوية مختلفة. فهي لا تبحث عن توسيع نفوذها بقدر ما تبحث عن بيئة مستقرة تسمح لها باستكمال مشاريع التنمية والتحول الاقتصادي التي أطلقتها خلال السنوات الأخيرة. لصالح شعوبها والاقتصاد العالمي أيضًا، وقد أصبحت هذه المشاريع تمثل رهاناً استراتيجياً يتجاوز الزمن الحالي إلى مستقبل الأجيال القادمة. ولهذا فإن استمرار التوترات الإقليمية لم يعد مجرد مصدر قلق أمني لدول الخليج، بل أصبح تحدياً مباشراً للمسارات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المنطقة. فالمستثمر لا يفضل البيئات المضطربة، وحركة التجارة تتأثر بالأزمات، وأسواق الطاقة تتقلب مع كل مواجهة عسكرية، والممرات البحرية تتحول إلى نقاط توتر بدلاً من أن تكون شرايين للتنمية.

من هنا تتقاطع مصلحة دول الخليج مع مصلحة شعوب المنطقة، في بناء نظام إقليمي أكثر استقراراً وأقل اعتماداً على الصراعات المفتوحة. لكن الوصول إلى هذا الهدف ليس سهلاً.

فأول العقبات يتمثل في انعدام الثقة المتراكم عبر عقود طويلة. فالعلاقات بين دول الخليج وإيران لم تكن مستقرة بصورة كاملة حتى قبل الثورة الإيرانية، لكنها بعد عام ١٩٧٩م، دخلت مرحلة جديدة من الشكوك المتبادلة، والتنافس السياسي والأمني. ومع مرور الزمن أصبحت هذه الشكوك جزءاً من الثقافة السياسية السائدة لدى الطرفين.

ولذلك فإن أي نظام إقليمي جديد يحتاج أولاً إلى بناء الثقة قبل بناء المؤسسات، ولا يمكن بناء الثقة عبر البيانات الدبلوماسية فقط، بل من خلال إجراءات عملية قابلة للقياس. من بينها احترام سيادة الدول، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، والتوقف عن استخدام الجماعات المسلحة كأدوات للسياسة الخارجية، والالتزام بالقواعد المنظمة للملاحة الدولية وحماية المنشآت المدنية.

الملف الثاني الذي سيحدد شكل النظام الإقليمي القادم هو مستقبل الساحات العربية التي تحولت خلال العقدين الماضيين إلى مناطق تنافس إقليمي حاد.

العراق يمثل نموذجاً واضحاً لذلك. فهو دولة عربية مهمة ترتبط بعلاقات تاريخية مع محيطها الخليجي، وفي الوقت نفسه تتمتع بعلاقات عميقة مع إيران. وقد أثبتت التجربة أن استقرار العراق لا يتحقق عندما يتحول إلى ساحة تنافس، بل عندما يصبح جسراً للتعاون بين الأطراف المختلفة.

الأمر نفسه ينطبق على لبنان. فلبنان دفع ثمناً باهظاً بسبب تحوله إلى ساحة صراع بين مشاريع متنافسة. ومع أن القوى السياسية اللبنانية تتحمل جزءاً مهماً من المسؤولية، فإن التدخلات الخارجية ساهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها. وخاصة التدخل الإيراني من جهة والإسرائيلي من جهة أخرى. أما سوريا، فقد تحولت خلال السنوات القليلة الماضية إلى واحدة من أكثر الساحات تعقيداً في الشرق الأوسط. فالحرب الأهلية والطويلة لم تؤد فقط إلى تدمير البنية التحتية والاقتصاد، بل أعادت تشكيل شبكة واسعة من المصالح الإقليمية والدولية داخل الأراضي السورية. وأي نظام إقليمي جديد لن يكون مستقراً ما لم يجد صيغة تساعد سوريا على استعادة دور الدولة ومؤسساتها وسيادتها وسوريا اليوم تمثل فرصة ومثال للتحول

النظام الإقليمي يحتاج بناء الثقة لاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها ورفض الميليشيات والالتزام بقواعد الملاحة الدولية

الإيجابي، يساعدها في ذلك وفرة الموارد المادية والبشرية، إن نظمت بشكل صحيح وصحي يمكن أن تصبح صوريًا رافعة لنظام إقليمي جديد، بعد أن كانت عقبة.

وفي اليمن تبدو الصورة أكثر وضوحاً. فالحرب الأهلية أثبتت أن الحلول العسكرية وحدها غير كافية، وأن الاستقرار الدائم يتطلب معالجة سياسية وأمنية واقتصادية متوازنة تحفظ مصالح اليمنيين أولاً وتحمي أمن المنطقة ثانياً.
هذه الملفات الأربعة ليست قضايا منفصلة، بل هي جزء من اختبار حقيقي لقدرة القوى الإقليمية على الانتقال من إدارة الصراع إلى إدارة المصالح.

إلى جانب العامل الإقليمي، هناك عامل دولي لا يمكن تجاهله. فالولايات المتحدة لا تزال القوة الدولية الأكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، لكنها لم تعد تتعامل مع المنطقة بالطريقة نفسها التي تعاملت بها خلال العقود الماضية. فالأولويات الأمريكية تغيرت، والمنافسة مع الصين أصبحت تتصدر الاهتمامات الاستراتيجية في واشنطن، كما ضعفت علاقتها بمجمل حلفائها في أوروبا، كما أن الرأي العام الأمريكي أقل حماساً للانخراط العسكري المباشر في أزمات الشرق الأوسط.

هذا لا يعني انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، لكنه يعني أنها تتوقع من حلفائها وشركائها تحمل مسؤوليات أكبر في إدارة الأمن الإقليمي، ولم يعد ذلك سرًا، فقد اتضح في عدد من الوثائق الرسمية التي صدرت في العام الماضي ورسمت استراتيجية الولايات المتحدة الخارجية.

وفي الوقت نفسه تزداد أهمية الصين. فبكين ليست لاعباً عسكرياً رئيسياً في الشرق الأوسط حتى الآن، لكنها أصبحت شريكاً اقتصادياً مهماً لمعظم دول المنطقة. كما أنها تنظر إلى

نجاح النظام الإقليمي القادم يقاس بقدرته على حماية الدولة الوطنية وتأمين الممرات الاقتصادية وتعزيز التعاون ومنع الأزمات قبل تحولها لحروب

الاستقرار الإقليمي باعتباره شرطاً ضرورياً لحماية مصالحها التجارية، وممرات الطاقة التي تعتمد عليها بدرجة كبيرة. أما روسيا، فرغم انشغالها بأزماتها الخاصة، فإنها لا تزال تسعى للحفاظ على حضور سياسي وعسكري يمنحها دوراً في أي ترتيبات إقليمية مستقبلية وبالتالي فإن النظام الإقليمي القادم لن يتشكل في فراغ، بل في بيئة دولية تتداخل فيها المصالح العالمية مع الحسابات المحلية.
لكن العامل الحاسم سيظل في النهاية إقليمياً أكثر منه دولياً.

فالخبرة التاريخية تشير إلى أن القوى الخارجية تستطيع التأثير في مسار الأحداث، لكنها لا تستطيع فرض استقرار دائم، إذا لم تتوافر إرادة محلية تدعمه. والاستقرار الذي لا تؤمن به دول المنطقة نفسها يظل هشاً مهما حصل على دعم خارجي. ومن هنا تبرز أهمية التفكير في مفهوم جديد للأمن الإقليمي، لقد اعتادت المنطقة طويلاً على مفهوم يقوم على الردع المتبادل. أي أن كل طرف يسعى إلى امتلاك أدوات قوة تمنع الطرف الآخر من تهديده. ورغم أن هذا المفهوم ساهم أحياناً في منع المواجهات المباشرة، فإنه لم ينجح في منع الأزمات المتكررة.

وربما يكون الوقت قد حان للانتقال إلى مفهوم مختلف يقوم على الأمن التعاوني. أي الاعتراف بأن استقرار الجوار ليس تهديداً بل مصلحة، وأن التنمية المشتركة أكثر فائدة من الصراعات المفتوحة، وأن احترام السيادة المتبادلة يوفر مكاسب أكبر من محاولات الهيمنة، إلا أن كل ذلك يحتاج إلى تغيير هيكلي في الجارة إيران، خاصة في خلق بيئة صالحة للاستثمار، ويتطلب ذلك رؤية جديدة ومصفوفة قوانين حديثة، و محاربة حقيقية للفساد، و هياكل إدارية حديثة ، إنه (الجهاد الأكبر) الذي يتوجب على الإيرانيين خوضه، وكما تقدم هناك البعض يرغب في ذلك لكن يواجه جبهة متشددة ترى أن أي تنازل هو مقدمة لفقدها السيطرة ، لذلك من المتوقع عندما يهدأ الغبار ، خوض معركة داخلية إيرانية، لا يعرف أحد اليوم على أي جانب سوف تنتهي. هذا التحول في إيران لا يحدث بين ليلة وضحاها، لكنه يبدأ بتغيير طريقة التفكير. فالدول التي تنظر إلى جيرانها باعتبارهم شركاء محتملين تختلف سياساتها عن الدول التي تنظر إليهم باعتبارهم خصوماً دائمين. والتاريخ الحديث مليء بأمثلة مناطق انتقلت من الحروب المزمنة إلى التعاون الواسع عندما تغيرت الحسابات السياسية، وأدركت النخب أن كلفة الصراع أصبحت أكبر من عوائده.

الشرق الأوسط ليس استثناء من هذه القاعدة. فالمنطقة تمتلك مقومات هائلة للنمو والتكامل. لديها موقع جغرافي استثنائي، وموارد طبيعية كبيرة، وأسواق واسعة، وطاقات بشرية شابة، وقدرات مالية وتقنية متنامية. لكن الاستفادة من هذه المقومات تحتاج إلى بيئة سياسية أكثر استقراراً وأقل استنزافاً ولعل أهم درس يمكن استخلاصه من الحرب الأخيرة هو أن الجميع خسر شيئاً ما من استمرار الصراع، وأن الجميع يمكن أن يكسب أكثر من الاستقرار إن حكم كلا من العقل والمصالح. قد لا يكون الوصول إلى نظام إقليمي متوازن أمراً سهلاً أو سريعاً. وقد تشهد السنوات القادمة انتكاسات وأزمات جديدة. إلا أن الاتجاه العام يبدو واضحاً: المنطقة لم تعد قادرة على تحمل كلفة الصراعات القديمة بالوتيرة نفسها، كما أن شعوبها أصبحت أكثر اهتماماً بالتنمية والفرص الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.
ولهذا فإن نجاح النظام الإقليمي القادم لن يقاس بحجم الترسانات العسكرية، أو عدد التحالفات المؤقتة، بل بقدرته على حماية الدولة الوطنية، وتأمين الممرات الاقتصادية، وتعزيز التعاون، ومنع الأزمات قبل تحولها إلى حروب فإذا استطاعت دول المنطقة استيعاب دروس المرحلة الأخيرة، فقد يتحول الشرق الأوسط من ساحة تنافس مزمن، إلى فضاء أكثر توازناً واستقراراً. أما إذا عادت الحسابات القديمة لتسيطر على القرار السياسي، فإن المنطقة قد تجد نفسها أمام دورة جديدة من الأزمات تختلف في الشكل لكنها تشبه ما سبقها في الجوهر وفي النهاية، يبقى التحدي الحقيقي ليس كسب الحرب، بل كسب السلام الذي يليها. فالحروب تنتهي عادة بتوقيع اتفاق، أما الاستقرار فيحتاج إلى رؤية، وإرادة، وقدرة على بناء مصالح مشتركة تتفوق على إغراء الصراع.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

حربٌ عبثية تلد أخريات

منطقة الخليج العربي بعد الحرب: استقرار هش ومعادلة صراع غير تقليدي

تم التوصل لوقف إطلاق النار في حرب الخليج الرابعة بين الولايات المتحدةّ وإسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر. حربٌ ما كان لها أن تنشب، لولا تحريض إسرائيل، عامل عدم الاستقرار الأول في المنطقة، التي خرجت الخاسر الوحيد من الحرب التي امتدت بصورة متقطعة، منذ أن عاد الرئيس دونالد ترامب لحكم الولايات المتحدة، ليكمل بلا تحفظ الفوضى التي أحدثتها حكومة الديمقراطيين السابقة، بزعامة الرئيس بايدن، عقب أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حربٌ يخطئ من يعتقد أنها آخر الحروب في المنطقة.. ويخطئٌ من يعتقد أن هذه الحرب قد وضعت أوزارها، وتم دفن رفاتها. ما تم التوصل إليه إنما هو وقف موقت لإطلاق النار، بينما القضايا التي حفزت اشتعال الحرب، مازال سعيرها يتقد تحت الرماد. لكن الشيء الذي لا يمكن إغفاله هنا أن المنطقة لن تعود إلى نقطة ما قبل نشوب الحرب.. والأخطر أن عوامل عدم استقرار المنطقة، أضحت أكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل.

د. طلال صالح بنّان

وكأن حالة عدم استقرار المنطقة، قد تحولت من أن تكون عرضاً مزمناً لتصبح مرضاً عضال (حالة، من العاهة المستديمة)، التي لا يُرجى بُرئها. منطقة الخليج العربي، بل ومنطقة الشرق الأوسط، تاريخياً وجغرافياً، كانت ومازالت بؤرة لصراع القوى الإقليمي والدولي.

بؤرة عدم استقرار في قلب العالم

تمثل منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، تاريخياً وجيوسياسياً، منطقة جذب لا تقاوم، من قوىً إقليمية ودولية للهيمنة عليها. منطقة الخليج العربي، بالذات، التي تُعد بمثابة قلب العالم، من يسيطر عليها، يسيطر على العالم. ليس فقط المنطقة من الناحية الاستراتيجية كانت ومازالت مطمعاً لقوىً إقليمية ودولية، للهيمنة عليها، نظراً لوضعها الجيوسياسي الفريد والحساس، بل قد يكون الأكثر خطورةً على أمنها واستقرارها غناها بموارد الطاقة الأحفورية الرخيصة سهلة الإنتاج ووفرة الاحتياطي، ووسطية قربها من مناطق الصناعة المتقدمة والنهمة للنفط الخام والغاز، في آسيا وأوروبا، بل وحتى أمريكا الشمالية. إلا أنه بالرغم من هذه الميزة التنافسية (الاقتصادية) التي تتمتع بها المنطقة في سوق الطاقة العالمية، وتجذب الصراع الإقليمي والدولي عليها، تفتقر أنظمة الحكم فيها للاستقرار السياسي المحفز لاستقرارها الإقليمي، مما يزيد الصراع الإقليمي والدولي حولها، احتداماً وشراسة.

البحث عن الأمن الإقليمي

تاريخياً وجيوسياسياً، كانت منطقة الخليج العربي ومازالت، بؤرة لصراع القوى الأممية للسيطرة عليها.. وما لبث هذا الصراع الأممي عليها، بحثاً عن الطاقة الرخيصة، واقترباً من مياهها الدافئة وسوقها الكبير الواعد، يزداد تعقيداً وشراسة. كانت الحربين العظميين (١٩١٤-١٩١٩، ١٩٣٩-١٩٤٥م)، من أبرز مظاهر اهتمام القوى العظمى، المتنافسة على مكانة الهيمنة الكونية، بالمنطقة والعالم. بل منذ الإسكندر الأكبر وقبله وبعده كانت اهتمامات القوى الأممية، تبدأ وتنتهي عند إقليم المنطقة، حيث ساحة الصراع الأممي على مكانة الهيمنة الكونية الرفيعة. وإن كانت المنطقة لا ترقى، من الناحية الاستراتيجية، لمسرح الصراع الأممي التقليدي، في أوروبا، إلا أنه كانت رغبة الدول العظمى

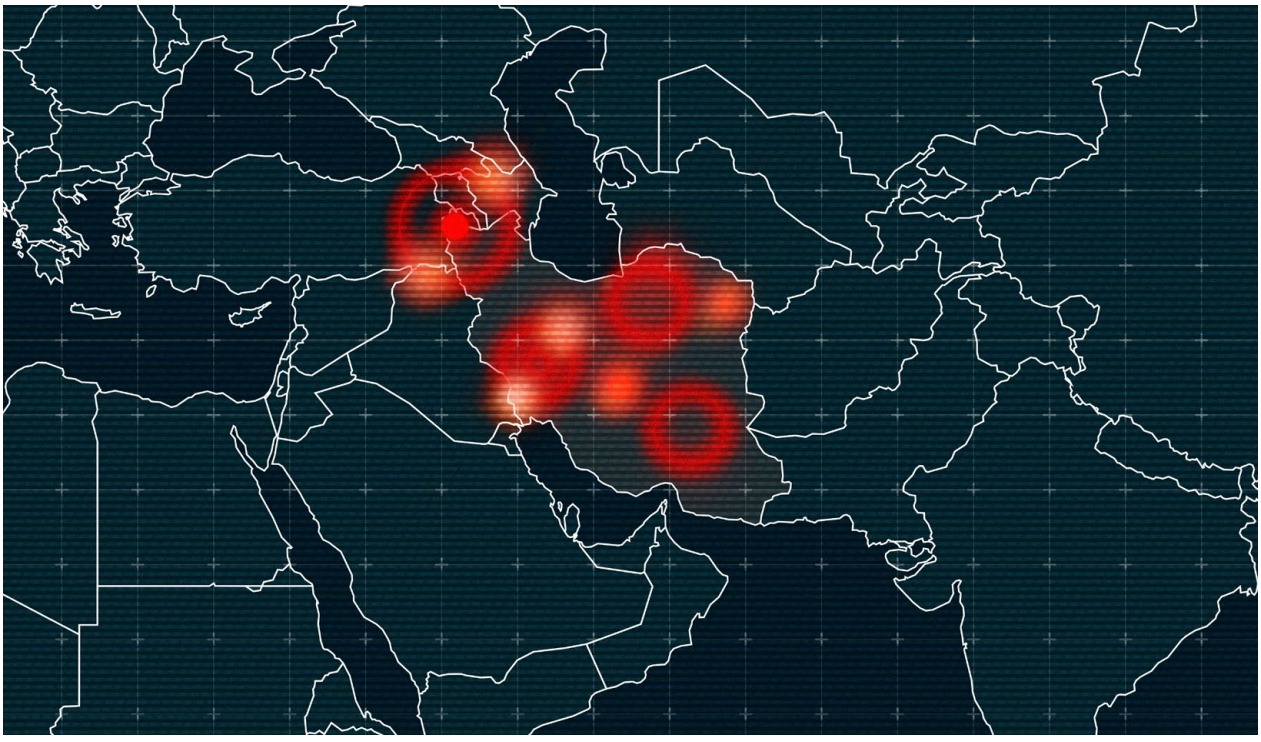

الصراع بين إيران وإسرائيل للهيمنة الإقليمية يشكل خطرًا استراتيجيًا أمنيًا داهمًا وناجزًا على أمن مجتمعات ودول المنطقة

للهيمنة الكونية، تبدأ من مظاهر الهيمنة الإقليمية، لقوى إقليمية، تعمل كوكلاء إقليميين لخدمة مصالح قوىّ دولية، تتوق للهيمنة على المنطقة. حتى أنه لو لم يتسنَ للقوى العظمى السيطرة المباشرة على المنطقة من قبل قوىّ إقليمية وظيفية، تلجأ هذه الدول لخلق موطئ قدم لها، بإقامة كيانات إقليمية مصطنعة، لتعمل كوكلاء إقليميين لخدمة مصالحها، مثل ما هو الحال في مؤامرة زرع إسرائيل في قلب المنطقة.

هذا الصراع الأممي للسيطرة على المنطقة، أوجد فراغاً أمنياً، جعل دولها تعيش هاجساً أمنياً، ليس خوفاً من "سيناريوهات" التدخل الأممي المباشر للقوى التقليدية المحتملة، بل خوفاً من الأطماع المتولدة من وجود قوىّ إقليميّة من داخل المنطقة تطمح للهيمنة الإقليمية عليها، بعيداً عن أي شكل من أشكال الوكالة الوظيفية للقوى الكبرى، إما في شكل استعادة أمجاد إمبراطورية تاريخيّة، كما هو حال أطماع الفرس شرقاً وشغف الغرب الزحف من الشمال، لأسباب لوجستية أو دينية، أو لمجرد طموحات توسعية أوروبية، تزحف من الشمال. لقرون كان صراع الفرس مع الروم يشكل هاجسًا أمنيًا حقيقيًا لمجتمعات المنطقة.

أطماع الهيمنة الإقليمية

حديثاً: كان الصراع بين إيران وإسرائيل، من أجل الهيمنة الإقليمية، يشكل خطراً استراتيجيا أمنياً داهماً وناجزاً على أمن مجتمعات ودول المنطقة. كان الصراع بين العثمانيين والفرس في القرون الوسطى، مع تدفق الأوربيين فيما أسموه بالحملات الصليبية، من أبرز مظاهر أطماع هذه القوى (الإقليمية الدولية) التوسع في هذه المنطقة.

في الوقت الحاضر يشكل الفرس شرقاً وإسرائيل غرباً كماشة أمنية تهدد المنطقة، ليس فقط بتطور احتمالات الصدام التقليدي، بل الأخطر احتمالات الحرب غير التقليدية (النووية). إسرائيل تخشى إيران النووية، بينما المنطقة بأسرها تخشى من ازدواجية الخطر

يخطئ من يعتقد أنها آخر الحروب في المنطقة ويخطئ من يعتقد أنها قد وضعت أوزارها وتم دفن رفاتها

النووي (الإيراني الإسرائيلي)، إذا ما تطور مستقبلا ما يشبه توازناً للرعب النووي، بين إيران وإسرائيل، في غياب مظلة نووية للعرب في المنطقة. كماشة نووية ثنائية إيرانية إسرائيلية يكفي بُعد الردع الاستراتيجي غير التقليدي لها، فيما لو تطور ما يمثله وجود قوتين تمتلكان رادعاً نووياً، يمثلان ابتزازاً استراتيجياً أمنياً داهماً وناجزاً، لدول ومجتمعات المنطقة.

الفرس أم اليهود

من الناحية الاستراتيجية هناك مَنْ يساوي بين إسرائيل وإيران، كمصدرين إقليميين للخطر على أمن العرب. وهناك، ولأسباب دينية عقائدية، من يرى في أيٍ منهما خطراً ناجزاً وداهماً على العرب. ويظل هناك من يجادل بأن الفرس أشد خطراً على المنطقة من إسرائيل، مواقف ذات جدية متقدمة، تتمتع بجدارة منطقية كبيرة، في كثير من الأحيان، ما تتغير بتغير المواقف والظروف، من قِبل وجهة نظر وأخرى.

مبدئياً: الطرفان (إسرائيل وإيران) يشكلان خطراً استراتيجياً، ولو بدرجات متفاوتة، على العرب. لكن الفرق بينهما، وبالتبعية: الخطورة الاستراتيجية على المنطقة، تتوقف على تعريف كلاً منهما، من خلال خيط رفيع يجمع مستوى خطورة أحدهما على العرب، مقارنة بالآخر. إذا استطعنا أن نحدد من هو العدو منهما للعرب، ومن هو المنافس الإقليمي (المشروع) للعرب، الذي تحدده تاريخية وجيوسياسية المنطقة، نستطيع أن نحدد مستويات الخطر الاستراتيجي الناجز والداهم، الذي يمثله كلٌ منهما على العرب. مع الاتفاق مبدئياً، أن كلاهما يمثلان خطراً استراتيجياً داهماً وناجزاً على العرب، ومن الأهمية الاستراتيجية، أن يتعامل معهما العرب، بمستوى خطورة كل منهما على الأمن القومي العربي، بالذات: لو حدث أن علاقتهما ببعضهما البعض، يحكمها توازن رعب غير تقليدي... الأمر غير المستبعد، في الأمدين المتوسط والبعيد، عندما تتمكن إيران من تطوير رادع غير تقليدي (نووي)، خاص بها.

بكل ثقة ويقين، لا يمكن النظر لإسرائيل إلا كونها عدواً لدوداً للعرب، طالما إسرائيل تواجدت في المنطقة، لأنه لا يمكن تصور إسرائيل، من الناحية الوجودية للكيان الصهيوني، خارج نطاق عدائها الاستراتيجي للعرب. إسرائيل بطبيعتها كيان توسعي، لن يشعر بالأمان، إذا ما تخلى عن استراتيجيته التوسعية. إسرائيل يرتبط وجودها، ليس فقط باحتلالها لفلسطين، بل في إمكانية توسعها في المنطقة، بزيادة تعقيد نهمها التوسع في أرض العرب.

إسرائيل قد تكون الدولة الوحيدة في العالم، التي لا تفصح عن حدودها الإقليمية، التي تتطور طموحاتها التوسعية، كلما لاح في الأفق لقادتها، أن هناك فرصة للتوسع في أراضي العرب، ليتسع احتلالها لأراضي العرب، ومن ثَمّ زيادة رقعة إقليمها مع الوقت، حتى يصحى العالم، يوماً ما ،على أنها ابتلعت منطقة الشرق الأوسط، لتهدد أوروبا، وربما الصين، وتفصح عن عدائها المتأصل ضد جميع المجتمعات التي تطورت بها المسألة اليهودية، تاريخياً. حتى أمريكا الشمالية، بل والعالم الجديد ربما يصحو يوماً وتصل إليه تهديد الكيان التوسعي الصهيوني (الأممي).

إسرائيل، إذن: عدو استراتيجي للعرب، ولا يحتمل العرب، إلا النظر لوجود إسرائيل، إلا كونها عدواً لدوداً للعرب، لا يمكن تصور الاعتراف بها، دعك من التطبيع معها، حتى لو دخل الجمل في سم الخياط. إسرائيل عدو أزلي للعرب، لا يمكن التعامل معه إلا من خلال معادلة صفرية، بمنطق أن نكون أو لا نكون، مطلقاً.

الفرس، من الناحية الأخرى قد لا يقل خطرهم الاستراتيجي على العرب، بأقل من ذلك الذي يمثله خطر إسرائيل الوجودي، بالنسبة للعرب. لكن هناك حقيقة جيوسياسية وتاريخية، تجعل من الفرس (نسبياً) أقل خطراً، من الناحية الاستراتيجية على أمن العرب القومي، عن ذلك الذي يمثله وجود إسرائيل في المنطقة. متغير (الوجودية) هذا هو الذي يحدث الفرق في حركة صراع العرب مع الطرفين. المعادلة هنا الجبهة الشرقية (الفارسية) ليست صفرية، كما هو الحال في حالة الصراع مع إسرائيل. لا تتطلب حركة

إسرائيل تخشى إيران النووية والمنطقة تخشى من ازدواجية الخطر النووي (الإيراني الإسرائيلي) في غياب مظلة نووية للعرب

صراع العرب مع الفرس، ذلك الربط بين وجودية العرب والفرس في المنطقة بما يقتضيه الأمر التعامل مع كيان غريب (إسرائيل) يعاني منذ التفكير في إنشائه بغربة جيوسياسية وتاريخية وثقافية وإنسانية وحتى دينية، بوجوده في المنطقة.

من آلاف السنين عاش العرب مع الفرس في هذه المنطقة، لا نقول في حالة سلام، بل في كثير من الأحيان فترات صراع مرير مع الفرس (الهكسوس)، الذين اجتاحوا يوماً العالم العربي، إلى ما بعد النيل غرباً، لحدود المغرب العربي، لكن في النهاية ارتد الروس إلى ديارهم وتحرر العرب من الفرس وحكمهم. الفرس من ناحية أخرى زالت إمبراطوريتهم تحت جحافل المجاهدين العرب (المسلمون)، وفتح العرب أمصار الفرس، حتى حدود الصين... بل وأكثر اعتنق الفرس الدين الإسلامي، وبرعوا في خدمة اللغة العربية وطوروا الكتابة باللغة العربية، وبرز منهم نحاة أسّسوا لقواعد اللغة العربية وخدموا الشعر العربي وطوروا بحوره، ومازالت الفارسية، إلى اليوم، تكتب وتنطق بالأحرف العربية.

لكن، بالرغم من هذه العلاقة التاريخية الثقافية والدينية، التي أتقن الفرس خلفيتها الإنسانية، مازال هناك في الخلفية التاريخية من مرارة شعوبية، تحتفظ بحائط صد في الأنا القومية، لكلا الشعبين العربي والفارسي، ترسم خطوطاً وفواصل بينهما، وتغذي التنافس بينهما، لكن لا يمكن أن يصل هذا الإرث التاريخي إلى درجة من العداء الوجودي، كذلك الذي يحكم العلاقة بين العرب وإسرائيل... بل قد لا نتجاوز الحقيقة عندما نقول: أن هذا العداء الوجودي بين العرب وإسرائيل، يفسر إلى حدٍ كبير ذلك العداء المستحكم (اليوم) بين إسرائيل وإيران.

انقسام مسيحي حول الفكرة الصهيونية

الحرب التي لم تضع أوزارها بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى هي صورة من وضعية عدائية تتكرر مشاهدها العنيفة من فترة وأخرى طوال ١٤ قرناً، في شكل حروب صليبية يحاول فيها الغرب (المسيحي الصهيوني) استعادة سيطرته على المنطقة بدءاً من أرض الرسالات، تدفعه أيدلوجية عنصرية، يتجاوز كرهها للعرب، إلى كره الإنسانية بأسرها. السجال الأخير بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، هو صورة "كلاسيكية" لصراع امتد منذ ولادة المسيح عليه السلام، بين إنجيليين وتوراتيين شقوا عصا جماعتهم لينقسموا إلى مجموعتين دينيتين لهما وجهة نظر متضاربة لمكانة المسيح عليه السلام عندهم وآخرون يبالغون في محبتهم لليهود. هناك من المسيحيين، الذين لا يبرئون اليهود من دم المسيح، في عقيدتهم (الكاثوليك).. وهناك من يتبنون وجهة نظر الصهاينة في دعواهم بأرض الميعاد وقدسية القضية اليهودية والنظرة بأن اليهود هم أبناء الله وأحبابه، وأن الإخلاص للقضية اليهودية، إنما هو اتباع لإرادة الرب (المسيحيون الإنجيليون).

كماشة فارسية يهودية

عربياً: هذا الفهم الواضح بين من هو العدو ومن هو الخصم أو المنافس الإقليمي، يحدد لنا موقف العرب بوجودهم بين طرفين يتنافسان على الهيمنة الإقليمية للمنطقة، أحدهما يمتلك رادعاً نووياً والآخر يعمل على تطوير رادعه غير التقليدي الخاص به، ليُطبق على العرب بين فكي كماشة غير تقليدية. دون تطوير العرب لرادع غير تقليدي خاص بهم، يبقى العرب أبد الدهر يراوحون مكانهم، يكتوون بنار الصراع بين العدو والخصم، كلٌ منهما يحاول جرهم لساحته في صراعات وحروب ليس للعرب فيها لا ناقة ولا جمل. ليبقى، وكأنه مكتوب على العرب أن يعيشوا في ظل حالة من عدم الاستقرار، والانتقال من حرب لأخرى، دون أن يلوح في الأفق أي بارقة أفق لسلام حقيقي في المنطقة.

هدنة هشة

اتفاق الهدنة الأخير، بين إيران من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر، كالجبن السويسري، فيه من الثقوب أكثر مما فيه من الجبن. هذا الاتفاق لا يخرج عن كونه هدنة هشة، بوقف موقت

لإطلاق النار وليس إنهاءً للعداء والحرب. هذه الحرب، التي امتدت لأشهر لم تحقق لأطرافها ما قد يدعوه النصر فيها. الجانبان رجعا لنفس المواقف الذي حرضت على الحرب منذ البداية. لا إسرائيل ولا الولايات حقّقتا أهدافهما من الحرب، التي كان من أبرزها إزالة نظام الملالي في طهران.. ووقف برنامج إيران النووي، والحصول على اتفاق يفوق ذلك الذي توصلت إليه طهران مع واشنطن في إدارة أوباما ٢٠١٥م.

إيران قد تكون خرجت من الحرب بما قد تزعم أنه نصر، وإن كان نصراً بمرارة الهزيمة. نجحت إيران في تخفيف برنامج العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن عليها.. وباعتراف ضمني أن لإيران قول في قضية حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، وفك الحصار عن موانيها... والأهم والأخطر: أن طهران خرجت من الحرب بموقف ووضعية أقوى في منطقة الخليج العربي، بما لم يتوفر تاريخياً، قبل الحرب. والحدث الآخر الذي خرجت به الحرب سقوط أسطورة الحماية الأمريكية والغربية لدول المنطقة. لم يشكل الوجود الأمريكي في المنطقة أي رادع حقيقي يحمي دول المنطقة التي بها قواعد أمريكية.

هزيمة مدوية لإسرائيل

من أبرز مظاهر الجولة الأخيرة من العنف في منطقة الخليج العربي، خسارة إسرائيل. إسرائيل، التي تزعم أنها خاضت حرباً على سبع جبهات، وانتصرت فيها جميعاً؟! لم تستطع أن تحسم الحرب على أي جبهة فيها، بما في ذلك جبهة غزة، التي كانت الخاصرة الأضعف في جولة الصراع الأخيرة. بل أن الحرب أظهرت هزيمة منكرة لإسرائيل على الجبهة الإيرانية، وعلى الجبهات الأخرى، التي كانت تحارب إسرائيل إيران من خلال قوىّ إقليمية شاركت في الحرب، بالوكالة عن إيران.

الاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار بين واشنطن وطهران نص على الزج بإسرائيل كطرف في الاتفاق، دون موافقة ولا نقل: رضاء تل أبيب عن الاتفاق. هذا البند في الاتفاق أوجد فتقاً في الحلف بين واشنطن وإسرائيل وصدعاً لا يمكن رتقه في العلاقات التاريخية بين إسرائيل، ظهر جلياً في الخطاب الدبلوماسي الحاد بين نتنياهو والرئيس ترامب، بما لا يمكن تصور حدوثه قبل اشتعال الحرب في مرحلتها الأخيرة التي استمرت من ٢٨ فبراير الماضي وحتى توقيع الاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار بين واشنطن وطهران. أمريكياً لم يعد دعم الولايات المتحدة (المطلق)، إخلاصاً لإرادة الرب.. ولم يعد انتقاد إسرائيل عداءً للسامية، كما لم تعد المنظمات الصهيونية في أمريكا، مثل الإيباك. ينظر إلى أنها تنظيمات للمجتمع المدني ذات حصانة خاصة في قيم وحركة النظام السياسي الأمريكي.

الخاتمة

هناك احتمال كبير لعودة القتال بعد انتهاء مدة الهدنة الأخيرة، التي جاءت في اتفاق وقف إطلاق النار الأخير، بين واشنطن وطهران. بل أن احتمالات خرق الهدنة ومواصلة القتال، من المحتمل أن تتجدد قبل مهلة الشهرين، لتنهار مجدداً أهداف الطرفين من قرار اللجوء لخيار الحرب، من البداية. بل من المحتمل ألا تتجدد الهدنة بعد انتهاء مدة الشهرين، لا في شكل تعليقاً للقتال، بقدر ما قد يتجدد القتال بصورة أخطر وأشد عنفاً، ليستمر السلوك العبثي لأطراف الحرب، حتى مع احتمال عدم مشاركة واشنطن في احتمالات تجدد القتال، لقرب موعد الانتخابات النصفية للكونجرس، وفقدان ترامب وإدارته شهية التورط في الحرب من جديد.

يبدو أن تل أبيب التي فُرض عليها اتفاق وقف إطلاق النار، وهي في خوض حرب على الجبهة اللبنانية، لم تحسمها بعد ولن تقوى على حسمها، من أهم مظاهر هشاشة وقف إطلاق النار، التي تحمل فشل استمرار الهدنة. قد لا تكون تل أبيب وحدها المتضررة من وقف إطلاق النار، بل هناك طرف عربي على جبهة الحرب الشرقية ليس من مصلحته وقف الحرب، حتى تتحقق الهزيمة الساحقة بإيران وسقوط النظام في طهران، تماماً كما هو موقف حكومة نتنياهو. في المحصلة: اللعب بالنار من أخطر منعطفات الاقتراب الدبلوماسي (الناعم) من أي أزمة سياسية أو أمنية.

باختصار: ما حدث من اتفاق لوقف إطلاق النار ما هو إلا هدنة مؤقتة تحمل في طياتها احتمالات لحروب قادمة.. ويبقى الاستقرار والسلام بعيدين عن المنطقة، بعد السماء عن الأرض.

* أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك عبد العزيز جدة

مستقبل علاقات أمريكا بدول الشرق الأوسط بعد الحرب الإيرانية

تنسيق تقوده الرياض مع تركيا وباكستان و مصر للتوازن الإقليمي واستقرار وازدهار المنطقة

على مدى العقود القليلة الماضية، استخدم صناع القرار والمحللون مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" للتنبؤ بشكل النظام الإقليمي في أعقاب المنعطفات السياسية الكبرى في المنطقة، والتي تشمل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤م، وأحداث "الربيع العربي" عام ٢٠١١م. ومع ذلك، استطاع "الشرق الأوسط القديم" الصمود أمام كل هذه التطورات الجوهرية، ولم تطرأ سوى تغييرات طفيفة على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة والقوى العالمية، إلا أن الضربات الأمريكية الإسرائيلية المشتركة على إيران، والرد الانتقامي من جانب طهران، يحملان مؤشرات مغايرة كلياً، ومن المرجح أن يفرزا تداعيات طويلة المدى على علاقات واشنطن مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه الأزمة؛ وهي إيران، وإسرائيل

أ.د. جودت بهجت

ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثمَّ، فإن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة المقبلة ستتشكل، إلى حد كبير، بناءً على التطورات السياسية في الولايات المتحدة، وإيران، وإسرائيل، والأهم من ذلك، في دول الخليج.

أولاً: من المقرر إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي خلال شهر نوفمبر هذا العام، حيث ستعكس هذه الانتخابات رؤية الشارع الأمريكي، بالإيجاب أو السلب، تجاه الحرب في إيران والمفاوضات الجارية لإنهائها. ثانياً: وقّعت واشنطن وطهران في منتصف يونيو الماضي مذكرة تفاهم لإنهاء الحرب وبدء المفاوضات حول اتفاق دائم حول الملف النووي الإيراني، ومضيق هرمز، وغيرها من التحديات؛ ولن تقتصر نتائج هذه المفاوضات على صياغة مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية فحسب، بل ستمتد لتلقي بظلالها على الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط برمتها وخارجها. ثالثاً: تتجه إسرائيل في أواخر أكتوبر المقبل نحو صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة جديدة، في أول استحقاق انتخابي تشهده البلاد منذ الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة ولبنان وإيران، في وقت تُصنف فيه الحكومة الحالية بأنها الأكثر تطرفاً ويمينية في تاريخ البلاد. وأخيراً: لن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دور المتفرج؛ إذ سيعمل القادة الخليجيون خلال الأشهر القليلة القادمة على مواكبة التحولات الإقليمية، وإدارة علاقاتهم مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى.

العلاقات الإيرانية / الأمريكية

تنظر الولايات المتحدة إلى الجمهورية الإسلامية باعتبارها خصمها الرئيسي داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها منذ اندلاع ثورة عام ١٩٧٩م. وتشمل نقاط الخلاف الأساسية، دعم طهران للجماعات المسلحة غير الحكومية، مثل حزب الله، والحوثيين، وحركة حماس، بالإضافة إلى قدراتها المتنامية في مجالي الصواريخ والطائرات المسيرة، فضلاً عن ملفها النووي. ولإجبار إيران على تغيير سياساتها، اعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء كانت بقيادة الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، على سياسة العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية؛ بيد أن إدارة ترامب نقلت مستوى المواجهة مع إيران إلى مرحلة جديدة؛ حيث انضمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل في توجيه ضربات عسكرية لإيران في يونيو من العام الماضي، ومجدداً في أواخر فبراير من هذا العام. ومما لا شك فيه أن الحرب قد وجهت ضربة قاسية للقدرات العسكرية الإيرانية، إلا أن هذه المكاسب التكتيكية لم تتحول إلى مكاسب

تتشكل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مستقبلًا بناءً على التطورات السياسية بين واشنطن وإيران وإسرائيل والأهم دول الخليج

إستراتيجية؛ حيث لم تعلن إيران "استسلامًا غير مشروط" ولا "تغييرًا للنظام" في إيران. وعلاوة على ذلك، لا يوجد حتى الآن أي اتفاق بشأن البرنامج النووي، أو قدرات الطائرات المسيرة والصواريخ، أو السياسة الإقليمية، أو الملاحة في مضيق هرمز.

ورغم إخفاق إدارة ترامب في تحقيق أهدافها المعلنة، والدمار الهائل الذي لحق بالقدرات العسكرية الإيرانية، فقد وافق الطرفان على وقف القتال والتفاوض بشأن تسوية دائمة؛ ويعزى ذلك إلى تفهم واشنطن وطهران بأن استمرار القتال سيكبدهما خسائر أكبر من البدء في مفاوضات دبلوماسية بين الطرفين. وقد أثبتت الحرب عدم شعبيتها في الولايات المتحدة وأوروبا ومختلف أنحاء العالم، مما وضع الإدارة الأمريكية تحت ضغوط محلية ودولية هائلة لإنهاء النزاع. حيث تسببت الحرب مع إيران في انقسامات داخل الحزب الجمهوري، خاصةً داخل حركة "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا"، والتي يتزعمها الرئيس ترامب؛ إذ يرى الانعزاليون، الذين أشادوا في السابق بوعود ترامب الانتخابية بتجنب الحروب الخارجية، أنهم تعرضوا للخيانة بسبب التدخل العسكري في إيران وما ترتب عليه من تداعيات محلية تمثلت في قفزات حادة في الأسعار. ومؤخراً، تشكلت جبهة أخرى ضد ترامب، فمع بدئه المفاوضات مع إيران، يواجه ترامب ردود فعل عنيفة من الصقور داخل الحزب، والذين يرون أنه لم يحقق هدفه المتمثل في شل القدرات العسكرية والنووية لإيران.

وفي المقابل، أكد القادة الإيرانيون أن بلادهم نجحت في الصمود عسكريًا أمام القوى العظمى في العالم، بيد أنهم لا يرغبون في رؤية مزيد من الدمار في بلادهم. وهذا لا يعني بالضرورة أن واشنطن وطهران ستتجاوزان خلافاتهما العميقة للتوصل إلى اتفاق بموجبه يتم بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية كاملة بين البلدين، لأن هناك فجوة ثقة هائلة بين الطرفين. فخلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، شنت الولايات المتحدة هجمات عسكرية على إيران في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بينهما، ناهيك عن اغتيال الولايات المتحدة، بالتعاون مع إسرائيل، المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي وعددًا من كبار القادة السياسيين والعسكريين في إيران.

وعلى الجانب الآخر، أعادت الحرب وتداعياتها تسليط الضوء على الدور العسكري والإستراتيجي البارز للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تمتلك واشنطن مصالح اقتصادية حيوية في المنطقة، وستواصل انخراطها العسكري لحماية هذه المصالح.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن تهميش إيران كقوة إقليمية بالنظر إلى ثقلها الديموغرافي الذي يتجاوز ٩٠ مليون نسمة، وما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة. وبناءً على ذلك، لا ينبغي استبعاد التوصل إلى مخرجات ناجحة للمفاوضات بين واشنطن وطهران، غير أن بناء الثقة بين الخصمين اللدودين سيتطلب وقتاً طويلاً، كما أن هذا السيناريو الإيجابي المحتمل لا يبدو مضموناً، إذ تظل إسرائيل قادرة على أداء دور "المُفسد" لهذا المسار.

العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية

لقد أشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالعلاقات مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث وصفه العام الماضي بأنه "أعظم صديق حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض على الإطلاق". ولكن الوضع تغير الآن، إذ يشن ترامب هجوماً لاذعاً على نتنياهو مستخدماً خطاباً سياسياً لم يجرؤ أي زعيم أمريكي آخر على تداوله علناً؛ فقد نسب لنفسه الفضل في وجود إسرائيل قائلاً: "لولاي لما كانت هناك إسرائيل"، بل ووصف نتنياهو بأنه "مجنون". ورغم أن فترة ولاية نتنياهو كرئيس للوزراء عاصرت أربعة رؤساء أمريكيين، وأثار إحباطهم جميعاً في مرحلة ما، لم يستطع أي منهم أن يُصرح بذلك علناً كما فعل ترامب، الذي قد بدأ هذا الصراع بالتعاون والتنسيق مع نتنياهو. ويمارس ترامب حالياً ضغوطاً قوية للتوصل إلى اتفاق مع إيران في وقت يواجه فيه ارتدادات سياسية داخلية؛ نظراً لعدم شعبية الحرب داخل الولايات المتحدة وتسببها في قفزات حادة بأسعار الوقود. ورغم اتفاق الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) دائمًا على دعم إسرائيل، إلا أن هذا الإجماع تصدع في السنوات الأخيرة؛ بعد تزايد غضب الليبراليين من الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، لا سيما خلال الحرب على غزة، في حين بات المحافظون يشككون في جدوى الدعم الأمريكي التقليدي لإسرائيل. ويأتي ذلك بالتزامن مع تحول حاد في توجهات الرأي العام الأمريكي؛ حيث بات ٦٠٪ من البالغين الأمريكيين يتبنون نظرة سلبية تجاه إسرائيل، مقارنة بـ٤٢٪ في عام ٢٠٢٢م، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى رصدهم فجوة متسعة بين السلوك الإسرائيلي والمصالح الأمريكية.

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة لإدارة ترامب لتقديم جبهة موحدة بشأن إسرائيل، إلا أن تصريحات نائبه ووزير خارجيته كشفت عن تباينات واضحة في بعض الأحيان. ففي يونيو المنصرم، شن جي دي فانس هجوماً عنيفاً على انتقاد الإسرائيليين للاتفاق الأولي بين الولايات المتحدة وإيران، مشيراً إلى أن القصف الإسرائيلي للبنية التحتية المدنية في بيروت، والذي استهدف إضعاف حزب الله، كان يعرقل جهود السلام الذي تقوده الولايات المتحدة. وفي المقابل، دافع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو عن الحملة العسكرية الإسرائيلية في لبنان، واصفاً مراراً تلك العمليات بأنها رد مشروع على هجمات حزب الله. ويفيد هذا التباين بأنه حتى في الوقت الذي تُشدد فيه الإدارة على وحدتها، فإن الاختلاف في الرؤى السياسية يطفو على السطح بين الحين والآخر؛ وهو ما يشكل تحدياً للبيت الأبيض الذي يعاني ائتلافه السياسي من انقسامات عميقة حول قضايا السياسة الخارجية. كما يقدم هذا التباين لمحة مبكرة عن مستقبل الحزب الجمهوري، في ظل النظر إلى كل من روبيو ودي فانس كمرشحين محتملين لخوض الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٢٨م.

العلاقات الأمريكية-الخليجية

تحتاج دول الخليج إلى التوصل لتسوية للحرب الأخيرة تضمن التدفق الحر لصادرات الطاقة عبر مضيق هرمز، وتُعيد الثقة في استقرار المنطقة؛ لأن التوصل إلى سلام هش تتخلله ضربات متقطعة بطائرات مسيرة أو هجمات صاروخية لن يكون كافياً لتبديد المخاوف وطمأنة الأسواق العالمية. وستجد دول الخليج نفسها مدفوعة لمراجعة حساباتها العميقة بشأن وضعها الجيوسياسي في المستقبل؛ فلا يزال العديد من صناع القرار في المنطقة يشعرون بالاستياء من إقدام الولايات المتحدة وإسرائيل على شن حرب ضد إيران خلافاً لنصائحهم، ومستائين في الوقت ذاته من استهداف طهران لدول المنطقة بالرد الانتقامي، على الرغم من عدم مشاركتهم المباشرة في الهجوم الأمريكي / الإسرائيلي الأولي على طهران. وخلال الأشهر والسنوات القادمة، ستكون دول مجلس التعاون الخليجي أمام خيار مصيري: هل تُضاعف رهانها على علاقتها مع واشنطن؟ أم ستقرر أن أمريكا المعاصرة باتت حليفاً متقلباً ولا يمكن التعويل عليه؟

وفي هذا السياق، زار وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو منطقة الخليج في يونيو المنصرم، لحمل رسالة طمأنة إلى الحلفاء الذين استهدفتهم طهران بصواريخها ومسيراتها، والذين هُمشوا إلى حد كبير في محادثات السلام الجارية بين واشنطن وطهران. وأكد روبيو لنظرائه في منطقة الخليج أن الاتفاق الأمريكي / الإيراني لن يتضمن أي بنود من شأنها تقويض أمن دول الخليج أو استقرارها أو ازدهارها. ورغم هذه التأكيدات، لم يتطرق الاتفاق بين واشنطن وطهران إلى قدرات إيران في مجالي الصواريخ والطائرات المسيرة، ولا إلى دعمها للجماعات الفاعلة المسلحة، مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والفصائل المسلحة في العراق.

وإذا سارت مذكرة التفاهم بين أمريكا وإيران وفقاً لما هو مخطط له، فقد تتلقى إيران مئات المليارات من الدولارات المخصصة لإعادة الإعمار، علماً بأنها تتلقى أموالاً بالفعل حالياً بموجب تخفيف العقوبات المفروضة على مبيعاتها النفطية. وتتخوف دول الخليج من أن تتيح هذه الأموال الضخمة لطهران فرصة لإعادة بناء قدراتها الصاروخية والمسيرة، وتعزيز دعمها لحلفائها الإقليميين. وبناءً على ذلك، تُطالب دول مجلس التعاون الخليجي بأن تكون على اطلاع أكبر بمجريات المباحثات بين واشنطن وطهران. وفي هذا الإطار، تعتزم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنشاء آلية تواصل منتظمة لاطلاع دول المجلس على تطورات المفاوضات الجارية مع إيران.

المسار المستقبلي

لقد ذهب ترامب إلى أبعد مدى فيما يخص الملف الإيراني، إذ شكّل توجيهه ضربة عسكرية للجمهورية الإسلامية في فبراير الماضي خطوة غير مسبوقة لم يجرؤ عليها أي من أسلافه، واضعاً يده في يد إسرائيل لإطاحة النظام بطهران أو تقويض كفاءته في الحكم. غير أن تلك المستهدفات لم تترجم على أرض الواقع، وبدت نهاية الحرب وكأنها تسليم بشروط أقل مكسباً مما كان متاحاً تحصيله عبر السلك الدبلوماسي. ونتيجة لذلك، يجد ترامب نفسه اليوم محاصراً بسخط الصقور الذين يلومونه على إخماد المواجهة، وحنق الحمائم الذين لا يغفرون له إشعال شرارتها الأولى. ويبقى السؤال المطروح الآن: هل نجحت الولايات المتحدة أخيرًا في كسر حلقة التدخلات العسكرية غير المجدية، أم أنها دخلت مجرد مرحلة جديدة من الصراع نفسه؟ فإذا كانت الإخفاقات المتتالية للحروب السابقة لم تمنع اندلاع هذا الصراع، فما الذي يضمن أن فشل هذه الحرب، رغم وضوحه، سيحول دون اندلاع مواجهة جديدة؟ الواقع يشير إلى أن هذا الفشل قد لا يمنعها، إذ يلوح في الأفق خطر تجدد الصراع. وتنقسم إدارة ترامب حالياً بين معسكرين: يضم الأول "المحافظين الجدد" الذين يميل أتباعهم إلى المطالبة بالتدخل الخارجي، بينما يضم الثاني الناخبين والخبراء السياسيين الجمهوريين الذين يجادلون بأن الحروب الخارجية الأخيرة كانت مكلفة ومتهورة.

فإذا صمد وقف إطلاق النار الهش والعدائي ما تبقى من ولاية ترامب، فإن خلفاءه في البيت الأبيض سيعرفون جيدًا التكلفة الحقيقية للحرب. فسيكون قد اتضح لهم أن الولايات المتحدة استنزفت، في فترة وجيزة، كميات هائلة من الذخائر والأسلحة عالية الدقة، التي كانت تحتاج إليها أيضًا في ساحتي أوروبا وآسيا، من دون أن تنجح في القضاء على ترسانة إيران من الصواريخ والطائرات المسيّرة. كما كشفت الحرب أن إيران تمكنت، في وقت قصير، من فرض سيطرتها الفعلية على مضيق هرمز، مما ألحق خسائر واضحة بالاقتصاد العالمي والدول المجاورة، في حين لم تمتلك الولايات المتحدة خيارات عسكرية فعالة تُمكّنها من إعادة فتح الممر الملاحي بالقوة. وفي النهاية، ورغم كل ما شهدته المنطقة من غارات وقصف وتصعيد عسكري، يظل مستقبل البرنامج النووي الإيراني ملفًا لا يمكن حسمه إلا عبر المفاوضات، بما يؤكد أن الحل الدبلوماسي يظل الخيار الوحيد القادر على معالجة الأزمة.

واليوم، تواجه الشراكة الأمريكية–الإسرائيلية ضغوطاً غير مسبوقة؛ إذ يبدو مسار الحرب كاشفاً لعمق الأزمة؛ فما بدأ كأكثر الحملات العسكرية تنسيقاً وتكاملاً بين واشنطن وتل أبيب في التاريخ، انتهى بتوجيه زعيم أمريكي توبيخاً علنياً ونقداً لاذعاً لنظيره الإسرائيلي، منتقداً نزعته العدائية الشرسة في لبنان، ومتهمًا إياه بتقويض فرص التوصل إلى اتفاق مع إيران. وفي هذا السياق، يرى قطاع عريض من الشارع الأمريكي أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد "خَدَع" ترامب وجرّه إلى الدخول في الحرب عبر تسويق أوهام حول نصر سريع وخاطف، قبل أن يعمد إلى انتهاج سياسة التصعيد المتكرر لقطع الطريق أمام أي مخرج دبلوماسي للأزمة. وفي هذا السياق، جاءت مطالبات الرئيس ترامب للدول العربية والإسلامية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل والانضمام إلى "اتفاقيات أبراهام" دون استجابة تُذكر؛ إذ تؤكد هذه العواصم، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، تمسكها الثابت بربط أي تقارب باتخاذ خطوات ملموسة وواضحة لتفعيل حل الدولتين على أرض الواقع. وتتوازى هذه الرؤية مع تنسيق وثيق تقوده الرياض مع كل من أنقرة وإسلام آباد والقاهرة، إلى جانب بقية دول الجوار، لإعادة التوازن إلى ميزان القوى الإقليمي والدفع بمسارات السلام والازدهار في المنطقة. ورغم المحافظة على الشراكة الوثيقة مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي، فإن الدول العربية والإسلامية تمضي قدماً نحو ترسيخ روابطها الاقتصادية والاستراتيجية مع أقطاب دولية أخرى كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع مساعيها لبلورة إطار أمني إقليمي جديد.

* أستاذ شؤون الأمن القومي بمركز الدراسات الاستراتيجية لجنوب آسيا والشرق الأدنى ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن

إدراج إسرائيل وإيران في نظام أمني إقليمي لا يتعدى الأحلام

استراتيجية متدرجة تبدأ بدول الرؤية المتشابهة سواء عربية أم لا لوضع نظام أمني إقليمي أفضل

وضعت التطورات الأخيرة، وما رافقها من تهديدات أمنية واقتصادية طالت البنية التحتية وممرات الملاحة، العلاقات الإيرانية-الخليجية أمام واقع جيوسياسي جديد، يمكن وصفه بـ "إدارة الصراع بحذر" أو "التنافس المُدار دبلوماسياً"، وهو بديل موضوعي فرضته الظروف بدلاً من سياسات الاحتواء الشامل أو الاندفاع نحو المواجهات العسكرية المفتوحة التي تدمّر المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

د. مروان المعشر

سلطت الحرب الإيرانية كما الحرب على غزة، الضوء على الحاجة الماسة لنظام إقليمي مستقر ينجح في بناء الثقة والتعاون بين كافة الدول المؤثرة في المنطقة إضافة لمنع أو احتواء النزاعات القديمة والمستحدثة ما يؤدي إلى منطقة آمنة وسلميّة. هناك أمثلة عديدة على مناطق أخرى في العالم نجحت في ذلك، ولعل المثال الأبرز ما حققته الدول الأوروبية قبل عقود وعددها ٥٧ دولة.

وبالرغم أن الحديث عن ضرورة مثل هذا النظام يمتد لعقود ماضية، فإن أية خطوات عملية لتحقيق ذلك لم تؤخذ بعد. فالمنطقة العربية مقسمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي حين أن المنظمة الإقليمية الأبرز في المنطقة، أي الجامعة العربية، كان يمكن لها أن تلعب دورًا بارزًا في تعزيز التعاون، فإنها تجد نفسها اليوم في أضعف أحوالها، هي التي أريد لها عربيًا أن تولد ضعيفة. ولعل انتخاب الدبلوماسي النشط والمفكر العربي الوازن د. نبيل فهمي ليكون الأمين العام الجديد للجامعة يساهم في انتشال الجامعة اليوم من الوهن الذي تعاني منه. أما المنظمات العربية الإقليمية التي ظهرت في العقود الأخيرة، كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، فإنها تعاني من نفس التشرذم والضعف. وفي حين كانت بدايات مجلس التعاون الخليجي مشجعة للغاية، فإنه يعاني اليوم من الانقسام السياسي الواضح بين أهم الأعضاء فيه.

إضافة لكل ذلك، فإن كل هذه التكتلات الإقليمية لا تشمل دولا فاعلة غير عربية في المنطقة تتفاوت تأثيراتها، وأعني إسرائيل وإيران وتركيا. حتى نتمكن من قطع أشواطاً إيجابية في بناء مثل هذا النظام الإقليمي، لا بد من مواجهة حقائق تشكل عوائق جادة تعرقل مثل هذا التوجه، بل تشكل اليوم خطرًا أمنيًا كبيرًا على المنطقة، أعني بذلك إسرائيل وإيران.

لقد شكلت إسرائيل تهديدًا أمنيًا لدول المنطقة منذ قيامها، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر. إن الاحتلال الإسرائيل للأراضي العربية المحتلة، وهو الاطول في العصر الحديث، يجعل من المستحيل الحديث عن نظام أمني إقليمي تشترك فيه إسرائيل ضمن سياساتها التوسعية الحالية. لا تكمن المشكلة اليوم في دوام الاحتلال الإسرائيلي فقط، بل في نية إسرائيل المعلنة والمتكررة الاحتفاظ الدائم بهذه الأراضي المحتلة ومنع قيام دولة فلسطينية، التي وصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي

لا يتحقق الأمن الإقليمي إلا بعمل جماعي لا سياسات منفردة

بغض النظر عن تباين السياسات فالجغرافيا تفرض نفسها

نتنياهو بأنها "مكافأة للإرهاب". واقع الحال اليوم إن المنطقة تواجه نظامًا إسرائيليًا عنصريًا متطرفًا أدى لتقويض الأمن في المنطقة بشكل كبير، ولعقود سبقت الحرب على غزة والحرب الإيرانية. كما لا بد من إدراك حقيقة أن الوقوف ضد قيام دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لا يتفق عليه الائتلاف الإسرائيلي الحاكم فحسب، ولكن المجتمع الإسرائيلي برمته. الانقسام الداخلي الحالي في إسرائيل اليوم يتمحور حول المعسكر الداعم لنتنياهو من عدمه، ولا علاقة له بالعملية السلمية التي يكاد يجمع المجتمع الإسرائيلي اليوم على رفضها. يحدث كل ذلك بعد أن تقدم المجتمع الدولي بمبادرات عدة مبنية على حل الدولتين، وبعد أن تقدمت كافة الدول العربية بالمبادرة العربية للسلام التي تلتزم كافة الدول العربية فيها باتفاقيات سلام وضمانات أمنية شاملة لإسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة من كافة الأراضي العربية المحتلة. كل هذه المبادرات اصطدمت بحقيقة باتت واضحة وهي أن إسرائيل لا تنوي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بغض النظر عن كل هذه المبادرات، بل إن بعض أركان الائتلاف الإسرائيلي الحاكم بدأوا بالحديث عن استحواذ إسرائيل على أراضي عربية جديدة. إذن، يكمن التحدي اليوم في كيفية إدراج إسرائيل في نظام أمني إقليمي في ظل وجود مجتمع، وليس حكومة فقط، يعتقد أنه يستطيع تحقيق الأمن والسلام عن طريق القوة العسكرية فقط، وبغض النظر عن الحقوق الفلسطينية أو العربية. إسرائيل اليوم لا تبدو مهتمة بمثل هذا النظام إلا إذا كانت مهيمنة عليه.

تشكل إيران تحديًا إقليميًا أمنيًا ثانيًا. منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، تتصرف إيران كأيدولوجية وليست كدولة، وبغض النظر عن درجة قوة التيار الديني مقارنة بالحرس الثوري في إيران، فإن الاستراتيجية الإيرانية في "الدفاع" عن الدولة الإيرانية، حتى لا أقول تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج، تتضمن استخدام حلفائها من القوى دون الدولة في المنطقة، في

لم تنجح الاتفاقات الإبراهيمية في التوصل لسلام إقليمي يتجاهل حل الصراع الفلسطيني /الإسرائيلي وفقًا لمبدأ الأرض مقابل السلام

غالبيتهم من الشيعة. أعني بذلك حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، وجماعات الحشد الشعبي المسلحة في العراق. كل ذلك أدى لتدخل إيراني سافر في شؤون هذه الدول الإقليمية ولارتهان كل هذه الجماعات في معظم الأحيان للقرار الإيراني ما أثر بشكل كبير على السياسات الداخلية لهذه الدول. كما أن الحرب الإيرانية ساهمت إلى أبعد الحدود في تعميق الهوة بين إيران وجيرانها بعد أن استهدفت طهران أهدافًا مدنية في الإقليم عدا عن استهدافها للقواعد العسكرية في المنطقة.

أمام هذين التحديين، لم يحصل أي تقدم جدي في السابق أمام أي محاولة لبناء نظام أمني إقليمي. لكن هذان التهديدان هما بالذات ما يجعل إقامة مثل هذا النظام أكثر إلحاحًا وأهمية. لا تستطيع المنطقة التنعم بالاستقرار مع وجود حروب فيها لا تنتهي، ونزاعات باتت تؤثر على كل دولها دون استثناء. فبالرغم من الهيمنة العسكرية الإسرائيلية اليوم، لم تستطع إسرائيل أن تحول هذه الهيمنة لمكاسب استراتيجية. فسياساتها القمعية العنصرية ضد الفلسطينيين لم تنجح في تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم ولا نجحت في القضاء على حماس أو حزب الله. ولم تنجح الاتفاقات الإبراهيمية في التوصل إلى سلام إقليمي يتجاهل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال تبنيه لمبدأ الأرض مقابل السلام. كما لم تنجح إيران في إخضاع سياسات دول المنطقة لرغباتها. إن الحرب على غزة كما الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران تشيران إلى استنتاج واضح: إن القوة العسكرية وحدها مهما عظمت لها حدود، وأنها لن تجلب السلام والاستقرار أو تحدد مستقبل المنطقة. إسرائيل تعاني اليوم من عزلة دولية متزايدة ستجد من الصعوبة الاستمرار في تجاهلها، وقد وصلت هذه العزلة حد تذمر الشريك الأمريكي نفسه منها. ينطبق ذلك على إيران نفسها، فقدرتها العسكرية ضعفت إلى حد كبير، بما في ذلك قدرتها على الاستمرار بدعم حلفائها بنفس المستويات السابقة. وتواجه اليوم أيضًا عزلة إقليمية ودولية كبيرة.

إن أية آمال بإدراج إسرائيل وإيران اليوم في بلورة نظام أمني إقليمي لا تتعدى الأحلام. لكن لا يجوز الانتظار حتى تتغير سياسات هاتين الدولتين للبدء بتطوير مثل هذا النظام الإقليمي. نشهد اليوم بداية تحالف "مرن" بين دول لها نظرة متشابهة حول مستقبل المنطقة والعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة. تقود هذا التحالف عربيًا المملكة العربية السعودية ويشمل مصر وقطر والأردن عربيًا إضافة لتركيا والباكستان. لا زال من المبكر الحكم فيما إذا كان لمثل هذا التحالف أن يصمد ويتمدد لمناقشة كافة القضايا السياسية والأمنية التي تشغل بال الدول المنخرطة به، ولكنه يمثل بداية الإدراك أن ما من دولة في المنطقة تستطيع أن تواجه كافة التحديات الراهنة وحدها. ومن جهة أخرى، فإن الحرب الإيرانية أثبتت بشكل واضح أن الاعتماد على دولة واحدة لتوفير الحماية الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية ليست سياسة حصيفة. فالقواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة لم تحم الدول التي تتواجد بها من الضربات الإيرانية، كما أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تنجح لا في تليين الموقف الإسرائيلي وكبح جماح التوجه التوسعي لإسرائيل ولا في حماية دول المنطقة من التهديدين الإيراني والإسرائيلي.

لا بد لنا من الاعتراف أيضًا أن هناك تحد آخر عدا التحدي الإسرائيلي والإيراني. هناك مدرستان رئيسيتان في الخليج اليوم، مدرسة تقودها المملكة العربية السعودية وقد تحدثت عنها، وهي مدرسة تأخذ موقفًا متحفظًا من إسرائيل باعتبارها تساهم في تقويض الأمن في المنطقة وبالتالي لا تخدم الاستقرار الاقتصادي الذي تنشده السعودية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية دعمًا لرؤيتها الاقتصادية، كما أنها تسعى لتنويع خياراتها السياسية وعدم الاقتصار على الاعتماد الكبير على الولايات المتحدة، وبالتالي الانفتاح الذي نشهده على تركيا والباكستان والصين أيضًا. لا يعني هذا التحالف الوقوف في وجه الولايات المتحدة، إنما يعني تنويع الخيارات حتى لا يبقى الاعتماد على أمريكا فقط.

هناك مدرسة أخرى تقودها الإمارات العربية المتحدة، تريد فصل تطورات الصراع العربي/ الإسرائيلي عن العلاقة

مع إسرائيل والولايات المتحدة. ترى هذه المدرسة أن سياسات المنطقة تقف عائقا أمام المصلحة الإماراتية الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وأن المطلوب اليوم زيادة التنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة دعما لهذه المصلحة بغض النظر عن تطورات القضية الفلسطينية. باتت الإمارات ترى لها نموذجًا منفصلًا عن باقي المنطقة، ولا تريد لارتباطها الجغرافي مع المنطقة أن يقف عائقًا أمام طموحاتها.

هاتان مدرستان مختلفتان تمامًا أدى إلى شرخ واضح في المنطقة امتدّت آثاره لتشمل المقاربة نحو اليمن والسودان وسوريا وليبيا ومستقبل القضية الفلسطينية، وهو شرخ يجب العمل جديًا لرأبه إن كانت هناك فرصة جادة لتطوير نظام إقليمي يشمل كافة دول المنطقة العربية في هذه المرحلة على الأقل. ولعل البدء برأب هذا الشرخ لديه فرصة أكبر للنجاح في المدى القريب من محاولة الوصول إلى اتفاقات مع إيران وإسرائيل، ولو أنه يحتاج إلى جهد كبير ومتواصل

ليس الهدف من سياقة كل هذه التحديات من ثني الهمم عن العمل نحو بلورة نظام إقليمي، إنما أدراك التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيقه وذلك سعيًا وراء الخروج باستراتيجية فاعلة لتذليل العقبات الكبيرة الحالية. ويبدو أن اتباع استراتيجية متدرجة تبدأ بالدول ذات الرؤية المتشابهة لنظام أمني إقليمي تمثل أفضل الممكن، سواء كانت هذه الدول عربية ام لا، حتى إذا ما تم تحقيق نتائج ولو متواضعة جراء مثل هذه التحالفات، يمكن البناء عليها حتى تشمل كافة دول المنطقة

عدة حقائق تبدو جلية اليوم، أولها أن الحلول العسكرية لم ولن تنجح في فرض الأمن والاستقرار المستدامين في المنطقة. لقد جربت هذه الحلول على مدى المئة عام الماضية، وقد فشلت فشلاً ذريعًا في جلب السلام والأمن. قد لا تعي إسرائيل ذلك اليوم، لكن مقاربتها العسكرية الحالية نجحت في أمر واحد فقط: زيادة عزلتها إقليميًا وعالميًا بشكل يجعل من الصعوبة بمكان استدامة هذه المقاربة. على إسرائيل التخلي على سياستها الاحتلالية والتوسعية إن كانت حقا تريد أن تنعم بالسلام وتكون جزءًا من المنطقة. وعلى إيران أيضًا أن تتخلى عن سياسة تصدير الثورة أو استخدام حلفائها كعامل مساعد لأمنها القومي لأن تلك المقاربة فشلت أيضًا في جلب السلام والأمن لها. أدرك أن الحرب على غزة والحرب الإيرانية فاقمت الهوة بين هاتين الدولتين والمنطقة وجعلت إمكانية الجلوس على طاولة واحدة ومحاولة حل الأمور سلميًا أصعب بكثير في المرحلة القريبة القادمة، ولكن لا مناص في النهاية من فعل ذلك لتحقيق امن إقليمي مستدام.

ثاني هذه الدروس مفاده أن ما من دولة تستطيع اتباع سياسة إقليمية أو خارجية وحدها دون الأخذ بالاعتبار محيطها الإقليمي. لقد جربت إسرائيل ذلك دون تحقيق الأمن المستدام لها، وآمل ألا تكون ذلك المقاربة الحالية لدولة الإمارات. إن تحقيق الأمن الإقليمي لن يتأتى إلا من عمل جماعي من دول المنطقة، وليس عن طريق سياسات منفردة. فبغض النظر عن التباين في السياسات، فإن الجغرافيا تفرض نفسها كما فرضتها عالميًا في السابق.

أما الدرس الثالث فهو أن عصر الاعتماد على الخارج لتحقيق السلام الإقليمي قد انتهى. لقد أصبح واضحًا أن مصالح الولايات المتحدة الخارجية تتفوق على مصالح الإقليم، إضافة إلى وجود حدود لقوّتها العسكرية واحتكارها السابق للتدخلات في المنطقة. وبغض النظر عن التحالفات الإقليمية معها، يبدو أن تحقيق الأمن الإقليمي لن يتأتى إلا من خلال فعل جماعي إقليمي يعالج مشكلات المنطقة عن طريق الحوار لا الحرب. صحيح أن تحقيق ذلك يواجه صعوبات جادة، لكنها تبقى أسهل من المقاربات الحالية المبنية على حروب لا تنتهي ولا تحقق تقدمًا نحو سلام وأمن مستدامين.

يبقى الدرس القديم الجديد الذي لا تزال دول المنطقة مترددة في إدراكه. لا تستطيع دول المنطقة الاستمرار في إلقاء اللوم على الخارج دون تحمل مسؤولياتها أيضًا. ليس بالإمكان بناء نظام إقليمي صلب ومستقر دون بناء أنظمة داخلية صلبة ومستقرة أيضًا. لقد حان الوقت لإدراك أن الحوكمة الرشيدة ليست ترفًا فكريًا نخبويًا بل ضرورة راسخة من أجل الاستقرار، وأن بناء المؤسسات الداخلية القوية ليس عائقًا أمام الازدهار بل رديفًا له.

* نائب رئيس الدراسات في مؤسسة كارنجي للسلام الدولي

مستقبل النظام والتوازن الإقليمي في منطقة الخليج: رؤية خليجية/عمانية

الاتفاق الإيراني/الأمريكي يشير لانسحاب أمريكا من المنطقة في تحول استراتيجي للتوازنات الإقليمية

يكتنف الغموض مستقبل منطقة الخليج لعدم وضوح المسار السياسي الحالي المترتب على حالة إنهاء الصراع الأمريكي الإسرائيلي – الإيراني، من خلال تذبذب المواقف السياسية والعسكرية وتضارب في التصريحات الدبلوماسية والقلق المتزايد من تجدد الصراع لجولة أخرى في ظل تشتت الجهود الدبلوماسية وتباين المواقف للدول المحيطة بالأزمة والتي تفاوتت بينها مسافة التواجد في الصراع بالمشاركة أو النأي بعيدًا عن دائرة الصراع.

المستقبل يبقى ضبابيا ويأخذنا للتكهن بسيناريوهين اثنين متناقضين، الأول يأخذنا لأقصى اليسار من حيث التشاؤمية، والآخر لأقصى اليمين من حيث التفاؤل، هذا التكهن ليس موقف حدّي محض بين أبيض أو أسود، وإنما نابع من حالة الغموض التي نعيشها من خلال الأجواء السياسية الحالية

د. هلال بن أحمد الحبسي

لا نكاد نسمع تصريحات دبلوماسية تصالحية تنبئ بتحقيق تقدم في الاتفاق النهائي إلا وتشهد الأجواء الجغرافية مناوشات عسكرية تشير إلى استمرار حالة التوتر والترقب المخيف والكارثي. وحتى التصريحات الدبلوماسية التصالحية لا يمكننا الوثوق في مصداقيتها، حيث يطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التصريح ويناقضه بتصريح آخر بفترة وجيزة، كذلك الاختلاف بين الروايتين في التصريحات الدبلوماسية بين الرواية الامريكية والرواية الإيرانية، مما يضعنا أمام تشتت أي المواقف صحيحة؟ وأيها ذات موثوقية؟ وعلى ماذا نعتمد في وضع تحليلاتنا لمستقبل المنطقة في ظل تضارب التصريحات والمواقف؟!

مستقبل المنطقة في ظل تشاؤمية السيناريو الأول

السيناريو الأول يفرض ثباته بحكم الواقع، حيث إن سيناريو الواقع يؤكد أن المنطقة تعيش حالة غموض، حالة اللا حرب واللا سلم (**No War, No Peace**) وهو وضع تكون فيه الأطراف المتنازعة قد توقفت عن القتال المباشر أو الحرب الشاملة، لكنها لم تصل إلى تسوية سياسية أو اتفاق سلام نهائي حاسم ينهي نقاط الخلاف، وتبقى أسباب الصراع قائمة، مع استمرار التوتر والاستعداد العسكري والمواجهات المحدودة أو غير المباشرة. احتمالية عودة الصراع تفرض واقعيتها بقوة بحكم ضبابية المواقف السياسية وعدم وجود ثقة بين الأطراف المعنية بالأزمة سواء أطراف المواجهة المباشرة أو الأطراف الشريكة لطرفي النزاع، إذ لا زالت أطراف الصراع والأطراف المشاركة أو المتحالفة معها؛ تشعر بعدم ارتياحها لما آلت عليه الأمور لأنها لم تحسم لصالحها ولم يتحقق نصر عسكري لطرف أو هزيمة للطرف الآخر، وكأن المجهود الحربي وتمويل الحرب ذهب في مناورات فاشلة. لذا يظل السعي حثيثًا من قبل كل الأطراف لتحقيق تقدم في الاستفادة من النزاع للعودة لمجتمعاتها وشعوبها وللمجتمع الدولي برواية النصر المؤزر.

هذه الحالة خلقت مواقف سياسية يمكننا وصفها وفقا للمفاهيم السياسية بالتالي

- الجمود الاستراتيجي (**Strategic Stalemate**): عندما تعجز الأطراف عن تحقيق نصر حاسم.
- الصراع المجمّد (**Frozen Conflict**): عندما يتوقف القتال

ضرورة تنبه دول الخليج للخطوة الأمريكية وهل انسحاب أم إعادة تموضع وكيف يكون التواجد الأمريكي مستقبلًا وهل يؤدي لتغيير العلاقة السياسية؟

واسع النطاق دون حل جذري للنزاع، كما في بعض النزاعات الإقليمية.

- الهدنة طويلة الأمد (**Protracted Truce**): توقف العمليات العسكرية مع غياب التسوية السياسية النهائية.
- السلام البارد (**Cold Peace**): وجود اتفاق رسمي أو هدنة مع استمرار الشكوك والعداء المتبادل.

يمكن النظر إلى حالة اللا حرب واللا سلم باعتبارها نمطًا من إدارة الصراع وليس حله، حيث تستمر التوازنات السياسية والأمنية في منع الحرب الشاملة دون أن تنجح في بناء سلام مستدام. لكن هذه الحالة ليست في صالح دول الخليج العربية، لأنها تبقي أجواءها في حالة استنزاف وترقب وتعيش في مناخ سياسي غير مستقر وفي حالة توتر وترقب. دول الخليج العربية بنت دولها وكياناتها الاقتصادية ومجتمعاتها البشرية على الاستقرار السياسي الذي تنعمت به طوال عقود من الزمن، لذلك اعتادت على العيش والاستقرار والثبات في المناخ السياسي الذي مكّنها من بناء نهضة حضارية متقدمة في كل مجالات الحياة، بالتالي جرها الى أزمة طويلة من الاستنزاف، فعدم الاستقرار السياسي في المنطقة يؤثر سلبًا على مناشط الحياة المختلفة في هذه الدول من حيث عدم الاستقرار يدفع إلى أزمات أخرى مرتبطة بالوضع السياسي وأهمها الجوانب المحركة لاقتصاديات دول الخليج العربية التي تعتمد كلية على الاقتصاد المتبادل، الاستيراد والتصدير، اقتصاداتها تعتمد على الحركة المباشرة مع اقتصاديات العالم، لذا حالة عدم الاستقرار السياسي وتعطل خطوط الملاحة والسفر وسلاسل الامداد تؤثر سلبًا بشكل مباشر عليها، حيث تتأثر الأنشطة الاقتصادية المختلفة من الإنتاج وأنشطة التحويل

مستقبل التوازن السياسي في المنطقة يتشكّل من جديد في ضوء الانسحاب الأمريكي ومخاوف من تشكّل تحالفات ليست فيها دول الخليج طرفًا أساسيًا

وتجارة الترانزيت والسياحة وهذه أنشطة مهمة ومحرك أساسي في اقتصاديات دول الخليج العربية.

حالة اللا حرب واللا سلم، في جانب آخر خطيرة جدًا على الاستقرار السياسي والأمني لدول الخليج العربية نتيجة لوقوعها على تماس جغرافي مباشر بأحد أكبر أطراف الصراع، إيران، هذا له تبعات أمنية مهمة في حالة امتداد حالة عدم الاستقرار ، من حيث حركة الهجرة والتسلل وأيضًا حالة الصراع المجمّد تنشط خلالها حرب المخابرات والأخطر إذا اتجهت نحو استثمار الخلايا النائمة وهذا تهديد أمني خطير وليس ببعيد، لأن ثقافة الامتداد السياسي الخفي الذي بنته إيران خلال العقود السياسية الماضية لا يستهان به، بالإضافة إلى التداخل السكاني بين دول الخليج العربية وإيران من حيث التداخل العرقي بين الشعوب وكذلك الامتداد المذهبي والديني. كل هذه عوامل قد تستغل في حالات الصراع المجمّد بحيث تتوقف العمليات العسكرية مؤقتًا لكن يتحول الصراع إلى صراع خفي عبر الوكالات والأذرع الأمنية والقلاقل المزعزعة للأمن الداخلي لكل أطراف النزاع الواقعة على تماس حدودي مباشر.

لذا في تقديرنا أن دول الخليج العربية لم تستعد لمثل هذه الظروف السياسية طويلة الأمد وغير معروفة النهاية ولا سقفها الزمني، لذا ينبئ الأمر باستنزاف للموارد من حيث تعطّل عجلة التقدم الاقتصادي أو الإجهاد المتواصل لليقظة الأمنية من حساسية الموقف السياسي والأمني غير المستقر.

السيناريو الثاني، التفاؤل الحذر والاستثمار الذكي للأزمة

يأخذنا السيناريو الثاني إلى تفاؤل حذر يستند على فرضيات منطقية تفرضها جيوسياسية المنطقة، المنطق الجيوسياسي يفرض على دول المنطقة الخضوع لمبدأ الاعتماد المتبادل في العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينها، المنطقة منذ أمد التاريخ قامت على التبادل الحضاري فيما بينها، ومسألة الاعتماد المتبادل ليست وليدة العصر الحالي وإنما حالة طبيعية عاشتها شعوب المنطقة على مر تاريخها الإنساني الطويل حتى في أحلك الظروف السياسية والنزاع السياسي الذي شهدته فترات التاريخ المتعاقبة، كانت شعوب المنطقة تخضع لمنطق التبادل والاعتماد المتبادل فيما بينها كنشاط حياتي طبيعي.

الأخذ بمنطق الجيوسياسيا في الاعتماد المتبادل يحتاج لبرجماتية سياسية وازنة، بمعنى وجوب الحذر مع السماح باللاحدود في التبادل والاعتماد المتبادل بحكم العمق الحضاري والتقارب الجغرافي. مع بقاء الحذر من تقلبات المواقف السياسية لأطراف النزاع وأيضًا تحالفات السياسة الدولية حتى لا تنفصل دول الخليج العربية عن واقع التغيرات الإقليمية التي تفرضها طبيعة التحالفات الدولية بين كبار اللاعبين بالسياسة الدولية.

الاعتماد المتبادل في المرحلة المقبلة يفرضه منطق الجيوسياسيا واقع على دول المنطقة، والمرحلة المقبلة تحفل بنشاط اقتصادي واسع من خلال جهود الإعمار بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، والاقتصاد الإيراني مع خطوات إعادة الإعمار يُشكّل فرصة كبيرة جدًا لاقتصاديات المنطقة أن تشارك في عمليات إعادة الإعمار وتشبيك التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية وإيران وإحلال العلاقة الاقتصادية المتينة محل العلاقة السياسية المتوترة، وهذه فرصة لبناء الاستقرار السياسي وتوليد الثقة بين شعوب المنطقة وصولًا للحالة الحضارية التي تتطلب التعاون بين دول الإقليم عوضًا عن النزاع السياسي وتنافس النفوذ.

بنية الاقتصاد الإيراني الحالية قائمة على الاعتماد على

التقييمات السياسية للخطوة الأمريكية تصب في خانة واحدة هي أن على دول الخليج بناء قرارها باستقلالية تامة عن مواقف الدول الأخرى

أمريكا تتخذ قرارات التفاهمات مع إيران بعيدًا عن دول الخليج وبدون التشاور معها بما لا ينم عن وضوح وشفافية مع دول الخليج كحلفاء لواشنطن

اقتصاديات دول المنطقة ومنظومتها اللوجستية، حيث تُشكّل اقتصاديات دول الخليج العربية ظهيرًا للاقتصاد الإيراني، فهذه حالة طبيعية يمكن استثمارها لخدمة المصالح القومية لدول الإقليم. وفرصة للاقتصاديات الخليجية للاستفادة من الفرص المتاحة لجهود إعادة الإعمار في إيران، حيث تمتلك الكيانات الاقتصادية والمؤسسات التجارية الخليجية خبرات عالمية يحتاج لها السوق الإيراني.

السيناريو يضعنا أمام تفاؤل كبير لكنه حذر جدًا من تقلبات المناخ السياسي، اذ تتغير الاتجاهات السياسية بعد الحرب وتعاد صياغة التحالفات الاستراتيجية لدول المنطقة مع الدول الكبرى، وهذه التحالفات تقوم على أساس المصالح الاقتصادية لهذه الدول وهناك مشاريع اقتصادية دولية تطرح حاليًا في السياسة الدولية والتي بموجبها تتم صياغة شكل التحالفات القادمة، مبادرة الحزام والطريق الصينية (**BRI**) مثالا على ذلك، أيضًا الممر الاقتصادي الهندي – الشرق الأوسط – أوروبا (**I2u2**)، ومشروع سكة حديد الحجاز الحديثة.

المستقبل دول المنطقة رهين الاستقلالية السياسية والانحياز للمصالح الوطنية

على ضوء الطرح السابق باستعراض سيناريوهات ما بعد الأزمة، في كلا السيناريوهات، يستوجب على دول الخليج العربية العمل على إعادة تقييم سياساتها الخارجية وارتباط تحالفاتها الاستراتيجية في ضوء الاتفاق الإيراني / الأمريكي. الاتفاق يشير إلى تفاهم امريكي/ إيراني بانسحاب أمريكي من المنطقة، وهذا تحول استراتيجي في توازنات السياسة بالمنطقة، نحن أمام شكل جديد من التوازنات السياسية بظروف جديدة وبلاعبين مختلفين عن اللاعب التقليدي في ميزان القوى، الأمريكان. لذا على دول الخليج العربية أن تنتبه مبكّرا للخطوة الأمريكية، هل هي انسحاب ام إعادة تموضع؟ وماذا سيكون شكل التواجد الأمريكي مستقبلًا بمنطقة الخليج؟ وهل الانسحاب العسكري يترتب عليه تغيير في العلاقة السياسية الأمريكية بالمنطقة؟ تساؤلات مهمة على السياسيين بدول الخليج أن يجدوا لها قراءة واعية مستقبلية. التقييمات السياسية للخطوة الأمريكية تصب في خانة واحدة، أن على دول الخليج العربية أن تبني قرارها السياسي باستقلالية تامة عن مواقف الدول الأخرى، حتى الدول الحليفة، لذا يجب أن يكون القرار السياسي خاضعًا للاعتبارات الوطنية لها وللمصلحة المشتركة التي أجمعت عليها دول الخليج العربية ضمن صيغة التعاون التقليدي القائم فيما بينها والمتمثل بمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الوقت أكثر احتياجًا لتفعيل منظومة التعاون الخليجي لتغطية الفراغ السياسي والعسكري إثر الخطوة المقبلة للولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من منطقة الخليج العربي ولتتمكن من التعامل مع إيران بقوة التكتل السياسي الذي يمثله الثقل الجمعي لدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يكون هناك تكافؤ في التعامل بين إيران بحكم حجمها السياسي والعسكري ودول الخليج العربية بقوة تكتلها السياسي وتعاونها الأمني والاقتصادي.

مستقبل التوازن السياسي في المنطقة يتشكّل من جديد في ضوء معطيات سياسية حالية من خلال الانسحاب الأمريكي، والمخاوف تتزايد من تشكّل تحالفات جديدة ليست فيها دول الخليج العربية طرفا أساسيا، وهذه المخاطر تتزايد في ظل غموض التعامل الأمريكي مع دول الخليج في تفاهماته مع إيران، كما بدا من خلال المناورات السياسية الماضية أن الولايات المتحدة تتخذ قراراتها فيما يخص التفاهمات مع إيران بعيدا عن الدول الخليج العربية وبدون التشاور معها. لذلك التعامل الأمريكي لا ينم عن وضوح وشفافية مع دول الخليج كونهم حلفاء لواشنطن، وهذا ما يعزز

دول الخليج بحاجة لتكتل بنيوي وتنظيمي لفرض مصالحها في التفاهمات السياسية والمشاريع الاقتصادية لتغطية فارق التفاوض المنفرد

أهمية أن تنحاز دول الخليج العربية لمصالحها الوطنية ومصلحة الأمن الإقليمي دون الرهان على القوى الكبرى التي لا تتعامل الا وفقا لمصالحها فقط دون النظر لمصالح الشركاء او الحلفاء.

مستقبل الدور العماني ما بعد الأزمة، وتوازنات المرحلة المقبلة

ينظر لسلطنة عُمان كلاعب أساسي في مسار العلاقة بين ضفتي الخليج، بحكم علاقاتها الاستراتيجية مع إيران من جهة، وعلاقتها البنيوية الوثيقة مع أشقائها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لذلك فقد سهّلت الوصول إلى الاتفاق الأول فيما يخص الملف النووي الإيراني والذي على ما يبدو أنه حقق اختراقاً حقيقياً لصالح دول المنطقة، لا سيّما إذا ما قورن ببنود الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وإيران والذي شمل حلفاء الطرفين أيضا.

لقد كانت هذه الأزمة اختباراً لصلابة الموقف العماني، وثبات أرضيته السياسية ومبادئه المستمدة من جوهر شخصية الدولة العمانية، لذلك انخرطت بعمق في الجولات الأولى من المحادثات التي سبقت الحرب، وقد أثبتت سلطنة عمان أن رؤيتها السياسية للأزمة وجذورها ومآلاتها ترتكز على خبرة تاريخية ووعي تشكل على التجارب، وهو الأمر الذي عزز الثقة بها وبالأدوار التي قد تقوم بها في مرحلة ما بعد الأزمة، و لا يخفى على أحد أن ما تضمنته وثيقة الاتفاق الأخيرة بين أطراف الحرب من دور تكاملي مع سلطنة عمان في إدارة مضيق هرمز يمثل بوابة استراتيجية لدول الخليج العربية في تأكيد مصالحها الحالية والمستقبلية عبر سلطنة عمان.

مستقبل الدور العُماني في تحقيق التوازن الاستراتيجي في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية يتعزز من خلال الشراكة العملياتية في إدارة الممر الملاحي، فالسلطنة لا تُمثل مصالحها الوطنية فقط وانما مصالح شقيقاتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقا للالتزامات السياسية والاخوية والتاريخية التي تربط بينهم، وأيضا إذا ما اتجهت دول الخليج ذاتها في تعزيز منظومة مجلس التعاون الخليجي لتكون السلطنة طرفا يمثل المصالح الخليجية العربية ككتلة سياسية واحدة في مستقبل إدارة مضيق هرمز.

المرحلة القادمة مهمة جدا في وضع قواعد العمل السياسي على المستوى الإقليمي؛ ودول مجلس التعاون الخليجي لازالت الفرصة أمامها نحو العمل بذكاء سياسي ودبلوماسي نحو تحقيق مكاسب مشتركة سواء من خلال توحيد العمل المشترك في العلاقات متعددة الأوجه بين دول المجلس وإيران، ومن خلال وجود الشريك السياسي لدول المنظومة طرفا سياسيا أساسيا في إدارة المضيق، لذا على دول التعاون الخليجي أن تدرك مصلحتها في تعزيز الدور العُماني لأنه يُمثل الاستفادة المشتركة للدول الست باعتبار أنها تعمل وفق منظومة تعاون واحدة.

التوازنات السياسية في عالم اليوم لا تصنعها الدول منفردة، بل تتعزز من خلال التعاون الإقليمي وبناء التحالفات السياسية المتوازنة، لذا قوة الكيانات السياسية اليوم، ليست في ما تمتلكه من قوة عسكرية، بل في نجاح تحالفاتها الاستراتيجية التي تعمل على ضمان مصالحها الوطنية في اطار منظومة العمل الجماعي، وأبلغ مثال عليه الدول الغربية ذاتها، قوتها ليست من خلال حضورها بحلف الناتو(**NATO**) الذي يقتصر على توفير القوة الصلبة لدول التحالف (**Hord Power**)، وانما من خلال قوة الاتحاد الأوروبي (**European Union**) لأنه يمثل صيغة التعاون السياسي والاقتصادي لدول الاتحاد، ويوفر لدول الاتحاد نفوذ سياسي ودبلوماسي الى جانب القوة الاقتصادية الضخمة وأيضا البُنية التنظيمية والتشريعية أو ما يسمى "بالقوة المعيارية". ودول الخليج في المرحلة المقبلة أكثر احتياجا نحو بناء قوة سياسية ودبلوماسية لتكون كتلة موحدة أمام خارطة إعادة تقسيم الأدوار السياسية في المنطقة، وبحاجة لتكتل بنيوي وتنظيمي يساعدها في فرض مصالحها في التفاهمات السياسية والمشاريع الاقتصادية القادمة من منطلق التعاون الجماعي بين الدول الست لتغطية فارق الحجم في قوة المصالح الاقتصادية والتفاوضية في حالة التفاوض المنفرد.

* أستاذ علم الاجتماع - جامعة الشرقية - سلطنة عمان

التوازن العسكري الخليجي في ظل تركيبة النظام الإقليمي بعد الحرب الايرانية

توطين الصناعات الدفاعية ركيزة استراتيجية وللتحرر من ضغوط الدول المصدرة للأسلحة

الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، أبرزت طهران كقوة صمود قادرة على رفع تكلفة الصراع والتأثير في الاقتصاد العالمي عبر إغلاق مضيق هرمز الذي يعتبر الشريان الرئيسي وصمام الأمان لإمدادات الطاقة، كما أبرزت دول الخليج العربية كمحور أساسي لإعادة صياغة موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ولقد أثبتت هذه المرحلة أن تركيبة النظام الإقليمي القديم، والتي كانت تعتمد بشكل كبير على سياسات "الاحتواء" والمظلة الأمنية الخارجية، قد وصلت إلى حدودها القصوى، ولم تعد قادرة على توفير الاستقرار المستدام والمطلوب لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد كشفت المواجهات والعمليات العسكرية وما واكبها من أحداث وتداعياتها العميقة عن هشاشة الاعتماد على التحالفات التقليدية وحدودها في تبديد المخاطر الاستراتيجية

اللواء البحري (م) المهندس / صالح صنيدح العتيبي

ما فرض على دول الخليج واقعاً جديداً يتطلب الانتقال من مجرد "رد الفعل" إلى صياغة استراتيجية استباقية تعيد تشكيل قواعد اللعبة في الإقليم، حيث أفرزت هذه الأحداث المتسارعة نقطة تحول جذرية في بيئة النظام الإقليمي في المنطقة، ليتشكل ملامح نظام إقليمي جديد يجب أن يقوم على إعادة صياغة وتنويع وترتيب أولويات الشراكات والتحالفات المتعددة والاعتماد على الذات وعدم الاعتماد الكلي على الشراكات أحادية الجانب، مع إعادة صياغة لمفاهيم الردع، وليقوم النظام الإقليمي أيضاً على التكامل الاقتصادي، والتوازن العسكري المطلوب والذي يهدف لتحقيق المهمة المرجوة، وبما يضمن مستقبل الأمن في المنطقة، وخلق بيئة إقليمية مستقرة قادرة على التعامل مع جميع التهديدات المختلفة.

واجهت منطقة الخليج أحداث وحروب بداية من الحرب العراقية – الإيرانية، والتي صدر بعدها قرار في عام ١٩٨٢م، بإنشاء "قوة درع الجزيرة" كتوازن عسكري آنذاك، وعلى أن يكون مقرها في المملكة العربية السعودية، ومناط بها توفير الحماية والأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، وما صدر بعد ذلك من قرارات لتطويرها، ثم توالت الأحداث على منطقة الخليج والمتمثلة في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وحرب أمريكا على العراق عام ٢٠٠٣م، والحرب القائمة حالياً من أمريكا وإسرائيل على إيران، وفي ظل التهديدات ومجريات الأحداث الحالية، وتقييم مستويات التهديدات العالية، وما تتطلبه الحروب المعاصرة والحديثة، يستوجب الواقع إيجاد توازن عسكري فعال لدول الخليج العربية بما يتلاءم مع تحديات الحاضر وتهديدات المستقبل، حيث مثلت قوات درع الجزيرة نواة التكامل العسكري الخليجي، وواجهت عددًا من التحديات التي حالت دون تحولها إلى حلف دفاعي متكامل، إلا أنها أرست الركائز الاستراتيجية للأمن الجماعي، ولقد أبرزت مجريات أحداث الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، أهمية الانتقال من مفهوم الدفاع المحدود أو المنفرد إلى الدفاع الخليجي المشترك، بما يضمن أمن واستقرار دول الخليج، وأمن الممرات البحرية، وحماية البنية التحتية الحيوية التي أصبحت ضمن إحداثيات ساحات المعركة والتهديدات المحتملة.

إن مفهوم التوازن العسكري لا يعني بالضرورة توفير الكم العددي وحجم قوات يساوي حجم قوات دول التهديد، بل إيجاد قوة عسكرية نوعية ذات كفاءة عالية قادرة على حماية الأمن الخليجي، ومواجهة التحديات وردع التهديدات المختلفة، ومطورة بأحدث التقنيات، وهذا يعتمد على مزيج من القدرات الدفاعية الذاتية، والشراكات الدولية، والتكامل العسكري المشترك لضمان عدم اختلال موازين القوى في المنطقة.

النظـام الإقليمـي الجديـد يحـب أن يقـوم على التـوازن العسـكري والتكامـل الاقتصـادي وإعـادة صياغـة أولويـات الشـراكات والتحالفـات ومفاهيـم الـردع

" فرضـت التحديـات الأمنية ضرورة انتهـاج دول الخليج لخطط تـوازن عسـكري، ترتكز علـى تعزيز الـردع، والتعاون الدفاعي المشـترك، وتوسـيع دائرة الشـراكات الاسـتراتيجية، إلى جانب توطين الصناعات الدفاعية "

في ظل التغيرات المتلاحقة التي عصفت بمنطقة الشـرق الأوسط مؤخـراً علـى وقـع الصراعـات والنزاعات المسـتمرة، وتغييـر طبيعة العلاقـات الدوليـة والإقليميـة، فرضـت التحديات الأمنيـة المتنامية ضـرورة انتهـاج دول الخليـج العربيـة لخطط تـوازن عسـكري مرنة، ترتكـز علـى تعزيز الـردع، وتوثيق التعـاون الدفاعي المشـترك وليس علـى أن تمتلـك كل دولة مـن هذه الـدول جميع القدرات العسـكرية بشـكل منفـرد، وكذلك توسـيع دائـرة الشـراكات الاسـتراتيجية، إلى جانـب تـوطين الصناعـات الدفاعيـة، بحيـث تضمـن أن المنظومـة الأمنيـة الخليجية تشـمل على سـبيل المثال لا الحصر، شـبكة دفاع جـوي متقدمة وموحـدة، وقدرات كبيـرة لاعتراض الطائرات المسـيّرة والصواريـخ منخفضـة الكلفة، وقوة برية وجوية، وقوة بحرية مشـتركة لحمايـة أمـن الممـرات المائيـة، ومنظومة اسـتخبارات وإنـذار مبكر موحـد، وقـوة تدخل سـريع قـادرة علـى الانتشـار في غضـون وقت قصيـر، وتدريبات مشـتركة، وقدرات أمن سـيبراني وحـرب إلكترونية متقدمـة، وقيـادة مركزيـة، وقيادة وسـيطرة مشـتركة، ويهـدف هذا النهـج المتكامـل إلـى الحفاظ علـى موازيـن القـوى في المنطقة، من خلال توزيـع الأدوار بين دول مجلـس التعـاون الخليجي اسـتناداً إلى القـدرات والمزايا التنافسـية لـكل دولة.

" لـم يعـد الـردع مقتصـراً علـى التهديـد بشـن حـرب شـاملة فحسـب، بـل يجب إعادة مفهوم الردع ليشـمل مجـالات تفرض إدارة الكلفـة وحـروب الاسـتنزاف، ومجالات متعددة ومعقـدة تعتمد على الحـرب السـيبرانية "

يُعد الردع العسـكري اسـتراتيجية دفاعية تسـتهدف شل قدرة

قوات درع الجزيرة نواة التكامل العسكري الخليجي وواجهت تحديات حالت دون تحولها لحلف دفاعي إلا أنها أرست الركائز الاستراتيجية للأمن الجماعي

العدو على المبادرة بالهجوم من خلال التلويح بتكبيده خسائر فادحة، لا تقارن بالمكاسب المحتملة له، ما يخلق حالة من الاستقرار السلبي القائم على الخوف المتبادل، ولم يعد الردع مقتصراً على التهديد بشن حرب عسكرية شاملة فحسب، بل يجب إعادة مفهوم الردع بشكل أوسع ليشمل مجالات أخرى تفرض إدارة الكلفة وحروب الاستنزاف، ومجالات متعددة ومعقدة تعتمد على الحرب السيبرانية، والذكاء الاصطناعي، لذا يجب تعزيز القدرات الخليجية في مجال الأمن السيبراني بامتلاك قدرات هجومية لحماية البنية التحتية الحيوية، ومواجهة التهديدات الرقمية، حيث تشكل الهجمات السيبرانية تحدياً جيوسياسياً واقعياً يعيد رسم حدود السيادة الوطنية لدول الخليج العربية في العصر الرقمي، كما أن تطوير القدرات العسكرية، القدرات التكنولوجية والصناعية، إدارة العمليات النفسية، توسيع دائرة الشراكات والتحالفات، وفتح باب الدبلوماسية مع قنوات اتصال مستمرة يدعم في المقام الأول عمليات الردع، وأصبحت كذلك العقوبات الاقتصادية والمالية وإجراءات الحصار جزءاً لا يتجزأ من أدوات الردع المعاصر لفرض الإذعان على الخصوم وتعديل مسارهم وسلوكهم كبديل استباقي للمواجهة العسكرية.

التعاون الدفاعي المشترك لم يعد خياراً مطروحاً أمام دول الخليج العربية بل أصبح ضرورة بالغة تمثل الركن الأهم لخلق التوازن العسكري المطلوب، حيث يهدف التعاون المشترك إلى توحيد الاستراتيجيات والمفاهيم والهياكل والعقائد العسكرية، وكذلك توحيد مصادر ومستويات التهديد، التدريبات والمناورات المشتركة لرفع الجاهزية وكفاءة القوات، تعزيز الردع والأمن الجماعي عبر دمج القدرات البشرية والتسليحية، ويتحقق ذلك من خلال آليات مؤسسية تشمل التحالفات الاستراتيجية، القيادة والسيطرة الموحدة، تبادل المعلومات والاستخبارات لرصد التهديدات وإدارة منظومات الإنذار المبكر، وتوحيد أنظمة التسليح والاتصالات لتحقيق التكامل بين جميع القوات، إن التعاون الدفاعي المشترك والتكامل التام المنشود، بدءًا من التخطيط الاستراتيجي المشترك وصولاً إلى الترابط التقني والعملياتي، يعتبر الأساس لبناء قوة ردع لا تُقهر. ويجسد عقيدة الأمن المشترك، وفي ظل المتغيرات المتسارعة والتهديدات الهجينة، فإن هذا التكامل يمنح دول الخليج العربية القدرة ليس فقط على الدفاع عن سيادتها، بل على إعادة صياغة موازين القوى، وحفظ التوازنات العسكرية، ما يضمن استدامة السلام والاستقرار للمنطقة في ظل أي تحديات أو تهديدات محتملة.

الشراكات الاستراتيجية تمثل أداة رئيسة لصياغة موازين القوى، وإدارة المخاطر الاستراتيجية، وتعزيز التوازن في منطقة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية، وتمنح هذه الشراكات قدرة دول الخليج العربية على رفع الجاهزية، تعزيز القدرات الدفاعية، الردع والمناورة في مواجهة التهديدات المختلفة، تكامل القدرات الاستخباراتية والتقنية، تقاسم التكاليف الدفاعية، مراقبة المجال البحري، حماية البنية التحتية الحيوية، ونقل الخبرات والمعرفة، وتلعب هذه التحالفات دوراً محورياً في خفض المخاطر وتخفيف حدة التوترات الجيوسياسية عبر توازنات إقليمية ودولية تضمن المصالح الحيوية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكسر التفرد بالقرار الدولي وتحقيق الأمن الجماعي وسط متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، وكذلك تمنح هذه الشراكات دول الخليج الحرية من قيود الارتباطات الأحادية ويمنحها استقلالية تامة في إدارة ملفاتها الأمنية والوطنية، حيث أثبتت مجريات أحداث الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران تراجع فاعلية الضمانات الأمنية الأمريكية، الواقع الذي يفرض على دول الخليج تبني دبلوماسية مرنة ومستقلة تعتمد على تنويع الشراكات والتحالفات دون فك الارتباط مع الجانب الأمريكي، لتفادي أي تداعيات خطيرة قد تنجم عن تغير أولويات الحليف الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جعل منطقة الخليج ساحة صراع بين الدول الكبرى مستقبلاً، ومنع القوى الخارجية من صياغة المشهد الأمني الخليجي بالوكالة، ومن هنا، فإن الاستقرار في بيئة شديدة الاستقطاب مثل منطقة الخليج مرهون بتعزيز التنسيق الداخلي، والانفتاح على شركاء متعددين، والمرونة الدبلوماسية، بما يحقق الاستقلال الاستراتيجي الخليجي المنشود.

استراتيجية توطين الصناعات العسكرية ترتكز على البحث العلمي لنقل المعرفة والاستدامة مع منظومة استثمارية محفزة

يُعد توطين الصناعات الدفاعية ركيزة حاسمة لتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية والتوازن العسكري، حيث يحرر التوطين دول الخليج العربية من القيود وشروط وضغوط الدول المصدرة للأسلحة والاعتماد على الخارج، ما يتيح حرية الحركة واستخدام القوات المسلحة وفقاً للمتطلبات الأمنية دون الخوف من حظر الأسلحة أو نقص قطع الغيار، كما يضمن توطين

الصناعات الدفاعية استمرارية سلاسل الإمداد، وتدفق الذخائر والمعدات وصيانتها وإصلاحها في أوقات الأزمات والحروب، ما يعزز من القدرات الدفاعية ويحافظ على الجاهزية العسكرية بأعلى مستوياتها، كما يسهم التوطين في نقل المعرفة والتقنية الحديثة، إن الصناعات العسكرية المتطورة تتطلب مراكز بحثية ومشاريع أبحاث متقدمة مسؤولة عن تطوير تقنيات حديثة جديدة للاستخدام تركز على إدارة الشبكات وعلم البيانات قد تصل الى الاعتماد على الروبوتات والمركبات المستقلة في النزاعات المستقبلية، ما يجعل الحقبة الحالية والمستقبلية للتكنولوجيا العسكرية تشمل الاستراتيجيات الجديدة لحرب المعلومات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتحليل وسائل الإعلام وتحديد شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية المختلفة، كما أن توطين الصناعات الدفاعية يجب أن يرتكز أيضاً على منظومة استثمارية محفزة تدفع بعجلة النمو، حيث نجد أن المملكة العربية السعودية أهتمت بقطاع الصناعات العسكرية والدفاعية وسجلت تقدماً كبيراً في القطاع الدفاعي على مدى السنوات الأخيرة ببناء قدرات سيادية في التقنيات الدفاعية وتعزيز الأمن الوطني وباتت الآن لاعباً رئيسياً في سوق الدفاع العالمي، كما انتقلت الصناعات الدفاعية في دولة الإمارات المتحدة بنجاح من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى المنافسة العالمية.

تمثل دول الخليج العربية ركيزة أساسية في إرساء دعائم الاستقرار الأمني وبناء موازين القوى في المنطقة، وإن التوازن العسكري الناجح لدول الخليج لا يعتمد فقط على حجم الإنفاق العسكري، بل على عمق التكامل بين القوات المسلحة الخليجية وتوحيد العقيدة العسكرية والاستخباراتية، ويعتمد دور كل دولة لديها قدرات في مجال معين، وأن تضافر الجهود وتذليل الصعاب وحل التوترات الإقليمية يضمن دور خليجي موحد تجاه بناء رؤية شاملة حيال منظومة خليجية مستقلة ومرنة تضمن أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

" إن التوازن العسكري الناجح لدول الخليج لا يعتمد فقط على حجم الإنفاق العسكري، بل على عمق التكامل بين القوات المسلحة الخليجية وتوحيد العقيدة العسكرية والاستخباراتية "

لذا فإن التوازن العسكري المطلوب يجب أن يشتمل على خطط توضح حدود المسؤوليات والأدوار لكل دولة وذلك على سبيل المثال - لا الحصر - في الجوانب التالية (القيادة العسكرية والسياسية، قيادة الدفاع الجوي والصاروخي بعيد المدى، القوات البرية الرئيسة، والقوات الجوية والبحرية، الردع الاستراتيجي، تأمين مخازن استراتيجية، قيادة العمليات المشتركة، حماية الحدود الشمالية والشرقية، قيادة الحرب الإلكترونية والطائرات المسيّرة، العمليات الخاصة، حماية الموانئ وخطوط التجارة، مركز القيادة والسيطرة، الاستخبارات والإنذار المبكر، تأمين مضيق هرمز وبحر العرب من قبل دولة عمان مثلاً بحكم الموقع، وقيامها بدور المراقبة البحرية والإنذار المبكر وتأمين خطوط الملاحة البديلة مع الاستمرار في دورها السياسي مع قطر كقناة للحوار الإقليمي، بناء قاعدة للإسناد اللوجستي والدفاع البري في الجبهة الشمالية من قبل الكويت مثلاً نظراً لموقعها في الخليج، مع تعزيزها للدفاع الجوي والصاروخي لحماية البنية التحتية الحيوية، حماية الملاحة في الخليج، توفير بدائل تصدير النفط عبر البحر الأحمر، تعزيز التصدير عبر الموانئ الوقعة خارج مضيق هرمز، تطوير قدرات مكافحة الألغام والزوارق السريعة، أقمار صناعية للاستطلاع والاتصالات العسكرية، قيادة العمليات اللوجستية والإمدادات، وتوطين الصناعات الدفاعية .....الخ).

في ظل التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، تواجه دول الخليج معادلة استراتيجية مركبة تتطلب حماية الأمن الخليجي من ناحية، وتأمين حضورها وتأثيرها العالمي من ناحية أخرى. وللوصول إلى هذا الهدف، تنتهج دول الخليج العربية استراتيجية شاملة تدمج بمهارة بين أدوات "القوة الصلبة" (العسكرية والاقتصادية) ومقومات "القوة الناعمة" (الدبلوماسية والثقافية)، ما يمكنها من صياغة سياسة شاملة تضمن لها مكانة قيادية فاعلة في النظام الدولي، حيث تُعد القدرات العسكرية والاقتصادية الركيزة الأساسية للأمن الخليجي، فمن خلال تطوير الدفاعات، رفع الجاهزية، وبناء التحالفات، تضمن دول الخليج سيادتها ومواجهة التحديات والتهديدات المختلفة، وإلى جانب ذلك، تشكل موارد الطاقة عصب الاقتصاد لها، ما يمنح دول الخليج العربية ثقلاً استراتيجياً يؤهلها لتوجيه دفة الأسواق والسياسات العالمية، كما أن الدبلوماسية الثقافية والإعلامية، ودعم قطاعات التعليم والبحث العلمي، واحتضان الفعاليات الكبرى والمشاركة فيها تعزز من الحضور العالمي لدول الخليج والمكانة الدولية لها.

لذا فإن التوازن العسكري في الخليج لم يعد يقتصر على الأسلحة التقليدية والقدرات البشرية فحسب، بل بات معادلة شاملة تتكامل فيها القوة الاقتصادية، والدبلوماسية، والتقنية الحديثة، والوحدة الخليجية المترابطة، وفي ظل تركيبة النظام الإقليمي الجديد، تقف دول الخليج العربية على أعتاب مرحلة بالغة الأهمية تتطلع من خلالها ترسيخ دعائم الاستقرار، ودرء مخاطر النزاعات والصراعات، وتحصين المنطقة ضد تداعيات الحروب، لتصبح حجر الزاوية الحقيقي لأمن منطقة الشرق الأوسط، والمحرك الأساسي لعملية التنمية والسلام المستدام في الإقليم.

* مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية ـ مركز الخليج للأبحاث

إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب على إيران

النظام الإقليمي يتحدد بقدرة الدول على الجمع بين الردع والمرونة الاقتصادية والدبلوماسية

مثلت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران نقطة تحول مفصلية في تاريخ الشرق الأوسط لما أحدثته من إعادة تعريف لمفهوم النظام الإقليمي وأدوات إنتاج القوة داخله، فقد كشفت عن انتقال المنطقة من مرحلة توازن القوى التقليدي إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على إعادة هندسة النفوذ الإقليمي، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في تشكيل النظام كما كان سابقاً، بل أصبحت التكنولوجيا والاستخبارات وسلاسل الإمداد والاقتصاد والتحالفات المرنة والقدرة على إدارة المجال السيبراني عناصر موازية في صناعة التوازنات.

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

وبعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على الحرب لم تفض إلى إسقاط أحد أطراف الصراع بصورة نهائية وإنما أدت لإعادة توزيع مراكز القوة في الشرق الأوسط ودفعت جميع الفاعلين لإعادة صياغة استراتيجياتهم الأمنية والسياسية بما يتوافق مع البيئة الجديدة، ودخلت المنطقة مرحلة انتقالية تتجه نحو نظام إقليمي متعدد المستويات تتداخل فيه المنافسة العسكرية مع التنافس الاقتصادي والتكنولوجي وتتراجع فيه الحدود التقليدية بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

وقد اتسم النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة بدرجة عالية من السيولة الاستراتيجية، حيث تراجعت قدرة دولة واحدة على فرض هيمنتها المطلقة في مقابل صعود أنماط جديدة من التنافس تقوم على الوكلاء والحروب غير النظامية والردع الصاروخي والقدرات السيبرانية والضغوط الاقتصادية، وفي هذا السياق برزت إيران باعتبارها أحد اهم الفاعلين الإقليميين الذين نجحوا في بناء شبكة نفوذ عابرة للحدود مستفيدة من تراجع الدولة الوطنية في عدد من البيئات العربية ومن الانسحابات الأمريكية الجزئية ومن التحولات التي أعقبت أحداث ما يسمى بالربيع العربي.

في المقابل نظرت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى هذا التوسع بوصفه تهديدًا مباشرًا لمعادلات الأمن الإقليمي مما أدى إلى تصاعد سياسة الاحتواء ثم الانتقال إلى سياسة المواجهة المباشرة لتصل الأزمة إلى مرحلة الحرب المفتوحة التي أعادت ترتيب أولويات جميع دول المنطقة وأجبرت مختلف الفاعلين على مراجعة استراتيجياتهم الدفاعية والسياسية.

تحولات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

لو نظرنا إلى مفهوم النظام الإقليمي في العلاقات الدولية لوجدناه يشير إلى مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نطاق جغرافي محدد وترتبط فيما بينها بدرجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل والتفاعلات السياسة والعسكرية والاقتصادية والثقافية بما يؤدي إلى تكوين بنية مستقرة نسبياً تحكمها قواعد للتنافس والتعاون، وقد عرف الباحث الأمريكي لويس كنتوري النظام الإقليمي بأنه وحدة تحليلية تتكون من مجموعة دول تجمعها علاقات مكثفة تجعل أمن كل دولة وتأثيرها مرتبطين مباشرة بأمن وتأثير الدول الأخرى داخل الإقليم، وقد طور الباحثان

باري بوزان وأولي ويفر هذا المفهوم عبر نظرية المجمعات الأمنية الإقليمية والتي ترى أن التهديدات الأمنية تنتشر غالباً داخل الإقليم أكثر من انتقالها بين الأقاليم مما يجعل أمن الدول متداخلاً بصورة يصعب معها فصل الأمن الوطني عن الأمن الإقليمي ، وفي ضوء هذا التصور يصبح الشرق الأوسط نموذجاً كلاسيكياً للمجمع الأمني الإقليمي ، إذ أن أي أزمة تقع في إحدى دوله تمتد آثارها سريعاً إلى بقية الدول في الإقليم سواء عبر تدفقات اللاجئين أو اضطراب أسواق الطاقة أو تصاعد نشاط الجماعات المسلحة أو إعادة تشكيل التحالفات، غير أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يختلف عن كثير من الأقاليم الأخرى بسبب غياب مؤسسة إقليمية فاعله وقادرة على إدارة الأزمات بصورة جماعية الأمر الذي جعل توازناته تعتمد تاريخياً على القوة العسكرية والتحالفات الثنائية والتدخلات الخارجية أكثر من اعتمادها على مؤسسات الأمن الجماعي.

أما تطور النظام الإقليمي في الشرق الأوسط فيمكن تقسيمه إلى خمس مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى / نظام الحرب الباردة. التي اتسمت بانقسام المنطقة إلى محاور متنافسة تدور في فلك القوتين العظميين حيث أصبحت كثير من الصراعات المحلية انعكاسا للتنافس الدولي.

المرحلة الثانية / الهيمنة الأمريكية. وتلك المرحلة بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، حيث امتلكت واشنطن القدرة على فرض توازنات أمنية وسياسية جديدة مستندة إلى تفوقها العسكري وتحالفاتها الإقليمية.

المرحلة الثالثة / صعود الفاعلين من غير الدول. حيث أفضت حرب العراق ٢٠٠٣م، إلى إضعاف عدد من الدول المركزية وفتحت المجال أمام بروز فاعلين غير حكوميين مثل الميليشيات المسلحة والتنظيمات العابرة للحدود والتي أصبحت تؤثر في موازين القوى بصورة غير مسبوقة.

المرحلة الرابعة / مرحلة الحروب المركبة. فبعد عام ٢٠١١م، دخل الشرق الأوسط هذه المرحلة حيث تداخلت الصراعات الداخلية مع التدخلات الخارجية وأصبحت الحروب تدار عبر أدوات هجينة تشمل العمليات العسكرية والحرب الإعلامية

أبرز نتائج الحرب: تزايد أهمية السعودية بوصفها قوة استقرار ومحور توازن للإقليم ويعود ذلك لعدة عوامل

والعقوبات الاقتصادية والهجمات السيبرانية والاغتيالات الدقيقة.

المرحلة الخامسة / مرحلة إعادة تشكيل النظام بعد حرب إيران. وتمثل هذه المرحلة تحولاً نوعياً إذ لم يعد السؤال الرئيس هو من يمتلك القوة العسكرية الأكبر، بل من يمتلك القدرة على إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية بأقل تكلفة وأعلى تأثير، وهنا برزت أهمية التفوق التكنلوجي والقدرات الاستخباراتية والسيطرة على شبكات المعلومات وحماية البنية التحتية الحيوية باعتبارها عناصر حاسمة في إنتاج القوة.

ويفهم توازن القوى على أنه توزيع نسبي للقدرات العسكرية يمنع طرفًا واحداً من فرض هيمنته إلا أن التحولات الحديثة تشير إلى أن النفوذ لم يعد يقاس فقط بعدد الطائرات والدبابات، بل بقدرة الدولة على تشكيل بيئة القرار لدى خصومها وحلفائها، وتقوم إعادة هندسة النفوذ على خمسة أبعاد مترابطة:

١. البعد العسكري ويتمثل في القدرة على فرض الردع وتحييد قدرات الخصم وتنفيذ عمليات دقيقة بعيدة المدى.
٢. البعد الاقتصادي ويتعلق بالتحكم في طرق التجارة والطاقة والعقوبات وسلاسل الإمداد العالمية.
٣. البعد الاستخباراتي ويشمل اختراق شبكات الخصوم وجمع المعلومات والتأثير في دورة اتخاذ القرار.
٤. البعد السياسي والدبلوماسي ويتمثل في بناء التحالفات المرنة وإدارة الأزمات واكتساب الشرعية الدولية.
٥. البعد التكنلوجي والسيبراني ويشمل الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة والفضاء.
٦. والدولة الأكثر قدرة على الدمج بين هذه الأبعاد هي الأقدر على قيادة النظام الإقليمي حتى وإن لم تكن ذات قوة عسكرية كبرى.

خصائص النظام الإقليمي الجديد

وحسب المتابعة للأحداث فإنها تشير المؤشرات إلى أن النظام الإقليمي الذي يتبلور بعد الحرب يتسم بعدة خصائص رئيسية:

١. تعاظم تأثير الاقتصاد والطاقة وسلاسل الإمداد في صياغة القرار الأمني.
٢. تراجع الاعتماد على التحالفات الجامدة لصالح شراكات مرنة تتغير وفق طبيعة الملفات.
٣. انتقال المنافسة من السيطرة على الأراضي إلى السيطرة على شبكات البيانات والبنية التحتية الحيوية.
٤. تصاعد أهمية الردع التكنلوجي والاستخباراتي مقارنة بالردع التقليدي.
٥. تنامي دور القوى المتوسطة بوصفها قوى قادرة على التأثير في التوازنات الإقليمية.

وهذا يعني أن النظام الإقليمي لم يعد يبنى على مبدأ من يربح الحرب، بل على مبدأ من يستطيع إدارة مرحلة ما بعد الحرب وهو تحول يعكس نضجاً في طبيعة الصراع الإقليمي والدولي.

التحولات في موازين القوى الإقليمية بعد الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران

مثلت هذه الحرب نقطة تحول استراتيجية أعادت تشكيل البيئة الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط ، فالحروب الكبرى لا تنتهي عند حدود وقف إطلاق النار ولكن تبدأ بعدها مرحلة أكثر تأثيرًا تتمثل في إعادة توزيع القوة وإعادة صياغة التحالفات وتغيير إدراك الفاعلين لطبيعة التهديدات والفرص، حيث يتميز الشرق الأوسط بأن موازين القوى فيه لا تتحدد بالقدرات الذاتية للدول وإنما بقدراتها على إدارة شبكات معقدة

٥ خصائص للنظام الإقليمي الذي لم يعد يبنى على من يربح الحرب بل من يستطيع إدارة مرحلة ما بعد الحرب

من التحالفات والفاعلين من غير الدول فضلًا عن تأثير القوى الكبرى التي تعد جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي فبالتالي يكون تحليل الحرب يقتضي الانتقال من دراسة من انتصر عسكريًا إلى كيف تغيرت بنية النظام الإقليمي ومن أصبح يمتلك القدرة الأكبر على تشكيل قواعده المستقبلية، وحيث أن هذه الحرب أطلقت عملية إعادة لموازين القوى فقد اتسمت بخمس تحولات رئيسية : تراجع مفهوم الردع التقليدي وصعود الردع متعدد المجالات وإعادة تعريف المكانة الإقليمية وتعزيز مركزية دول الخليج وتزايد التنافس الدولي على إدارة مرحلة ما بعد الحرب.

كان مفهوم القوة في الشرق الأوسط مرتبطاً بحجم الجيوش وعدد الطائرات والقدرات الصاروخية إلا أن الحرب الأخيرة كشفت أن القوة العسكرية رغم أهميتها لم تعد كافية لتحقيق الأهداف السياسية أو ضمان الأمن القومي، لقد أظهرت تلك الحرب إن امتلاك منظومات استخبارية متقدمة وقدرات سيبرانية وتكنلوجيا دقيقة وشبكات إنذار مبكر يحقق تأثيرًا يفوق تأثير القوة التقليدية، كما أثبتت أن استهداف البنية التحتية الحيوية وأنظمة القيادة والسيطرة ومنشآت الطاقة يمكن أن يحدث خللًا استراتيجيا يفوق أثر المواجهات البرية، وبذلك دخل الشرق الأوسط مرحلة يمكن وصفها بالردع متعدد المجالات حيث تتكامل القوة العسكرية مع القوة الاقتصادية والسيبرانية والاستخباراتية والإعلامية.

المكانة الإقليمية لإيران وإعادة تعريفها

مثلت إيران قبل الحرب أحد أهم مراكز الثقل في معادلة الشرق الأوسط مستندة لمرتكزات هامة منها البرنامج النووي والصاروخي وشبكات حلفائها ووكلائها في الإقليم، غير أن الحرب أظهرت أن هذا النموذج يواجه تحديات عميقة سواء نتيجة استهداف البنية العسكرية أو الضغوط الاقتصادية أو تراجع فاعلية بعض أدوات النفوذ التقليدية، ولكن من الخطأ استنتاج أن إيران خرجت من المعادلة الإقليمية فالدول ذات العمق الحضاري والديموغرافي والمؤسساتي لا تختفي بمجرد تعرضها لضربات عسكرية، ومن المرجح أن تتجه إلى مراجعة استراتيجيتها الأمنية عبر إعادة بناء قدراتها الدفاعية وتعزيز الاعتماد على التكنلوجيا العسكرية المحلية وتطوير أدوات الردع التقليدية وتقليل الاعتماد على الوكلاء لصالح تعزيز القدرات الوطنية، وهذا يعني أن النفوذ الإيراني قد لا ينتهي لكنه سيتحول من نموذج الانتشار الإقليمي إلى نموذج التركيز الاستراتيجي الانتقائي.

إسرائيل بين التفوق العسكري وتحديات الاستدامة

يرى المتابع بأن إسرائيل حققت مكاسب عسكرية واستخباراتية مهمة خلال تلك الحرب وأكدت امتلاكها قدرة عالية على تنفيذ عمليات دقيقة ومعقدة إلا أن هذه المكاسب لا تعني بالضرورة تحقيق استقرار استراتيجي دائم ، فالنجاح العسكري لا يساوي النجاح السياسي إذ أن استمرار البيئة الإقليمية المضطربة وارتفاع تكاليف الدفاع واتساع دائرة التهديدات يفرض على إسرائيل تحديات طويلة الأمد ، كما أن الحرب عززت قناعة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بان التفوق العسكري يجب أن يستكمل بتوسيع الشراكات الإقليمية وتحسين منظومات الدفاع الجوي وتطوير التكامل الاستخباراتي مع الحلفاء، وعليه فإن إسرائيل خرجت من الحرب أكثر ثقة بقدراتها العملياتية لكنها في الوقت نفسه أصبحت أكثر إدراكا لتعقيد البيئة الأمنية المحيطة بها .

صعود دول الخليج كقوة توازن إقليمي

من أبرز نتائج الحرب تزايد أهمية دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بوصفها قوة استقرار ومحورًا للتوازن الإقليمي ويعود ذلك لعدة عوامل منها :

١. نجاحها في تبني سياسات خارجية متوازنة تجمع بين الانفتاح الدبلوماسي وتعزيز القدرات الدفاعية
٢. امتلاكها ثقلًا اقتصاديًا عالميًا يجعل استقرارها مصلحة دولية مشتركة

الشرق الأوسط يحتاج الانتقال من مفهوم أمن التحالفات لمفهوم أمن المصالح المشتركة ليصبح الاستقرار هدفًا جماعيًا

٣. استمرار برامج التحول الاقتصادي التي عززت من قدرتها على الصمود أمام الاضطرابات الإقليمية
٤. توسع دورها في الوساطة السياسة وخفض التصعيد وهو ما منحها مكانة متقدمة في إدارة الأزمات الإقليمية.
٥. وفي هذا السياق نستطيع القول بأن الحرب أسهمت في انتقال بعض دول الخليج من موقع المتأثر بالأزمات إلى موقع المشارك في صناعة التوازنات وهو تحول يعكس نضجًا متزايدًا في دورها الإقليمي.

تركيا وإعادة التموضع الاستراتيجي

وجدت تركيا نفسها أمام بيئة إقليمية جديدة تفرض عليها إعادة تقييم أولوياتها ، فمن جهة تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الغرب ومن جهة أخرى تحرص على استمرار قنوات التواصل مع القوى الإقليمية المختلفة، ومن المتوقع أن تركز تركيا على تعزيز مكانتها بوصفها مركزًا للطاقة والنقل وتوسيع نفوذها الاقتصادي وتتجنب الانخراط في صراعات مباشرة طويلة الأمد وتستثمر موقعها الجغرافي لتعزيز دورها كحلقة وصل بين آسيا وأوروبا، وهذا يجعلها أحد المستفيدين من إعادة تشكيل النظام الإقليمي وذلك إذا استطاعت أن تحقق التوازن المطلوب بين مصالحها المتعددة .

القوى الكبرى وإدارة مرحلة ما بعد الحرب

أثبتت الحرب أن الشرق الأوسط يحتفظ بأهميته الاستراتيجية للقوى الكبرى، ولكن طبيعة المنافسات تغيرت، فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الأمني مع تقليل كلفة الانخراط العسكري المباشر، والصين تركز على حماية مصالحها الاقتصادية وسلاسل الإمداد وتفضل توسيع حضورها عبر الاستثمار والدبلوماسية، في حين ترى روسيا أن أي فراغ استراتيجي في المنطقة يمثل فرصة لتعزيز حضورها السياسي والعسكري رغم انشغالها بملفات دولية أخرى.

وبذلك أصبح الشرق الأوسط ساحة لتنافس مركب، لا يقتصر على الصراع العسكري بل يمتد إلى التكنلوجيا والطاقة والممرات التجارية والاستثمار، ومن أهم التحولات التي افرزتها الحرب هو أن القدرة على التكيف أصبحت عنصرًا حاسمًا في القوة ، فالدول التي تمتلك مؤسسات مرنة واقتصادات متنوعة وتحالفات متعددة وقدرة على امتصاص الصدمات أصبحت أكثر قدرة على الحفاظ على مكانتها، ويقودنا ذلك الى مفهوم جديد يمكن تسميته ميزان المرونة الاستراتيجية الذي يقيس قوة الدولة ليس فقط بما تملكه من إمكانات بل بقدرتها على إعادة بناء قدرتها بسرعة والتكيف مع المتغيرات وإدارة الأزمات دون انهيار، ومن هذا المنظور فإن مستقبل النظام الإقليمي سيتحدد بمدى قدرة الدول على الجمع بين الردع العسكري والمرونة الاقتصادية والدبلوماسية.

وفي النهاية نستطيع القول إن الحرب لم تنتج قوة إقليمية مهيمنة بصورة مطلقة، بل أفرزت نظامًا أكثر سيولة تنافسية تتوزع فيه مراكز النفوذ بين عدة فاعلين إقليميين ودوليين، وتبرز السعودية أحد أهم ركائز الاستقرار الإقليمي نظراً لما تملكه من ثقل سياسي واقتصادي ودبلوماسي وقدرة متنامية على الإسهام في إدارة الأزمات وبناء التوافقات.

مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب

لا تقتصر أهمية الحروب الكبرى على نتائجها المباشرة إنما تمتد لقدرتها على إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية ، وقد أثبت التاريخ أن كثيرًا من النظم الإقليمية لم تتشكل بفعل الاتفاقيات السياسية وحدها بل كانت نتاجًا لتحولات عسكرية غيرت إدراك الدول لمصادر التهديد وأولويات الأمن القومي، ومن هذا المنطلق فان الحرب على إيران لا تمثل نهاية مرحلة بل تؤسس لبداية دورة استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط ستنعكس آثارها

على طبيعة التحالفات وانماط التنافس وموقع القوى الإقليمية والدولية غير أن استشراف المستقبل لا يقوم على التنبؤ الحتمي بل على تحليل الاتجاهات الكبرى وتحديد السيناريوهات الأكثر احتمالًا في ضوء القدرات والإرادات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقبل بناء السيناريوهات يجب أن يتم تحديد المتغيرات التي ستؤثر في مستقبل المنطقة ويمكن إجمالها في خمسة متغيرات رئيسية :

١- مستقبل العلاقة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، فعلى الرغم من توجه الولايات المتحدة نحو التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ فإن الحرب أكدت أن الشرق الأوسط لا يزال يمثل ركيزة للأمن العالمي بسبب الطاقة والممرات البحرية ومكافحة الإرهاب وبالتالي يرجح استمرار الانخراط الأمريكي، ولكن بصورة أكثر انتقائية تعتمد على الشراكات الإقليمية وتقاسم الأعباء الأمنية.

٢- قدرة إيران على إعادة بناء قوتها. حيث ستكون سرعة تعافي إيران اقتصاديًا وعسكريًا عاملًا حاسمًا في تحديد شكل النظام الإقليمي، فإذا نجحت في إعادة بناء قدراتها وتحديث استراتيجياتها وإعادة علاقات متوازنة مع محيطها فستظل لاعبًا رئيسًا أما إذا واجهت أزمات داخلية ممتدة فقد يتراجع دورها النسبي لصالح قوى إقليمية أخرى.

٣- صعود القوى الخليجية. لذلك تشير الاتجاهات الراهنة إلى أن دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية مرشحة للعب دور أكبر في صياغة النظام الإقليمي مستفيدة من ثقلها الاقتصادي ومشروعاتها التنموية وقدرتها على الجمع بين الدبلوماسية الفاعلة والقدرات الدفاعية المتنامية.

٤- التنافس الصيني- الأمريكي. حيث لن يكون الشرق الأوسط بمعزل عن هذا التنافس إذ تسعى واشنطن إلى الحفاظ على تفوقها الأمني بينما ستواصل الصين توسيع نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي بما يجعل المنطقة ساحة لتنافس منخفض الحدة لكنه مرتفع التأثير.

٥- التطور التكنولوجي. حيث سيصبح الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة والأمن السيبراني والحرب الفضائية عوامل رئيسية في تشكيل موازين القوى وربما تتجاوز أهميتها في بعض الحالات الأسلحة التقليدية.

السيناريوهات المحتملة

الأول : يقوم هذا السيناريو على افتراض أن جميع الأطراف ستدرك ارتفاع تكلفة المواجهة المباشرة وأن الحفاظ على الاستقرار سيكون أكثر جدوى من استمرار التصعيد، وفي هذا الإطار تتوسع الشراكات الاقتصادية وتزداد أهمية الوساطات الإقليمية ويجري تطوير أطر للحوار الأمني دون أن يعني ذلك اختفاء الخلافات، وتلعب المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في هذا السيناريو بوصفها قوة توازن تجمع بين الانفتاح على مختلف الأطراف والقدرة على قيادة مبادرات الاستقرار مستفيدة من مكانتها السياسية والاقتصادية، ويمثل هذا السيناريو أفضل الخيرات لتحقيق الأمن الإقليمي، لأنه يقلل من آثار الحروب المدمرة ويمنح الأولوية للتنمية والتكامل الاقتصادي .

السيناريو الثاني: تعدد قطبية إقليمية تنافسية. ويفترض هذا السيناريو استمرار التنافس بين القوى الإقليمية ولكن ضمن حدود تمنع الانزلاق إلى حرب شاملة، وفي هذه الحالة ستتشكل المنطقة حول عدة مراكز قوة تشمل السعودية بوصفها مركزًا للاستقرار والتنمية وتركيا باعتبارها قوة جيوسياسية واقتصادية وإيران إذا نجحت في استعادة قدراتها وإسرائيل باعتبارها قوة عسكرية وتكنولوجية ، وفي ظل هذا السيناريو تصبح التحالفات أكثر مرونة وتتحول الملفات الاقتصادية والتكنولوجية إلى ساحات تنافس موازية للملفات الأمنية، ويعد هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات واقعية لأنه ينسجم مع الاتجاه العالمي نحو تعددية الأقطاب ويعكس تعقيد البيئة الإقليمية .

السيناريو الثالث: عودة الصراع الممتد. ويفترض هذا السيناريو فشل جهود التهدئة واستمرار حالة انعدام الثقة وعودة المواجهات العسكرية بصورة دورية سواء عبر الحروب المحدودة أو المواجهات غير المباشرة، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنفاق العسكري واضطراب أسواق الطاقة وتراجع الاستثمارات وزيادة الضغوط على الاقتصادات الإقليمية وتصاعد مخاطر الأمن

البحري، ورغم أن هذا السيناريو يظل ممكنًا فإن تكلفته الباهظة على جميع الأطراف تجعل احتمالات تحققه أقل من السيناريوهين السابقين مالم تقع أحداث مفاجئة تعيد إنتاج دورة التصعيد.

السعودية وإعادة صياغة معادلة الأمن الإقليمي

حيث تكشف التحولات الأخيرة عن انتقال المملكة من مرحلة إدارة التهديدات إلى مرحلة المشاركة في تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية ويستند هذا التحول إلى عدة مرتكزات منها تعزيز القدرات الدفاعية والتقنية وتنويع الشراكات الدولية وتبني دبلوماسية نشطة تقوم على الحوار وخفض التصعيد وتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى تعزز من مكانتها الإقليمية والدولية وكذلك الربط بين الأمن والتنمية باعتبارهما مسارين متكاملين، وفي هذا السياق لم تعد المملكة فاعلًا يتأثر بالتحولات الإقليمية بل أصبحت أحد أبرز المساهمين في صياغة قواعد النظام الإقليمي الجديد .

النموذج الجديد للأمن الإقليمي

تظهر التجارب التاريخية أن الأمن المستدام لا يتحقق بالردع العسكري وحده وإنما يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل الثقة المتبادلة والتنمية الاقتصادية وحماية الممرات البحرية والتعاون في مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وأمن الطاقة وإدارة الأزمات عبر المؤسسات الإقليمية، ومن ثم فإن الشرق الأوسط يحتاج إلى الانتقال من مفهوم أمن التحالفات إلى مفهوم أمن المصالح المشتركة بحيث يصبح الاستقرار هدفاً جماعيًا تتقاطع عنده مصالح مختلف الفاعلين.

وفي النهاية تشير السيناريوهات المطروحة إلى أن الشرق الأوسط يقف أمام مرحلة إعادة تشكيل تاريخية ولن تحسم بنتائج الحرب وحدها، بل بقدرة الفاعلين على استثمار ما بعدها، فالنظام الإقليمي الجديد لن يكون نسخة من النظام الذي سبقه ولن يقوم على هيمنة أحادية بل على شبكة معقدة من التوازنات والتحالفات المرنة والتنافس الاقتصادي والتكنولوجي، ويرجح أن تكون هناك تعددية قطبية إقليمية منضبطة تتعايش فيها المنافسة مع التعاون وتغدو فيها التنمية والمرونة المؤسسية عناصر لا تقل أهمية عن القوة العسكرية.

قصور النظريات التقليدية في تفسير النظام الإقليمي الجديد

اعتمدت غالبية الأدبيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية على تفسير استقرار الأقاليم من خلال مفهوم توازن القوى الذي يفترض أن توزيع القدرات العسكرية بين الدول يمنع هيمنة طرف واحد ويحافظ على الاستقرار النسبي وقد نجحت هذه المقاربة في تفسير كثير من التحولات خلال القرن العشرين إلا أن حرب إيران كشفت عن محدودية هذا التفسير لعدة أسباب ومنها أن القوة العسكرية لم تعد العامل الوحيد في حسم الصراعات بل أصبحت جزءًا من منظومة أوسع تضم الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والاستخبارات والدبلوماسية، وثاني المؤثرين هم الفاعلين غير الحكوميين والشركات التكنولوجية الكبرى وأسواق المال وسلاسل الإمداد العالمية وهو مالم تمنحه النظريات الواقعية التقليدية اهتمامًا كافيًا، والثالث مفهوم الهيمنة نفسه أصبح أكثر تعقيداً إذ يعني القدرة على التأثير في قرارات الآخرين وتحديد قواعد اللعبة الإقليمية وصياغة بيئة العمل الاستراتيجي ، وعليه فإن تفسير النظام الإقليمي الجديد يستوجب نموذجًا يأخذ في الاعتبار تداخل عناصر القوة الصلبة والناعمة والذكية في آن واحد.

ملامح النظام الإقليمي الجديد

النظام الإقليمي الذي سوف يتشكل بعد الحرب يتسم بعدد من الخصائص:

١. تراجع الهيمنة الأحادية حيث لم تعد أي دولة قادرة على فرض إرادتها بصورة منفردة على الإقليم وذلك نتيجة تشابك المصالح وتعقيد البيئة الأمنية.

٢. صعود القوى الوسطى التي تمتلك أدوات تأثير تتجاوز القدرات العسكرية لتشمل الاقتصاد والطاقة والدبلوماسية.

٣. تغير طبيعة الردع إذ أصبح الردع متعدد الأبعاد يجمع بين القوة العسكرية، والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

٤. تراجع مركزية الصراعات الأيديولوجية لصالح التنافس على النفوذ الجيوسياسي والمكاسب الاقتصادية.

انعكاسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي على السعودية ودول الخليج

أصبحت السعودية ودول الخليج من الفاعلين الرئيسيين في صياغة معالم النظام الإقليمي الجديد ، فقد أدت التحولات الجيوسياسية التي أعقبت حرب إيران إلى إعادة تعريف موقع الخليج العربي في معادلات الأمن والطاقة والاقتصاد العالمي وأصبح استقرار الخليج ليس مصلحة إقليمية بل ضرورة للنظام الدولي بأكمله، فابتداء من التحول في البيئة الأمنية الخليجية حيث كشفت الحرب أن الأمن الخليجي لم يعد يعتمد على التفوق العسكري فقط وإنما على بناء منظومة متكاملة من الردع والدبلوماسية والاقتصاد والتكنلوجيا، وأبرزت الحرب أن التهديدات المستقبلية ستكون أكثر تعقيدًا إذ تشمل الهجمات السيبرانية واستهداف منشآت الطاقة وتعطيل سلاسل الإمداد والتأثير على الأسواق المالية وحملات التضليل الإعلامي ،ما يفرض على دول الخليج الانتقال من مفهوم الدفاع عن الحدود إلى مفهوم الدفاع عن المنظومة الوطنية الشاملة.

أما السعودية بوصفها القوة المحورية في النظام الجديد فقد أفرزت الحرب واقعًا جديدًا عزز من مكانة المملكة باعتبارها الدولة العربية الأكثر قدرة على الجمع بين عناصر القوة الشاملة، فإلى جانب ثقلها السياسي والاقتصادي والديني فإنها تمتلك مقومات تؤهلها للقيام بدور محوري في النظام الإقليمي.

الفرص الاستراتيجية لدول الخليج

تفتح التحولات الراهنة أمام دول الخليج عددًا من الفرص منها :

١- تعزيز التكامل الدفاعي الخليجي
٢- توسيع الشراكات الاقتصادية مع القوى الآسيوية
٣- التحول إلى مركز عالمي للطاقة التقليدية والمتجددة
٤- قيادة مشاريع الربط اللوجستي بين الشرق والغرب
٥- الاستثمار في الصناعات الدفاعية والتقنيات المتقدمة
٦- تطوير منظومات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي

المخاطر الاستراتيجية

تقابل المنطقة مجموعة مخاطر منها احتمالات عودة التصعيد العسكري وسباقات التسلح الإقليمية وتهديد أمن الممرات البحرية وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى واستغلال الفضاء السيبراني في استهداف المنشآت الحيوية والضغوط الاقتصادية الناتجة عن اضطراب الأسواق العالمية، وتتطلب مواجهة هذه التحديات بناء سياسات استباقية تقوم على التخطيط بعيد المدى وتعزيز المرونة الوطنية.

وأخيراً اقترح عدد من التوصيات الهامة ومنها:

١. تطوير إطار إقليمي للحوار الأمني يضم القوى الرئيسية في الشرق الأوسط بما يسهم في إدارة الأزمات قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة.
٢. تعزيز التعاون في أمن الممرات البحرية والطاقة باعتبارهما من ركائز الاستقرار الاقتصادي العالمي.
٣. الاستثمار في التقنيات الدفاعية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بوصفها مكونات رئيسية للقوة في البيئة الدولية الجديدة
٤. دعم المؤسسات الإقليمية لتكون أكثر قدرة على إدارة الأزمات الجماعية بعيداً عن الاستقطابات السياسية.
٥. تشجيع الدراسات المستقبلية والاستراتيجية في الجامعات ومراكز الفكر العربية لبناء رؤى استباقية للتحديات الإقليمية.

وفي النهاية نجد أن الحرب على إيران تمثل لحظة تأسيسية لنظام إقليمي جديد تتغير فيه قواعد إنتاج القوة وآليات توزيع النفوذ ، فبينما كانت القوة في الماضي تقاس بحجم الجيوش واتساع التحالفات العسكرية ؛أصبحت اليوم نتاجاً لتفاعل معقد بين الاقتصاد والتكنلوجيا والقدرات المؤسسية والدبلوماسية والمرونة الوطنية، ولن تحدد مستقبل الشرق الأوسط المعارك وحدها بل قدرة الدولة على بناء منظومة إقليمية أكثر استقرارًا تقوم على المصالح المشتركة والردع المسؤول والتكامل الاقتصادي واحترام سيادة الدول ومن ثم فإن نجاح أي دولة في قيادة المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرتها على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الذكية وبين حماية أمنها الوطني والإسهام في استقرار الإقليم بالكامل .

* كاتب وباحث ومحلل سياسي ـ المملكة العربية السعودية

إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بعد الحروب

مستقبل النظام العربي الجماعي مرهون بالتحول من التكيف السلبي مع المتغيرات الخارجية للمبادرة

لم تعد الحروب مجرد معارك تنتهي بهدنة أو باتفاق لوقف إطلاق النار، بل تحولت إلى محطات مفصلية تعيد ترتيب الأوضاع، وتُغيّر أدوار اللاعبين، وتفتح الباب أمام صياغات سياسية وأمنية جديدة. فالحروب لا تؤدي فقط إلى إعادة توزيع القوة، بل تسهم أيضاً في إعادة تحديد مفاهيم مثل الشرعية والأمن والنفوذ، وتخلق ترتيبات جديدة قد تُكرّس أشكالاً مختلفة من التعاون والاستقرار والتنافس والصراع.

فبعد كل حرب كبرى، تواجه الأنظمة الإقليمية اختبارات صعبة تطال جوانبها البنيوية والوظيفية والعلائقية، وتحالفاتها التقليدية، وأنظمة الردع والتوازن التي ظلّت تحكم تفاعلاتها لسنوات طويلة. لذلك، صارت دراسة فترات ما بعد الحرب مفتاحاً لفهم مستقبل الإقليم، أكثر من دراسة الحرب نفسها.

العميد (م) المختار بن نصر

في السياق العالمي الحالي تزداد هذه المسألة أهمية بالغة، حيث تتداخل التحولات الجيوسياسية الكبرى مع أزمات إقليمية متعددة، مما يجعل إعادة بناء النظام الإقليمي عملية معقدة لا تخضع فقط لإرادة القوى المحلية، بل تتأثر أيضاً بتدخل القوى الدولية وشبكات المصالح العابرة للحدود.

يشهد الشرق الأوسط اليوم لحظة تحول تاريخية تتجاوز حدود المعارك العسكرية الجارية، لتطال الأسس التي قام عليها النظام الإقليمي خلال العقود الماضية. ولا تقتصر آثارها على إعادة رسم خرائط السيطرة والنفوذ، بل ستؤدي حتما إلى إنتاج توازنات جديدة تعكس موازين القوى الناشئة، على أنقاض ترتيبات الماضي، وتبدو المنطقة أمام مرحلة إعادة تشكيل شاملة، تتداخل فيها تداعيات الحروب مع التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي، وصعود قوى إقليمية جديدة، وتراجع فاعلية بعض الأطر التقليدية التي حكمت العلاقات بين دول المنطقة لعقود.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المقال إلى استكشاف مدى تأثير الحروب على إعادة صياغة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، عبر تحليل التحولات الجارية في موازين القوى، وأنماط التحالفات، ومفاهيم الأمن الإقليمي، واستشراف السيناريوهات المحتملة للنظام الذي قد يولد من رحم هذه الصراعات. فالمسألة لم تعد تقتصر على إدارة أزمات متفرقة، بل صارت عملية إعادة تأسيس استراتيجية وسياسية قد تُحدد شكل الشرق الأوسط ومكانته في النظام الدولي لعقود قادمة.

١- أهم المتغيرات المحتملة في تركيبة النظام الإقليمي

الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية الأخيرة، بعيدًا عن نتائجها العسكرية المباشرة، تمثل نقطة تحول حقيقية في تطور النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. لأنها ستعيد تشكيل التصورات الاستراتيجية للدول، وتغير مفهوم مصادر القوة ومراكز الثقل في المنطقة. لذلك، فإن دراسة التغيرات المحتملة التي قد تطرأ على توازن القوى تستدعي النظر إلى هذه الحرب كحدث تأسيسي لمرحلة جديدة، وليس كمجرد مواجهة عسكرية عابرة. إذ أدت الحرب إلى إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية الإيرانية بشكل ملموس، فقد يتراجع دور طهران

السيناريوهات الأكثر احتمالًا انتقال الشرق الأوسط من "التوازن غير المستقر" إلى استقطاب إقليمي ونظام أحادي

كأحد الأقطاب الرئيسية في النظام الإقليمي، مما يفتح الباب أمام صعود محور تقوده إسرائيل بدعم أمريكي مباشر، ويستند إلى شبكة متنامية من الشراكات الأمنية والتكنولوجية مع دول عربية. في هذه الحالة، يبدو أحد السيناريوهات الأكثر احتمالًا هو انتقال الشرق الأوسط من حالة "التوازن غير المستقر" إلى حالة استقطاب إقليمي أشد وستتجه المنطقة نحو نظام إقليمي يميل إلى الأحادية النسبية، حيث تصبح إسرائيل القوة العسكرية الأكثر تفوقًا، بينما تلعب الولايات المتحدة دور الضامن الخارجي للأمن الإقليمي.

في المقابل، لا يمكن استبعاد احتمال أن تؤدي الحرب إلى نتائج عكسية تمامًا. فالتجارب التاريخية تظهر أن الضربات العسكرية الكبرى لا تؤدي بالضرورة إلى انهيار الخصم، بل قد تدفعه إلى إعادة هيكلة استراتيجياته وتعزيز أدوات الردع غير التقليدية.

إذا تمكنت إيران من الحفاظ على تماسكها الداخلي واستمرار نفوذها الإقليمي رغم الضغوط العسكرية، فقد يبرز نموذج جديد من توازن القوى قائم على الردع المتبادل منخفض الكلفة، حيث تصبح المواجهة المباشرة أقل احتمالًا، وتتصاعد المنافسة عبر الوكلاء والأدوات السيبرانية والاقتصادية. عندها لن يكون الحديث عن هزيمة طرف أو انتصار آخر، بل عن إعادة توزيع لمصادر النفوذ بين الفاعلين الإقليميين.

ومن بين التغيرات الأكثر أهمية، يبرز احتمال تسارع إعادة هندسة التحالفات الإقليمية. فقد تدفع الحرب عددًا من الدول العربية إلى مراجعة أولوياتها الأمنية، خاصة إذا زاد الشعور

الحرب الإيرانية نقطة تحول في النظام الإقليمي وتعيد تشكيل استراتيجيات الدول وتغير مفهوم مصادر القوة ومراكز الثقل

بانحسار المظلة الأمنية الأمريكية أو عدم قدرتها على توفير استقرار طويل الأمد. في هذا السياق، قد تنشأ ترتيبات أمنية جديدة أكثر استقلالية، تقوم على تنويع الشراكات الدولية والانفتاح المتزامن على قوى كبرى متعددة، بما في ذلك الصين وروسيا، مما قد يقلل من احتكار الولايات المتحدة لدور الضامن الأمني الوحيد في المنطقة.

وقد تسرّع هذه الحرب أيضًا انتقال مركز الثقل الإقليمي من الاعتبارات الأيديولوجية إلى الاعتبارات الجيو-اقتصادية. فالدول التي راهنت خلال العقدين الماضيين على مشاريع التحول الاقتصادي والتنمية الوطنية ستجد نفسها معنية بحماية الممرات التجارية وسلاسل الطاقة والاستثمارات أكثر من انخراطها في الاستقطابات العقائدية التقليدية. وبالتالي، قد تتشكل خريطة جديدة للنفوذ تُقاس فيها القوة بقدرة الدولة على التحكم في شبكات التجارة والتكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، وليس فقط بحجم ترسانتها العسكرية.

قد تؤدي الحرب إلى إعادة تعريف مكانة إسرائيل داخل النظام الإقليمي. لكن هذا التحول سيظل مرهونًا بقدرتها على معالجة تداعيات الصراع الفلسطيني واللبناني، لأن استمرار هذه الملفات دون تسوية حقيقية سيترك حدودًا سياسية واجتماعية أمام أي اندماج إقليمي كامل، مهما بلغت مستويات التفوق العسكري.

وعلى المستوى الدولي، قد تكشف الحرب عن تراجع تدريجي في قدرة القوى الخارجية على فرض ترتيبات مستقرة في الشرق الأوسط. فالتنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين، واستمرار المواجهة بين روسيا والغرب، سيدفع المنطقة لتصبح أكثر ارتباطًا بمنطق التعددية القطبية العالمية. وبدلاً من أن تظل ساحة نفوذ شبه حصري لقوة واحدة، قد تتحول إلى فضاء تتنافس فيه عدة قوى دولية على النفوذ الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، مما سيمنح الفاعلين الإقليميين هامشًا أكبر للمناورة، لكنه سيزيد في الوقت نفسه من تعقيد معادلات الأمن والاستقرار. وسيظل النظام الأمني الإقليمي في وضع محفوف بالعديد من التحديات والمخاطر.

٣- أبرز التحديات والمخاطر التي قد تواجه النظام الأمني الإقليمي

في خضم المواجهة العسكرية المفتوحة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، يمر الشرق الأوسط بلحظة حاسمة قد تعيد تشكيل النظام الأمني الإقليمي بالكامل. أول هذه التحديات يتمثل في احتمال انهيار قواعد الردع التقليدية التي اعتمدت عليها الأطراف الإقليمية والدولية في إدارة النزاعات. سواء انتهت الحرب بانتصار طرف أو بتسوية مؤقتة، فإن الاستخدام الواسع للقوة العسكرية المباشرة قد يعزز الاعتقاد لدى كثير من الفاعلين الإقليميين بأن الضمانات الأمنية الحالية لم تعد كافية، مما يجعل الاعتماد على القدرات الذاتية خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه. وقد يدفع هذا بعض الدول إلى تسريع برامج التسلح التقليدية والمتقدمة، مثل تطوير الصواريخ والمسيرات وأنظمة الدفاع الجوي، بل وربما إعادة النظر في خيارات الردع غير التقليدية، كالسعي إلى برامج نووية أو شبه نووية كضمانة أمنية مما ينذر بسباق تسلح إقليمي طويل الأمد. ويعتبر هذا من أخطر السيناريوهات لأنه يحول الشرق الأوسط إلى منطقة تنافس استراتيجي دائم.

التحدي الثاني يتعلق بتفاقم الاستقطاب الجيوسياسي داخل المنطقة. وقد تؤدي الحرب إلى تشكل محاور أكثر صلابة

إذا حافظت إيران على تماسكها الداخلي ونفوذها الإقليمي يبرز نموذج توازن قوى قائم على الردع المتبادل منخفض الكلفة

تتشكل خريطة النفوذ الجديدة بالتحكم في شبكات التجارة والتكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية وليس فقط الترسانة العسكرية

وتنافسًا، مما يعمق الانقسامات القائمة بين القوى الإقليمية المختلفة. فتصبح فرص بناء ترتيبات أمنية جماعية أكثر تعقيدًا، بينما تزداد احتمالات الحروب بالوكالة والصراعات غير المباشرة في المناطق الهشة. كما أن تدخل قوى دولية كبرى في إدارة تداعيات النزاع قد يحول الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس دولي متجدد، على غرار أنماط التنافس الجيوسياسي التي شهدتها المنطقة في فترات سابقة. مع احتمال تنامي دور الفاعلين غير الدوليين مثل حزب الله والحوثيين والفصائل المسلحة في العراق وسوريا، حتى لو تم التوصل إلى اتفاق بين الدول، قد تستمر هذه الجماعات في شن عمليات عسكرية أو انتقامية تعرقل استقرار المنطقة.

ويتمثل التحدي الثالث في اتساع نطاق التهديدات غير التقليدية. فالحروب الحديثة لم تعد مقتصرة على المواجهات العسكرية المباشرة، بل تشمل الهجمات السيبرانية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، وحروب المعلومات، والعمليات الاقتصادية والمالية. من المرجح أن تؤدي هذه الحرب إلى تعزيز أهمية هذه الأدوات في إدارة الصراعات الإقليمية، مما يفرض ضغوطًا متزايدة على الدول لتطوير قدراتها في مجال الأمن السيبراني وحماية المنشآت الاستراتيجية وشبكات الطاقة والاتصالات.

كما يبرز تحدي هشاشة الدول التي تعاني أصلًا من الفوضى مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن، فهذه الدول ستظل ساحات للصراع بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية. ما يؤثر بشكل بالغ على الأمن الاقتصادي في المنطقة، فالشرق الأوسط يتمتع بموقع استراتيجي حساس لأسواق الطاقة العالمية وطرق الملاحة البحرية. وأي اضطراب طويل الأمد في الممرات الهامة كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس أو في منشآت إنتاج وتصدير الطاقة قد يسبب تداعيات اقتصادية خطيرة تمتد آثارها إلى بقية دول العالم. وفي هذا الإطار، قد تواجه دول كثيرة مشاكل مثل تراجع الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل، وزيادة الضغط على الموازنات العامة، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخلياً.

لمواجهة هذه التحديات، يبدو أن السيناريو الأكثر واقعية واستدامة هو الانتقال التدريجي من منطق الأمن القائم على توازن القوى العسكرية إلى نموذج أوسع للأمن الإقليمي التعاوني. وهذا يتطلب إطلاق حوار أمني متعدد الأطراف يضم القوى الإقليمية الرئيسية، بهدف بناء ثقة متبادلة ووضع قواعد لإدارة الأزمات وتقليل مخاطر سوء التقدير الاستراتيجي. وذلك لا يعني تجاوز الخلافات السياسية الحالية، بل إدارتها ضمن أطر مؤسسية تقلل من احتمال تحولها إلى مواجهات عسكرية مفتوحة.

مع التأكيد على أهمية تعزيز منظومات الأمن الجماعي المرتبطة بحماية الممرات البحرية والبنية التحتية للطاقة، باعتبارها مصالح مشتركة لجميع دول المنطقة بغض النظر عن خلافاتها السياسية. ويمكن أن يكون التعاون في هذه المجالات نقطة انطلاق لبناء مستويات أعلى من الثقة والتنسيق الأمني، خاصة في ظل التهديدات العابرة للحدود التي لا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها.

من الضروري أيضاً الاستثمار في آليات الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات. فالتجارب الدولية تشير إلى أن تكلفة منع الأزمات أقل بكثير من تكلفة احتوائها بعد اندلاعها. لذلك، فإن إنشاء قنوات اتصال دائمة بين الخصوم الإقليميين، وتفعيل الوساطات الإقليمية والدولية، وتطوير نظم الإنذار المبكر، تمثل جميعها أدوات أساسية للحد من مخاطر التصعيد غير المقصود. وتبدو أفضل طريقة للتعامل مع هذه التحديات هي إنشاء نظام

التنافس بين أمريكا والصين والمواجهة بين روسيا والغرب يدفع المنطقة لتصبح أكثر ارتباطًا بالتعددية القطبية العالمية

السيناريو الأكثر واقعية هو الانتقال التدريجي من الأمن القائم على توازن القوى العسكرية إلى الأمن الإقليمي التعاوني

أمن إقليمي جماعي، شبيه بتجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يضم دول الخليج، وإيران، والعراق، ومصر، والأردن، وتركيا. بهدف إدارة الأزمات ومنع سوء التقدير العسكري قبل أن يتحول إلى صراع.

وبدلاً من الاعتماد على الوساطات الدولية لتذليل الخلافات القائمة مع إيران، يفضل إطلاق حوار أمني عربي-إيراني دائم، عبر آلية إقليمية تناقش أمن الخليج، والأمن البحري، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لأنه، لا يمكن بناء نظام أمني مستقر دون معالجة بؤر الصراع المزمنة، في سوريا ولبنان واليمن، والعراق، التي تشكل بيئة مثالية تنمو فيها الصراعات الإقليمية، مع إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. فالمنطقة بحاجة إلى قدرات دفاعية فعالة، وقنوات تفاوض مفتوحة، وترتيبات أمنية قابلة للتحقق والمتابعة، وتوازن بين استراتيجية الردع والدبلوماسية.

٣- طبيعة وحدود التنسيق الأمني والدفاعي

سواء استمرت المواجهة الأمريكية الإيرانية أو انتهت، وما يرافقها من تداعيات أمنية واقتصادية وجيوسياسية، فإن التحدي الأكبر أمام الدول العربية لا يقتصر على التعامل مع آثار الصراع المباشرة، بل يتعداه إلى منع تحول المنطقة إلى ساحة مفتوحة لإعادة تشكيل موازين القوى من قبل اللاعبين الخارجيين والإقليميين. هنا، يصبح التنسيق العربي والإقليمي في المجالات الأمنية والدفاعية والسياسية والاقتصادية ضرورة استراتيجية تتجاوز الحسابات المؤقتة، باعتباره وسيلة لبناء قدرة جماعية على إدارة الأزمات واحتواء المخاطر وحماية المصالح المشتركة في عالم يتسم بتزايد الاستقطاب وتراجع اليقين الاستراتيجي.

على الصعيد الأمني والدفاعي، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن العربي، والانتقال به من منطق التحالفات المؤقتة وردود الفعل إلى منطق الأمن الجماعي الوقائي. فالتحديات المرتبطة بحماية الممرات البحرية، وأمن الطاقة، وأمن الحدود، ومواجهة التهديدات السيبرانية، والحد من انتشار الصراعات بالوكالة، كلها تتطلب إنشاء آليات مؤسسية للتنسيق الاستخباراتي والإنذار المبكر وإدارة الأزمات. لكن حدود هذا التنسيق تظل مقيدة بتباين تصورات التهديد بين الدول العربية، واختلاف أولوياتها الاستراتيجية، وتفاوت قدراتها العسكرية والتكنولوجية، فضلاً عن استمرار بعض النزاعات البينية التي تعيق بناء ثقة استراتيجية دائمة.

أما على المستوى السياسي، فإن أي استجابة فعالة لتداعيات الصراع الأمريكي الإيراني تتطلب بلورة موقف عربي أكثر استقلالية وتماسكاً تجاه القضايا الإقليمية الكبرى. فغياب رؤية سياسية مشتركة يفتح الباب أمام القوى الخارجية لاستغلال الانقسامات العربية في خدمة أجنداتها الخاصة.

على المستوى الاقتصادي، تشكل الأزمات الجيوسياسية الكبرى اختباراً لقدرة الدول العربية على بناء شبكات مصالح متبادلة تقلل من هشاشتها أمام الصدمات الخارجية. فتعطل سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، ومخاطر الملاحة البحرية، والضغوط التضخمية، كلها عوامل تفرض تسريع مشاريع التكامل الاقتصادي العربي والإقليمي. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية العابرة للحدود، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، وربط شبكات الطاقة والنقل، وتوسيع الاستثمارات المشتركة في القطاعات التكنولوجية والصناعية الاستراتيجية. فكلما زاد الترابط الاقتصادي، ارتفعت كلفة الصراع وتراجعت دوافع الانقسام.

وعلى المستوى الإقليمي الأوسع، لا يمكن تحقيق أمن مستدام في الشرق الأوسط من خلال ترتيبات إقصائية تستبعد القوى المؤثرة في البيئة الاستراتيجية المحيطة. فالتجارب التاريخية تشير إلى أن نظم الأمن الإقليمي الأكثر استقراراً هي تلك التي تقوم على توازن المصالح والاعتراف المتبادل بالمخاوف الأمنية

التنسيق العربي والإقليمي ضرورة استراتيجية لبناء قدرة جماعية لإدارة الأزمات واحتواء المخاطر وحماية المصالح المشتركة

المشروعة لجميع الأطراف. لذلك، ينبغي لأي منظومة أمنية مستقبلية أن تجمع بين الدول العربية الرئيسية والقوى الإقليمية المؤثرة ضمن إطار مؤسسي قائم على قواعد واضحة، كاحترام السيادة، وعدم التدخل، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

أما على المستوى الدولي، فإن التحولات الجارية في بنية النظام العالمي تتيح للدول العربية فرصاً أكبر لتنويع شراكاتها الاستراتيجية وعدم الارتهان لمحور دولي واحد. فالتعددية القطبية الناشئة تسمح ببناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية بما يخدم المصالح الوطنية والعربية دون الانجراف في استقطابات حادة. لكن الاستقلال الاستراتيجي لا يعني الانعزال عن النظام الدولي، بل القدرة على التفاعل معه من موقع أكثر قوة وتماسكاً واستقلالية في اتخاذ القرار.

وفيما يتعلق بإمكانية بناء منظومة إقليمية متكاملة ومتناغمة بعيدة عن الهيمنة الخارجية أو الإقليمية، فإن ذلك يظل هدفاً استراتيجيًا مشروعاً، لكنه يواجه تحديات بنيوية كبيرة. فغياب التوافقات السياسية العميقة، وتفاوت مستويات التنمية، واختلاف تصورات الأمن القومي، واستمرار بعض بؤر الصراع، كلها عوامل تحد من فرص الانتقال السريع نحو نظام إقليمي متكامل.

ختاماً، سواء استمرت الحرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى أو انتهت، فإن النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط سيدخل مرحلة مختلفة عن تلك التي عرفها منذ نهاية الحرب الباردة. فالنتيجة الأكثر ترجيحاً ليست ميلاد نظام شرق أوسطي جديد بالكامل، بل إعادة توزيع للقوة داخل الإقليم. وسيعتمد وزن النظام العربي الجماعي على قدرته على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء المؤسسات والمصالح المشتركة.

فإذا نجحت الدول العربية الكبرى في تنسيق رؤيتها الأمنية والاقتصادية، فقد تكون هذه الحرب نقطة انطلاق نحو نظام عربي أكثر حصانة وتأثيراً. أما إذا بقيت الانقسامات على حالها، فستبقى المنطقة محكومة بتوازنات تفرضها القوى الإقليمية والدولية أكثر مما تصنعها الدول العربية نفسها.

وأخطر ما يهدد الشرق الأوسط في هذه المرحلة ليس اندلاع صراع جديد فوري، بل نشوء نظام إقليمي متعدد الأزمات، منخفض الثقة، عالي التسلح، ومفتوح على مواجهات متكررة بالوكالة أو عبر الفضاء الإلكتروني والممرات البحرية. أما أفضل فرصة للاستقرار فتتمثل في الانتقال من "توازن الرعب" إلى "الأمن التعاوني"، حيث تصبح إدارة الخلافات أقل كلفة من تحويلها إلى حروب مفتوحة.

فهذا الصراع ليس مجرد أزمة أمنية عابرة في الشرق الأوسط، بل لحظة محورية تعيد تشكيل موازين القوى والتفاعلات الإقليمية بشكل عميق. ويظل مستقبل النظام الإقليمي العربي الجماعي مرهونًا بقدرته على التحول من التكيف السلبي مع المتغيرات الخارجية إلى الفعل الاستراتيجي المبادِر. فالتحديات المتصاعدة – مثل الاستقطاب الدولي والإقليمي، وهشاشة الدولة الوطنية، والفجوة المتسعة بين الأمن القومي العربي والتنمية المستدامة – تفرض إعادة صياغة شاملة لمفهوم العمل العربي المشترك ومؤسساته وأولوياته.

* عضو الهيئة الاستشارية لمركز الجامعة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

صراع القانون والجغرافيا السياسية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط

تعويضات الحرب المثيرة للجدل كشفت غياب آلية قضائية دولية فعالة للحسم

تُحاول هذه الدراسة تفكيك إشكالية "صراع النظامين" في الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية، من خلال تحليل كيفية تفاعل القانون الدولي - بوصفه نظاماً قائماً على القواعد - مع الجغرافيا السياسية - بوصفها نظاماً قائماً على القوة والمصالح. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الحرب الإيرانية لم تكن مجرد نزاع مسلح عابر، بل كانت مظهراً من مظاهر أزمة أعمق في النظام القانوني الدولي، حيث أصبحت القوة العسكرية هي الآلية الأساسية لتحديد القواعد، متجاوزةً القانون الدولي بوصفه إطاراً مرجعياً ملزماً.

وقد عبّر العديد من فقهاء القانون عن قلقهم من أن توسيع العمليات العسكرية ليشمل دولاً ثالثة غير مشاركة في النزاع قد يؤدي إلى تقويض نظام القانون الدولي القائم على سيادة الدول، ويهدد بإعادة إحياء منطق الحروب الإقليمية المفتوحة الذي سعى ميثاق الأمم المتحدة إلى الحد منه.

د. برنو محمد أمين

يتناول هذا البحث أربعة محاور رئيسية: أولاً، إشكالية شرعية استخدام القوة في ضوء ميثاق الأمم المتحدة؛ ثانياً، إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية وتداعياتها على البنية القانونية؛ ثالثاً، الصراع على السيادة في مضيق هرمز؛ ورابعاً، مسؤولية الدول وجبر الضرر في ظل غياب آليات قضائية فعالة.

أولاً: شرعية استخدام القوة – عندما تتصادم الجغرافيا السياسية مع القانون

يمثل مبدأ حظر استخدام القوة الركيزة الأساسية للنظام القانوني الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كرست المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ بحظرها على الدول "استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها الدولية"، ولا يجوز اللجوء إلى القوة إلا في حالتين استثنائيتين: التفويض من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، أو ممارسة حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي بموجب المادة ٥١.

شكلت الضربات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على إيران تحدياً جوهرياً لهذه القواعد. فقد انطلقت هذه الضربات دون تفويض من مجلس الأمن، ودون توفر شروط الدفاع الشرعي التي تشترط وقوع "هجوم مسلح" فعلي. وقد أوضحت التحليلات القانونية أن الولايات المتحدة لم تقدم أدلة على أن إيران كانت على وشك شن هجوم وشيك، مما يجعل تبرير "الدفع الاستباقي" (**preemptive self-defense**) غير مقبول قانونياً.

وقد أشارت الجمعية الصينية للقانون الدولي - في بيان لها - إلى أن استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران لا يستند إلى أي أساس في القانون الدولي. كما أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي أن هذا العدوان "يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي". وأعربت الصين في محافل دولية متعددة عن موقفها الرافض لهذه الحرب، مؤكدة أن "الولايات المتحدة وإسرائيل، بدون تفويض من مجلس الأمن، شنتا ضربات عسكرية على إيران خلال عملية التفاوض، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية".

الحرب كشفت صراعًا بين نظامين: القانون القائم على قواعد ونظام الجغرافيا السياسية القائم على القوة والمصالح

غير أن الجانب الأكثر تعقيداً من الناحية القانونية يتمثل في محاولة إيران تبرير ردودها العسكرية بالاستناد إلى المادة ٥١ من الميثاق. فقد سعت إيران إلى تأطير ردها ضمن إطار الدفاع الشرعي، معتبرة أن الضربات التي تعرضت لها ترقى إلى "هجوم مسلح" يبرر الرد. كما عززت هذا الموقف عبر رسائل رسمية إلى مجلس الأمن تؤكد فيها ممارستها حقاً مشروعاً في الرد. غير أن الإشكالية القانونية تتسع عندما نتساءل: هل يحق لإيران استهداف دول ثالثة لم تعلن مشاركتها رسمياً في الحرب، لمجرد أنها تستضيف قوات أجنبية أو تقدم تسهيلات؟

إن هذا التساؤل يكشف عن تصادم حاد بين منطق الجغرافيا السياسية ومنطق القانون. فبينما ترى إيران أن الدول التي تتيح استخدام أراضيها لشن عمليات ضدها تفقد صفة الحياد وتنتقل إلى موقع مرتبط بالعدوان، يرى فقهاء القانون الدولي أن توسيع نطاق الرد ليشمل دولاً ثالثة يمثل تجاوزاً لحدود الدفاع المشروع، ذلك أن حق الدفاع عن النفس في القانون الدولي ليس حقاً مطلقاً، بل تحكمه ضوابط محددة، أبرزها شرطا الضرورة والتناسب. وفي هذا السياق، تظل المادة ٥١ غير فاصلة في تحديد نطاق هذا الحق عندما يمتد إلى أراضي دول أخرى.

ثانياً إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية - انهيار "النظام الخاضع للقواعد"

لقد أحدثت الحرب الإيرانية تحولاً عميقاً في البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط، تمثل في ثلاثة ملامح رئيسية: المواجهة، الفوضى، والاعتماد على الذات.

أولاً، (المواجهة): تشكلت في المنطقة تحالفات جديدة أعادت رسم خريطة الصراع. فمن جهة، تواصل إيران تعزيز علاقاتها

محكمة العدل الدولية لا تملك اختصاصًا إلزاميًا في نازعات التعويضات ومجلس الأمن يفتقر لآليات تنفيذ فعالة ما يعمق الأزمة

مع "محور المقاومة"؛ ومن جهة أخرى، تقترب إسرائيل من دول الخليج، حيث يتعمق التعاون الاقتصادي والعسكري بين إسرائيل والإمارات، بل إن الإمارات قبلت معدات عسكرية إسرائيلية وسمحت بالتدخل الإسرائيلي المباشر في دفاعها. كما برزت "قوة ثالثة" متمثلة في تحالف رباعي يضم السعودية وباكستان وتركيا ومصر، يحاول لعب دور توازني في المنطقة.

ثانياً، (الفوضى): أصبحت المنطقة تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني الحاد، حيث تتفجر النزاعات المحلية بشكل مفاجئ، وتتسع رقعة الصراع لتشمل دولاً لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب. وقد حذر العديد من فقهاء القانون من أن توسيع العمليات العسكرية ليشمل دولاً ثالثة غير مشاركة في النزاع يهدد بإعادة إحياء منطق الحروب الإقليمية المفتوحة.

ثالثاً، (الاعتماد على الذات): باتت دول المنطقة تتبنى سياسات قائمة على الأولوية الوطنية، وتسعى لتعزيز قدراتها الذاتية في مجال الأمن. وقد تجلى ذلك في انسحاب الإمارات من "أوبك" و"أوبك+"، وفي سعي السعودية - طبقًا لما يتردد - لتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع إيران، وفي توجه دول الخليج للبحث عن حلفاء جدد مثل باكستان وتركيا.

هذه التحولات الجيوسياسية تحمل في طياتها تداعيات قانونية عميقة. فالحدود الوطنية - التي كانت تُعتبر خطوطاً حمراء قانونية - أصبحت تُخترق بسهولة، ومفهوم السيادة - الذي كان حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي - أصبح عرضة للتآكل. والأخطر من ذلك أن "المنظومة الأمنية القائمة على النفط مقابل الحماية" بين الولايات المتحدة ودول الخليج، والتي استمرت لعقود، قد انهارت بشكل شبه كامل. وهذا يعني أن الضمانات الأمنية التي كانت توفرها واشنطن لدول المنطقة لم تعد قادرة على احتواء الصراعات أو ردع المعتدين، مما يترك الفراغ الأمني لتملأه القوة العسكرية المباشرة.

ثالثاً: مضيق هرمز – ساحة الصراع على السيادة في القانون الدولي للبحار

يمثل مضيق هرمز أحد أكثر الممرات المائية حساسية في العالم، إذ يمر عبره نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية. وقد تحول هذا المضيق، في أعقاب الحرب، إلى ساحة صراع قانوني محتدَم حول مفهوم السيادة في القانون الدولي للبحار.

ترى إيران أن لها سيادة تاريخية على المضيق، وتصر على أن إدارته يجب أن تعكس هذه السيادة. وقد شرعت في إعداد "قانون إدارة مضيق هرمز"، الذي يتضمن ١٢ بنداً، من أبرزها: منع السفن الإسرائيلية من العبور بشكل دائم؛ فرض "تعويضات حرب" على سفن "الدول المعادية"؛ اشتراط الحصول على ترخيص إيراني لجميع السفن العابرة. كما أكدت إيران أنها ستفرض رسوماً خدمية على السفن العابرة بعد انتهاء فترة الـ ٦٠ يوماً الانتقالية المنصوص عليها في مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة. وتقدر إيران أن هذه الرسوم قد تدر نحو ٤٠٠ مليار دولار سنوياً.

في المقابل، تتمسك الولايات المتحدة والقوى الغربية بمبدأ حرية الملاحة، وتعتبر أن إيران لا يحق لها فرض قيود أحادية على عبور السفن في مضيق دولي. وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦م) الذي دان بأشد العبارات أي محاولة إيرانية لإغلاق أو عرقلة الملاحة الدولية في مضيق هرمز. كما دان القرار إغلاق إيران للمضيق وتهديدها بإغلاق مضيق باب المندب، معتبراً أن هذه الإجراءات تنتهك القانون الدولي ومبدأ

الحرب شكلت تحديًا جوهريًا للقانون الدولي وانطلقت دون تفويض من مجلس الأمن ودون توفر شروط الدفاع الشرعي

توسيع إيران نطاق الحرب ليشمل دولاً أخرى تجاوز الدفاع المشروع المحكوم بضوابط أبرزها شرطا الضرورة والتناسب

حرية الملاحة.

وتكمن الإشكالية القانونية في أن إيران ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (**UNCLOS**)، إذ وقعت عليها لكنها لم تكمل إجراءات التصديق. غير أن قواعد القانون الدولي العرفي تلزم الدول بعدم عرقلة الملاحة في المضائق الدولية. وقد نصت المادة ٣٨ من اتفاقية قانون البحار على حق المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، وهو حق لا يجوز للدول المتشاطئة تعليقه.

غير أن الجانب الأكثر تعقيداً يتمثل في أن الجزء الأكبر من الممرات المائية الصالحة للملاحة في مضيق هرمز يقع فعلياً ضمن المياه الإقليمية العمانية، بينما تسيطر إيران فعلياً على المضيق. وقد أدى هذا التناقض بين الموقع الجغرافي والسيطرة الفعلية إلى خلق مسارات ملاحية مختلفة: مسار شمالي تسيطر عليه إيران، ومسار وسطي هو المسار الدولي التقليدي، ومسار جنوبي قرب السواحل العمانية تنسقه عمان والولايات المتحدة والمنظمة البحرية الدولية. وهذا التعدد في المسارات يعكس تعقيداً قانونياً فريداً، حيث تتصادم السيادة القانونية (التي تمنح حقوقاً للدولة الساحلية) مع السيطرة الفعلية (التي تمارسها إيران) مع مبدأ حرية الملاحة (الذي تدافع عنه القوى الغربية).

رابعاً: مسؤولية الدول وجبر الضرر - سباق التعويضات في غياب العدالة

شكّل ملف التعويضات أحد أبرز الملفات القانونية المثيرة للجدل بعد الحرب. فقد تبادل الأطراف المتصارعة الاتهامات والمطالبات بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، في مشهد يعكس بوضوح غياب آلية قضائية دولية فعالة لحسم هذه النزاعات.

فمن جهة، طالبت إيران خمس دول - هي البحرين والسعودية وقطر والإمارات والأردن - بتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة مشاركة هذه الدول في الحرب ضدها. واستندت إيران في مطالبها إلى قواعد القانون الدولي التي تقضي بأن أي دولة ترتكب فعلاً غير مشروع دولياً تلتزم بجبر الضرر الناتج. كما حذر نائب إيراني من أن طهران قد تلجأ إلى "إجراءات متبادلة" إذا فشلت الجهود القانونية والمالية في تحقيق التعويضات.

ومن جهة أخرى، طالب وزراء الخارجية العرب - في قرار صادر عن اجتماع طارئ للجامعة العربية - إيران بدفع تعويضات عن الأضرار التي تسببت بها الهجمات الإيرانية على الدول العربية وإغلاقها لمضيق هرمز. وأكد القرار أن إيران تتحمل "المسؤولية الدولية الكاملة" عن الهجمات التي استهدفت الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت والعراق، وأنها ملزمة بموجب القانون الدولي بتقديم "تعويض كامل" عن جميع الخسائر والأضرار الناتجة.

وتستند المطالبات المتبادلة إلى قواعد القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، والتي تقضي بأن أي دولة ترتكب فعلاً غير مشروع دولياً تلتزم بجبر الضرر الناتج عن هذا الفعل. غير أن التحدي العملي يكمن في غياب آلية قضائية دولية مختصة للنظر في هذه المطالبات. فمحكمة العدل الدولية لا تملك اختصاصاً إلزامياً في مثل هذه المنازعات، ومجلس الأمن - رغم إصداره القرار ٢٨١٧ - يفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة. وهذا يحول المطالبات بالتعويضات إلى أداة سياسية أكثر منها قانونية، ويعمق الأزمة بدلاً من حلها.

واللافت أن كلا الطرفين يتبنى تفسيراً انتقائياً للقانون الدولي: فبينما تتذرع إيران بحق الدفاع الشرعي لتبرير

أحدثت الحرب تحولاً في البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط له ثلاثة ملامح: المواجهة والفوضى والاعتماد على الذات

باتت دول المنطقة تتبنى سياسات قائمة على الأولوية الوطنية وتسعى لتعزيز قدراتها الذاتية في مجال الأمن

هجماتها، تطالب الدول العربية بتعويضات تستند إلى نفس القانون الذي تخالفه إيران في نظرها. وهذه الانتقائية في تطبيق القانون تعكس أزمة الثقة في النظام القانوني الدولي برمته.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة عن صراع عميق بين نظامين في الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية: نظام القانون القائم على القواعد، ونظام الجغرافيا السياسية القائم على القوة والمصالح. وقد تجلى هذا الصراع في ثلاثة مستويات مترابطة

أولاً، على مستوى شرعية استخدام القوة، حيث تم تجاوز القواعد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتحولت مفاهيم الدفاع الشرعي من أدوات قانونية إلى مبررات سياسية مرنة تخضع للتفسير الانتقائي. فلم تثبت الولايات المتحدة وقوع "هجوم مسلح" يبرر الرد، ولم تحصل على تفويض من مجلس الأمن، ومع ذلك مضت قدماً في حربها على إيران.

ثانياً، على مستوى السيادة، حيث أصبحت الحدود والممرات المائية ساحات صراع قانوني، وتضارب في تفسير القواعد الدولية بين السيادة التاريخية وحرية الملاحة، في غياب آليات فض منازعات فعالة. وقد تجسد ذلك في النزاع حول مضيق هرمز، حيث تتصادم السيادة العمانية القانونية مع السيطرة الإيرانية الفعلية مع المطالب الغربية بحرية الملاحة.

ثالثاً، على مستوى النظام الإقليمي برمته، حيث يتحول الشرق الأوسط من نظام خاضع للقواعد – مهما كانت هشة – إلى فضاء تُعاد فيه تشكيل القواعد بالقوة العسكرية. فقد انهارت "منظومة النفط مقابل الحماية" التي استمرت لعقود، وتشكلت تحالفات جديدة تعيد رسم خريطة الصراع، وأصبحت المنطقة تعيش حالة من "الفوضى" و"المواجهة" و"الاعتماد على الذات".

إن استمرار هذا الاتجاه ينذر بتآكل أعمق للقانون الدولي في المنطقة، وتحول الشرق الأوسط إلى ساحة تجريب لفرض القواعد بالقوة. وكما أكدت الصين في محافل دولية متعددة، "لا يمكن قبول منطق 'نستخدمه عندما يناسبنا ونتجاهله عندما لا يناسبنا'، ولا يمكن السماح للعالم بالعودة إلى قانون الغاب".

ويبقى السؤال الأهم: هل يمكن استعادة دور القانون الدولي كإطار مرجعي ملزم لتسوية النزاعات في الشرق الأوسط؟ أم أن المنطقة مقبلة على عصر جديد من "الفوضى الخلاقة" حيث تُعاد صياغة القواعد من قبل الفاعلين الأقوياء على حساب الضعفاء؟ الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مدى استعداد المجتمع الدولي – وبخاصة القوى الكبرى – لإعادة الاعتبار لمؤسسات القانون الدولي، وعلى مدى قدرة دول المنطقة على تجاوز منطق الصراع نحو منطق التعاون. فكما أكدت الصين، "السيادة والسلامة الإقليمية للدول في المنطقة يجب أن تُحترم"، وهذا الاحترام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام قانوني قوي وعادل، لا من خلال توازنات القوة المتقلبة.

* قاضي، محكم دولي معتمد ـ عضو تحرير مجلة المحكمة العليا الجزائرية ـ أستاذ بكلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير بالجزائر

من الاحتواء إلى الفاعلية الاستراتيجية: رؤية سعودية لمستقبل التوازن الإقليمي

الرؤية السعودية: الأمن المستدام يتطلب الجمع بين الردع والدبلوماسية والتكامل الخليجي والتنمية

لم تنتهِ الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع ايران بمعاهدة سلام تحدد المنتصر والخاسر، ولم تعيد رسم خريطة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى أنها لم تنتج نظاما إقليميا جديدا، بل أنها انتهت بمذكرة تفاهم تحدد بعض الالتزامات وتشير إلى استئناف المفاوضات في الملفات الإيرانية المهمة لاحقا؛ التي كانت في مقدمتها البرنامج النووي الإيراني والترتيبات الأمنية. قد يدفع ذلك إلى الاعتقاد بأن الحرب لم تغير شيئا جوهرياً في بنية التوازن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن هذا الاستنتاج يتجاهل حقيقة أساسية في حقل العلاقات الدولية، وهي ان أهمية الحروب لا تقاس فقط بما تنتهي إليه من اتفاقات، وإنما بما تكشفه من حدود النظام الذي سبقها. فالحرب قد لا تؤسّس نظاما جديدا، لكنها قد تنهي صلاحيات الاقتراضات التي قام عليها النظام القديم.

د. سامي ثامر الرشيدي

ومن هنا، فإن القيمة التحليلية للحرب الأمريكية -الاسرائيلية مع ايران لا تكمن في نتائجها العسكرية المباشرة، بل في انها كشفت ان التوازن الإقليمي الذي حكم الخليج منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، اصبح يواجه تحديا لم تعد أدواته التقليدية كافية لمعالجتها .ففي كتابه **After Victory**، يرى جون آيكنبري ان المنعطفات التاريخية التي تنتجها الحروب لا تنشئ نظاما دوليا جديدا بمجرد توقف العمليات العسكرية، بل تفتح مرحلة تاريخيّة يعاد فيها التفاوض على قواعد النظام وتوزيع القوة والمؤسسات التي تنظمه، عندما يكون النظام القديم قد دُمر بفعل الحرب. كما انه يمكن للدولة المنتصرة ان تفرض الهيمنة، او ان تنسحب، او ان تحاول تحويل تفوقها بعد الحرب إلى نظام دائم. ويعد النموذج الأمريكي في عام ١٩٤٥م، هو المثال الأوضح. اذ انها لم تكتفِ بإنتصارها العسكري في الحرب العالمية الثانية وإنما حولت ذلك إلى منظومة مؤسسات وقواعد دولية شملت هيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلف الناتو، ونظام بريتون وودز. الأمر الذي حول التفوق العسكري إلى نظام استمر إلى هذا اليوم.

لذلك، فإن السؤال الذي تطرحه الحرب الأمريكية-الاسرائيلية مع ايران لا يتعلق بمن انتصر أو خسر، وإنما بطبيعة التوازن الإقليمي الذي يتجه الخليج إلى بنائه في المرحلة المقبلة. فمنذ عام ١٩٧٩م، استند الاستقرار الإقليمي إلى ثلاث ركائز: (١) الوجود العسكري الأمريكي بوصفه الضامن الخارجي للتوازن؛ (٢) احتواء ايران لمنع تحولها إلى قوة مهيمنة؛ (٣) المحافظة على الاستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد نجح هذا النموذج، بدرجات متفاوته، في إدارة الحرب العراقية-الإيرانية، وتحرير الكويت؛ إلا أن الحروب التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠٠٣م، ثم الصراعات في سوريا واليمن، والهجمات على منشآت الطاقة الخليجية، واخيرا الحرب الأمريكية-الاسرائيلية مع ايران، التي أظهرت ان الاستراتيجية الأمنية التي نجح فيها هذا النموذج لم تعد قائمة بالصورة نفسها. ومع ذلك، فإن الاستنتاج الذي يذهب إلى انهيار النظام الإقليمي أو انتهاء الشراكة الأمنية الأمريكية الخليجية يظل استنتاجا غير دقيق. فالولايات المتحدة لا تزال الشريك العسكري الأكثر قدرة على توفير الردع التقليدي، وايران لا تزال فاعلا رئيسيا لا يمكن

تصور السعودية للتوازن الإقليمي يقوم على الفاعلية الاستراتيجية والتكامل الخليجي والشراكات المتعددة وربط الأمن بالتنمية

تجاوزه، كما أن مجلس التعاون الخليجي ما زال يمثل الإطار المؤسسي الأهم للعمل الخليجي المشترك. لكن المتغير الحقيق يتمثل في ان دول الخليج نفسها لم تعد تنظر إلى امنها باعتباره مسؤولية خارجية، ولا التوازن الإقليمي باعتباره نتاجا لتفاعلات القوى الكبرى وحدها. فقد دفعت التحولات الاقتصادية، والإصلاحات المؤسسية، وتطور القدرات الوطنية، دول الخليج إلى تبني تصور مختلف بدورها في الإقليم الخليجي، يقوم على الانتقال من موقع المتلقي للتوازن إلى موقع المشارك في إنتاجه.

وتجسد المملكة العربية السعودية هذا التحول بصورة واضحة. فخلال العقد الأخير، لم تقتصر سياسة المملكة على تحديث قدراتها العسكرية أو توسيع شراكاتها الدولية، بل اعادت تعريف العلاقة بين الأمن والتنمية. وأصبح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي مرتبطا، في الرؤية السعودية، بحماية الاقتصاد وسلاسل الامداد والاستثمار والطاقة والممرات البحرية، بقدر ارتباطه بالردع العسكري. ويعكس ذلك ما اكده سمو وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان حين صرح ان المملكة "لا تضع سياساتها بناءً على مصالح الآخرين، بل تبنيها على مصالحها الوطنية". ولا يعبر هذا التصريح عن استقلالية القرار السياسي فحسب، بل عن تحول اعمق في فلسفة السياسة الخارجية السعودية، يقوم على بناء شراكات متعددة دون الارتهان لأي محور، وعلى الجمع بين الردع والدبلوماسية، وبين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، يمكن قراءة الحرب الأمريكية-الاسرائيلية مع ايران على انها أسست لمرحلة انتقالية يتراجع

رؤية السعودية لبناء نظام إقليمي تصبح فيه دول الخليج شريكا في صناعة التوازن لا مجرد ساحة تتنافس فيها القوى الخارجية

فيها النموذج الذي حكم الخليج منذ ١٩٧٩م، بينما تتقدم المملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، نحو تصور مختلف للتوازن الإقليمي يقوم على الفاعلية الاستراتيجية والتكامل الخليجي، والشراكات المتعددة، وربط الأمن بالتنمية. ولا يتمثل التحدي في البحث عن قوة تحل محل قوة أخرى، بل في بناء نظام إقليمي تصبح فيه دول الخليج شريكا في صناعة التوازن، لا مجرد ساحة تتنافس فيها القوى الخارجية.

المنعطف التاريخيّ للتوازن الإقليمي الخليجي

تكمن أهمية الحرب الأمريكية-الاسرائيلية مع إيران في أنها لم تغير خريطة الشرق الأوسط. بل غيّرت الطريقة التي تنظر بها دول المنطقة إلى توازن القوى. فالحروب لا تُعيد تشكيل النظام الإقليمي الخليجي فقط عندما تُسقط دولا أو تُغير الحدود، وإنما ايضاً عندما تدفع الفاعلين إلى إعادة تقييم افتراضاتهم الاستراتيجية. وهذا ما حدث في الخليج؛ إذ كشفت الحرب ان معادلة الأمن التي حكمت المنطقة طوال السنوات الماضية لم تعد تعمل بالكفاءة نفسها بسبب ان العوامل التي نشأت فيها تغيرت؛ وفقا للنقاط التالي ذكرها.

أولا، لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الولايات المتحدة كضامن امني رئيسي، وإنما تنظر اليه كشريك استراتيجي. فقد كان احد اهم نتائج الحرب أنها اعادت تعريف الدور الأمريكي في الخليج، دون ان تنهيه. فالولايات المتحدة ما تزال القوة العسكرية الوحيدة القادرة على توفير المظلة الدفاعية التي بُنيت عليها البنية الأمنية الخليجية منذ تحرير الكويت. كما انها لا تزال الشريك الأكثر قدرة على توفير الردع، والدفاع الجوي، والتكنولوجيا العسكرية، والتعاون الاستخباراتي. لذلك، فإن الاستنتاج الذي يذهب إلى أن الحرب أعلنت نهاية الدور الأمريكي في الخليج يفتقر إلى الدليل العملي. لكن في المقابل، أظهرت الحرب ايضاً ان واشنطن لم تعد مستعدة لإدارة امن الخليج بالطريقة التي سادت خلال تسعينات القرن الماضي. فالتنافس مع الصين، وتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، والضغوط الداخلية، كلها عوامل دفعت الولايات المتحدة إلى تشجيع شركائها على تحمل مسؤولية اكبر في إدارة امنهم الإقليمي. وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث، في كلمته في "حوار شانغريلا" في سنغافورة في ٣١ مايو ٢٠٢٥م، عن هذا التحول بوضوح عندما اكد ان الولايات المتحدة "تريد تمكين حلفائها بوصفهم شركاء، لا أطرافا تعتمد عليها" وأنها "تُصر على ان يقوم الحلفاء والشركاء بدورهم في الدفاع"، مع تأكيده في الوقت نفسه على أن واشنطن "ستظل وفيه لحلفائها وشركائها". وهذا لا يعني الانسحاب، بل إعادة توزيع الأدوار داخل التحالف. وقد انتهت الكثير من ادبيات العلاقات الدولية بما فيها دراسات وتقارير المراكز البحثية إلى ان مستقبل العلاقة الأمريكية-الخليجية لا يقوم على فك الارتباط، وإنما على تطوير شراكة اكثر توازنا، تتولى فيها دول الخليج أدواراً اكبر في الدفاع عن امنها. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، لا يمثل هذا التحول سببا لإعادة النظر في الشراكة مع الولايات المتحدة، بل دافعا لإعادة تعريفها. فالهدف لم يعد البحث عن بديل للولايات المتحدة، وإنما الانتقال من علاقة تقوم على الحماية إلى علاقة تقوم على الشراكة.

ثانيا، تراجعت قدرة إيران على الهيمنة الإقليمية مع بقائها في معادلة التوازن الإقليمي الخليجي. فقد أظهرت الحرب حدود قدرة ايران على فرض ارادتها بالقوة. اذ استهدفت الضربات الأمريكية-الاسرائيلية مراكز القيادة والسيطرة، ومقار الحرس الثوري، ومنظومات الدفاع الجوي، ومواقع الصواريخ الباليستية، ومرافق إنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة، ضمن عمليات عسكرية تجاوزت ٧٠٠٠ هدف وأكثر من ٦٥٠٠ طلعة قتالية، وفقا لورقة الحقائق الصادرة من القيادة المركزية الأمريكية (**CENTCOM**). ومع ذلك، تشير تقارير خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي (**CRS**) إلى أن إيران احتفظت بقدرتها

لم تعد دول الخليج تنظر لنفسها أطرافا تتكيف مع توازنات يصنعها الآخرون إنما فاعلة تمتلك القدرة على التأثير في التوازن الإقليمي

على فرض تكاليف استراتيجية عبر تهديد الملاحة في مضيق هرمز واستهداف البنية التحتية للطاقة، في حين يؤكد التقييم السنوي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي أنها رغم التحديات التي تواجهها، ما تزال إيران تحتفظ بالقدرة على استخدام قوتها العسكرية في المنطقة والتأثير على التوازن الإقليمي. كما بقيت برامجها الصاروخية والنووية وشبكاتها الإقليمية مصدر قلق أمني. ومن ثم، فإن التعامل مع إيران بوصفها دولة مهزومة أو منتهية النفوذ لا يقل خطأً عن التعامل معها بوصفها القوة المهيمنة في المنطقة. والأهم من ذلك أن الحرب أعادت تعريف طبيعة التحدي الإيراني. فبدلا من يكون السؤال: كيف يمكن احتواء إيران؟ اصبح السؤال: كيف يمكن بناء توازن إقليمي يمنع التصعيد ويحتوي المنافسة دون أن يسمح لأي طرف بفرض هيمنته؟ وهذا التحول يفسر تزايد الاهتمام بالحوار الإقليمي، وآليات إدارة الأزمات، واجراءات بناء الثقة باعتبارها مكملان للردع لا بدائل لها.

ثالثا، تبدل دور دول مجلس التعاون الخليجي من موضوع للتوازن الإقليمي إلى فاعل في إنتاجه. فالتغير الأهم الذي كشفت عنه الحرب لم يتعلق بالولايات المتحدة وايران، وإنما بدول الخليج نفسها. فمنذ عقود، كان يُنظر إلى الخليج بوصفه ساحة تتنافس فيها القوى الكبرى بينما تقتصر مهمة دوله على التكيف مع نتائج هذا التنافس. أما اليوم، فقد تغير هذا التصور بصورة ملحوظة. ويظهر ذلك واضحا في القمة الخليجية التشاورية بجدة (أبريل ٢٠٢٦م) اذ انتهت إلى "ضرورة الاستعجال باستكمال متطلبات تحقيق الوصول لكافة المشاريع الخليجية المشتركة، بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية، مع الإسراع في تنفيذ مشروع سكك الحديد الخليجية" كما اشارت "إلى أهمية مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس، بالإضافة إلى الإسراع بالبدء في أخذ خطوات تجاه إنشاء مشروع أنابيب لنقل النفط والغاز، وكذلك مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون، والمضي قدمًا في دراسة إنشاء مناطق للمخزون الإستراتيجي الخليجي، كما اكد قادة دول المجلس "على أهمية تكثيف التكامل العسكري ما بين دول المجلس، والإسراع في إنجاز مشروع منظومة الإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية." وقد أبرزت تقارير ودراسات حديثة أن دول الخليج تعاملت مع الحرب باعتبارها اختبارا لقدرة مؤسساتها على إدارة الأزمات وليس قدراتها العسكرية فقط. ومن هنا، فإن الرؤية السعودية لمستقبل الخليج لا تقوم على افتراض ان الردع وحده يكفي لتحقيق الاستقرار. كما انها لا تقوم على الاعتقاد بأن الحوار وحده قادر على إنهاء التنافس الإقليمي. بل تنطلق من فكرة ان الأمن المستدام يتطلب الجمع بين الردع، والدبلوماسية، والتكامل الخليجي والتنمية الاقتصادية وبناء المصالح المشتركة.

علاوة على ذلك، اثبتت الحرب أن التحوط الاستراتيجي التي تبنته دول الخليج السنوات الماضية من خلال الحفاظ على الشراكة مع الولايات المتحدة بالتوازي مع توسيع العلاقات مع روسيا والصين والدول الأوروبية وغيرها، وبرغم انها وفرت مساحة مهمة في التعامل إلا أنها لا تغني عن امتلاك قدرة ذاتية على إدارة الأزمات كما أن تعدد العلاقات الاستراتيجية الدولية لا يمكن أن تحل محل التكامل الخليجي. فالمرحلة القادمة التي قد تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم انه عليها أن تحافظ على التحوط الاستراتيجي إلا انه يتطلب عليها الانتقال إلى الفاعلية الاستراتجية. اي بناء قدرة خليجية تجعل دول المجلس قادرة على التأثير في التوازن الإقليمي. وهذا لا يعني التخلي عن استراتيجية التحوط، بل اعادة تنظيمها بما يخدم المصالح الخليجية. فالدول التي تمتلك قدرة أكبر على الفعل هي الأكثر قدرة ايضاً على بناء شراكات متوازنة. وذلك لان استقلال القرار لا يتحقق بالعزلة، وإنما بامتلاك خيارات متعددة، وقدرات وطنية، ومؤسسات قادرة على ادارة الأزمات. وفي هذا السياق، تبدو السياسة السعودية أقرب إلى اعادة تعريف مفهوم التوازن الإقليمي من خلال تحويل التنمية الاقتصادية، والتكامل الخليجي، وتعدد الشراكات إلى أدوات استراتيجية لإنتاج الاستقرار.

دول مجلس التعاون لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة كضامن امني رئيسي وإنما تنظر اليها كشريك استراتيجي

الرؤية السعودية لمستقبل التوازن الإقليمي

معظم ادبيات العلاقات الدولية الحديثة التي تناولت دول مجلس التعاون الخليجي انطلقت من السؤال التالي: كيف ينبغي لأمن الخليج ان يُدار بعد الحرب؟ فبعض الدراسات ركزت على مستقبل الالتزام الأمريكي، بينما انشغل بعضها الآخر بامكانية التوصل إلى تفاهمات مع ايران أو بناء ترتيبات أمنية جديدة برعاية دولية. وبرغم اختلاف وجهات النظر، فإنها تشترك في افتراض ضمني مفاده أن مستقبل أمن الخليج سيُحدد اساساً بقرارات القوى الخارجية. غير أن هذا الافتراض لم يعد يعكس الواقع الذي تشكل خلال السنوات الماضية الأخيرة. فقد شهدت دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تحولات اقتصادية ومؤسسية واستراتيجية غيرت موقعها داخل المجتمع الدولي. ولم تعد هذه الدول تنظر إلى نفسها بوصفها أطرافا تتكيف مع توازنات يصنعها الآخرون، وإنما بوصفها فاعلة تمتلك القدرة على التأثير في شكل التوازن الإقليمي.

ومن هنا، فإن الرؤية السعودية لا تبدأ بالسؤال: ماذا ستفعل الولايات المتحدة وايران؟ بل بـ كيف يستطيع الخليج ان ينتج امنه وتوازنه الإقليمي دون أن يعزل نفسه عن العالم؟ ويقتضي ذلك، اولاً، إعادة تعريف مفهوم الأمن. فقد ظل الأمن في الادبيات التقليدي مرادفا للردع العسكري، وحجم القوات، وطبيعة التحالفات. أما التجربة الخليجية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما أثناء الحرب الأمريكية-الاسرائيلية مع إيران، فقد أظهرت أن الأمن اصبح مفهوما اكثر اتساعا. فتعطل سلاسل الامداد، او اضطراب أسواق الطاقة، أو الهجمات السيبرانية، أو فقدان ثقة المستثمرين، قد يفرض على الدول كلفة لا تقل عن كلفة العمليات العسكرية نفسها. ولذلك، فإن الأمن في الرؤية السعودية اصبح يرتبط بحماية الاقتصاد الوطني، وصيانة الممرات البحرية، والمحافظة على بيئة استثمارية مستقرة، بقدر ارتباطه بتطوير القدرات العسكرية. وهذا التحول يفسر لماذا لم تُقدم رؤية المملكة ٢٠٣٠ بوصفها برنامجا اقتصاديا منفصلا عن السياسة الخارجية. بل باعتبارها مشروعا استراتيجيا لإعادة بناء مصادر القوة الوطنية. فالدولة التي تنجح في تنويع اقتصادها، وتوطين صناعاتها، تصبح اكثر قدرة على اتخاذ قراراتها الاستراتيجية بصورة مستقلة، وأقل عرضة للضغوط الخارجية. ومن ثم، فإن التنمية ليست نتيجة للاستقرار فقط، وإنما اصبحت احد شروط إنتاجه.

ثانيا، تقوم الرؤية السعودية على تطوير مفهوم التكامل الخليجي. فقد اثبتت الحرب أن التنسيق السياسي، لم يعد كافيا لمواجهة بيئة أمنية تتسم بسرعة التحولات وتعدد مصادر التهديد. ولذلك، فإن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التنسيق إلى التكامل؛ اي بناء منظومات مشتركة للدفاع الجوي، والإنذار المبكر، والأمن البحري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والصناعات الدفاعية. فكلما ارتفعت درجة التكامل المؤسسي بين دول مجلس التعاون، اصبحت قدرتها على إدارة الأزمات اقل اعتمادا على التدخلات الخارجية.

ثالثاً، لا تنطلق الرؤية السعودية من فرضية الاستغناء عن الولايات المتحدة ولا من البحث عن قوة بديلة تحل محلها. فالولايات المتحدة ستظل الشريك العسكري الأكثر أهمية لدول الخليج. غير أن الشراكة في التصور السعودي ينبغي أن تقوم على توزيع أكثر توازنا للمسؤوليات. بحيث يعزز كل طرف قدرات الآخر، بدل من أن يقوم احدهما مقامه. ومن هنا، تنويع العلاقات مع روسيا، والصين، وكوريا الجنوبية، ودول الإتحاد الأوروبي، واليابان، وغيرها من الدول، لا يمثل خروجا عن التحالف الأمريكي، وإنما توسيعا لخيارات السياسة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية.

رابعا، تدرك المملكة أن اي تصور واقعي لمستقبل التوازن الإقليمي لا يمكن ان يقوم على تجاهل ايران او السعي إلى عزلها

واشنطن لم تعد مستعدة لإدارة امن الخليج بطريقة التسعينات لتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والضغوط الداخلية

بصورة دائمة. فالعوامل الجيوسياسية تفرض استمرار التفاعل بين دول الخليج وايران، كما ان التجارب السابقة اثبتت ان الصراع المفتوح لا يوفر استقرارا مستداما. لكن في المقابل، فإن الحوار لا يمكن ان يحقق أهدافه إذا لم يقترن باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ووقف استخدام الوكلاء، وضمان امن الملاحة والطاقة. ومن ثم، فإن الرؤية السعودية لا تدعو إلى التطبيع مع مصادر التهديد، وإنما إلى ادارة المنافسة ضمن قواعد تقلل احتمالات الصراع.

ويبرز هنا سؤال جوهري: هل يمكن بالفعل بناء منظومة أمنية إقليمية متكاملة تضم دول الخليج ودول إقليمية أخرى؟ تشير بعض التقارير والدراسات إلى ان التجارب الدولية تبين ان الأنظمة الأمنية الإقليمية لا تبدأ بدرجة عالية من الانسجام، وإنما تتطور تدريجيا عبر بناء مؤسسات للحوار، واليات لإدارة الأزمات، واجراءات لبناء الثقة. عليه، فإن التوازن الإقليمي الذي يخدم مصالح الخليج ليس نظاما يقوم على الهيمنة، ولا على توازن تفرضه قوى خارجية، وإنما يقوم على مبدئين رئيسيين: احترام سيادة الدول، وربط الأمن بالتنمية الاقتصادية. وهذه المبادئ لا تمثل تصورا نظريا مجردا، بل تعكس الاتجاه الذي تتحرك نحوه السياسة الخارجية السعودية خلال السنوات الأخيرة، سواء في علاقاتها الخليجية، أو الإقليمية، أو الدولية. وبذلك، فإن مساهمة المملكة في مستقبل التوازن الإقليمي لا تتمثل في تقديم تحالف جديد، أو إنشاء محور مقابل لمحور آخر. بل في بناء بيئة إقليمية تصبح فيها التنمية والاستثمار والمصالح المتبادلة عوامل تحد من احتمالات الصراع.

التوازن الإقليمي التعاوني

وفي الختام، فإن النموذج الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار لا يتمثل في استبدال توازن قديم بآخر، ولا في انتقال مركز الثقل من قوة إقليمية إلى أخرى، وإنما في بناء توازن إقليمي تعاوني ينظم المنافسة بين الدول ضمن قواعد ومؤسسات تحد من احتمالات الصراع. ويتطلب هذا النموذج، اولا، تحول التكامل الأمني الخليجي من مستوى التنسيق السياسي إلى التكامل العملي. ويكون ذلك بناء على التجارب المؤسسية القائمة مثل قوة درع الجزيرة والقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون من خلال استكمال مشاريع الدفاع الجوي والصاروخي المشترك، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز التعاون البحري وحماية البنية التحتية. ثانيا، مواصلة سياسة تنويع العلاقات الدولية أو بما تسمى "التحوط الاستراتيجي"، مع الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ثالثا، إنشاء آليات مؤسسية ودائمة للحوار مع القوى الإقليمية في مقدمتها إيران. بحيث لا يقتصر التواصل على إدارة الأزمات، وإنما يمتد إلى بناء الثقة، والتشاور بشأن أمن الملاحة وحماية المنشآت الحيوية. رابعا، ترسيخ مبدأ المشاركة الخليجية المباشرة في اي مفاوضات او اتفاقات دولية تمس أمن المنطقة.

* باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي ـ دكتوراة في العلاقات الدولية والقانون الدولي ـ جامعة فلندرز ـ أستراليا

نحو إعادة صياغة النظام الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط نموذج

تأسيس حلف رباعي في الشرق الأوسط آلية إقليمية لدعم الاستقرار ومواجهة التحديات

تشكل التغيرات الدولية الراهنة والآثار الجيوسياسية للتحول في مفهوم القوة، نواة لنظام دولي وإقليمي يحمل على ما يبدو خيارات وملامح تختلف عن خيارات المنظومة التي تكونت عقب حرب الخليج الثانية، وما أعلن عنه آنذاك بأنه نظام عالمي يحتكم إلى سلطة القانون الدولي وترعاه الأمم المتحدة، على اعتبار أن نفس الأيديولوجيا ونفس المنظومة نجدها اليوم تنسلخ من أحكام القوانين والأطر المؤسساتية التي أفرزتها العولمة، وتوجهها قائم على تفضيل أو تغليب منطق القوة، وهو ما تفسره مواقفها عقب إعلان انسحابها مما يعرف بمؤسسات الحكامة العالمية والتشكيك في قدراتها وأدوارها.

أ.د. سليمان اعراج

ولعل ما يعزز سلامة هذا الطرح، هو تغير أدوات وآليات إدارة التفاعل الإقليمي والدولي اليوم، وتصاعد خطاب القوة واحتدام الصراع من أجل الهيمنة.

إن تكلفة إدارة عالم مليء بالصراعات والتناقضات ظلت هاجسًا غربيا، ما يزال يتحكم في مسارات الصراع أو السباق من أجل الهيمنة، وهو ما يفسر تعدد المبادرات وتضارب الأجندات، في ظل عدم جدوى الإدارة الدولية للأحداث والتحولات، وفي ظل تقهقر أدوات صناعة السلام وتعثرها أمام العراقيل التي يفرضها منطق القوة اليوم.

وهنا تشير الكثير من الأبحاث لأهمية البعد الإقليمي كمحدد جيوسياسي للمواقف والمصالح، من أجل ذلك فإن الحروب والأزمات الإقليمية أصبحت تعد بديلًا لخيار الحرب والمواجهة العالمية، وذلك استنادًا إلى حالة التشابك والارتباط المصلحي بين الدول والأقاليم، كما تمثل اليوم أحد أدوات إدارة الصراع الدولي سواء من خلال حروب الوكالة، أو من خلال إثارة الأزمات التي من شأنها إحداث تغييرات جزئية في بنية النظام الدولي بهدف إعادة ترتيب وضبط ميزان القوى.

نحن اليوم أمام اضطراب إقليمي خطير يميزه مخالفة قواعد القانون الدولي والتملص من الالتزام به، والانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، ويواكب هذا الواقع مرافقة إعلامية دولية متحيزة، بما يؤكد ان التلويح بالقوة واللجوء إلى خيار استعمالها أصبح أهم ما يطبع توجهات السياسة الإقليمية والدولية وتفاعلاتها اليوم، بالشكل الذي أصبح يقضي على شروط التأسيس للثقة السياسية ويعرقل مساعي الحوارات الأمنية وبناء التوافقات بما يؤثر مباشرة على مستقبل الأمن الجماعي.

من أجل ذلك يطرح وبإلحاح شديد سؤال التأثير والتأثر الذي يعرفه النظام الإقليمي ومنطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة ذات أهمية جيوسياسية، وتأثير وتيرة التغيير البطيئة على مستقبل مساعي وجهود صيانة الاستقرار وبناء السلام في المنطقة.

١- تحولات البيئة الدولية وانعكاساتها على إدارة السلام في الشرق الأوسط:

إن ما تفرضه التحولات الجيوسياسية اليوم من ضغوط

دول الخليج الأكثر قدرة على المساهمة في دعم استقرار النظام الإقليمي وإدارة توازناته المعقدة ومواجهة الدور الإسرائيلي

وتعقيدات على واقع التفاعل الدولي والذي يبدو كأنه عبارة عن مركب أزمات، يشكل تحديًا كبيرًا، سواء بالنسبة للعلاقات بين الدول أو بيئة النظم السياسية، أو حتى بالنسبة للبنى المفاهيمية والأيديولوجية، وفي ذات السياق نجد أن جوهر هذه التحولات يمس بصفة مباشرة مستوى القوة العسكرية، والمصالح الاقتصادية إضافة إلى التوافقات السياسية، وأن التأرجح أو الاضطراب في واحد من هذه المستويات يدفع نحو إعادة إنتاج الأزمة لكن بمعطيات مختلفة وتفاصيل جزئية معقدة.

فالنظام الإقليمي الذي أفرزته التحولات خلال القرن العشرين قام على إدارة الصراع أكثر من مسعاه لبناء السلام، وهو ما يجسده مسار التحالفات التي كانت تنشأ بين دول المنطقة، حيث أنها لم تقدم أية مؤشرات إيجابية في التقليل من حالة التأزم في واقعها سواء على صعيد البيئة الداخلية أو الخارجية، فالتحالفات الخارجية والاعتماد على القواعد العسكرية الأجنبية لم تنجح في منع اتساع دائرة الأزمة وانزلاق المنطقة إلى مواجهات أوسع، كما ظلت القضية الفلسطينية عاملًا بنيويًا مؤثرًا في استقرار منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها وهو ما يفسر امتداد المواجهة والحرب بعد ٧ أكتوبر إلى كل من لبنان وسوريا، واليمن والعراق وصولًا إلى الحرب المباشرة مع إيران.

لقد فرضت التحولات الإقليمية والدولية منذ ٢٠١٥ م، خيارات محددة على منطقة الشرق الأوسط، والتي تقضي بالانخراط في مسارات التسوية أو التطبيع مع إسرائيل ووضع حد لبعض المفاهيم على غرار مفهوم المقاومة باعتباره أيديولوجية أدخلت المنطقة في دوامة من الصراعات الصفرية والتجاذبات المنتجة للأزمات المتكررة، ويبرر تبني هذا الطرح في إطار مساعي بناء شراكات مع الغرب وتطوير علاقات التعاون لتصحيح الصورة

تكلفة إدارة الصراعات ظلت هاجسًا غربيًا ما يزال يتحكم في مسارات الصراع ما يفسر تعدد المبادرات وتضارب الأجندات

النمطية المروجة على كون أن الإرهاب والتطرف مرتبط بالإسلام والمنطقة، أما من الناحية الأمنية فالهدف كان خلق مناطق عازلة في المحيط الجغرافي القريب لإسرائيل من أجل تسهيل تنفيذ أهدافها السياسية وأطماعها التوسعية، غير أن النتائج التي افرزتها هذه التحولات والمبادرات جاءت عكسية أدخلت المنطقة كلها في دوامة صراع، وحرب الجميع ضد الجميع، وهو ما يجعل واقع التطورات الأخيرة للحرب على إيران، محطة تستدعي إعادة تقييم الخيارات وضبط وتقييم الأدوار والتحالفات وهندسة التوازنات التي من شأنها خدمة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا زعزعته، على اعتبار ان مشروع احداث تغيير جوهري في واقع المنطقة كان عبارة عن خطة للعمل على تغيير قيمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في إطار تصور غربي لتحقيق الاستقرار، والنتائج العكسية هذه تؤكد انها تصورات بدون جدوى سياسية ولا ترقى لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة كما أنها تستهدف انسجامها واستنزاف قدراتها.

٢- ديناميكية التنافس وميزان القوى في ظل الحرب وتداعياتها على المنطقة:

تبرز الإشكالية الكبرى في الحرب الإيرانية / الأمريكية وآثارها على منطقة الشرق الأوسط في سؤال جوهري لابد أن تحدد الإجابة عليه من أجل فهم امتدادات وآثار الأزمة، ويكمن في معرفة حدود قوة كل دولة ومدى تناسب هذه القوة مع متطلبات الردع ومواجهة التهديدات المعقدة في المنطقة، في ظل تراجع قدرة الدبلوماسية على إدارة الأزمة وإيجاد حل عقلاني توافقي يخدم مصلحة الجميع ويدعم متطلبات الاستقرار في المنطقة.

إن المنظور القائم على اعتبارات صيانة مفهوم البقاء أو ما يمكن اختزاله في النزعة الوجودية، إضافة إلى العمل الفردي على تعظيم القوة، وإدارة التهديدات، هو الإطار الذي أصبح يؤثر بشكل واضح على أغلب صور ومبادرات التكامل أو التعاون على اعتبار أن ثلاثية البقاء، القوة، والتهديد هي ما يعزز انتشار صور انعدام الثقة المستمرة بين دول المنطقة، في ظل حالة الفوضى وعدم اليقين التي تفرزها تدخلات القوى الأجنبية الدولية وتواجدها، والنتيجة كما تظهر حسابات ومردود هش يساهم في إعادة انتاج نفس الفشل ونفس اشكال الصراع القائم.

لقد اثبتت التحولات أن بناء تصور عملي لمنظور الأمن الإقليمي والبحث عن استقرار منطقة الشرق الأوسط مسألة مركبة، فهي ليست محكومة بالعلاقات بين الدول أو المصالح الثنائية فقط، بل تتعداها الى مراعاة وضمان متطلبات أمن الطاقة، وسلاسل الإمداد الغذائي، وأمن المعابر والممرات الاستراتيجية العالمية باعتبارها ركائز قيام منظومة الأمن الإقليمي.

من أجل ذلك فإن رهان المنطقة فيما بعد الحرب الامريكية / الإيرانية يتطلب مراجعة الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، لأن إعادة تشكيل التوقعات حسب " روبرت جيرفيس" تبدأ من فهم الكيفية التي يدرك بها القادة وصناع القرار بيئتهم، لأن الهدف من هذه الحرب هو إنتاج نظام إقليمي جديد تتصدره إسرائيل اقتصاديًا وعسكريًا، بعد إزاحة كل القوى المعادية لها، مع منح مساحة للقوى المتقاربة أو المتصالحة مع إسرائيل من أجل لعب دور أكبر، وهنا تكون القوى الغربية قد نجحت في تحجيم وإضعاف دور إيران، إضافة إلى تحقيق هدف أساسي وهو محاصرة أو تقليص مساحة النفوذ الاقتصادي الروسي والصيني في المنطقة.

إن واقع الأزمة الحاصلة اليوم في منطقة الشرق الأوسط يبين بوضوح ملامح التحول البارز في إدارة واقع التفاعل الدولي الذي أصبح ينتقل من منطق الحماية إلى لغة القوة وصولًا الى مفهوم السيادة الفعلية، كمنطق تفسيري وباعتباره أحد مقاربات تحليل توجهات صناعة القرار الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط اليوم، ففلسفة ولغة إدارة ترامب تتجاوز الفهم القانوني التقليدي للسيادة وتعتبر إدارة التفاعل في المنطقة قائم بالأساس على منظور السيادة الفعلية، إذ نجد ترامب لا يعترف بالسيادة التي يمنحها

القانـون الدولـي، بـل بالسـيادة التي تصنعهـا قوة الدولـة في الدفاع عـن مصالحهـا، لذلـك فهو يرى أن إيـران لديها سـيادة فعلية وجب تقويضهـا مـن أجـل ضمـان نفـوذ أمريـكا ومصالحهـا في المنطقة، بينمـا ينظـر الى الـدول الأوروبيـة انها لا تمتلـك سـيادة فعلية لأنه هـو من يحميهـا عبر حلـف الناتـو، فمفهـوم السـيادة الفعلية ومن يمتلكهـا، هو إذن المدخل المفسـر لتوجهـات الإدارة الامريكية الحالية بقيـادة ترامب نحـو إعادة تشـكيل ميزان القـوى الإقليمي.

٣- رهانات ومتطلبات إدارة التحول في الشرق الأوسط: بلوغ الاستقرار كحقيقة استراتيجية

لقـد أحدثـت الحـرب الأمريكية / الإسـرائيلية على إيـران، هزة عنيفـة في منطقـة الشـرق الأوسـط وأدت إلـى عواقـب اقتصاديـة وسياسـية كبيرة تسـاهم اليـوم في التأثير على التوازن الاسـتراتيجي في المنطقـة، حيـث أن التطـورات الأخيـرة جعلـت المنطقـة تشـهد انكشـافًا أمنيًـا خطيرًا، يسـتوجب فيه علـى دول الخليج خصوصا العمـل علـى إعادة تقييم "بدائلهـا المتاحة في إطار شـراكاتها الأمنية، فمـا حـدث ومـا عاشـته دول الخليج مـن قصف عشـوائي ضد ما سـمي أهداف أمريكية وعسـكرية، وبالرغم من إدانته الدولية الواسعة واعتبـاره تصرفًـا متهورًا وغير مقبول، فقـد اعتبرته إيران رد يهدف إلـى تعظيم خسـائر الطـرف الأمريكي في المواجهـة المفتوحة بينهما، لكن ذلك تضمن مساسـا مباشـرا بأمن دول المنطقة، على اعتبار أن مـا حدث يعتبـر إضعافًا وتعد واضـح على مبدأ السـيادة الإقليمية.

ومـن جهة أخـرى فقد لعب مضيـق هرمز باعتبـاره أحد مفاتيح الصـراع دورًا، بـل وسـاهم في إدارة الصراع الحاصل، ونقل المسـاعي بين الطـرفين مـن المواجهـة المفتوحـة إلـى إدارة الأزمـة مـن خلال التفـاوض والتهدئـة حتى وإن كانت عبارة عن تسـوية سياسـية غير مكتملـة ومفتوحة علـى كل التوقعات، وذلك يرجع إلـى عدة اعتبارات تبـرز عناصرها في:

١- اهتزاز الثقة في الطرفين الأمريكي والإيراني من قبل الحلفاء:

فحلفـاء أمريـكا لا يثقـون اليـوم في ضماناتها الأمنيـة، وحلفاء إيـران (محـور المقاومة والحلفـاء) لا يثقون في قدراتهـا على الحماية وهـو مـا يدفع نحو التـوازن متعـدد الأقطاب.

مـن أجـل ذلـك تعتبـر الخطـوة القائمـة علـى تأسـيس حلـف رباعي يضم السـعودية، مصـر، تركيا، وباكسـتان بمثابة توجه اسـتباقي ويعتبر كآلية إقليمية وتحالف جيوسياسـي من شـأنه دعم الاسـتقرار ومواجهـة التحديـات في المنطقـة، خصوصـا تقييد تزايد الـدور الإسـرائيلي الذي تعتبـره الإدارة الأمريكية أداة لبنـاء التوازنات الاسـتراتيجية في المنطقة.

٢- الأطماع الإسرائيلية التوسعية والاندفاع والمغامرات التي يقودها نتنياهو:

حيـث تصنـف في خانة السـلوك المتطـرف الذي يجعل مسـألة حسـم خيـارات الاسـتقرار في المنطقـة غيـر متاحـة وغيـر واضحة الأفـق، وتعـزز مـن فرضية التوجـه نحو المزيـد من العنـف، انطلاقًا مـن الدعم غير المشـروط الذي تقدمه إدارة ترامـب لنتنياهو، وإصرار هـذا الأخيـر على فرض واقـع عسـكري واقتصادي يمنح الأسـبقية والأفضليـة لإسـرائيل في المنطقـة، وبالتالـي نقلهـا مـن الحرب من أجـل شـرعية الاعتـراف إلى الحـرب لفرض شـرعية الوجود.

٣- التمسك والادعاء بشعار الانتصار:

فالمعضلـة تكمـن في أن كل طـرف يـرى نفسـه المنتصر في المواجهـات الأخيـرة والادعاء بذلـك، بالرغم مـن النتائج المحدودة والتسـوية غيـر المكتملـة، والمراوغـة أو الشـد والجذب المسـتمرين، فترامب سـيجد نفسـه مضطرًا للتعامل مع النظـام الإيراني الجديد خصوصًـا بعـد تأكده من فشـله في تغييـر طبيعة النظـام في إيران، وصعـود نظـام عسـكري عقـب مقتـل أغلـب قـادة النظام السـابق ورموزه، كما أن إيران سـتجد نفسـها ملزمة في السـعي للحفاظ على الهدنـة القائمة لـ ٦٠ يوم، والدفع من خلال الوسـطاء نحو إمضاء اتفـاق سلام مـع واشـنطن مـن أجل رفـع العقوبـات عنهـا والتقليل مـن تكلفـة المواجهـة، والتي يرجـح المتابعـون اسـتمرار فصولها إلى غايـة موعـد انتخابـات التجديد النصفي للكونجـرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠٢٦م.

٤- غياب رؤية إقليمية موحدة للتحديات وتراجع مستوى التوافقات الإقليمية:

وهو ما يؤكد ان التوازن الإقليمي والعمل المشترك ما يزال يحتاج إلى تطوير الجانب المؤسساتي والمزيد من الاستثمار في الشراكة الإقليمية المؤسسية وهو ما يمكن أن تضمنه دول مجلس التعاون الخليجي لنفسها عبر تطوير خطة عمل موحدة للتعاون الأمني المشترك.

إن ما أنتجته الحرب الإيرانية من تعقيدات على مستوى المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة، تعد وضعية مواجهة ساهمت في تشكيل جملة من المخاطر السياسية التي ستغير واقع التوازن في المصالح الاستراتيجية بين دول المنطقة، بما يستدعي أن تباشر دول الخليج استكمال أسس تكتلها من خلال إعطاء أهمية للبعد المرتبط بالشراكة الأمنية، نحو تطوير استراتيجية موحدة لبناء منظومة دفاع جماعي لدول الخليج، من أجل تطوير آليات صناعة القرار الأمني وتكون استراتيجية ذات أهداف وآليات واضحة، حيث بات من الضروري في ظل التهديدات والتحولات الجيوسياسية الراهنة الانتقال من مستوى التنسيق الأمني إلى مستوى التكامل الأمني والدفاع المشترك .

من أجل ذلك فإن مستقبل دور مجلس التعاون الخليجي وفاعلية أدائه التنموي تتطلب الايمان بضرورة الانخراط الجماعي في بلورة منظومة إقليمية للأمن والتنمية ترتكز على التكامل الذي تنشئه الاستثمارات المشتركة في مجال تطوير البنية التحتية بما يخدم المصلحة الجماعية، والتكامل والتعاون المشترك الذي يعزز الالتزام بقضايا الاستقرار والتنمية في المنطقة ويدعم إنتاج أدوات ردع وبناء القدرات في مواجهة التحديات.

الخاتمة

إن مجمل المؤشرات والمعطيات المرتبطة بوضعية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، جراء الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران ، تدل على وجود حالة من التأرجح والتململ بين الصراع والتهدئة، على اعتبار أن استمرار أزمة الثقة بين مختلف الفواعل والدول في المنطقة تدفع نحو المزيد من الاحتقان المفضي إلى الصراع وتجدد المواجهة، غير أن عامل التكلفة الاقتصادية والعسكرية للصراع يبقى هو الدافع الوحيد نحو التهدئة، لكن دون الوصول إلى نتائج أو حلول نهائية تدعم التوجه إلى التقارب على اختلاف أشكاله، حتى وإن كان حذرًا كما تبينه الكثير من المواقف المرتبطة بتاريخ المنطقة.

كما أن الانخراط في مساعي التقارب تحتاج الى إرادة فعلية وقدرة واقعية على إدارة التنافس الجيوسياسي، خصوصًا في ظل ما يفرضه الدور الإسرائيلي في المنطقة باعتباره عاملًا مشوشًا على مختلف أشكال وجهود دعم الاستقرار، وهو ما يجعلنا نعتبر أن مواجهة التأثيرات السلبية للدور الإسرائيلي في المنطقة لا يمكن أن تكون أو أن تواجه إلا من خلال توسيع أشكال التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار أن مصالحها ومستقبل دورها يفرض ذلك، إضافة إلى أنها الأكثر قدرة على المساهمة في دعم استقرار النظام الإقليمي وإدارة توازناته المعقدة.

إجمالًا نجد أن إيران اليوم بين كماشتين، قبول الشروط التي يحددها ترامب، بمعنى متطلبات قبول الصفقة أو خيار تلقي ضربات عسكرية جديدة، وهو ما يعكس إرادة ومنطق الرئيس ترامب القائم على الصفقات ومقايضة الحلول، بمعنى أن منطق إدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يخضع لهذا الواقع والمنطق التجاري الذي ترسمه إدارة ترامب، وإن مجمل ما يحصل مبني على الحسابات الاقتصادية خصوصًا في منطقة الخليج. وإن الإدارة الأمريكية لا يعجبها الحضور الاقتصادي المتزايد للصين وروسيا في منطقة الخليج.

* عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر العاصمة

الشرق الأوسط: نظام قيد التشكل وإقليم يعيد هندسة المعادلات

فرص بناء منظومة أمن إقليمي شاملة محدودة لضعف الثقة وتعدد المشاريع وضعف التنسيق

يشهد الشرق الأوسط مرحلة انتقالية معقدة تتجاوز تداعيات أي حرب منفردة، بما في ذلك الحرب الإيرانية الأخيرة، إلى مستوى أعمق يتعلق بإعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي ذاته. وكشفت هذه التطورات أن الصراع لم يعد يدور حول موازين الردع العسكرية فقط، بل حول شكل النظام الإقليمي الذي سيتولى إدارة التنافس والتعاون في مرحلة ما بعد المواجهة. وتبدو اليوم المعادلات التقليدية التي حكمت المنطقة لعقود، سواء تلك القائمة على الهيمنة أو الاصطفافات الصلبة أو الاعتماد شبه الكامل على القوى الخارجية، في حالة تفكيك وإعادة تشكيل متزامنين.

أ.د. سمير صالحة

كشفت الحرب الإيرانية أن التحولات الجارية في الشرق الأوسط لا تقتصر على تبدل موازين القوى، بل تمتد إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي نفسه. كما أعادت التأكيد على أن إدارة الأزمات لم تعد تعتمد على الحسم العسكري وحده، بل على مزيج من الردع والتنسيق والاحتواء، في ظل استمرار الحاجة إلى أدوار دولية وإقليمية لضبط مستويات التصعيد. ومن ثم، تبدو الحرب محطةً كاشفة للتحولات التي يشهدها النظام الإقليمي، أكثر من كونها حدثاً أفضى إلى نظام جديد مكتمل المعالم.

كما أظهرت التطورات المتلاحقة أن أدوات الحسم التقليدية لم تعد قادرة على إنتاج استقرار دائم أو فرض معادلات نهائية في بيئة إقليمية شديدة السيولة.

من هنا وفي ظل استمرار بؤر التوتر وتعدد مراكز القوة، تبرز تساؤلات جوهرية حول طبيعة الاتجاه الذي تسلكه المنطقة: هل نحن أمام إعادة إنتاج لنظام إقليمي أكثر استقراراً، أم أمام مرحلة جديدة من الصدامات وإعادة التموضع الاستراتيجي؟ وما طبيعة التحديات والمخاطر التي تواجه هذا النظام في مرحلته الانتقالية؟ وما هو مدى إمكانية بناء منظومة أمنية إقليمية متكاملة وفعّالة؟ وأخيراً، ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الإقليمية الصاعدة، وبينها تركيا، في تشكيل هذا النظام الجديد؟

١ - النظام الإقليمي وتوازن القوى على ضوء مخرجات الحرب الإيرانية

تُظهر التطورات المرتبطة بالحرب الإيرانية وما تلاها أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة تتسم بثلاث سمات رئيسية: تراجع احتكار القوة، وتعدد مراكز التأثير، وصعود منطق التوازنات المرنة بدل الهيمنة.

فقد برزت مؤشرات واضحة على أن قدرة أي طرف، مهما بلغت قوته، على فرض معادلات أحادية لم تعد ممكنة بالسهولة التي عرفتها المنطقة خلال العقود الماضية.

آلية التشاور الرباعية من مصر والسعودية وتركيا وباكستان لا تمثل تحالفًا سياسيًا دفاعيًا بل أطر تشاور للتعامل مع الأزمات المشتركة وتداعياتها

وفي المقابل، تعززت أدوار قوى إقليمية رئيسية مثل تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر، إلى جانب تنامي أهمية فاعلين آخرين يمتلكون أدوات تأثير متزايدة مثل باكستان بحكم موقعها الاستراتيجي وقدراتها العسكرية وعلاقاتها المتشعبة مع دول الخليج.

كما أن أحد أبرز التحولات الجارية يتمثل في انتقال مركز الثقل من مفهوم "التحكم في الجغرافيا" إلى "التحكم في الممرات والشبكات"، حيث أصبحت الطاقة والممرات البحرية والبرية وسلاسل الإمداد والبنى اللوجستية عناصر أكثر تأثيراً في تشكيل موازين القوى من السيطرة العسكرية المباشرة وحدها. وتكشف هذه التحولات أن النقاش الدائر اليوم لا يتعلق بإعادة توزيع النفوذ بين الأطراف المختلفة فحسب، بل بإعادة صياغة قواعد النظام الإقليمي وآليات عمله وأشكال التفاعل داخله.

وفي هذا الإطار، تشير الاتجاهات الراهنة إلى أن الشرق الأوسط يقف أمام ثلاثة مسارات محتملة: إما استقرار هش يقوم على تفاهمات جزئية بين القوى الإقليمية، أو استمرار حالة الصراع المُدار ضمن مستويات منخفضة من التصعيد، أو تطور نموذج هجين يجمع بين التعاون الاقتصادي المحدود والتنافس الأمني المستمر.

وفي موازاة ذلك، تتبلور اربع مقاربات رئيسية للتعامل مع مرحلة اعادة تشكيل النظام الاقليمي. فهناك مقاربة اسرائيلية تقوم على تعزيز الردع العسكري وتوسيع اطر الاندماج الامني بدعم امريكي، ومقاربة ايرانية تعتمد على توسيع النفوذ عبر الشبكات والتحالفات غير المباشرة وادارة مناطق الهشاشة الاقليمية، في حين تتبنى تركيا مقاربة براغماتية تقوم على توظيف مزيج من ادوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق توازن بين انتمائها الاطلسي وطموحاتها الاقليمية.

البديل الواقعي للمنظومة الأمنية الشاملة بنشوء شبكة متدرجة من الترتيبات الأمنية المرنة تبدأ بالتنسيق الأمني ثم إدارة الأزمات المشتركة

اما المنظومة العربية ودول الخليج تحديدا، فتعمل بصورة متزايدة على اعادة تعريف ادوارها ومصالحها الاستراتيجية بما ينسجم مع التحولات المتسارعة في البيئة الاقليمية.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبدو فرص بناء منظومة امن اقليمي مستقرة وشاملة في المدى القريب محدودة، نتيجة استمرار فجوة الثقة الاستراتيجية وتعدد المشاريع الاقليمية المتنافسة. ومع ذلك، لا يستبعد هذا الواقع امكانية نشوء ترتيبات جزئية او تفاهمات في مجالات الامن والطاقة والتعاون الاقتصادي، يمكن ان تشكل لاحقا ارضية لتوازنات اكثر استقرارا اذا توافرت الارادة السياسية والظروف الاقليمية المناسبة.

٢ - التحديات والمخاطر التي تواجه النظام الاقليمي، والخيارات الممكنة للتعامل معها.

رغم التحولات البنيوية الجارية في الشرق الاوسط، فان النظام الاقليمي لا يتحرك تلقائيا نحو الاستقرار، بل يواجه مجموعة متشابكة من التحديات التي تعيد انتاج حالة عدم اليقين بصيغ متعددة، وان اختلفت ادواتها وحدتها.

في مقدمة هذه التحديات يبرز مفهوم الامن الجماعي الاقليمي، حيث لم تعد هناك منظومة جامعة قادرة على تعريف التهديدات او صياغة استجابات مشتركة لها، الامر الذي دفع الدول تدريجيا الى تبني مقاربات فردية او تحالفات مرنة لادارة امنها .

كما يشكل استمرار بؤر الصراع المفتوحة او المؤجلة احد اهم مصادر عدم الاستقرار، اذ لم تعد الازمات تنتهي بترتيبات نهائية، بل تدار ضمن مستويات مختلفة من الاحتواء، ما يبقي المنطقة في حالة توتر مزمن قابل للاشتعال في اي لحظة.

الى جانب ذلك، تتزايد التدخلات الدولية في ادارة الازمات الاقليمية، سواء بشكل مباشر او عبر شبكات التحالفات والشراكات غير المباشرة، وهو ما يحد من استقلالية القرار الاقليمي ويجعل العديد من ملفات المنطقة خاضعة ايضا لتوازنات خارجية متحركة.

اما على مستوى البنية الداخلية للنظام الاقليمي، فان هشاشة التوازنات الناشئة تمثل تحديا اضافيا، حيث لم تستقر بعد قواعد الردع الجديدة، ولم تتبلور معايير واضحة لادارة التصعيد او ضبطه، ما يجعل اي احتكاك قابلا للتوسع السريع وغير المحسوب.

كما ان اعادة تشكل خرائط النفوذ بين القوى الاقليمية والدولية يضيف طبقة جديدة من التعقيد، خصوصا في مناطق التماس الجغرافي والسياسي، حيث تتداخل الاعتبارات الامنية مع المصالح الاقتصادية وممرات الطاقة والتجارة.

وفي هذا السياق، تتجه المقاربات الاكثر واقعية الى تطوير ادوات داخلية واقليمية مرنة، تقوم على اعادة تنظيم ادارة الازمات بدل انتظار تسويتها النهائية، وذلك عبر

- تطوير اليات دبلوماسية وقائية قادرة على التدخل المبكر قبل تحول الازمات الى صراعات مفتوحة.
-
- بناء قنوات دائمة لادارة الازمات بدل المعالجات الطارئة بعد وقوعها.
-
- تحييد ملفات الطاقة والممرات التجارية عن التصعيد السياسي والعسكري قدر الامكان.
-

تركيا لا تسعى لفرض نظام إقليمي بديل لكن "قوة موازنة نشطة" تدير حضورها بتوازن طموحاتها الإقليمية وقيود انخراطها مع الغرب

المنظومة الخليجية تعمل لإعادة تعريف أدوارها ومصالحها الاستراتيجية بما ينسجم مع التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية

- تعزيز شبكات تعاون مرنة لا تقوم على التحالفات الصلبة، بل على تقاطع المصالح وتعدد مستويات الشراكة.
-

وفي ضوء ذلك، يبقى التحدي الاساسي في المرحلة المقبلة ليس انهاء التنافس بين القوى الاقليمية، بل ضبطه ضمن قواعد تمنع تحوله الى صدامات مفتوحة، وتسمح في الوقت نفسه بانتاج حد ادنى من التوازن القابل للاستمرار.

٣ - طبيعة وامكانات وحدود التنسيق الاقليمي والدولي

تشير التحولات المتسارعة في الشرق الاوسط الى ان الاقليم لم يعد يدار عبر منظومات تحالف تقليدية او ترتيبات امن جماعي مكتملة، بل عبر نمط متنام من التنسيقات الجزئية والمرنة التي تتداخل فيها المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية، دون ان ترقى الى مستوى نظام اقليمي مستقر ومؤسسي.

وفي هذا السياق، برزت خلال السنوات الاخيرة تنسيقات بين عدد من القوى الاقليمية الرئيسية، تقوم على ادراك متزايد بان ازمات المنطقة لم تعد منفصلة، بل مترابطة جغرافيا وسياسيا من الخليج الى البحر الاحمر وشرق المتوسط. غير ان هذا التنسيق لا يزال اقرب الى ادارة التباينات منه الى انتاج توافقات استراتيجية طويلة الامد، اذ يقوم على تقاطع وظيفي للمصالح بدل وحدة استراتيجية شاملة، ما يجعله اقرب الى الية لادارة الازمات منه الى اطار تحالفي تقليدي.

وتكمن اهمية هذا التحول في انه يعكس انتقالا تدريجيا من منطق التحالفات الصلبة الى منطق ادارة التوازنات عبر التنسيق، حيث تتعاون الدول في ملفات محددة مثل الطاقة وامن الملاحة ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، دون ان يعني ذلك وجود رؤية امنية موحدة او مشروع اقليمي مشترك.

ومع ذلك، فان فعالية هذا النمط من التنسيق تبقى محدودة بعدة قيود بنيوية، في مقدمتها غياب مؤسسة اقليمية دائمة وملزمة، وتباين تعريف التهديدات بين الدول، واختلاف الاولويات الاستراتيجية، اضافة الى استمرار تاثير التوازنات الدولية وتداخلها المباشر في ادارة ازمات الاقليم، بما في ذلك دور القوى الكبرى في ضبط سقوف الحركة الاقليمية ومنع تحول بعض التفاهمات الى اطر استراتيجية مستقلة.

ويبرز في هذا السياق ملف امن الخليج بوصفه احد اكثر الملفات حساسية وتعقيدا، حيث تتقاطع فيه الاعتبارات الامنية مع المصالح الاقتصادية والطاقة والممرات البحرية، في ظل تعدد المبادرات الاقليمية والدولية المطروحة.

وتزداد اهمية هذا الملف مع تنامي الترابط بين امن الخليج وامن الملاحة الدولية، ولا سيما في مضيق هرمز والبحر الاحمر، بما يجعل حماية الممرات البحرية ومنشآت الطاقة وسلاسل الامداد جزءا من معادلات الامن الاقتصادي العالمي، وليس الامن الاقليمي وحده. ومن ثم، تبدو الحاجة متزايدة الى تطوير اليات تنسيق مرنة في مجالات الامن البحري والدفاع الجوي والانذار المبكر، بما يعزز قدرة دول المنطقة على احتواء المخاطر حتى مع بقاء فرص الانتقال الى منظومة دفاعية جماعية مكتملة محدودة.

وفي المحصلة، لا يتجه مستقبل التنسيق في الشرق الاوسط نحو بناء منظومة امن جماعي تقليدية، بقدر ما يتجه نحو تعزيز شبكات ادارة الازمات، التي تسمح بقدر من الاستقرار النسبي،

تتبنى تركيا مقاربة براغماتية تقوم على توظيف مزيج أدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق توازن بين انتمائها الأطلسي وطموحاتها الإقليمية

تحديات الأمن الجماعي الإقليمي: لا يوجد تعريف للتهديدات أو صياغة استجابات مشتركة ما دفع الدول أن تبني مقاربات فردية أو تحالفات مرنة

دون ان تلغي منطق التنافس او تعيد صياغته بصورة نهائية، وهو ما يجعل الاستقرار الاقليمي حالة ديناميكية قابلة لاعادة التشكل باستمرار، اكثر من كونه نتيجة نهائية ثابتة.

٤ - تركيا في النظام الاقليمي الناشئ: الدور والمحددات والحدود

تحتل تركيا موقعا متقدما في معادلات الشرق الاوسط الجديدة بحكم جغرافيتها السياسية الممتدة بين اسيا واوروبا، وتشابكها المباشر مع ملفات اقليمية شديدة الحساسية تمتد من سوريا والعراق الى شرق المتوسط والقوقاز. هذا الموقع لا يمنح انقرة مجرد حضور اقليمي، بل يضعها في قلب التفاعلات التي تعيد تشكيل بنية النظام الاقليمي ذاته، دون ان يعني ذلك قدرتها على التحكم الكامل بمساراته.

شهدت السياسة الخارجية التركية خلال العقدين الاخيرين، تحولا تدريجيا من منطق الدولة الطرف في النظام الغربي الى منطق الفاعل الاقليمي النشط، القادر على استخدام ادوات متعددة في ان واحد: القوة العسكرية الصاعدة، الدبلوماسية المرنة، والحضور الاقتصادي المتزايد، اضافة الى قدرة ملحوظة على التحرك بين دوائر نفوذ متباينة دون الانغلاق داخل محور واحد ثابت.

لكن هذا الدور، رغم ديناميكيته، لا يتحرك في فراغ، بل ضمن شبكة كثيفة من المحددات البنيوية والاستراتيجية. في مقدمتها عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي، وما يترتب عليها من التزامات سياسية وامنية تعيد ضبط سقف الحركة الاستراتيجية لانقرة. يضاف الى ذلك تشابك مصالحها مع روسيا والولايات المتحدة والقوى الاوروبية، في لحظة دولية تتسم بتعدد مراكز القرار وتداخل خطوط التنافس.

على المستوى الاقليمي، تواجه تركيا بيئة معقدة تتسم بتعدد بؤر التوتر وتداخل ملفات الصراع، من الملف السوري الى التوازنات في العراق وشرق المتوسط، وصولا الى علاقاتها المتقلبة مع اسرائيل وايران. هذا التشابك يجعل من الدور التركي دورا توازنيا بالدرجة الاولى، اكثر منه دور قيادة او هيمنة، خصوصا بعد تزايد الانفتاح والتنسيق التركي العربي في اكثر من ملف ثنائي واقليمي مشترك.

وفي هذا السياق، لا يمكن قراءة تركيا كقوة تسعى الى فرض نظام اقليمي بديل، بقدر ما يمكن فهمها كقوة موازنة نشطة، تحاول ادارة حضورها عبر تحقيق توازن بين طموحاتها الاقليمية من جهة، وقيود انخراطها في المنظومة الغربية ومتطلبات الاستقرار الاقليمي من جهة اخرى.

وبذلك، يمكن القول ان الدور التركي في المرحلة المقبلة سيبقى جزءا من معادلة اقليمية متعددة المستويات، حيث لا تتحرك انقرة كفاعل منفرد، بل كجزء من نظام توازنات مفتوح، تعاد صياغته باستمرار بين قوى اقليمية ودولية متنافسة.

٥ - هل يمكن بناء منظومة امنية اقليمية متكاملة في الشرق الاوسط؟

تطرح فكرة بناء منظومة امنية اقليمية في الشرق الاوسط بوصفها احد اكثر الاسئلة تعقيدا في النقاشات الاستراتيجية الراهنة، في ظل بيئة اقليمية تتسم بتعدد بؤر التوتر، وتداخل الملفات الامنية والسياسية، وغياب الاستقرار طويل الامد. ورغم كثافة المبادرات المطروحة، فان الاشكال الاساسي لا يتعلق بتعدد هذه المبادرات، بل بمدى قابلية الاقليم ذاته لانتاج اطار امني جماعي مشترك.

من الناحية النظرية، لا تبدو فكرة بناء منظومة امنية اقليمية في الشرق الاوسط مستحيلة، لكنها في الواقع العملي ما تزال مشروطة بعوامل بنيوية غير متوفرة بالكامل. فقيام اي منظومة امن جماعي يفترض وجود حد ادنى من الثقة الاستراتيجية بين القوى الرئيسية، وتعريفا مشتركا للتهديدات، واليات ملزمة لتسوية النزاعات، وهي عناصر لا تزال غائبة او غير مكتملة في السياق الاقليمي.

تحدي المرحلة المقبلة ليس إنهاء التنافس بين القوى الإقليمية بل ضبطه لمنع تحوله لصدامات وتسمح بإنتاج حد أدنى من التوازن القابل للاستمرار

كما ان التدخلات الدولية، وعلى راسها الدور الامريكي، الى جانب ادوار روسية وصينية متنامية، تضيف طبقة اخرى من التعقيد، اذ يتحرك الاقليم ضمن بيئة دولية متعددة المراكز تدار فيها التوازنات عبر تقاطع مصالح القوى الكبرى، لا عبر تفويض اقليمي مستقل.

وبهذا المعنى، يمكن القول ان البديل الواقعي عن فكرة المنظومة الامنية الشاملة في هذه المرحلة ليس الفوضى المطلقة، بل نشوء شبكة متدرجة من الترتيبات الامنية المرنة، تبدأ بالتنسيق الامني، ثم ادارة الازمات المشتركة، بانتظار ان تصل الى مستوى التكامل المؤسسي الكامل.

يلاحظ في هذا السياق بروز صيغ تنسيق اقليمية مرنة بين عدد من القوى الفاعلة في المنطقة، من بينها الية التشاور الرباعية التي تجمع مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان. فهذه الصيغة لا تمثل تحالفا سياسيا او دفاعيا بالمعنى التقليدي، بقدر ما تعكس اتجاها نحو بناء اطر تشاور وتنسيق وظيفية للتعامل مع الازمات المشتركة وتداعياتها المتشابكة. وتكمن اهميتها في انها تقدم نموذجا عمليا للتعاون المرن القائم على تقاطع المصالح وادارة المخاطر، وهو نمط مرشح للتوسع في ظل صعوبة بناء منظومة امنية اقليمية شاملة في المدى المنظور.

وفي هذا السياق، يبرز طرح امن الخليج بوصفه اختبارا مركزيا لاي تصور مستقبلي للامن الاقليمي، نظرا لتقاطع الابعاد الامنية مع الطاقة والممرات البحرية والتنافس الاقليمي والدولي في مساحة واحدة شديدة الحساسية.

الخاتمة: نحو نظام اقليمي قيد التشكل وادارة التوازنات

تظهر مجمل التحولات الجارية في الشرق الاوسط ان المنطقة لم تعد تتحرك ضمن اطار نظام اقليمي مستقر او قابل للتثبيت، بل ضمن بيئة مفتوحة من التوازنات المتغيرة التي تدار فيها الازمات اكثر مما تحل. فبدلا من الانتقال نحو نظام اقليمي جديد مكتمل المعالم، يبدو ان الاقليم يعيد انتاج نفسه عبر اشكال متجددة من ادارة الصراع والتنافس.

وفي هذا السياق، يتراجع منطق التحالفات الصلبة والاصطفافات التقليدية لصالح شبكات اكثر مرونة من التنسيق والتقاطع الوظيفي بين القوى الاقليمية والدولية. ورغم ان هذه الصيغ لا تنتج استقرارا دائما، فانها توفر قدرا من الفاعلية على احتواء التوترات ومنع تحولها الى مواجهات واسعة.

كما ان تعدد الفاعلين الاقليميين والدوليين، وتداخل مستويات التاثير بينهم، يعزز من طبيعة النظام الاقليمي بوصفه نظاما متعدد المراكز، لا تملك فيه اي قوة منفردة القدرة على فرض هندسة شاملة للتوازنات او احتكار ادارة الازمات.

وتكشف التحولات الاخيرة ايضا ان الاعتبارات الاقتصادية، وامن الطاقة، والممرات الاستراتيجية، باتت تحتل موقعا متقدما في تشكيل موازين النفوذ والتاثير، الى جانب الاعتبارات الامنية والعسكرية التقليدية. وهو ما يعكس تحولا تدريجيا في مفهوم القوة الاقليمية واليات ممارستها.

وبذلك، يصبح السؤال المركزي اليوم ليس متى سيولد نظام اقليمي مستقر، بل كيف يمكن ادارة التنافس وعدم الاستقرار ضمن حدود تمنع انزلاق المنطقة الى صراعات مفتوحة ريثما تتبلور التوازنات الجديدة.

* أستاذ القانون الدولي ومؤسس كلية القانون ـ جامعة غازي عنتاب ـ تركيا

حرب الخليج الثالثة: صيرورة جديدة لهياكل أمن الشرق الأوسط

تتكيف إيران بعد التسوية مع البيئة الجديدة وترحل الثورة ويأتي التحوط وتتغير التهديدات

نُجادل الإشكاليةَ في هذه المداخلة من مقاربة الواقعية في دراسات العلاقات الدولية والتي تستند إلى معطيات واقعية في السياسة الدولية. ففي المقام الأول إن الفاعلين في التفاعلات الدولية هي الدول ذات السيادة، وتعتلي مراتب مختلفة في هرم القوة، ويتحلى الفاعلون بالعقلانية والرشد وحساب الربح والخسارة والكلفة، وتمتلك الدول قدرات شاملة اقتصادية وعسكرية وسياسية وعلمية وثقافية، ويمكن المقارنة فيما بينها، وتضمر القوى نيات وطموحات متضادة ومتطابقة أحيانًا، ويتعذر تحديدها بوضوح ودقة، وتنشد هدفاً أسمى هو البقاء في وجه التحديات والتهديدات، ولا يوجد في النظام الدولي سلطة أو حوكمة عالمية تفرض وتنفذ قانوناً دولياً.

أ.د. كاظم هاشم نعمة

لقد آلت الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، وكما يتمثل في مذكرة التفاهم، إلى انقلابية في توازنات القوى في إقليم الشرق الأوسط وشبه إقليم الخليج العربي التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة: ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، وبين العرب وإيران. وميزان القوى بين إيران ومجلس تعاون الخليج العربي. وميزان القوى بين إيران وإسرائيل. وميزان القوى بين تركيا وإيران، وبين تركيا وإسرائيل. وموازين القوى البينة للدول الخليجية والعربية.

يتعذر التكهن بمشاهد توازنات القوى التي سوف تتجلى في المرحلة القادمة وذلك لأن التطورات على صعد شتى في البيئة الاستراتيجية الإقليمية وشبه الإقليمية سوف تكون ذات سيولة عالية. ويكاد يتفق الدارسون للحرب على إيران ومضامين مذكرة التفاهم أن إيران خرجت منها وقد جنت منافع أكثر مما قدمت من تنازلات. وقد نَعت النقاد المذكرة من قبل اليمين واليسار بأوصاف شتى: كارثة فادحة، هزة أرضية في جيوبولتكس الشرق الأوسط، تنازل أمريكي، بداية نهاية الحضور الأمريكي، خسارة أمريكا، ضمور دور الاتحاد الأوروبي، وتصاعد دور ونفوذ الصين وروسيا.

ما بعد الحرب والانعكاسات على التوازن:

تتضمن مذكرة التفاهم مفاتيح كثيرة مباشرة وغير مباشرة لاستشراف المستقبل. كيف سوف تدير أمريكا العلاقات مع إيران؟ وكيف سوف توظف إيران علاقاتها مع دول الخليج العربي والعربية والقوى الإقليمي؟ هل ستذهب إيران إلى الانخراط الاستراتيجي الشامل؟ أم هل ستندفع صوب التمدد في مجال نفوذ؟ هل سوف تجنح نحو الهيمنة في الخليج العربي؟ هل ستعمد إلى الهيمنة المشتركة مع إسرائيل في الشرق الأوسط؟

لقد تفاوضت إيران منذ وقف إطلاق النار على مسودة عرضتها ذات١٤ نقطة وليس على مسودة الولايات المتحدة المتقلبة الأهداف والوعود والتي وكانت كلما تطورت المعطيات على الأرض تتجاوب معها حتى بدت أمريكا القوة العظمى الوحيدة عاجزة عن الولوج إلى حرب باستراتيجية محددة، بل الفصل الواضح بين الاستراتيجية والتكتيك. السؤال كم سوف يكون في وسع المفاوض الإيراني دفع الخواتم لتتلاءم مع جوهر المسودة الإيرانية؟ وكلما تحقق ذلك تعززت ثقة طهران بثقلها الجديد. وقد تصبح أكثر إقداما وتغادر التحوط، حينها تكون

ستكون السياسة الإيرانية بعد الحرب والتسوية عنصرًا أساسيًا في إيجاد بيئة استقرار وسلام وتنمية تحتاجها كل الأطراف

حظوظ الاستقرار الإقليمي ضعيفة.

تعترف مذكرة التفاهم بأن إيران قوة شرق أوسطية إقليمية ذات سيادة وحقها في وحدة ترابها الوطني بعدما كانت السياسة الأمريكية تنكر عليها ذلك من قبل وتعدها عدوًا للمصالح الأمريكية. وفي هذا تصريح بأن إيران لاعب أساسي في الإقليم وأنها لم تعد هدفاً للعدوان الأمريكي. وبالتالي عدم التعهد في إسناد خصوم إيران مثل إسرائيل أو غيرها من دول الإقليم.

واستبعاد هدف تغيير النظام السياسي من أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. وستمهد أمريكا النهوض الاقتصادي الإيراني من خلال صندوق ٣٠٠ مليار دولار مما يعزز الثقة عن صناع القرار للإقدام على سياسة أكثر توكيدية كانت طهران عاجزة عن تنفيذها، ورفع قيود تصدير الطاقة، واسترجاع الأرصدة المجمدة، وتناقص روافع واشنطن للضغط على طهران، وتثبيت إدراك أن القوة الأمريكية لا تردع أو تنتصر عسكرياً، وعاجزة عن إرغام قوة ضعيفة، كما في فيتنام وأفغانستان.

وفي الجملة، كيف سوف تدبر واشنطن علاقاتها مع طهران؟ الأرجح أنها ستحرص على مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية، وبذا ستجنح إلى التطبيع والوفاق ثم التعاون مع إيران وإغرائها بمساحات لدور جديد في الإقليم، بغية بلوغ مصالح اقتصادية. وسحب طهران مسافة عن بكين وموسكو. وتطمح لتأهيلها للانخراط الإقليمي، بل والابراهيمي كطرف إقليمي مركزي. وقد يفضي الانخراط الإيراني برعاية أمريكية إلى السلام والاستقرار والتنمية في الخليج العربي والشرق الأوسط.

هرمز الرادع الجديد في السياسة الإيرانية:

إن ما يبعث على القلق أن يصبح مضيق هرمز رافعة ردع تعوض عن السعي وراء حيازة نووية. فالرادع الهرمزي له أبعاد لا

تعتـرف مذكـرة التفاهـم بإيـران قـوة إقليميـة وحقهـا في وحـدة ترابهـا بعدمـا كانـت السياسـة الأمريكيـة تنكـر عليهـا ذلـك

يعثـر عليهـا في النووي. إنـه تهديد لـه صدقية التنفيـذ على عكس النـووي للترهيـب. ويمكـن اللجـوء إليـه في أزمـات عالية السـقف. ويوظـف ضـد دول الخليـج أكثـر ممـا هـو ضـد إسـرائيل. ويتعذر الابتـزاز بالنـووي بينما هو يسـير برافعـة هرمـز. ودول الخليج أكثر انكشـافاً للابتـزاز بهرمز في مجال الطاقة. ويترتـب على هذا الوضع حالـة عدم توازن مكتظة بعوامل عدم الاسـتقرار. وقـد تفتعل بعضها إيـران عن عمد. وستسـعى تحـت رادع هرمز إلى تأييـد وكلائها دون كلفـة باهظة. وعلى عكس الـرادع النووي تفعل هرمـز فعل رادع دولي في الاقتصـاد العالمـي يدفع بالقوى الاقتصاديـة العالمية للضغط على خصومها.

أمريكا الضامن غير الموثوق للاستقرار:

تـرى المقاربـة الواقعيـة أن القـوة المهيمنـة صمـام اسـتقرار في الأقاليـم لغرض حماية مصالحها وكسـب ولاء الشـركاء. إن الحضور العسـكري والقواعـد الأمريكية ضمنت الاسـتقرار في الخليج العربي. وكانـت ذات صدقيـة في تنفيـذ التزاماتهـا من خلال سياسـة احتواء إيـران وعزلهـا وفـرض عقوبـات عليها. وأمريـكا قوة عظمـى رادعة عسـكرياً. وانتفعـت مـن سياسـة التسـلح لحلفائهـا. ووثق الشـركاء بتعهداتها.

لقـد أفضت حرب الخليـج الثالثة إلـى تهاوي ركائز الاسـتقرار. لقـد عجز التفوق العسـكري على فرض شـروط أمريكا كما صرحت بهـا. وتحوطـت في صعود سـلم التصعيد. ورجحت المنـاورة بالحصار البحـري علـى الغـزو كمـا في العـراق. وغلّبـت مصالـح إسـرائيل علـى بقيـة شـركائها في الخليـج العربي. وخذلـت حلفاءهـا. وبانت صدقيتهـا غير المؤكـدة. وخذلها لحلفائها الغربـيين. ومهدت لصعود دور الـصين. واخفقـت المظلة الأمنيـة الأمريكية في الردع. ولم تيسـر الدفـاع. واتضـح أنهـا قوة غيـر معصومة مـن الكبوة الاسـتراتيجية فقـد خُدعـت وأغواهـا نتنياهـو واللوبـي الأمريكـي. وتوهمـت بأن النصـر قريب وسـريع علـى غرار عمليتهـا في فنـزويلا. لقد أظهرت وبرهنـت أمريـكا أن هيمنتهـا في طريـق الأفول لا محـال. والبدء من انحسـار الهيمنة في الأقاليم. والشـرق الأوسـط وقلبه الخليج العربي أهـم إقليم في سياسـة الهيمنـة العالمية.

هياكل الأمن الجديدة

- **نظام الأمن العربي للدفاع الجماعي:**

تاريخيًـا، يمثـل نظـام الأمـن الجماعـي العربـي النظـام الأول للتـوازن والاسـتقرار والـذي اقترن مع إنشـاء الجامعـة العربية. وكان الهـدف مواجهـة العـدوان والتوسـع الإسـرائيلي. وجـاء بعـده نظام الدفـاع العربـي في ١٩٥٠ م، بغيـة تعزيز الأمن والاسـتقرار في أعقاب حرب فلسـطين. بيـد أن النظام لم ينهض بما أريـد له. فقد أخفقت الدول العربية في الاسـتجابة إلى اشـتراطات نظـام الدفاع الجماعي. ووقعت مسـاعي لتعزيـز الهيكل بعد حـروب ١٩٦٧ و١٩٧٣م، ولكنها لم تترجـم إلـى سياسـة دفـاع جماعـي عربي علـى غرار حلف شـمال الأطلسـي. ويتعـذر القول بأن بيئـة ما بعد الحـرب الخليجية الثالثة سـوف تحـث الـدول العربيـة علـى إحيـاء نظـام الأمـن الجماعـي العربـي، علـى الرغـم مـن أنه الضامـن الأكثـر صدقيـة في ضمان الأمن العربي، وذلك لأن التحديات السياسـية والمؤسسـية والعسكرية التـي تلازمـت مـع ولادته لا تـزال حاضـرة وفاعلـة في تعطيلـه، بل أنـه قد تشـظى. فتأسـس نظـام أمن خليجـي عربي وآخـر للمغرب العربي.

- **الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي:**

لقـد كان خيـار الأمـن الجماعـي محـورًا في النظام المؤسسـي للمجلـس، ولكن لم يجد سـبيله إلـى التطبيق عملياً على الرغم من التهديـدات والتحديـات لأمن الخليـج العربي. وتنـص القرارات على مفهـوم الأمـن الجماعـي بمعانيـه التامـة. فـأي اعتـداء على عضو هـو اعتـداء علـى الجميع ويقـع عليها مسـؤولية جماعيـة لمواجهته. وشـددت بيانات في ١٩٨٧م، على الاسـتراتيجية الأمنية الشـاملة. وفي مـارس ٢٠٢٤ م، صـدر " مفهـوم التعاون الأمنـي الإقليمي."

وتشـترك دول الخليجيـة في إدراك أنهـا تواجـه تهديدات منها داخليـة وأخـرى إقليمية وثالثهـا خارجية. وثمة توافـق في أن إيران

تمهد أمريكا للنهوض الاقتصادي الإيراني بصندوق ٣٠٠ مليار دولار ما يعزز الثقة في سياسة كانت طهران عاجزة عن تنفيذها

هي مصدر التهديد للنظام الأمني الخليجي إيران أكبر مساحة وسكانًا في الموقع الجغرافي. فهي تشرف على مضيق هرمز بوابة الرخاء الاقتصادي الخليجي. وتمتلك قدرات تطوير قوة نووية. وطورت صناعات عسكرية متقدمة. وأنشأت قدرة الردع والهجوم الصاروخية والمسيرات. وتوظف قدرة القوة غير المتماثلة بالوكلاء المحليين.

وثمة تحديات تعيق تفعيل النظام الأمني الخليجي ليكون قوة توازن واستقرار ما بعد حرب الخليج الثالثة. فلا يوجد إدراك مشترك لمصدر التهديد. السعودية والبحرين تجمعان على أولوية التصدي لإيران. وكانت الإمارات والكويت تتحوطان. وسلطنة عمان وقطر تقتربان. ويفتقر نظام الأمن إلى هيكل مؤسسي لإدارته. ويختار الأعضاء مسارات أمن متباينة. وترجيح مسارات مختلفة من قبل الأعضاء. وقد سعى الأعضاء إلى إنشاء قوة أمن مشتركة. وكانت قوة " درع الجزيرة" الخطوة الأولى، بيد أنها لم تنم بما يليق بالتحديات الأمنية سوى استخدامها ضد العراق في ١٩٩١ م، وفي البحرين في ٢٠١١م، وقد اتخذت قرارات عديدة منها في ٢٠١٢م، لتشكيل قيادة عسكرية موحدة، ولم يقع ذلك.

انعكاسات الحرب على نظام الأمن وتوازن القوى الخليجي:

– اتضح جلياً ضرورة تطوير نظام الأمن الخليجي وتوازن القوى سياسياً وعسكرياً في الردع والدفاع والاستجابة للعمليات العسكرية الإيرانية.

- خطورة جعل الدول أهدافاً للعدوان الإيراني.
- دلت الهجمات إلى أجندة الأهداف الإيرانية العسكرية والاقتصادية.
- استهدف الهجوم الإيراني اس البقاء الوجودي الاقتصادي لدول الخليج.
- تلكؤ أمريكا في الدفاع عن دول الخليج العربي.
- ضعف الصدقية الأمريكية في الوفاء بالالتزامات والتعهدات الأمنية لدول الخليج العربي.
- تقديم الأمن الإسرائيلي على الخليجي في هيكل الأمن الأمريكي الشرق أوسطي والخليجي.
- عجز أمريكا عن فرض الهيمنة الإقليمية.
- تراجع دور أمريكا كضامن للأمن والاستقرار..
- الكلفة الاقتصادية لإعمار المنشآت الاقتصادية خلال سنوات.
- ورقة إيران على هرمز كقوة ردع وضغط وبديل عن الرادع النووي وتهديد مستقبلي. وينطوي على عواقب خطيرة جداً على الأمن الاقتصادي الخليجي.
- تحوط القوى الكبرى الخارجية في الضغط على إيران.
- انخراط تركيا وباكستان في تدبر انهاء الحرب ساهم في الاستقرار الاقليمي.
- تبني الحوار والانخراط مع إيران مساراً إلى جانب هياكل نظام الأمن.

الضامن الأمريكي

لا ريب أن نُسق الأمن الإقليمي وشبه الإقليمي العربي الراهنة لا يراهن عليها لتثبيت الاستقرار الأمني كما كان ذلك قد تمثل في تاريخ دورها في ردع ومواجهة التحديات والاعتداءات والاحتلال التي تعرض لها الوطن العربي، ولذا لا مفر من الارتكان إلى أطر أمن بديلة. فمن الناحية التأريخية كانت قد تعهدت في حماية أمن الدول الخليجية والعربية والاستقرار بعد استقلالها من خلال اتفاقيات ثنائية، ثم انضمت أمريكا لتصبح الضامن الرئيس. وقد ارتكز الأمن على الحضور العسكري المباشر وبناء القواعد والتسليح والتدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية.

ولقد ترتب على الحرب تزعزع الثقة في الضامن الأمريكي. وأظهرت واشنطن إدراكاً وفهمًا للبيئة الأمنية يختلفان عن تلك التي لدول الخليج العربي. وتباطأت في الدفاع عن الأهداف خلال العمليات العسكرية. ورجحت أمريكا أمنَ إسرائيل على

ستحرص واشنطن على المصالح الاقتصادية والسياسية والتطبيع والوفاق ثم التعاون مع إيران لسحبها عن بكين وموسكو

أمن دول الخليج. واستبعدت خيار المواجهة البرية مع إيران على عكس ما جرى ضد العراق في ١٩٩١ و٢٠٠٣م، ويؤشر هذا الموقف أن كلفة صيانة الأمن تقررها أمريكا وفقاً لحساباتها وليس لأولويات الأمن. واتضح أن دور أمريكا في أمن الخليج يتحدد بالاعتبارات للسياسة الداخلية الأمريكية بما فيها من ضواغط اقتصادية وحسابات سياسية واللوبي الصهيوني. وكان قرار الحرب أمريكيًا-إسرائيليًا صرفًا. واستبعد عنه حلفاء أمريكا الخليجيون وشركاؤها الغربيون. واضطرت بعض الدول الخليجية إلى تقييد التعاون الحربي مع أمريكا. وهذه خطوة جريئة عندما يقيد الحليف الصغير خيارات الحليف الكبير. وانكشفت الصدقية الأمريكية في التعهد بمسؤولية الأمن. وأصبحت الدول العربية أمام خيار تدارس البدائل المتاحة لتعزيز الأمن. وستطالب بمراجعة الحضور العسكري الأمريكي وإعادة هيكلته بعدما اتضح عدم جدواه في الردع والتصدي للعدوان الإيراني.

وفي الجملة، فعلى الرغم من إخفاقات الضامن الأمريكي فإن نظام الأمن بضامن أمريكي سوف يدوم ما بعد الحرب.

فكل البدائل لا تؤمن الأمن والاستقرار الخليجي. ولا ريب أن واشنطن سوف تُقيّم انعكاسات الحرب على دورها وتردم الفجوات في نسق الأمن القائم منذ عقود. وسوف تتكيف إيران ما بعد الحرب والتسوية مع البيئة الجديدة. وترحل عن إيران الثورة الإسلامية المبكرة إلى إيران الدولة والقوة المتحوطة، وبالتالي يقع تغيير في طبيعة التهديدات وأنماط إدراكها من قبل أمريكا والعرب.

هياكل الأمن التكميلية:

المبادرة الروسية

في ٢٠١٩ م، تقدمت روسيا بمقترح " المؤتمر الدولي لإنشاء منظمة أمن إقليمي". وكانت دوافع روسيا ذات صلة بمصالحها المتمثلة في التنافس مع الولايات المتحدة. ولإيهان الاعتماد الخليجي على الضامن الأمريكي. ولتطويق الهيمنة الأمريكية. ولحشد مناصرين لها في الأقاليم لمواجهة الهيمنة الأمريكية. والتضامن مع قوى إقليمية ودولية مثل الصين والهند لتعزيز التعددية الأمنية. ولضمان حضور أمني في أهم إقليم جيواقتصادي عالمي. ولاستعادة هيبة ومنزلة القوة الكبرى المسؤولة عن الأمن والاستقرار في العالم. ولتعضيد العلاقات مع دول الخليج كافة. ولتؤدي دور الوسيط. وحظيت المبادرة بالقبول سوى من الصين وإيران وسوريا.

ولم ترحب دول الخليج بالمبادرة. فخشيت أن تنعكس سلبًا على علاقات الأمن مع أمريكا. وحذرت من أن يصبح فضاء الأمن الخليجي ميدان تنافس دولي يعيد خبرة الحرب الباردة. واعترضت عليه أمريكا. ذلك أنها قد استبعدت. وشددت بأن أي عمل عسكري تحت خيمة المبادرة يجب أن يكون بموافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة لغرض تعطيله بحق النقض. وفي بيئة ما بعد الحرب قد ينشط الكرملن لإحياء المبادرة، وربما بغطاء صيني.

المبادرة الإيرانية

واقترح روحاني الرئيس الإيراني من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٩ مبادرة "هرمز للسلام". وترتكز على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاعتداء وصون أمن الطاقة والاهتداء بالقانون الدولي في تدبر العلاقات الخليجية. وسعى لاغتنام المؤسسات الدولية لكسب دعمها. وأريد للمبادرة لتكون آلية للتعاون الاقتصادي للفلات من العقوبات.

وأن تمهد السبيل لمجال نفوذ إيراني أو هيمنة خليجية. وأن تحث السعودية على تشاطر الدور للحفاظ على الأمن والاستقرار. ورمت المبادرة إلى إقصاء أمريكا أو إبعاد دول الخليج عنها. وراهنت على استثمار الخلافات بين دول الخليج العربي. وأرادت إيران إنشاء نسق أمن واستقرار خليجي صرف. وتمثل المبادرة خطوة مضادة لمشروع أمريكي لعزل إيران من

غلّبت أمريكا مصالح إسرائيل على شركائها في الخليج وبانت صدقيتها غير مؤكدة وخذلت الغرب ومهدت لصعود الصين

خلال مقترح "ائتلاف دولي لحماية الإبحار عبر هرمز". وحظيت المبادرة بتأييد كل من الصين وروسيا وسوريا ليس إلا.

وقد كانت استجابة الخليج سلبية. فقد تميزت العلاقات الخليجية مع إيران بالريبة وإدراك التهديد والنيات التوسعية الباطنة. وعدت عواصم الخليج المبادرة غطاء للهيمنة الإيرانية. وكذلك، بوابة لنشاطات سياسية وثقافية غير تقليدية. ولم يكن في المبادرة في تقييمات الخليج ما يعوض نظام الأمن برعاية أمريكا أولًا والغرب لعقود واستبداله بآخر.

المبادرة الرباعية

تقدمت مصر خلال الحرب بمقترح دبلوماسي في محاولة لإنهاء الحرب واستعادة الأمن والاستقرار إلى الخليج العربي. والغرض الرئيس التصدي لمشرع إسرائيل في إعادة خارطة الشرق الأوسط وخذلان القضية الفلسطينية والتوسع في لبنان وسوريا أي إسرائيل الكبرى والقوة المهيمنة. واحتضنت تركيا وباكستان المبادرة. وأيدتها المملكة العربية السعودية كطرف رابع.

أولًا، ليكون لها حضور ودور فعال في تدبر تداعيات الحرب.

ثانيًا، توكيد أنها "قوة القاعدة" في بناء هيكل أمن الخليج العربي.

ثالثاً، أن تُضمن المبادرة المواقف الخليجية من مستقبل الأمن والاستقرار في الإقليم. رابعاً، أن تؤدي الدور الخليجي الجماعي في مساعي الرباعية. خامسًا، أن تحول دون مساعي الثلاثة الآخرين لدفع المبادرة في اتجاه المصالح الوطنية. فلكل من تركيا وباكستان سياستها تجاه الخليج وعلاقاتها مع إيران. وقد تقدمت باكستان للتعاون مع المملكة العربية السعودية في إطار تفاهم أمني. وأرسلت مصر سرب طائرات مقاتلة إلى الإمارات.

وفي الجملة، فإن الأمن والاستقرار سوف يدوم في اعتماده على الحضور الأمني والسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط والخليج العربي. وقد توكل أمريكا دوراً لباكستان. وأن السياسة الإيرانية ما بعد الحرب والتسوية سوف تكون عنصراً أساسياً في خلق بيئة استقرار وسلام وتنمية والتي للأطراف حاجة ضرورية إليها. ومن جهة أخرى، تسوية القضية الفلسطينية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وتولي قوة قاعدة أو مركزية عربية صوغ نظام أمن خليجي وعربي يحظى بتأييد الدول العربية خليق بالاستجابة إلى التحديات والتهديدات القادمة.

* أستاذ العلات الدولية بجامعات أوروبا

السيادة وحدود الاستقرار المُستعار بعد الحرب الإيرانية

استقرار المنطقة ليس قرار طهران أو واشنطن بل قرار تصنعه دول الخليج الست

في الأسابيع الأولى من الحرب الإيرانية وقع ما لم يقع في تاريخ الخليج الحديث: استُهدفت دول مجلس التعاون الست في آنٍ واحد. أكثر من أربعة آلاف صاروخ ومُسيَّرة انهمرت على مطارات ومنشآت نفطية ومراكز مالية وأحياء سكنية في كل عاصمة خليجية، فيما يُعدّ أخطر تهديد مباشر لأمن المنطقة منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م. لم يحدث ذلك لأن دول الخليج دخلت الحرب، على العكس، بذلت كل جهد ممكن كي تبقى خارجها. فقد أعلنت الحياد، ورفضت فتح أجوائها وأراضيها لضرب إيران، وكرّرت مناشدتها لواشنطن أن تتجنّب البنى التحتية المدنية الإيرانية. ومع ذلك جاءها القصف من جوارها، بحجة استهداف القواعد الأمريكية، البنى التحتية التي صممت لحمايتها.

د. مهند سلوم

ولم تكن الكلفة عسكرية وحسب. فحين اوقفت قطر انتاج الغاز المسال واعلنت القوة القاهرة، وقلصت دول اخرى انتاجها النفطي، واغلق مضيق هرمز عمليا وانهارت تغطية التامين على الشحن، تلقى الاقتصاد العالمي اكبر صدمة في امدادات الطاقة وسلاسل التوريد منذ نصف قرن. والاخطر ان الضربات اصابت الطيران والسياحة والاستثمار والفعاليات الكبرى، اي القطاعات ذاتها التي تراهن عليها رؤى التنويع الاقتصادي الخليجية. بهذا المعنى لم تهدد الحرب امن الخليج فحسب، بل ضربت مشروعه التنموي في مقتل.

هذه المفارقة هي مفتاح فهم اللحظة الراهنة. فالسؤال الذي يطرحه هذا الملف، استقرار ام صدام، سؤال صحيح في ظاهره، لكنه يحجب السؤال الاعمق: من يملك سلطة الاذن بامن الخليج؟ من يقرر متى تدخل المنطقة الحرب، ومن يضبط التصعيد، ومن يضفي الشرعية على نظامها الامني؟ وما دامت الاجابة عن هذا السؤال تقع خارج الاقليم، فان اقصى ما يحصل عليه الخليج هو استقرار مستعار: هدوء مؤجل يملك غيره مفتاح انهائه، وبنية هشة تنقلب الى صدام في اي لحظة، خارج ارادة اصحابها.

حين يتحول الدرع الى ثغرة

على مدى اربعة عقود قامت المعادلة الامنية الخليجية على ركيزتين بسيطتين: التهديد مصدره القدرات الايرانية، النووي والصواريخ والوكلاء، والجواب هو المظلة الامريكية. غير ان الحرب كشفت انقلابا في هذه المعادلة على مستويين.

اولهما ان المظلة نفسها تحولت الى ناقل للتهديد. فالقواعد التي كان يفترض ان تردع هي التي استدرجت النيران؛ ولم يكن ارتباط الخليج بواشنطن درعا يقيه من الاستهداف، بل كان سببه المباشر. الحماية التي كانت تشترى لابعاد الخطر صارت هي بعينها وجه الانكشاف.

وثانيهما ان هزيمة ايران لم تنتج امنا. فطهران خرجت من الحرب منهكة عسكريا، الاف القتلى، ودفاعات جوية متهالكة، ومخزون صاروخي مستنزف، لكن نظامها لم يسقط. بل ان انتقال السلطة الى نجل المرشد الراحل كرس استمرار الجمهورية الاسلامية، واخرج من الحرب خصما جريحا غاضبا، اصعب على الردع من خصم مردوع، واكثر ميلا الى المخاطرة. والمنطقة، بدل ان تجنب الحرب، انجرّت اليها مباشرة. هكذا انقلب الامن بالتبعية الى انعدام للامن بالتبعية، وهو جوهر التحول الذي ستتعامل معه دول الخليج لسنوات مقبلة.

الاستقرار المُستعار مصنوع خارج الإقليم وهو مقدّمة للصدام والاستقرار المملوك يتطلّب بناء السيطرة والشرعية

مشهد التهديد الجديد: ما بعد وقف النار ليس سلما

من الخطأ قراءة اللحظة الراهنة بوصفها ما بعد الحرب. فمذكرة التفاهم التي وقعها الجانبان الامريكي والايراني في منتصف يونيو ٢٠٢٦، ليست تسوية، بل وقف نار بنافذة زمنية ضيقة يتفاوض الطرفان خلالها على شروط نهائية لم تحسم بعد. وكلا الطرفين يقرأ النتيجة على انها انتصار، وهي قراءة تبقي الدوافع البنيوية للصراع قائمة تحت سطح الهدوء. بهذا المعنى، فان ما تواجهه المنطقة ليس سلاما يدار، بل هدنة قابلة للانهيار في اي لحظة، واي بناء امني لا ينطلق من هذه الحقيقة سيشيد على رمل.

وتتجاوز المخاطر الامنية الجديدة حدود خصم جريح. فثلاثة تحولات اعمق ستعيد تشكيل بيئة التهديد. الاول حافز الانتشار النووي: حين تستهدف قيادة دولة اقليمية وتضرب منشآتها رغم انخراطها في التفاوض، يترسخ درس خطير مفاده ان الردع الموثوق وحده يمنع مثل هذا المصير، وهو درس لا تتعلمه طهران وحدها. والثاني سابقة ضرب الرأس: لقد تحطم المحظور المتعلق باستهداف قيادات الدول مباشرة، وصار خيارا مطروحا على طاولة كل لاعب اقليمي. والثالث تصاعد التهديد دون التقليدي: المسيّرات زهيدة التكلفة، والهجمات السيبرانية على البنى الحيوية، واعادة تشكيل شبكات الوكلاء، تمنح الفاعلين الاضعف قدرة على ايلام الاقوى بكلفة متدنية. والخليج، بمنشآته الطاقية والمالية المكشوفة، هو الاكثر عرضة لهذا النمط من التهديد لا الاقل.

فخ السيادة: السيادة المؤجرة تسقط عند الحاجة اليها

مارست دول الخليج ما تملك من سيادة: اعلنت حيادها، وامتنعت عن اتاحة اجوائها واراضيها لعمليات ضد ايران. لكن ذلك لم يجد. فالخيار البنيوي السابق، استضافة الضامن على

الارض، جرد الخيار التكتيكي اللاحق من اي مفعول. كان لدى الخليج قدرة هائلة (منظومات دفاعية متطورة ومكلفة اعترضت جانبا كبيرا من الوابل)، لكنه لم يملك السيطرة: مناشداته المتكررة لواشنطن بتجنب البنى التحتية الايرانية لم تسمع، فبقي مكشوفا امام الرد الذي تلا.

هذا هو فخ السيادة في اوضح صوره: حين يستعار الامن من الخارج، تتبخر السيادة في اللحظة ذاتها التي تشتد الحاجة اليها فيها. والاخطر ان الفخ يزداد احكاما بعد الحرب لا قبلها؛ فكلما اتكأ الخليج على واشنطن لادارة ايران المنهكة، تعمقت التبعية وضاق هامش الفعل المستقل. الاستقلال الاستراتيجي، في هذا المعنى، ليس ترفا فكريا ولا شعارا سياديا، بل هو الشرط الذي بدونه يصبح كل ترتيب امني رهينة لقرار يتخذ في عاصمة اخرى.

الدور الامريكي المزدوج: الحامي والمخاطر معا

من هنا يتضح موقع الدور الامريكي. فالولايات المتحدة تؤدي دورا متناقضا بنيويا: منظوماتها كانت لا غنى عنها في الدفاع عن الخليج، فالاعتراضات حمت ارواحا ومنشآت، لكنها هي التي اشعلت الحرب، ثم تهربت من ادارة تبعاتها على شركائها. الضامن نفسه هو مصدر الخطر الذي يحمي منه.

ليست هذه دعوة الى القطيعة؛ فلا قوة اخرى تقدم اليوم قدرة عسكرية مكافئة، والقطيعة غير ممكنة ولا حكيمة. لكنها دعوة الى اعادة تعريف العلاقة على اساس مختلف: المعيار الوحيد لاي شراكة هو ما اذا كانت تزيد قدرة الخليج على الفعل ام تنقصها. فالشريك الذي يحميك بينما ينتزع منك السيطرة على امنك ليس اصلا استراتيجيا، بل عبء يرتدي قناع الاصل. والعلاقة مع واشنطن، لكي تبقى ذات قيمة، يجب ان تتحول من شراكة حماية الى شراكة تمكين.

ثالوث القدرة والسيطرة والشرعية: لماذا يتعذر بناء منظومة امنية متكاملة؟

يطرح هذا الملف سؤالا جوهريا: هل يمكن بناء منظومة امنية اقليمية متكاملة ومتناغمة؟ وللاجابة لا بد من اعادة صياغة السؤال نفسه. فاي نظام امني مستدام يقوم على ثلاث ركائز متلازمة: القدرة، والسيطرة، والشرعية. وحين نقيس الخليج على كل منها يتضح اين يكمن الخلل فعلا.

القدرة ليست هي القيد. فالمنطقة تفيض بها: مشتريات تسليحية ضخمة، ومنظومات من احدث ما في السوق، وقدرة اعتراضية اثبتت فعاليتها ضد العدوان الايراني. مشكلة الخليج الامنية ليست نقصا في العتاد.

السيطرة هي موضع الانكسار. فهناك سلاح وفير، لكن تتطلب قيادة مشتركة، ومنظومة انذار مبكر متكاملة، وبنية لادارة التصعيد او لتبادل المعلومات الاستخبارية. واعلان قمة جدة في ابريل ٢٠٢٦، ان الاعتداء على واحدة اعتداء على الجميع يبقى تصريحا ولابد ان يكون في اطار منظومة؛ ولا مؤسسية تسنده. بل ان اعمق اخفاق في السيطرة كان خارجيا: كان من المهم للخليج ضبط حملة انطلقت من جواره وعرّضته للخطر. وهنا تحديدا يبرز دور حوكمة الاستخبارات، النسيج الرابط الغائب، اذ بدون انذار مبكر مشترك وتقدير موحد للتهديد يظل الدفاع الجماعي بيانا صحفيا لا قدرة فعلية.

والخلاصة ان القصور الامني الخليجي ليس عجزا في القدرة، بل في السيطرة. وهذه اعادة اطار تغير كل شيء: لا يمكن شراء المخرج من هذا القصور بالمال او بالسلاح، لانه قصور مؤسسي بالاساس، لا قصور تقني.

عقبات التنسيق: وحدة عرضية في مواجهة بنية دائمة

لماذا يتعثر التنسيق على مستوى الدوائر العربية والاقليمية والدولية؟ تاريخيا، نسق الخليج سياسيا لكنه نادرا ما تصرف ككتلة استراتيجية واحدة. لقد ولد مجلس التعاون نفسه عام ١٩٨١، من صدمة خارجية، الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية، وهو يتوحد عند التهديد ثم يتشظى بعد زواله.

صحيح ان الحرب خففت مؤقتا من حدة الخلاف الخليجي الخليجي، اذ جمع الاطراف غضب مشترك على طهران وعلى واشنطن معا. لكن الافتراقات بنيوية: الامارات تعمق اندماجها مع اسرائيل وتلقت منظومات دفاعية منها خلال الحرب وتدعو الى استكمال الحملة، وعمان تنتقد السياستين الامريكية والاسرائيلية بحدة، والسعودية في موقع اكثر تركيبا وتحفظا. والوحدة التي يصنعها عدو مشترك هشة بطبيعتها؛ فحين يضعف العدو يتبخر ادراك التهديد المشترك الذي يماسك الكتلة، فترتد كل دولة الى استراتيجية تحوط فردية. التهديد لا يبني بنية دائمة؛ المصلحة المأسسة وحدها تفعل ذلك.

وعلى ضوء ذلك ينبغي ضبط التوقعات بشأن دور التنسيق وحدوده. فالتنسيق الامني، مهما تعمق، لن يلغي تباين المصالح الوطنية ولن يصنع سياسة خارجية موحدة؛ ذلك سقف لن يبلغ في المدى المنظور. لكنه قادر على ما هو اكثر تواضعا واشد اهمية: تقليص فرص سوء التقدير، وتسريع الانذار، وتوحيد الصورة الاستخبارية، وادارة التصعيد قبل انفلاته. اي ان وظيفة التنسيق الواقعية ليست توحيد القرار، بل تقليل كلفة الاختلاف ومنع انزلاقه الى كارثة. ومن يطلب من التنسيق اكثر من ذلك سيصاب بالاحباط؛ ومن يطلب منه اقل سيفرط في اداة ثمينة.

الصيغة المثلى: الاستقلال الاستراتيجي واعادة ترتيب الدوائر

ليست الصيغة المطلوبة حلف ناتو خليجيا، فذلك يتجاوز واقع التباين بين الدول وعزوفها عن التنازل عن قرارها الوطني. وليست الحياد المطلق، فالجغرافيا وفجوة القدرات تجعلانه مستحيلا، وقد اثبتت الحرب ذلك. المسار الواقعي يقوم على اربع حركات متكاملة.

الاولى، الانتقال من الحماية الى التمكين: الابقاء على العلاقة الامريكية مع تنويع الشركاء، الصين والهند وتركيا وباكستان، لكن مع وعي بحدود الضمانات الورقية؛ فاتفاقية الدفاع السعودية الباكستانية لعام ٢٠٢٥، لم تترجم الى تدخل فعلي حين اختبرت، وذلك درس في الفارق بين الورقة والسيطرة. والاهم تحويل صفقات السلاح الى بناء للقدرة عبر نقل التكنولوجيا والتصنيع المشترك. المعيار هو الاستقلالية لا الحماية.

الثانية، السيادة التكنولوجية: اثبت هجوم البقيق والخريص عام ٢٠١٩، ثم العدوان الايراني عام ٢٠٢٦ ان الدفاع الجوي المستورد وحده لا يكفي. على الخليج ان ينتج الامن لا ان يشتريه فحسب، قدرات محلية في الدفاع الجوي والصاروخي، والمسيّرات، والامن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاستطلاع. وهنا يلتقي الامن بمشاريع التحول الاقتصادي (رؤية ٢٠٣٠ ومثيلاتها)، فيغدو بناء القاعدة التكنولوجية امنا واقتصادا في آن.

الثالثة، بناء طبقة السيطرة اولا وبالتدريج: لا مؤسسات كبرى دفعة واحدة، بل ممارسات تعاونية، انذار مبكر مشترك، وتكامل استخباري، وخطوط اتصال للازمات، وفض اشتباك بحري، وحماية للبنى الحيوية والسيبرانية، وتحصين لممرات الطاقة عبر مشاريع مثل سكة حديد الخليج وطاقة التصدير البديلة عن مضيق هرمز.

الرابعة، ادارة التعايش مع ايران، لا وهم هزيمتها ولا وهم الثقة بها: ترتيبات مؤسسة لفض الاشتباك مع ايران المنهكة الباقية، تبني تدريجا نحو بنية اقليمية اكثر شمولا يمكن ان تضم ايران، ومعها القضية الفلسطينية، مع الوقت؛ لان نظاما يبنى ضد ايران وحدها يرث الهشاشة ذاتها التي ورثها النظام المبني على المظلة الامريكية.

وتبقى مسألة الدوائر التي يطرحها الملف. المطلوب اعادة ترتيبها. فاليوم الدائرة الدولية الامريكية هي الجدار الحامل، والدائرة الاقليمية مجوفة، والدائرة العربية الخليجية بلاغية. والاصلاح يسري من الداخل الى الخارج: تعزيز بنية السيطرة الخليجية اولا، ثم نسيج اقليمي تشاركي يضم تركيا وايران لاحقا، حتى تصبح الدائرة الدولية شريكا من بين شركاء، لا الجدار الذي يحمل السقف وحده. سلطة الاذن بالامن يجب ان تتدفق الى الداخل.

خاتمة: استقرار مستعار ام استقرار مملوك؟

ان ثنائية استقرار ام صدام تخفي الخيار الحقيقي: استقرار مستعار ام استقرار مملوك. الاستقرار المستعار، امن يصنع خارج الاقليم، هو بنيويا مقدمة للصدام، والاستقرار المملوك يتطلب: بناء السيطرة والشرعية اللتين اهملهما الاقليم بينما كان يكدس القدرة.

ان اخطر ما كشفته الحرب ليس ضعف ايران ولا شراسة الرد الامريكي الاسرائيلي، بل ان الخليج خاض اعنف اختبار امني منذ عام ١٩٩٠، دون ان تكون يده على الزناد. هذه هي المعادلة التي يتعين على العقد المقبل ان يكسرها. فاستقرار المنطقة ليس رهنا بما تقرره طهران او واشنطن، ولا هو قدر ينتظر؛ انه خيار يصنع في الرياض وابو ظبي والدوحة والكويت والمنامة ومسقط، وينقل الخليج من طالب حماية الى مالك قراره. لقد اختصرت الحرب السؤال الذي حجبته ثنائية الاستقرار ام الصدام الى حد قاس لا موارية فيه: من يؤمن الخليج؟ الخليج، او لا احد.

* زميل أول غير مقيم في مركز الشرق الأوسط للشؤون الدولية

إعادة صياغة النظام الإقليمي: وموقع العراق من النظام المحتمل

اتباع العراق "التوازن" وتخلصه من تأثير إيران يتوقف على توطيد سلطة الدولة واستقلال علاقاته

لا شك أن الحروب تعيد تشكيل الأوضاع والمشاهد وتغير المعالم والساحات فلا شيء بعدها يعود كما كان، هذا ولن تكون الحرب الأمريكية / الإسرائيلية الإيرانية الأخيرة استثناءً من ذلك في ارتداداتها على مجمل الأوضاع والدول في منطقة الخليج العربي خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، وكذلك الحال في النظام الإقليمي الذي انعكست عليه هذه الحرب لتعيد تشكيل مواقع القوى الإقليمية المختلفة فيه واعادة تموضعها بالطرق التي تحقق مصالحها وترسم مسارات علاقاتها مع الأطراف والقوى الإقليمية والدولية الأخرى.

أ.د. مثنى فائق العبيدي

ولعل ما تمر به المنطقة بسبب الحرب الأمريكية / الإسرائيلية - الإيرانية يمكن وصفه بأنه إحدى أهم مراحل التحول الجيوسياسي منذ عدة عقود، أدت فيه إلى تصاعد التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، وتغير التحالفات من حيث الأطراف والطبيعة، وصارت التهديدات الأمنية بشكل مختلف عن سابقتها، وجاءت أنماط المشاركة الدولية في الأحداث مختلفةً عن أحداث المنطقة سابقاً، كل ذلك شكّل تحدياً للنظام الإقليمي التقليدي وحدثاً أعاد تشكيل هذا النظام من جديد. مثلما كان الفعل الأمريكي إزاء التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي مدعاة لإعادة النظر في الشراكات الأمنية الخليجية الأمريكية لما كشفته من هشاشة الترتيبات الأمنية بين الطرفين، الأمر الذي قد ينتج عنه تحرك خليجي إقليمي لوضع ترتيبات أمنية جديدة تساهم في حفظ أمنها وإيجاد علاقات إقليمية جديدة تحقق مصالحها في إطار إقليمي يقلل مساحة الاعتماد على القوى الدولية في حفظ الأمن لدول الخليج العربي في ظل نظام إقليمي يعاد التموضع فيه من جديد.

وفي ظل هذا المناخ المشحون والتطورات السريعة يبرز دور وموقف العراق في موضع تحدي واختبار ليس بالبسيط، نظراً لترابط علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من جهة وإيران من جهة ثانية، وما يتطلبه ذلك من سياسة خارجية فاعلة تحقق مصالح العراق من دون الزج به في أتون الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتحجز مكانة للعراق في النظام الإقليمي الجديد بالارتكاز على ما يمكن الحصول عليه من فرص وما يمكن ان يتعرض له من تحديات، التي بدورها تحدد موقع العراق المستقبلي في النظام الإقليمي في ظل تطور ديناميكيات القوى الإقليمية، ومدى قدرته على تحويل موقعه الجغرافي الاستراتيجي من مصدر ضعف إلى أساس للتأثير الإقليمي وتحقيق الاستقرار.

التحولات في النظام الإقليمي:

إذا عدنا إلى طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط قبل الحرب الأمريكية / الإيرانية الأخيرة التي انطلقت شرارتها في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، فإن هذا النظام اتسم بعدة سمات، منها: عدم الاستقرار الاستراتيجي، وتنافس القوى الإقليمية، وتشتت التحالفات، ومحدودية التعاون المؤسسي، وبروز أدوار الفواعل اللادولتية المسلحة، فضلاً عن تزايد تدخل القوى الدولية، الأمر

العـراق يمتلـك فرصـة فريـدة لإعـادة تعريـف دوره مـن سـاحة صـراع لمشـارك فاعـل في التعـاون الإقليمـي والـدولي

الـذي نتـج عنـه تـوازن قـوى إقليمـي معقـد ومتقلـب في كثير من الأحيـان يقـوم على أسـاس تـوزع النفـوذ بين عدة جهـات إقليمية ودولية، فقد سـعت كل من إيران والمملكة العربية السـعودية وتركيا وإسـرائيل إلى توسـيع نفوذها السياسي والعسـكري والاقتصادي، لكـن لـم تسـتطع أي دولة بمفردهـا أن تكـون القـوة المهيمنة على المنطقـة برمتهـا. وفي ظل هذا الوضع صار النظـام الإقليمي مجزأ تتعايـش فيـه مختلف أنمـاط التفاعـل الإقليمي والدولـي: التعاون والتنافس والصراع، وهذا الحال جعل منطقة الشـرق الأوسـط من أكثـر مناطق العالـم اضطراباً في السياسـة الدولية.

ولكـن بالرغـم مـن كل ذلـك إلا أن المنطقـة شـهدت بـوادر انخـراط تواصل دبلوماسـي عملي رغم اسـتمرار الخصومات وكان ذلـك في المرحلة التي سـبقت أحداث أكتوبـر ٢٠٢٣م، بحيث ذهبت عـدة دول صوب إجـراء حوار يهدف إلى تخفيـف التوترات، وإعادة العلاقـات الدبلوماسـية، وتعزيز التعاون الاقتصـادي، وكان ذلك في عـودة العلاقات الخليجيـة التركية والتفاهمـات بين المملكة العربية السـعودية وإيـران، ويعكـس ذلـك إن إدراك متزايد لـدى عدد من القـوى الإقليميـة بـأن المواجهـة والتوتـر طويـل الأمد لـه تكاليف اقتصاديـة وأمنيـة باهظة يتكبدها جميـع الأطراف.

مـع ذلـك لم يبق حال النظام الإقليمي في الشـرق الأوسـط على ما هو عليه بسـبب الأحداث المتسـارعة التي شـهدتها الساحة الإقليميـة متمثلةً بانعكاسـات الحـرب الأمريكيـة الإسـرائيلية الإيرانيـة منـذ نهايـة فبرايـر ٢٠٢٦م، صعـوداً، بحيـث مثلت هذه الحـرب نقطـة تحـول محوريـة في مسـرح الشـرق الأوسـط على الصعـد السياسـية والاسـتراتيجية والاقتصاديـة، إذ أعـادت هـذه الحـرب تشـكيل ديناميكيـات القـوة الإقليميـة، والترتيبـات الأمنية، وتـوازن النفـوذ بين الفاعـلين الإقليميين والدولـيين بصـورة كبيـرة و مختلفة.

أبرزت الحرب أهمية تقوية العراق حتى لا يكون ميدانًا لتصفية حسابات أطراف الصراع الإقليمي - الدولي أو للمواجهات بالوكالة

ولعل أبرز تحولات النظام الإقليمي سواء الخاص بمنطقة الشرق الأوسط أو النظام الإقليمي في منطقة الخليج، فقد كانت الحرب الأمريكية / الإيرانية سبباً في إعادة توزيع القوى الإقليمية بعدما تعرضت القدرات العسكرية لإيران وحلفائها الإقليميين من الجماعات المسلحة لضربات كبيرة وتدمير جزء كبير منها واستهداف قادتها، كما أن الحرب فرضت على إيران تكاليف عسكرية واقتصادية باهظة، من المرجح أن تحد من قدرتها على الحفاظ على نفس مستوى النفوذ الإقليمي الذي مارسته على مدار العقدين الماضيين. في مقابل سعي دول الخليج العربي إلى حماية أمنها عبر تعزيز التعاون الدفاعي، وتنويع الشراكات الدولية لتقليل اعتمادها على قوة خارجية واحدة.

التحول الثاني الذي مر به النظام الإقليمي يتمثل بالتحول الذي شهدته بنية الأمن الإقليمي عندما كشفت الحرب هشاشة الممرات المائية الاستراتيجية، والبنية التحتية للطاقة، والقواعد العسكرية في منطقة الخليج، وذلك يظهر حاجة دول المنطقة للاستثمار في أنظمة الدفاع الصاروخي، وتعزيز القدرات السيبرانية، والاستخباراتية، والتعاون في مجال الأمن البحري أيضاً.

التحول الثالث في بنية النظام الإقليمي هو تراجع دور الفواعل المسلحة من الأوسط وبشكل خاص تلك المتحالفة مع إيران فقد تراجع دور "حزب الله اللبناني" بعد ضرب معظم قادة الحزب من قبل إسرائيل واحتلال أجزاء كبيرة من مناطق جنوب لبنان التي يتواجد فيها، وتوجه الحكومة العراقية الجديدة بتبني برنامج حكومي يهدف إلى نزع سلاح الفصائل والميليشيات في العراق التي تمثل حليفاً مهماً لإيران في المجال العراقي، الأمر الذي يشير إلى تراجع أدوار وتأثير الفواعل المسلحة من غير الدول في هيكلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط .

وهنالك أيضاً تحول يتجلى في أن الحرب الأمريكية على إيران حولت منطقة الشرق الأوسط من منطقة تهيمن عليها التنافسات التقليدية على الصعيدين الإقليمي والدولي- إلى منطقة تتسم بتحالفات متغيرة، وشراكات دولية متنوعة، واستراتيجيات أمنية جديدة أملتها انعكاسات هذه الحرب، في ظل حالة من عدم اليقين بشأن ميزان القوى النهائي في المجال الإقليمي الذي يكون من غير المرجح فيه ظهور قوة مهيمنة حاسمة، وإنما تبرز بيئة إقليمية أكثر تنافسية تسعى فيها قوى عديدة إلى ملء الفراغات الاستراتيجية بدلاً من السماح لجهة واحدة بالهيمنة على ساحتها ومجرياتها.

وضمن هذا السياق يمكن القول إن الحرب الأمريكية / الإيرانية تعد أكثر من مجرد مواجهة عسكرية؛ كونها شكلت حافزاً لتحول واسع النطاق في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وأن الوضع ما بعد الحرب لن يكون كما قبلها، إذ قد يفضي إلى تغيرات كبيرة وعديدة في: موازين القوى، والعقائد الأمنية، والشراكات الدولية، والتكيف الاقتصادي، والانخراط الدبلوماسي الحذر. وبينما لا يزال الغموض قائماً حول صيرورة نتائج الحرب كانت المنطقة تتجه صوب نظام إقليمي يتسم بالتعقيد وتعدد للأقطاب، وقد لا تكون القوة العسكرية كافية لوحدها في مجال ضمان الاستقرار أو النفوذ في هذا النظام الإقليمي غير المستقر.

وكما أن الحرب الأمريكية / الإيرانية قد كانت سبباً في العديد من تحولات النظام الإقليمي فإنها سبباً في بروز عدداً من المخاطر والتحديات على المنطقة ودولها ونظامها الإقليمي، لأن هذه الحرب التي تشكل جزءاً من الصراع الأمريكي / الإيراني تمثل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتمتد انعكاساتها بشكل سلبي على الديناميكيات السياسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة، وتتسبب الحرب في تآكل الأمن الإقليمي وخلق أزمة أمنية واسعة من خلال ازدياد خطر التصعيد العسكري عبر الضربات المباشرة، والمواجهات بالوكالة، والعمليات السيبرانية، أو الهجمات على البنى التحتية الحيوية، ناهيك عن أن حالة عدم اليقين في النظام الإقليمي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز القدرات الدفاعية، بصورة تُسرع وتيرة سباق التسلح الإقليمي. فضلاً عن ذلك فقد عززت الحرب الأمريكية الإيرانية من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشكل تحدياً خطيراً آخر لدول المنطقة التي تمثل محور

إدراك القوى الإقليمية بأن المواجهة والتوتر طويل الأمد له تكاليف اقتصادية وأمنية باهظة يتكبدها جميع الأطراف

أساس في مضمار إنتاج الطاقة العالمي، مما يجعل المنطقة حساسة بشكل خاص للتوترات الجيوسياسية.

العراق والنظام الإقليمي:

موقف العراق من الحرب الأمريكية / الإيرانية هو الاكثر تعقيداً من بين كل دول المنطقة، فهذه الحرب التي غيرت المشهد الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، وطبيعة علاقات العراق مع أطراف الصراع جعلت العراق في موقع حساس ضمن البيئة الإقليمية ما بعد الحرب، وفي موقع محوري ضمن هيكلية نظام إقليمي سريع التطور، كما أدى ذلك أن يكون العراق من أكثر دول المنطقة التي تأثرت بشكل مباشر بالتداعيات المختلفة للحرب والصراع.

ونتيجة للتطورات والأحداث التي أفرزتها مجريات الحرب ومنها النظام الإقليمي الناشئ فإنه بقدر ما يفرضه من تحديات جسيمة وانعكاسات متعددة على العراق داخلياً وإقليمياً ودولياً فإنه من الممكن أن يتيح له فرصاً جديدة ومهمة، الأمر الذي يجعل دوره الإقليمي المستقبلي مرتبطاً بقدرته على حفظ الاستقرار الداخلي واعتماد سياسة خارجية متوازنة وعلاقات إقليمية ودولية فاعلة وإيجابية. فقد أبرزت انعكاسات الحرب مسألة ضرورية وملحة بالنسبة للعراق تتمثل بأهمية تقوية الدولة العراقية كونها المرتكز الأساس للأمن القومي. وحتى لا تكون الساحة العراقية ميداناً لتصفية الحسابات بين أطراف الصراع الإقليمي – الدولي أو محلاً للمواجهات بالوكالة أو العمليات العسكرية الخارجية، فإن تعزيز قدرات مؤسسات الأمن القومي، وتوطيد سلطة الدولة عبر استكمال ملف حصر السلاح بيد الدولة وإقرار سياسة أمنية وطنية موحدة، صار لزاماً على الحكومة العراقية تنفيذها بشكل فاعل.

والعراق بموقعه الجغرافي الذي يؤهله أن يكون الجسر الرابط بين دول الخليج وتركيا وسوريا في ظل الحاجة الإقليمية لتأمين طرق التجارة البينية وممرات نقل الطاقة. وهذا الأمر بحد ذاته فرصة للعراق أن يتحول من ساحة تنافس إقليمي إلى دولة تساهم في عملية الترابط الاقتصادي الإقليمي، ولكن نجاح ذلك مرهون بنجاح العراق في تعزيز مؤسسات الدولة والاستقرار السياسي وتعزيز استقلاله من التأثير الإيراني.

في المجال السياسي بالنسبة للعراق وموقعه في النظام الإقليمي فإن علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تشكل تحدياً له يتمثل بقدرته على تحقيق التوازن في علاقاته مع الطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن يكون العراق شريكًا مهمًا في مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري والاستقرار الإقليمي.

بينما تريد إيران أن تحافظ على نفوذها في العراق وتعزز صلاتها الاقتصادية والدينية والسياسية معه. ومن هنا ليس على العراق إلا أن يتبنى "استراتيجية الحياد الإيجابي" وتفعيل علاقات بناءة مع جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة، وأن تكون رؤية العراق قائمة على إدراك أن تحقيق المصالح الوطنية يحتاج إلى علاقات متوازنة، وتخفيف التوترات الخارجية وعدم الانخراط في الاستقطاب الإقليمي.

على الصعيد الدبلوماسي يمكن أن تتاح فرصة للعراق تتجلى بإمكانية تأدية دوره كوسيط إقليمي بين أطراف الصراع بحكم علاقاته معهم بخاصة أن العراق استضاف في السنوات الأخيرة عدة حوارات بين القوى الإقليمية المتنافسة في المنطقة، وقد أظهر العراق قدرته على تيسير إجراءات بناء الثقة والانخراط الدبلوماسي بين هذه القوى، لاسيما إذا استطاع العراق أن يحافظ على علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، فإنه قد يبرز كمنصة دبلوماسية إقليمية موثوقة للحوار الإقليمي وإدارة النزاعات.

وإذا أردنا التساؤل حول مستقبل دور ومكانة العراق في النظام الإقليمي في ظل ما تفرزه متغيرات الحرب والصراع الأمريكي / الإيراني ومدى قدرة العراق على الاستقلال بقراره السياسي وعلاقاته الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحه الوطنية من دون الانحياز لأي من طرفي الصراع، فإن الأمر يقتضي أولاً إدراك أن

أعادت الحرب تشكيل ديناميكيات القوة الإقليمية وتوازن نفوذ الفاعلين الإقليميين والدوليين بصورة كبيرة ومختلفة

الحرب وضعت العراق عند مفترق طرق، ومع ما وضعت أمامه من تحديات فإن هنالك من الفرص والمتغيرات التي قد تساهم في تحقيق مصالحه وترتيب اولياته الداخلية والخارجية، ففي ظل وجود حكومة عراقية جديدة تتبنى برنامج لمحاربة الفساد ونزع سلاح الميليشيات وحصره بيد الدولة وتعزيز مؤسسات الدولة السياسية والأمنية الذي حظي بدعم الداخل والخارج، بالترافق مع ما تعرضت له إيران من حرب وخسائر على المستويات المختلفة وتراجع نفوذها الإقليمي وإضعاف حلفائها، فإن هنالك فرصة للعراق أن يحقق سياسة خارجية تتسم بالاستقلالية وتبني مواقف وعلاقات إقليمية ودولية تتصف بالتوازن والحياد حتى وإن لم يكن ذلك بشكل آني فقد يتحقق على المدى القريب أو حتى المتوسط، ولكن نجاح العراق في ذلك يعتمد في جانب مهم منه على عدة محددات من شأنها ان تحدد مساره ومكانته في النظام الإقليمي الجديد، لعل أهمها:

- قدرة الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي فالح الزيدي على تعزيز قوة مؤسسات الدولة وبناء دولة المؤسسات والمواطنة.
- تحقيق التوافق السياسي، كون تحقيق هذا التوافق بين القوى السياسية العراقية الفاعلة يقلل من فرص التأثير الإقليمي على القرار العراقي.
- اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي، وأن يساهم في مكافحة الفساد وتنويع مصادر الدخل القومي وتحسين ظروف الاستثمار وعدم البقاء رهن الاعتماد على النفط.
- الديناميات الإقليمية، إذ يتيح وجود بيئة إقليمية أقل صراعية للعراق مساحة أكبر لاتباع سياسة مستقلة وفاعلة.
- فاعلية المشاركة الدولية، لأن الشراكات الإقليمية والدولية المتعددة والمستمرة تقلل من الاعتماد على أي قوة خارجية منفردة مثلما تقلل من نفوذها وتأثيرها.

ختاماً، يمكن القول إن الحرب الأمريكية / الإيرانية من المتغيرات ذات التأثير الكبير على المشهد الإقليمي والدولي وان النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل هذه الحرب لن يكون كما كان عليه الحال قبلها، وأن وضع العراق في ظل الحرب اتسم بالتعقيد والصعوبة نظراً لعلاقته الوثيقة مع طرفي الحرب من جهة وجسامة الانعكاسات والتداعيات عليه من جهة أأخرى، فالعراق يمكن أن يشغل موقعًا استراتيجيًا مهمًا ضمن أي هيكلية جديدة للنظام الإقليمي المحتمل في الشرق الأوسط.

وفي ظل تحولات النظام الإقليمي المرتكز على تغيرات توزيع القوى، وديناميات أمنية ناشئة، وتزايد الترابط الاقتصادي، فإن العراق يمتلك فرصة فريدة لإعادة تعريف دوره من كونه ساحة صراع إلى مشارك فاعل في التعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، فإن العراق من الممكن أن يشكل مؤشراً حاسماً على ما إذا كان النظام الإقليمي الناشئ سيتطور نحو مزيد من التعاون، أو التعايش التنافسي، أو التشرذم الجيوسياسي المستمر، وأن العراق من الممكن أن يتبع "استراتيجية توازن" تهدف إلى تجنب الانضمام إلى أي محور إقليمي خاص بأطراف معينة وأن يتخلص من التأثير الإيراني على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن كل ذلك يتوقف على قدرة العراق على نجاحه في توطيد سلطة الدولة، وتحقيق استقلالية بعلاقاته الدولية، وتبني سياسة خارجية تتمحور حول المصالح الوطنية العراقية.

* رئيس فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت
ورئيس الجمعية العراقية للعلوم السياسية فرع صلاح الدين

مشروع النظام العربي ببناء مؤسساته للتوازن مع المشروعات الإقليمية

تشكيل الأمن الإقليمي يتحدد بعد بناء القدرات الخليجية والثقة في إيران

لقد مثلت الحرب الأمريكية الإسرائيلية- الإيرانية حدثًا مفصليًا في تاريخ النظام الإقليمي للشرق الأوسط، إذ لم تعد منطقة الخليج العربي مجرد ساحة خلفية للصراعات الإقليمية، بل تحولت إلى بيئة جيوسياسية للتوازنات الإقليمية قد تتشكل فيها ملامح نظام إقليمي جديد، وهو ما يعني في نهاية المطاف بدء مرحلة أكثر تعقيدًا تتطلب إعادة تعريف شاملة لمفاهيم الأمن والتحالفات والقوة، إذ انتقل الصراع من نمط الحروب غير المباشرة وحروب الوكلاء إلى مستوى الاشتباك شبه المباشر بين قوى تمتلك قدرات عسكرية تقليدية ومتقدمة قد تعيد تشكيل خرائط التحالفات وموازين القوى في النظام الإقليمي الخليجي.

د تمارا كاظم الأسدي

وفي ضوء هذه المعطيات يتبين أنه منذ بدء الحرب كان أحد الأسئلة المطروحة على دول الخليج هو ما إذا كان بإمكانها البقاء خارج نطاق حرب إقليمية؟ وهل ستؤدي الحرب إلى إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد أم إعادة ترتيب النظام القائم؟

وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية استراتيجية لأبعاد المواجهة الأمريكية / الإسرائيلية- الإيرانية، وما قد يترتب عليها من إعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط واستشراف السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب لتوضيح كيف يمكن لدول الخليج أن تعيد هندسة موقعها في هذا النظام الناشئ، متجاوزة الأطر التقليدية التي طالما حكمت المنطقة.

أولاً- محددات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الخليج

لقد سعت دول الخليج من خلال اتباع سياسة ضبط النفس إلى تجنب اتساع نطاق الحرب الأمريكية / الإسرائيلية- الإيرانية، كما تبنت هذه الدول دبلوماسية تقليل المخاطر التي تقوم على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف بمن فيها الخصوم واستخدام الأدوات الاقتصادية والاستثمارية كوسيلة تأثير سياسي في النظام الإقليمي.

ورغم ذلك فإن دول الخليج تمثل الحلقة الأكثر حساسية في الحرب، إذ تتقاطع مصالحها الاستراتيجية مع أحداث الصراع بشكل يهدد استقرار المنطقة بأسرها، لاسّيما أن اقتصادات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط والغاز، والتي تشكل شريان الحياة للاقتصاد العالمي، فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي يضعها بالقرب المباشر من إيران، فمنذ بداية الضربة الكبرى على إيران في ٢٨ فبراير٢٠٢٦ م، أصبحت هذه الدول في موقع دفاعي وتتعامل مع الأزمة ضمن إطار مزدوج يجمع بين الاستعداد الدفاعي والسياسة التوازنية الدقيقة، لتجنب الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة قد تؤثر على أمنها القومي ومصالحها الحيوية.

وامتدادًا لما ذكر فإن الرأي العام الخليجي يمر بحالة من التنافر المعرفي بين موقفين متوازيين بين رفض قيمي للسياسات الإسرائيلية نابع من التضامن مع الفلسطينيين، ومن الإدراك المتزايد للخطر الذي تشكله (إسرائيل) على الأمن والسلم

٣ ركائز للرؤية الخليجية للأمن: تعزيز القدرات الوطنية والتعاون الخليجي المشترك وتعميق الشراكات الخارجية

الإقليميين وطموحاتها للهيمنة، يقابله قلق وجودي من السياسات الإيرانية التي تمس المجال الحيوي الخليجي، ويترتب على ذلك اتباعها نهجاً براغماتياً يُركز على تقليل المخاطر المحيطة بدول الخليج.

وهو ما يعزز فرضية اتباع دول الخليج ما يمكن وصفه بـ (الحياد الحذر) وهو موقف لا ينحاز لطرف دون الآخر، بل يركز على تحييد النظام الإقليمي في الخليج ومنع تحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات، ويعكس ذلك أن هذا الحياد الحذر ليس سلبي بل هو تعبير عن أولوية استراتيجية لحماية المكتسبات التنموية بدل الانخراط في الصراع لاسيّما في الحالة الخليجية فقد أدى تكرار التوترات إلى ترسيخ صورة ذهنية سلبية عن إيران في الوعي الشعبي أصبحت جزءاً من القناعة المجتمعية الأوسع؛ ومن هنا فإن غياب الثقة الشعبية سيجعل أي تقارب هش فهذا السلام البارد لا يتحول إلى شراكة مستقرة إلا إذا رافقه تحول في التصورات المجتمعية المتبادلة، فإذا استمرّ الرأي العام في النظر إلى الطرف الآخر باعتباره مصدرًا دائمًا للقلق، فإن الاتفاقات السياسية ستظل محكومة بالشك ومعرضة للانهيار، فضلاً عن ذلك، فإن انكشاف العداء الإيراني لدول الخليج سيجعل قادة مجلس التعاون يعيدون حساباتهم في العلاقة معها على أكثر من مستوى، أهمها التوقف عن النظر إليها كحليف إقليمي محتمل يمكن للحوار أن يغيره، وستفرز هذه القناعة توجهاً براغماتياً لإعادة النظر في العلاقات مع إيران، بما في ذلك إمكانية تحجيم التعاملات معها إلى الحد الأدنى، ولاسيّما في المجالات الاقتصادية.

ويعكس ذلك بشكل واضح أن الموقف الخليجي في مجمله يعكس سياسة توازن دقيقة تعتمدها دول الخليج، التي تسعى للحفاظ على التهدئة السياسية والدبلوماسية من خلال التعاون

صياغة مشروع متكامل للنظام العربي بإعادة بناء مؤسساته لتحقيق التوازن مع المشروعات الإقليمية المتنافسة

المشترك الذي يظهر بوضوح إدراكها لأبعاد النزاع المتعددة، التي تشمل القوة العسكرية المباشرة، والتأثير الاقتصادي، وأهمية الممرات البحرية الحيوية، وهو ما يفسر الاعتماد الدائم لدول الخليج على مظلة أمنية خارجية، لاسيّما من الولايات المتحدة الأمريكية لردع التهديدات الإقليمية، إلا أن التطورات الأخيرة، بما في ذلك الهجمات التي استهدفت منشآت حيوية باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ منخفضة التكلفة، كشفت عن هشاشة هذا النموذج، فهذهِ الهجمات التي كلفت المهاجمين آلاف الدولارات بينما استنزفت من الدفاعات ملايين الدولارات لاعتراضها، ومما لا شك فيه أن هذهِ الاعتداءات ستسهم في إعادة النظر في الرؤية الخليجية لأمن الخليج بعد الحرب، والتي يتوقع أن تقوم على ثلاث ركائز أو أعمدة، تتمثل في تعزيز القدرات الوطنية، والتعاون الخليجي المشترك، وتعميق الشراكات الأمنية مع الولايات المتحدة، فتعزيز القدرات الدفاعية الوطنية ولاسّيما الدفاع الجوي، ودعم الصناعات الدفاعية المحلية هو الركيزة الأولى لأمن الخليج بعد الحرب،أما الركيزة الثانية تقوم على تعميق التعاون الخليجي المشترك في مجال الدفاع، والاستخبارات، ووضع آليات مؤسسية لترجمة الاتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون، ولاسّيما اتفاقية الدفاع المشترك لعام ٢٠٠٠م، كذلك أوضحت الخبرة الراهنة أنه سيكون من المهم لدول الخليج تعزيز الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة للحفاظ على أمن الخليج والاستقرار الإقليمي.

ويلاحظ من خلال ذلك أنه في ظل إعادة هندسة التحالفات الاستراتيجية قد تغيرت معادلة الردع التقليدي، وهنا تبرز الحاجة الملحة لإعادة تعريف الردع بحيث يتجاوز البعد العسكري التقليدي ليشمل الردع السيبراني والتكنولوجي، وبذلك لابد أن تستثمر دول الخليج بشكل متزايد في الأمن السيبراني، وتطوير مهارات الذكاء الاصطناعي الدفاعي، وتقنيات التشفير المتقدمة لحماية بنيتها التحتية الحيوية من الطاقة والاتصالات والمياه، وقد أنعكس هذا الإدراك في اتخاذ دول الخليج خطوات ملموسة نحو إبرام صفقات تسليح مع قوى عالمية أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية، وتوسيع التعاون العسكري مع تركيا، وعقد محادثات حول التسليح مع روسيا والصين، والهدف ليس الاستغناء عن الشراكة مع الولايات المتحدة، بل ضمان ألا تتحول إلى احتكار يقيّد هامش المناورة الاستراتيجية، كما أن الصين لاعب اقتصادي رئيس تقدم نموذجًا للشراكة يركز على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية دون الالتزامات الأمنية المباشرة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون.

وفي إطار هذا التحول مع مرحلة ما بعد التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الامريكية- إسرائيل وإيران ومع انفتاح مسارات تفاوضية غير مستقرة، فإن الدلائل كافة تشير إلى أن النظام الإيراني لم يسقط وقد كان هذا هدف رئيسي للحرب، ولم تنجح إسرائيل في نزع سلاح أي من حلفاء إيران في المنطقة، وسوف تعمل الولايات المتحدة على الأرجح من أجل التوصل إلى تسوية تمنع عودة الصراع وتضمن سلمية برنامج إيران النووي مقابل رفع العقوبات وإنهاء الحصار وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، وإذا تحقق هذا الاستنتاج فستتحول إيران إلى لاعب إقليمي يؤثر في الملفات الإقليمية، ولكن بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي اعتادت ممارستها منذ وصول الخميني للسلطة وإسقاط الشاه عام ١٩٧٩م، وتلك عوامل من شأنها التأثير بشدة في نظام إقليمي خليجي، سيجد نفسه مضطراً إلى إعادة تشكيل مؤسساته وأهدافه بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة.

وبناءً على ما سبق أكتفي بالقول إن المهمة العاجلة التي يتعين على دول الشرق الأوسط أن تشرع فيها على الفور هي تنسيق المواقف والتحرك لإنهاء الحصار على قطاع غزة، وإعادة توحيد الصفوف الفلسطينية، والتمهيد لقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ثم التفرغ بعد ذلك لصياغة مشروع تكامل النظام الإقليمي في الخليج، ولإعادة بناء مؤسسات النظام العربي بما يتناسب مع العملية التكاملية، ويحقق التوازن مع المشروعات الإقليمية المتنافسة في المنطقة وللحيلولة في الوقت نفسه دون قيام (إسرائيل) الكبرى في المنطقة.

غياب الثقة الشعبية الخليجية سيجعل أي تقارب مع إيران هش وسلام بارد لا يتحول لشراكة إلا بثقة التصورات المجتمعية

ثانياً- سيناريوهات النظام الإقليمي في الخليج

من أجل حديث مفصّل عن مستقبل النظام الإقليمي في الخليج بعد توقف الحرب على إيران، وما سيعقب ذلك من تحوّلات في بنية القوى وتوازناتها في المنطقة من الممكن أن نطرح المشاهد الآتية

أولًا: مشهد التكامل الوظيفي:

يقوم هذا المشهد على توظيف تداعيات الحرب لتعزيز التعاون داخل مجلس التعاون الخليجي، عبر تطوير منظومات دفاع جوي متكاملة، والتوسع في التصنيع الدفاعي المشترك، وتسريع مشاريع الربط الاقتصادي واللوجستي، بما يسهم في بناء قدر أكبر من المرونة والاستقلالية التكنولوجية والتوازن الإقليمي والتكامل الاقتصادي في مواجهة التهديدات الإقليمية.

ثانياً: سيناريو التعاون الانتقائي:

يفترض هذا المشهد أن يقتصر التعاون الخليجي على المجالات التي فرضتها الحرب، مثل تنسيق الدفاع الجوي، وتبادل المخزونات، وتأمين سلاسل الإمداد، وتحسين الربط الكهربائي واللوجستي، مع استمرار غياب قيادة أمنية موحدة أو سياسة خارجية مشتركة بسبب تباين أولويات الدول الأعضاء.

ثالثًا: سيناريو الانقسام الاستراتيجي:

يركز هذا المشهد على استمرار التباينات بين دول الخليج في المواقف تجاه إيران، والولايات المتحدة، و(إسرائيل) بما يؤدي إلى تبني استراتيجيات أمنية وتحالفات متباينة، ويحد من فرص بناء نظام إقليمي خليجي موحد، مع تصاعد المنافسة الاقتصادية والسياسية بين بعض الدول الأعضاء.

وعليه، فإن مشهد التعاون الانتقائي الأكثر ترجيحًا، إذ من المتوقع أن تدفع تداعيات الحرب دول الخليج إلى تعزيز التنسيق في الملفات الأمنية والاقتصادية ذات المصلحة المشتركة، دون أن يصل ذلك إلى بناء نظام أمني موحد أو سياسة خارجية خليجية مشتركة؛ نتيجة استمرار تباين الرؤى الاستراتيجية بين الدول الأعضاء.

خلاصة:

بناءً على ما سبق يمكن استنتاج أن إعادة تشكيل أمن الخليج يتحدد على أساس بناء القدرة ثم التفاوض مع إيران من أجل تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية الخليجية، فقد دفعت تكلفة الترتيب الاخير والصراع إلى اضرار ما زالت الحكومات في المنطقة تحصيها، الأمر الذي يحتاج إلى بنية مؤسسية تتناسب مع النتائج التي يمكن التوصل إليها لمرحلة ما بعد الحرب على إيران بما يفرض على دول الخليج إعادة تقييم شاملة لاستراتيجياتها، إذ لم يعد التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية كافياً بل يجب أن تنتقل هذه الدول إلى موقع التأثير الفاعل في صياغة قواعد النظام العالمي الناشئ، وذلك من خلال تعزيز قدراتها الذاتية في الأمن السيبراني والتكنولوجي، وتنويع شراكاتها، واستغلال ثقلها المالي والدبلوماسي، وبذلك مجمل القول يمكن لدول الخليج أن تصبح مهندسًا رئيسيًا لنظام إقليمي عابر للأيديولوجيا، نظام يقوم على المصالح المشتركة والأمن المستدام بدلاً من الصراعات التقليدية.

* عضو هيئة تدريس بكلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الخليجية/الإيرانية

٣ سيناريوهات للعلاقات الخليجية / الإيرانية: الاحتواء والتهدئة أو التصعيد أو التوازن البراغماتي

شكل توجيه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضربات عسكرية على إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ م، نقطة تحول حاسمة في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، فبعد انهيار المفاوضات النووية وسنوات من تصعيد التوترات الإقليمية بادرت الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل إلى العمل العسكري ضد إيران بحملة أطلقت عليها الولايات المتحدة اسم عملية الغضب الملحمي" بينما أطلقت عليها إسرائيل اسم عملية "الأسد الهادر" " وكان الرد الإيراني على هذه العملية أنها فتحت النار على الجميع، دول الخليج العربي، الأردن، تركيا، مروراً بأذربيجان، وقبرص، استناداً إلى تصريح الجانب الإيراني بوجود مصادر تهديد وانطلاق للهجمات من القواعد العسكرية الأمريكية في هذه الدول المستهدفة.

أ.د. هادي مشعان ربيع

وفي مرحلة لاحقة انتقلت إيران إلى استهداف دول مجلس التعاون الخليجي الست على وجه التحديد، في إطار استراتيجية تهدف إلى رفع تكلفة المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها، وأحداث صدمة في الاقتصاد العالمي، بما يسهم في الضغط في اتجاه وقف العمليات العسكرية ضدها، إذ ركزت إيران في استهدافها لهذه الدول على البنى التحتية للطاقة التي بدأتها بالتهديد ثم بغلق مضيق هرمز، واستهداف ناقلات النفط، إلى استهداف الموانئ، والمطارات، والفنادق، والتجمعات السكنية مدنية وعسكرية. وقد ردت دول مجلس التعاون الخليجي على الاعتداءات الإيرانية بحذر، معتمدة على التدابير الدفاعية والمبادرات الدبلوماسية، وسحب السفراء، أو طرد بعض الأشخاص الدبلوماسيين غير المرغوب فيهم. وفي ظل هذا المشهد المتغير، وجدت دول الخليج، التي لطالما كانت شريكة استراتيجية لواشنطن وفاعلة اقتصادية محورية في نظام الطاقة العالمي نفسها ضحية متزايدة للجغرافيا العملياتية للصراع. وبالرغم من توقف حالة الحرب مؤقتا والشروع بجولات من المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بوساطة باكستانية، إلا أن الوضع مازال مهدداً بالانفجار في أية لحظة، واحتمالية العودة إلى الحرب مازالت قائمة وبدرجة كبيرة، وفي ظل كل ما جرى ويجري في منطقة الخليج العربي يطرح السؤال: إلى أي مدى تأثرت علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران؟ وماهي

السيناريوهات المستقبلية لهذه العلاقة؟
مدى تأثر العلاقات الإيرانية / الخليجية؟

بعد الضربات والتصعيد العسكري الأمريكي / الإسرائيلي ضد أهداف مرتبطة بـ إيران، دخلت العلاقات الإيرانية / الخليجية مرحلة حساسة تجمع بين التوتر والقلق الأمني، والحذر السياسي، ومحاولات منع توسع الصراع.

أولاً- التوتر والقلق الأمني:

لقد أسهمت العمليات العسكرية ضد إيران في زيادة التوتر والقلق لدى دول الخليج العربية، خصوصاً المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، إذ تخشى هذه الدول من أن يؤدي التصعيد الأمريكي / الإيراني إلى استهداف المنشآت النفطية، وتهديد الملاحة في الخليج، أو توسع المواجهة العسكرية إقليمياً، لذا اتجهت هذه الدول إلى رفع الجاهزية الأمنية، وتكثيف

تخشى دول الخليج أن تؤدي استمرار الضربات الأمريكية على إيران إلى تشدد طهران بالتمسك ببرنامجها النووي أو تسريعه

التنسيق مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه محاولة تجنب الدخول المباشر في الصراع ضد إيران، لما قد يكون له من تداعيات خطيرة متعددة الأوجه على المنطقة بأكملها. ولابد من القول إن دول الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية، كانت قد انتهجت قبل اندلاع هذه الحرب استراتيجية مدروسة تهدف إلى تخفيف حدة التوتر مع إيران دون حلّ جذري للخلافات الكامنة. وقد جسّد التقارب السعودي / الإيراني، الذي توسطت فيه الصين في مارس ٢٠٢٣م، هذا النهج. وكان الهدف من الاتفاق هو الحدّ من التوترات المباشرة وخلق بيئة إقليمية أكثر استقراراً تُسهم في تحقيق برامج التحول الاقتصادي الطموحة، بما في ذلك رؤية السعودية ٢٠٣٠م، وقد عكست هذه الاستراتيجية إجماعاً خليجياً أوسع نطاقاً على ضرورة الاستقرار الإقليمي كشرط أساسي للتنويع الاقتصادي، فالمشاريع الضخمة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وتنمية السياحة، كلها تعتمد اعتماداً كبيراً على تصورات الأمن والاستقرار. وبناءً على ذلك، سعت دول الخليج إلى ترسيخ مكانتها كمناطق مستقرة نسبياً ضمن منطقة مضطربة.

ثانياً- استمرار سياسة "التهدئة الحذرة":

بالرغم من التصعيد الإيراني في توجيه الضربات إلى دول الخليج عن طريق الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة التي وصلت أعدادها إلى الآلاف أو ما مجموعه ٨٣٪ مما أطلقته إيران في هذه الحرب حسب الإحصائيات المتداولة إلا أن دول الخليج تحاول الاستمرار في اتباع سياسة التهدئة، وذلك لحاجتها الكبيرة إلى الاستقرار الاقتصادي، وحماية مشاريع التنمية، والخشية من

سعت دول الخليج لدفع أطراف الصراع للعودة للمفاوضات ما يسهم في إيجاد حلول دبلوماسية وترتيبات إقليمية تحافظ على الأمن والاستقرار

تأثير الحرب على أسواق الطاقة والاستثمار وتلاشي الصورة النمطية لدول الخليج العربي كملاذات آمنة في منطقة مضطربة، وسيكون من الصعب استعادتها لبعض الوقت، لذلك استمرت القنوات الدبلوماسية بينها وبين إيران، فضلاً عن الاتصالات الآمنة غير المعلنة، ومحاولات لاحتواء التوتر وعدم الانجرار إلى حرب مع إيران بالرغم من المحاولات الأمريكية والإسرائيلية للدفع بها إلى المواجهة مع إيران. وقد عبر عن هذه الحقيقة وزير الدفاع السعودي عندما قال: "مع ذلك، لا يمكننا أن نغفل دور إسرائيل. إنهم يريدون جرّ الخليج إلى هذه الحرب. ولنكن واضحين، لا توجد استراتيجية خروج واضحة من جانب الولايات المتحدة ". كما ذكر إبراهيم جلال، الخبير في شؤون أمن الخليج وبحر العرب، لموقع " ميدل إيست آي" إن قادة دول الخليج يواجهون توازناً دقيقاً وهم يحاولون رسم خطوطهم الحمراء ضد الهجمات الإيرانية والاستجابة للمطالب الأمريكية مع السعي في الوقت نفسه إلى خفض التصعيد. وقال: "لا تريد دول الخليج أن تُسجل في كتب التاريخ كدولة انحازت إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في حرب ضد دولة إسلامية".

ثالثاً-تزايد النفوذ الدبلوماسي الخليجي:

بعض دول الخليج، مثل: قطر، وسلطنة عمان، تسعى إلى أن تلعب دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة أو بين إيران والقوى الغربية من أجل تخفيف التصعيد، وإدارة الأزمة عن طريق الدبلوماسية، لذا فقد تبنت عُمان، بالرغم من تعرضها لهجمات من إيران موقفاً واضحاً مناهضاً للحرب، وبرزت كالدولة الخليجية الوحيدة التي أدانت صراحةً الحرب ضد إيران وهنأت المرشد الأعلى الإيراني الجديد "مجتبى خامنئي" وأجرت اتصالات هاتفيةً مع الرئيس الإيراني خلال الأزمة. أما قطر فقد مالت نحو الدعوة إلى حلول دبلوماسية وتفاوضية، بما يتماشى مع دورها الراسخ كوسيط في النزاعات الإقليمية، وبالرغم من تعرضها هي الأخرى لضربات إيرانية على مطار قطر، ومنشآت الغاز الطبيعي المسال والمناطق السكنية وإعلان وزارة الخارجية القطرية بعد هذه الضربات عن قطعها قنوات الاتصال الرسمية مع إيران، إلا أن هذه القنوات سرعان ما استؤنفت جزئيًا بعد اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الإيراني "عباس عراقجي" ورئيس الوزراء القطري "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" أكد فيه الأخير على أن "دولة قطر لطالما مالت إلى الحوار والدبلوماسية وتعاملت بحسن نية مع مختلف الأطراف". ومع ذلك، أكد على أن قطر "ستواجه أي عدوان يمس سيادتها أو أمنها أو سلامة أراضيها أو مصالحها الوطنية، مؤكدًا أن هذه العدوانيات لا يمكن السكوت عنها، وفقًا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة".

رابعاً- القلق من الملف النووي الإيراني:

تخشى دول الخليج من أن تؤدي استمرار الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران إلى تشدد الأخيرة بالتمسك ببرنامجها النووي، أو العمل على تسريع هذا البرنامج، وهو ما يعني تضاعف التهديدات على هذه الدول عشرات المرات، إذا ما امتلكت إيران سلاحًا نوويًا. كما أن امتلاك إيران للأسلحة النووية، سوف يدعم سياساتها التوسعية التي ستشعر إيران بحرية اتباعها لعدم وجود تهديد جدي ضدها في حال امتلاكها برنامجًا نوويًا. لذا سعت دول الخليج إلى دفع أطراف الصراع للعودة إلى المفاوضات، وهو ما قد يسهم في إيجاد حلول دبلوماسية، وترتيبات أمنية إقليمية جديدة، تحافظ فيها الدول الخليجية على أمنها واستقرارها.

السيناريوهات المستقبلية المحتملة:

في ظل الوضع الحالي الذي تمر فيه المنطقة، وبمعزل عن النتائج المحتملة للمفاوضات الأمريكية الإيرانية، يمكننا القول بوجود ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد متوقعة للعلاقات الخليجية / الإيرانية مستقبلاً

أولاً-سيناريو الاحتواء والتهدئة:

يعد هذا السيناريو الأكثر احتمالاً في حالة بقاء التصعيد محدوداً، إذ سوف تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى استمرار

استياء دول الخليج من واشنطن لاتباعها نصائح نتنياهو وتجاهلها تحذيراتها

ما أدى لتعميق الشكوك حول مصداقية واشنطن كضامن لأمن المنطقة

الحوار الخليجي / الإيراني، وتجنب المواجهة المباشرة، والتركيز على حماية الاقتصاد والطاقة، فمن جهة التواصل الدبلوماسي مع طهران يعد ضرورياً للحفاظ على قنوات الاتصال، ومعالجة المخاوف المشتركة. ومن جهة أخرى، ثمة ضرورة استراتيجية للحد من نفوذ إيران في المنطقة، ويجب التعامل مع هذين الهدفين – الاحتواء والتهدئة– كجهود متميزة ومتكاملة في آن واحد.

تُعدّ العلاقات الدبلوماسية مع إيران وسيلة عملية لخفض التوترات، وتجنب التصعيدات غير الضرورية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ويتيح هذا النهج لدول الخليج التواصل مع إيران مع طرح القضايا التي تثير قلقها في الوقت نفسه. ومن خلال فصل المشاركة السياسية عن استراتيجية الاحتواء الأوسع، تستطيع دول الخليج تجنب الخلط بين الحوار والقبول. وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى الحوار كأداة عملية لإدارة التوترات ومعالجة قضايا محددة، بينما قد يشمل الموقف الأوسع معارضة أو مقاومة طموحات إيران الإقليمية. وبالتالي، تنتهج دول مجلس التعاون الخليجي سياسةً تتسم باليقظة والمرونة في آنٍ واحد، إدراكاً منها على استمرار السلوك الإيراني العدائي تجاه المنطقة، مهما كانت نتائج العملية العسكرية ضدها.

ومن المعلوم أن المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر كانت قد مارست ضغوطاً على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لثنيه عن مهاجمة إيران. وبالرغم من استضافتها لقواعد عسكرية أمريكية، أصرت هذه الدول على عدم استخدامها كمنصات إطلاق عندما انضمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل لمهاجمة إيران في فبراير الماضي. وبالرغم من ذلك، فقد دفعت دول الخليج الثمن الأكبر لقرار الولايات المتحدة بخوض الحرب.

ثانياً- سيناريو التصعيد الإقليمي:

سيناريو التصعيد قد يحدث إذا استمرت إيران في استفزاز أو التعرض لدول الخليج بمزيد من الهجمات المباشرة، هو ما سوف يؤدي إلى توتر العلاقات مجدداً، ويزداد معها الاستقطاب الإقليمي، وتتراجع فرص التقارب، وسماح هذه الدول للقوات الأمريكية بالعمل انطلاقاً من أراضيها، مما يشير إلى تحول محتمل من ضبط النفس إلى استراتيجيات مصممة لإجبار طهران على تحمل تكلفة أكبر لجعلها دول الخليج تتحمل أضراراً جانبية في حرب بدأتها واشنطن وتل أبيب. وقد أدى تصاعد الصراع في مرحلة ما سابقاً، مدفوعاً بالعمليات العسكرية الإسرائيلية المدعومة من أمريكا والمُصاغة بعبارات وجودية، إلى تقويض جدوى حياد دول الخليج، وجعلت الحقائق الجغرافية والاستراتيجية للخليج من الانسحاب المستدام أمراً بالغ الصعوبة. وكان من المتوقع أن يُنهي الصراع الإقليمي حالة التهدئة السعودية / الإيرانية.

فعلى الرغم من أن دول الخليج لا ترغب في هذه الحرب، إلا أن هناك شعوراً متزايداً لدى بعضها على الأقل بأنها مُجبرة على اعتبار الصراع داخلياً. لذا فإن توسيع نطاقه، سواءً عبر إغلاق باب المندب، أو زيادة استهداف البنية التحتية النفطية الإيرانية الذي قد يؤدي إلى ضربات انتقامية ضد منشآت النفط الخليجية، أو استهداف محطات تحلية المياه في المنطقة، قد يدفع بعض دول الخليج لتجاوز موقفها الحالي والانخراط بشكل مباشر في الصراع.

ثالثاً- سيناريو التوازن البراغماتي:

يقوم هذا السيناريو على حفاظ دول الخليج على التحالف مع أمريكا، أو مع أي حليف يضمن لها الأمن والاستقرار، والاستمرار بعلاقات حذرة مع إيران، وهذا السيناريو يبدو قريباً من السياسة الخليجية الحالية. إذ طالما شكلت الفوارق الجغرافية والديموغرافية بين إيران ودول الخليج مصدر قلق لهذه الدول. فهي تخشى أن تهيمن إيران على المنطقة، ما لم يتم احتواؤها من قبل قوة خارجية أو تحالف من الدول المحلية.

فعلى مدى العقود القليلة الماضية، كان هذا القلق الكامن بشأن إمكانات إيران، وبالتالي نواياها، عاملاً رئيسياً في منع

التفاهم الحقيقي والتعاون عبر الخليج العربي. مع ذلك، لا تخشى جميع دول الخليج إمكانات إيران ونواياها بنفس القدر، لأسباب خاصة بكل دولة، إذ تنظر بعضها إلى إيران بنظرة سلبية وتشكك في نواياها، مثل المملكة العربية السعودية والبحرين، والإمارات العربية، فيما تحتفظ سلطنة عمان وقطر بعلاقات دبلوماسية جيدة إلى حد ما مع إيران. وقد عبر عن هذا التوجه المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي "أنور قرقاش" كبير مستشاري الرئيس الإماراتي" محمد بن زايد" إذ بين أن مستقبل سياسة دولة الإمارات تجاه إيران: سوف " لا يقتصر على وقف إطلاق النار، بل يتجه نحو حلول تضمن أمناً مستداماً في الخليج العربي، وكبح جماح التهديد النووي والصواريخ والطائرات المسيّرة، والتعدي على المضائق". وأضاف: "من غير المعقول أن يتحول هذا العدوان إلى حالة تهديد دائمة"، مشيراً إلى أن دول الخليج قد ترد على هجمات إيران بتعزيز علاقاتها مع واشنطن".

ومما يعزز من تبني هذا السيناريو إن انهيار الدولة الإيرانية لن يكون في صالح الدول الخليجية. فالانزلاق إلى فوضى داخلية في إيران قد يُولّد آثاراً جانبية، تشمل تدفقات اللاجئين، وانتشار الجماعات المسلحة، وعدم استقرار إقليمي أوسع. وهذا يُشكّل مفارقة لصانعي السياسات في الخليج: فبينما قد يكون ضعف إيران أمراً مرغوباً فيه، فإن فشلها قد يُثبت أنه عامل مُزعزع للاستقرار بشكل خطير.

إن أي من السيناريوهات السابقة الأقرب للتحقق سوف يعتمد بشكل كبير على نتائج المفاوضات الأمريكية / الإيرانية الجارية حالياً في باكستان، ففي حال استمرار وقف إطلاق النار، وتوصلت كلاً من الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق إطاري يتناول قضايا محددة، مثل إعادة فتح مضيق هرمز، وإيجاد حل لموضوع البرنامج النووي الإيراني قد يطغى الجانب الدبلوماسي، وعامل التهدئة على العلاقات بين دول الخليج وإيران. أما إذا فشلت أمريكا وإيران في التوصل إلى اتفاق، وما قد يؤديه ذلك من تصعيد في الموقف، مثل شن المزيد من الهجمات على دول مجلس التعاون الخليجي، أو توجيه ضربات إلى منشآت الطاقة الإيرانية فإن مستقبل العلاقات سوف يكون بالتأكيد محكوماً باعتبارات الصراع.

خلاصة القول إن الحرب الأمريكية / الإسرائيلية المستمرة على إيران تضع دول الخليج في وضع بالغ الخطورة. فبينما هي عالقة بين خصمين قويين، ومعرضة لتهديدات عسكرية مباشرة، وضعيفة أمام اضطرابات اقتصادية حادة، يتعين على هذه الدول أن تسلك مساراً ضيقاً وغير مؤكدًا، فالخيارات الاستراتيجية لهذه الدول مقيدة بضغوط خارجية واعتبارات داخلية، مما يترك مجالاً ضيقاً للمناورة. وتزداد صعوبة الحفاظ على الحياد، ومع ذلك، فإن الانخراط الأعمق في الصراع إلى جانب أمريكا وإسرائيل ينطوي على مخاطر جسيمة على هذه الدول. لأن مثل هذه الخطوة ستُكبّد دول الخليج تكاليف سياسية باهظة" بالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية"، لا سيما في العالم العربي والإسلامي، حيث يبقى التحالف العلني مع إسرائيل غير مقبول. كما أنها ستُعرّض دول الخليج لهجمات إيرانية انتقامية مُكثّفة ومُستمرة على البنية التحتية الحيوية.

وطالما أن الجغرافيا ليست قابلة للتغيير، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة إيجاد سبيل للتعايش المستقبلي مع ما يُرجّح أن يصبح " دولة الحرس الثوري " أكثر تطرفًا وعدوانية بعد اغتيال المرشد الأعلى "علي خامنئي" وتولي ابنه المتشدد "مجتبى" السلطة. في الوقت نفسه، الذي أدركت فيه دول الخليج أكثر من أي وقت مضى المخاطر الجسيمة للاعتماد المفرط على الولايات المتحدة الأمريكية في الحماية من التهديدات الخارجية، لاسيما في ظل استياء قادة هذه الدول من واشنطن لاتباعها نصائح نتنياهو، وتجاهلها تحذيرات دول الخليج، فيما يتعلق بتوجيه ضربة لإيران، وهو ما أدى إلى تعميق الشكوك حول مصداقية الولايات المتحدة كضامن أمني لهذه الدول في المستقبل، وهو ما قد يدفع بهذه الدول إلى تعزيز علاقاتها مع حلفاء جدد مثل باكستان وتركيا.

* أستاذ بكلية العلوم السياسية ـ جامعة الأنبار ـ العراق

منظومة دول مجلس التعاون: الواقع والمطلوب

مجلس التعاون بحاجة لمجلس استشاري للتنسيق والتكامل وخطط خمسية للعمل الاقتصادي المشترك

بدأت الانطلاقة المباركة لمنظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١ م، في أبو ظبي وتضم كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عُمان. كما أتخذ القرار أن تكون مدينة الرياض هي مقر الأمانة العامة للمجلس. وبدأ المجلس بإعطاء الجانب الأمني والدفاعي والاقتصادي الاهتمام الأكبر كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات لتغطية تلك الجوانب.

لقد قطع المجلس مشواراً طويلاً في التنسيق والتعاون والعمل المشترك في مجالات عديدة وفي كل الظروف الاعتيادية وفترات الأزمات والحروب.

د. فوزي بهزاد

فدول المجلس كانت الأقل تضرراً من دول كثيرة أخرى أثناء أيام الحرب الأخيرة، فهناك نقص من النفط والغاز في العديد من دول العالم في الغرب والشرق لغلق مضيق هرمز، كما ارتفعت تكاليف التأمين والشحن للعديد من المنتجات ومنها الأسمدة الكيماوية ومنتجات البتروكيماوية التي تنتج في دول مجلس التعاون وتصدر للخارج عبر المضيق. إذن الضرر لجميع دول العالم وليس دول مجلس التعاون كما يعتقد. إضافة إلى ارتفاع سعر البنزين للمستهلك النهائي في دول العالم دون استثناء وبنسب أعلى بكثير من ارتفاعها على المواطن الخليجي تصل من ٣٥ -٪، و٢٥٪ في المعدل. كما أن الضرر طال الدول الصناعية في أوروبا بالذات فهي التي تعتمد على النفط الخليجي بشكل كبير ويمكن أن تتوقف المصانع لديها إذا طال أمد الحرب.

إلا أن ذلك لا يثنينا من التفكير في المستقبل بشكل جاد بفتح قنوات جديدة وموانئ تطل على بحار أخرى منها بحر العرب كمنفذ آخر لتصدير النفط والغاز واستيراد السلع وتصدير ما لدينا من منتجات لدول العالم وعدم الاعتماد كلياً على مخرج واحد من منطقة الخليج العربي.

تأثير الحرب على منظومة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون:

جميع دول مجلس التعاون لديها مخزون استراتيجي للمواد الغذائية بين ثلاثة وستة شهور، وهذا الشيء ليس صنيع اللحظة أو ظروف الحرب بل قرار استراتيجي من سنوات طويلة. فالتخوف ليس فقط أثناء الحروب وإنما أيضًا أثناء الأزمات والكوارث. اليوم ليس هناك أي تأثير يذكر من جراء هذه الحرب في المنطقة، كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال زيارة الأسواق بأنواعها في دول الخليج، من الأسواق المركزية للمواد الغذائية أو محلات سوبر ماركت، إلا إننا سوف نشعر بالفرق إذا طال أمدها لعدة شهور، ليس لقلة المتوفر من المواد الغذائية وإنما لارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع مصاريف الشحن والتأمين والنقل لبعض الدول والتأخير في الوقت.

مؤشرات محدودة جداً في سلاسل الإمداد:

المؤشرات الموجودة هي فعلاً مؤشرات إيجابية نتيجة توفر

أهمية تأسيس سوق المال الخليجي المشترك وهيئة أوراق مالية ومؤسسة التسويات وهيئة التحكيم لفض المنازعات المالية

المواد الغذائية ومياه الشرب ومياه المنازل. الشيء الآخر منطقة دول مجلس التعاون كمنظومة منفتحة على بعض وتتعاون في كل الظروف وسد النقص إن وجد فيما بينها خليجياً وبالسرعة المطلوبة. أضف إلى ذلك إن لدى دول مجلس التعاون علاقات مع دول عديدة من مناطق كثيرة في العالم ويمكن استيراد ما نحتاجه سريعًا، والشحن ليس بالبحر فقط، كما إن جميع الدول لديها مرافق عديدة للتزود بالشحنات الغذائية في كل الظروف. ومن أهم وسائل التعاون الخليجي الربط الكهربائي والقطار الخليجي والموانئ المطلة على بحار مختلفة، كما تم فتح مطارات الشقيقة المملكة العربية السعودية لبقية دول مجلس التعاون وهذا منفذ ممتاز أدى لاستمرار عمل شركات الطيران الخليجية ولم تنقطع.

قدرة الاقتصادات الخليجية على احتواء تداعيات الأزمات والحروب

لدى دول مجلس التعاون خبرات متراكمة على مدار عقود من الزمن وتجارب في التعامل أثناء الأزمات الطبيعية والحروب التي مرت بها المنطقة في السنين الماضية وهي عديدة في آخر خمسون سنة الماضية، الشيء الآخر هناك العديد من السلع الغذائية تنتج وتزرع محلياً في دول مجلس التعاون كمنظومة وهي ذات جودة عالية جداً. أما موضوع مياه الشرب أو استخدام المنازل فهناك العديد من محطات تحلية المياه في جميع دول مجلس التعاون وهي تحت تصرف كل الدول الخليجية.

جاهزية دول الخليج للتعامل مع أي ضغوط محتملة على الأمن الغذائي

دول مجلس التعاون اليوم دول متقدمة في العديد من المجالات الحياتية حتى في الدفاع عن نفسها، كما لديها اتفاقيات دولية مع العديد من الدول، فإذا ضعف جزء أو طرف هناك دول عديدة تنتظر طلب دول المجلس. الشيء المهم إن كل هذه الأمور متوفرة ولا أعتقد ان هناك خوف على المخزون الاستراتيجي حتى أمنياً، فالذي يعتدي على المخزونات الاستراتيجية أكيد يخاف على مخزونه الاستراتيجي أيضاً، ففي أوقات الحروب السن بالسن.

واقع منظومة دول مجلس التعاون: مجالات التعاون بين دول ا لمجلس

لقد ركّز المجلس على القطاعات والمجالات التالية للتحرك في مجال العمل المشترك.

يمكن عمل قائمة بالقطاعات المشتركة بين دول المجلس التي تبدأ بالاتحاد الجمركي الخليجي ومجالات الإنسان الأخرى كالبيئة والثقافة والإعلام والقوانين والمحاكم والقضاء والسياسة الخارجية ومكافحة الفساد والتعليم وغسيل الأموال والشرطة الخليجية والأمن وسلامة الغذاء والتعاون الاقتصادي والمالي والتعاون الأمني والدفاع.

ورغم التعاون الكبير في العديد من المجالات إلا إنه حان الوقت للتحرك للأمام بوتيرة أسرع والدخول في مرحلة التكامل ولو بشكل تدريجي مع مرور ٤٦ عاماً على تأسيس المجلس وممارسة مهامه دون حرق للمراحل وضرورة إبقاء المجلس متماسكاً.

في المجال الاقتصادي والتنموي تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموّحدة في مايو١٩٨١م، وهو إنجاز كبير يشمل العديد من الأمور الأساسية التي تهم المواطن الخليجي في التنقل والعمل والعلاج والتجارة والمقاولات والصناعة وتأسيس الشركات والتعامل وتملك للأسهم والعقار والسماح للمواطن الخليجي التحرك في جميع الدول الخليجية بكل حرية على إنها دولة واحدة، كما تم الإعلان عن المواطنة الخليجية في قمة الرياض في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥م.

تهدف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس والتي تشمل

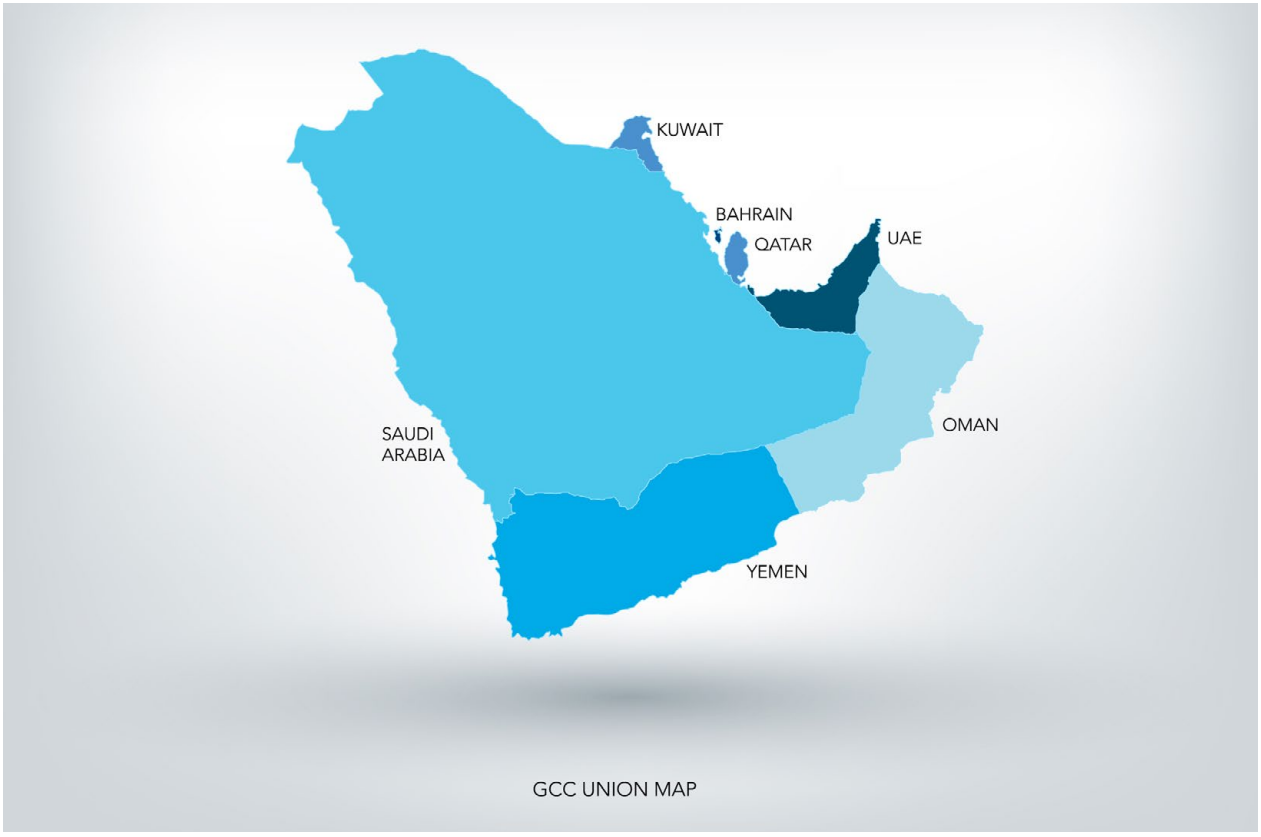

GCC UNION MAP

تفعيل القرارات المتخذة ومنها السوق الخليجية المشتركة والجواز الخليجي والبنك المركزي الخليجي والعملة الخليجية

١. التكامل الاقتصادي: تهدف إلى تحقيق التكامل بين اقتصادات دول المجلس ودعم التعاون في مجالات التجارة والاستثمار.

٢. تخفيف القيود التجارية: العمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء مما يسهل حركة البضائع.

٣. توحيد الأنظمة: وضع أنظمة موحدة للتجارة والاستثمار والضرائب والجمارك.

٤. تعزيز البيئة الاستثمارية: يشمل ذلك تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٥. التنمية المستدامة: دعم مشاريع التنمية المستدامة التي تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٦. التعاون في القطاعات المختلفة: مثل الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات.

تسعى هذه الاتفاقية الاقتصادية إلى تعزيز التعاون والشراكة بين دول مجلس التعاون، مما يسهم في تطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعياً.

رغم مرور أربعة عقود على تأسيس المجلس وإنجاز العديد من الأمور الاستراتيجية والأساسية للتحرك الجماعي، إلا إننا بحاجة لنقلة نوعية وملموسة في جميع الجوانب لأخذ المجلس من واقعه الحالي إلى واقع آخر مرتفع يلبي طموح قادة المجلس أصحاب

الانتقال من الاعتماد على التصويت بالإجماع على الموضوعات المطروحة إلى التصويت بالأغلبية للتحرك إلى الأمام دون عرقلة

الجلالة والسمو والشعوب معاً خاصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي والأمني والدفاعي.

الذي يميّز دول مجلس التعاون إنها تعطي التنمية المستدامة في جميع المجالات كل الاهتمام وتستثمر فيها وفي تنمية المواطن الخليجي بلا حدود للحاضر والمستقبل في أوقات السلم، إلا إن ذلك لا يكفي حيث إن لدى الآخرين خططًا وأفكاراً ليست سلمية ولا سليمة في معظم الأوقات، وبناء على ذلك لابد من استعداد دول المجلس لكل الأوقات بما في ذلك الحروب وفترات عدم الاستقرار.

لقد أثبتت منظومة مجلس التعاون قدرتها الفائقة للتعامل مع ظروف الحرب الأمريكية – الإيرانية على كل الجبهات العسكرية والدفاعية والأمنية والاقتصادية وحسن إدارة المجتمعات في ظروف الحرب وأثبتت قدرتها لتكريس مبدأ الأمن والأمان للوطن والمواطن والتخفيف من وطأة الحرب والتقليل من آثارها، ويأتي في مقدمة ذلك القدرات العسكرية والدفاعية واستمرار سلاسل الإمدادات للمواد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي دون أن يشعر المواطن والمقيم بتلك الحرب مع توفر كل ما يلزم.

اقتراحات لأحداث النقلة المطلوبة في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية

بشكل عام لابد أن يشمل التخطيط للمستقبل الظروف غير الاعتيادية التي منها الأزمات العالمية المختلفة والحروب الإقليمية أو الحروب في مناطق أخرى من العالم، ففي مقدمة المتطلبات والاستعدادات الدفاعية والأمنية والرفع من مستوى التعاون والتكامل في المنظومة الدفاعية بمختلف الوسائل التي في مقدمتها:

أولاً: الاستراتيجية الأمنية والدفاعية:

١. ضرورة تطوير المنظومة الدفاعية.

البدء بتطوير المنظومة الدفاعية الخليجية المشتركة "درع الجزيرة" كمنظومة موحّدة يُعتمد عليها للدفاع عن أمن وسلامة دول مجلس التعاون في الظروف وذلك باستخدام التقنيات الحديثة والآليات العسكرية المتقدمة التي يكون مصدرها دول متعددة في العالم، فمن أهم متطلبات التنمية الحفاظ على المكتسبات التي أنفق عليها الكثير من ثروات دول المجلس وأستغرق ذلك الوقت الطويل والجهد الكبير لتحقيق ما وصلنا له من تقدم يجعلنا في مصاف دول العالم المتقدم.

٢. تطوير خطوط الإمداد للماء والغذاء.

تطوير خطوط سلاسل الإمداد للماء والغذاء وتوقيع اتفاقيات مع دول متعددة في مناطق مختلفة في العالم، فأثبتت التجارب الماضية إن الحاجة مستمرة لتطوير المنظومة الغذائية والمائية وخاصة إن اعتماد معظم دول الخليج على تحلية مياه بحر الخليج العربي لتوفير ما نحتاج له من مياه الشرب والاستخدام الإنساني. وهذا موضوع تحدثنا عنه منذ سنين طويلة.

٣. بدائل لتصدير نفط دول مجلس التعاون.

ضرورة تطوير بدائل لتصدير نفط دول مجلس التعاون لدول العالم دون انقطاع أو تأثر بظروف منطقة الخليج العربي، فالنفط مصدر أساسي لدخل جميع دول المجلس. دراسة إيجاد منافذ متعددة تكون متاحة للظروف المختلفة مع استمرار عدم الاستقرار المتكرر في المنطقة.

ثانياً: الرفع من الاستراتيجية الاقتصادية والمالية والتجارية:

١. تأسيس مجلس اقتصادي استشاري

الحاجة لمجلس استشاري ليكون "المرتكز الآخر" لمنظومة مجلس التعاون ليأخذ بيد المجلس إلى مستوى مرتفع من التنسيق والتعاون والتكامل وخاصة في السياسات والاستراتيجيات والمشاريع، وكذلك للمفاوضات مع الكتل الاقتصادية الأخرى في الشرق والغرب. كما يمكن أن يضع المجلس الاستشاري الخطط

ضرورة تطوير خطوط سلاسل الإمداد للماء والغذاء وتوقيع اتفاقيات مع دول متعددة في مناطق مختلفة في العالم

الخمسية للتحرك الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون، وكذلك الميزانية الموحّدة للمشروعات الاستراتيجية على سبيل المثال لا الحصر للكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات والأمن الغذائي والمائي والنفط والغاز وغيرها من مشاريع مشتركة. على أن يكون المجلس بعيداً عن الروتين والقيود الإدارية. لقد اقترحنا تشكيل هذا المجلس في العام ١٩٩٦م، في مؤتمر اقتصادي قامت به الأمانة العامة لمجلس التعاون في البحرين.

٢. وضع خطة خمسية موحّدة للمشاريع المشتركة للانصهار الحقيقي.

لإحداث الانصهار الحقيقي لاقتصاديات دول المجلس لابد من خطة خمسية للتحرك للأمام أخذاً في الاعتبار احتياجات ومقومات جميع دول المجلس للمشاريع النوعية التي تؤسس وفق اقتصاديات السوق والنمط التجاري بعيداً عن التدخلات الخارجية حتى نضمن النجاح والاستمرارية. كما لابد من دراسة الفرص المتاحة والميز النسبية في كل دولة وذلك حتى يتم توزيع المشاريع المشتركة بناء على تلك الميز النسبية لكل دولة في المجلس وأيضاً احتياجات تلك الدول.

٣. وضع ميزانية موحّدة للمشاريع الاستراتيجية المشتركة.

يتم رصد ميزانية موحّدة خمسية للمشاريع المشتركة بين دول المجلس التي يتم توزيعها بطرق اقتصادية ومالية وعلى النمط التجاري لضمان نجاحها.

٤. الترخيص الخليجي الموّحد للشركات المساهمة العامة

لتحقيق مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي لدول المجلس فإنه لابد من آليات عملية وفعّالة محددة ومنها "الترخيص الخليجي الموحّد" للشركات المساهمة العامة الذي يشمل الطرح في السوق الأولي والإدراج في البورصات للأوراق المالية ومزاولة نشاط الشركة دون الحاجة لإعادة التأسيس لان الشركة تحمل ترخيصاً خليجياً ضمن شروط متفق عليها مسبقاً من قبل المجلس.

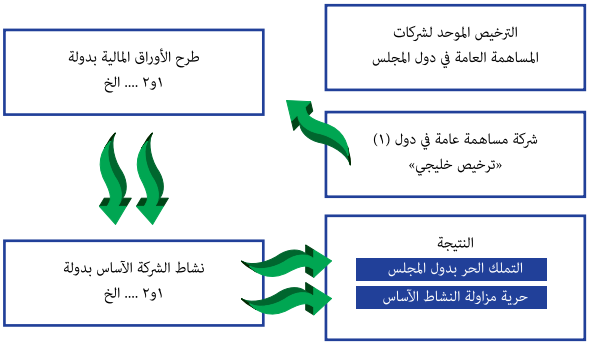

٥. تعجيل تفعيل القرارات الاستراتيجية المتخذة ومنها السوق الخليجية المشتركة والجواز الخليجي والبنك المركزي الخليجي والعملة الخليجية.

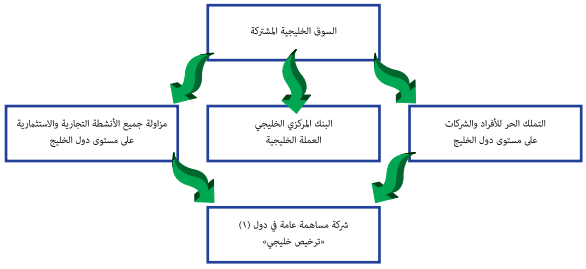

بكل تأكيد هناك اختلافات في واقع وقدرات كل دولة خليجية في مجلس التعاون، ولكن المؤكد أيضاً إذا أغلق الملف على ما هو عليه ولم يفتح لسنوات طويلة فلن يحدث شيء، فالواقع يتغير بالجهد والمثابرة والرفع من قدرات البعض الذي هو بحاجة لذلك وتحضير المتطلبات لكل تحرك بشكل جماعي.

من المكوّنات الرئيسية للسوق الخليجية المشتركة

- **حرية انتقال السلع**

لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي لابد من آليات عملية وفعّالة منها "الترخيص الخليجي الموحّد" للشركات المساهمة العامة

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- إزالة القيود غير الجمركية (الحصص - المواصفات الفنية).
- معاملة السلع المنتجة في أي دولة كأنها وطنية في بقية الدول.

- حرية انتقال الخدمات

- السماح بتقديم الخدمات بين الدول دون قيود.
- فتح قطاعات البنوك والتأمين والنقل والاتصالات والسياحة.

- حرية انتقال رؤوس الأموال

- السماح بتحويل الأموال بين الدول دون قيود.
- السماح للمواطنين والشركات بالاستثمار في جميع الدول الأعضاء.
- حرية تملك الأسهم والسندات والعقارات.

- حرية انتقال الأشخاص

- حرية التنقل والإقامة بين الدول الأعضاء.
- السماح بالعمل في أي دولة دون الحاجة لإجراءات معقدة.
- الاعتراف بالمؤهلات المهنية.

- حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية

- معاملة مواطني الدول الأعضاء معاملة المواطن المحلي في:
- ممارسة التجارة وتأسيس الشركات والاستثمار والمهن الحرة.

- توحيد أو تنسيق الأنظمة والسياسات

- لكي تعمل السوق المشتركة بكفاءة تحتاج إلى مستوى من التوافق في:
- الأنظمة الجمركية
- المواصفات والمقاييس
- الأنظمة الضريبية
- الأنظمة التجارية
- سياسات المنافسة
- قواعد حماية المستهلك
- الإجراءات المحاسبية والمالية

- سياسات مشتركة للقطاعات الاقتصادية

- السياسة الزراعية
- السياسة الصناعية
- سياسة النقل
- الطاقة
- التجارة الخارجية

- آليات تنفيذ وتسوية المنازعات

- لجان وهيئات مشتركة لضمان تنفيذ القرارات.
- آليات للتحكيم وتسوية الاختلافات بين الدول.

6. تأسيس الأجهزة الحيوية الموّحدة في القطاعات المختلفة

لتطوير العمل الخليجي المشترك لابد من تأسيس الأجهزة المتخصصة في المجالات المختلفة فهي التي تقود عملية الانصهار واستحداث التنظيم المطلوب، ومن ذلك الأجهزة المتخصصة لسوق رأس المال الخليجي المشترك التي يأتي في مقدمتها هيئة الأوراق المالية الخليجية ومؤسسة التسويات والحفظ للأوراق المالية المتداولة بين مواطني مجلس التعاون وهيئة التحكيم لفض المنازعات في معاملات الأوراق المالية، وكذلك تنظيم الإجراءات الموحدة والطرح الخليجي للأوراق المالية وتداولها. لابد من الإشارة بوجود العديد من الأجهزة الموحّدة اليوم في مجالات تجارية وقضائية

7. اقتراح بتعين وزير متفرغ لأعمال مجلس التعاون في كل دولة

لمزيد من المتابعة لكل قرارات مجلس التعاون وتنفيذها وعمل اللازم في كل دولة عضو في المجلس، لابد من تعين وزيراً متفرغاً ويكون مسؤولاً عن عمل مجلس التعاون وذلك حتى تكتمل حلقة اتخاذ القرار وتنفيذه بوجود الجهة المكلفة بذلك.

8. ملف لجميع المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية والأسرية لمواطني دول المجلس

اقترحنا منذ عدة سنوات أن يكون لدينا في مجلس التعاون "ملفاً موحّداً" للرجوع إليه لجميع المعاملات التي تتم لمواطني دول المجلس في الدول الأخرى الخليجية تتيح الفرصة للمؤسسات الرسمية في تلك الدول التأكد من صحة المعاملات والمعلومات وإتمام المعاملات دون حاجة المواطن للسفر للحصول على معلومات معينة لإتمام معاملة أو معاملة قد قام بها في الماضي.

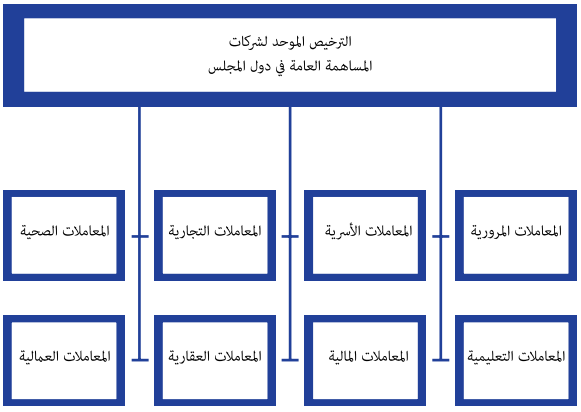

9. رفع "علم" دول مجلس التعاون على جميع المؤسسات والمرافق الرسمية للدول الأعضاء

نتمنى أن نرى "علم" مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرفوعاً على جميع المؤسسات الرسمية

والأهلية في الدول الأعضاء فهو المظلة الواحدة لدولنا، وكذلك لتوجيه رسالة للخارج بأننا كتلة واحدة وشعب واحد وبأعلام وطنية متعددة.

10. ضرورة رصد وتحديد الحواجز غير المرئية

لابد من التحرك لإزالة كافة الحواجز المرئية وغير المرئية التي تعرقل تحرك الأموال ومواطني المجلس وشركات القطاع الخاص وخاصة في الشأن الاقتصادي وإزالتها.

11. اعتماد التصويت بالأغلبية بدلاً من التصويت بالإجماع

قد يكون من المناسب ولتسريع وتيرة العمل المشترك تغيير مبدأ التصويت في المجلس والانتقال من اعتماد التصويت بالأجماع على الموضوعات المطروحة للتصويت إلى التصويت بالأغلبية وذلك للتحرك للأمام دون عرقلة غير المستعد من الدول للانضمام لتلك التوجهات.

* مستشار اقتصادي ـ مستشار أسواق المال ـ مملكة البحرين

التوازن في الخليج وإعادة تشكيل المشهد: المخاطر ودور الصين

ستشارك الصين في المصالحة وبناء الأمن والتنمية في الخليج بحيادية وفلسفة الربح للجميع

منذ الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية، خرجت منطقة الخليج تمامًا عن هيمنتها الأحادية التي دامت طويلًا، ودخلت مرحلة حاسمة لإعادة بناء النظام في خضم قرن من التغيرات. وقد أدى هذا الصدام المستمر إلى تقويض احتكار الولايات المتحدة للأمن الإقليمي، والتفوق العسكري المطلق لإسرائيل في المنطقة، والتوسع الجيوسياسي لإيران، مما أدى إلى تفكك شامل لنظام توازن القوى القائم. لم يعد الخليج ما بعد الحرب "دولة تابعة" لتنافس القوى العظمى، بل أصبح مشهدًا معقدًا يتسم بالوعي الإقليمي، والصراعات المتعددة الأطراف على السلطة، والانتقال بين النظامين القديم والجديد.

أ.د. وانغ قوانغدا

تتمتع المنطقة بفرصة تاريخية للتحرّر من التدخلات المهيمنة وبناء نظام مستقل ومتوازن، وفي الوقت نفسه تواجه مخاطر متعددة، تشمل إعادة التوازن، والانقسامات، وتفكك الأمن، وعودة الصراعات الجيوسياسية. في ظل هذه الخلفية، هل يُمكن إرساء نظام إقليمي مستقر دون احتكارات مهيمنة، أو مواجهة ثنائية القطب، أو تدخلات تعسفية من قوى خارجية؟ هل يُمكن بناء نظام أمني إقليمي جديد شامل، ومنسق، وجامع، ومُفيد للجميع؟ في هذا المشهد الخليجي الجديد، هل ستواصل الصين دورها الاقتصادي والتجاري المحايد التقليدي، أم ستُشارك بفعالية في بناء أنظمة الأمن والسياسة والحوكمة الإقليمية، لتُصبح قوة محورية في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي؟

أولًا: بنية منطقة الخليج بعد الحرب: انهيار النظام القديم وتشكيل مشهد جديد

لفترة طويلة، هيمنت الولايات المتحدة على نظام منطقة الخليج، مُرسّخةً نمطًا راسخًا من "هيمنة أمريكية إسرائيلية، وتوازن القوى العظمى، وتبعية الدول الصغيرة": سيطرت الولايات المتحدة على الخطاب الأمني الإقليمي من خلال وجودها العسكري، وتحالفاتها الأمنية، واحتكارها للأسلحة؛ وتقدمت إسرائيل على القوى الإقليمية المحيطة بتفوق عسكري مطلق؛ وتغلغلت إيران في دول الخليج بالطائفية؛ واعتمدت السعودية والإمارات ودول مجلس التعاون الأخرى على الضمانات الأمنية الغربية للحفاظ على مصالحها. خدم النظام الإقليمي مصالح القوى الخارجية الاستراتيجية بشكل كامل، مفتقرًا إلى التوازن الذاتي.

منذ بداية الحرب التي دامت أكثر من مئة يوم، أُعيد تشكيل بنية القوى الأصلية بالكامل، وبات المشهد الإقليمي يتميز بأربع سمات جديدة تمامًا.

الأول، حتمية تراجع الهيمنة الأمريكية الإقليمية. أضعفت الحرب بشكل كبير الاستثمارات العسكرية الأمريكية وقوتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وأفقدتها قدرتها على "السيطرة الشاملة والهيمنة الأحادية". كما واجهت سياستها المتمثلة في الدعم غير المشروط لإسرائيل وممارسة أقصى الضغوط على إيران مقاومة واسعة من دول المنطقة. وأدركت دول الخليج استقلاليتها

نظام إقليمي خماسي: تكامل وتوازنات خارجية وإعادة بناء النظام الأمني وتنسيق التنمية والأمن وحوكمة رشيدة من القوى الكبرى

الاستراتيجية، ولم تعد تعتمد كلياً على النظام الأمني الأمريكي، وبدأت في تبني نهج دبلوماسي متنوع.

الثاني، أُعيد تشكيل موازين القوى الإقليمية، وبرزت بوادر نظام متعدد الأقطاب. عززت إيران نفوذها الجيوسياسي من خلال المناورات الاستراتيجية، وازداد نفوذها الطائفي وقدرتها التفاوضية في التنافس الإقليمي. وبينما تحتفظ إسرائيل بتفوقها العسكري، فقد تم كبح توسعها الاستراتيجي بقوة، وتراجعت قدرتها الرادعة الإقليمية بشكل ملحوظ. وتسرّع السعودية والإمارات ودول المجلس الأخرى وتحولها إلى "صانعة نظام"، حيث تُنسق بنشاط الحوار الإقليمي، وتُسوي الخلافات الطائفية، وتكامل الموارد الإقليمية، لتُصبح بذلك الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن في الوضع الإقليمي.

الثالث، أصبح نمط التدخل الخارجي أكثر تنوعًا ولا مركزية. فإلى جانب الولايات المتحدة، بدأت دول عديدة بالمشاركة الفعّالة في الخليج، لكن النموذج لم يعد قائمًا على هيمنة واحتكار جهة واحدة. بل تشكّل نظام توازن متعدد الأطراف، مما أدى إلى تفكيك المواجهة الثنائية التقليدية واحتكار السلطة، وبالتالي خلق مساحة استراتيجية لبناء نظام إقليمي مستقل.

الرابع، تجاوزت الرغبة في التعاون الإقليمي الصراعات بين الأطراف. فبعد الحرب، تخلّت الدول عمومًا عن عقلية "اختيار أحد الجانبين". وبدلًا من التركيز على المواجهة العسكرية والمناورات الطائفية، ركّزت أكثر على الانتعاش الاقتصادي، واستقرار الطاقة، والإدارة المشتركة للأمن، والتنمية.

ثانيًا. الأمن الأساسي والمخاطر السياسية وأزمة التوازن بعد الحرب

في حين تخفيف القيود يتيح فرصًا للتنمية، إلا أن مشاكل مثل إعادة توازن القوى، والاختلالات النظامية، والصراعات المستمرة،

تُسرّع السعودية ودول التعاون تحولها إلى "صانعة نظام" بتنسيق الحوار الإقليمي وتسوية الخلافات وتكامل الموارد الإقليمية

أغرقت منطقة الخليج في مأزق من أخطار متعددة ومتداخلة، لتصبح العقبة الرئيسية أمام بناء نظام جديد، يتركز أساسًا في أربعة أبعاد.

(١) خطر التشرذم في التفاعلات الإقليمية الناجم عن إعادة توازن القوى. بعد انهيار النظام الهيمني القديم، لم يتبلور نظام متوازن جديد بعد. وقد أدت إعادة توازن القوى المؤقتة إلى اضطراب في التفاعلات الإقليمية. فمن جهة، تسعى قوى إقليمية رئيسية مثل السعودية وإيران وتركيا إلى معالجة نقاط ضعفها الجيوسياسية وتوسيع نفوذها الإقليمي. وقد يؤدي تداخل المصالح وتضارب الأهداف الاستراتيجية بين هذه الأطراف إلى إشعال جولة جديدة من التنافس الجيوسياسي.

(٢) مخاطر التدخل الخارجي المُقنّن والخفي. على الرغم من تراجع الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة، فإن منطقة الخليج، لا تزال تحتفظ بقيمة استراتيجية، لن تختفي لعبة القوى العظمى، بل ستتغير صورتها فقط. فبعد الحرب، من المرجح أن تتحول أمريكا من "الوجود العسكري المباشر" إلى "الموازنة"، محافظةً على نفوذها وعرقلة بناء نظام إقليمي مستقل، وخلق انقسامات إقليمية، وتصدير المعدات العسكرية، والتحكم في قواعد الطاقة. في الوقت نفسه، يمكن لتدخل قوى خارجية أخرى أن يُحدث بسهولة تأثيرًا تراكميًا في اللعبة، مما يؤدي إلى التلاعب بالشؤون الإقليمية من قِبل قوى خارجية، ويجعل تحقيق الاستقلال الحقيقي أمرًا صعبًا. لم تُستأصل المخاطر الكامنة للتدخل الهيمني والاستقطاب بشكل كامل.

(٣) تُعيق التناقضات الهيكلية الداخلية المتجذرة التكامل السياسي بشدة. تختلف المطالب الاستراتيجية للدول اختلافًا كبيرًا: فدول مجلس التعاون الخليجي تُعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني؛ بينما تُعطي إيران الأولوية للمصالح الجيوسياسية وقوة الخطاب الطائفي؛ وتُعطي إسرائيل الأولوية لأمن البقاء والمزايا الإقليمية. يصعب بناء توافق في المصالح، مما يُشكل عقبة كبيرة أمام إرساء النظام.

(٤) يُبرز تفشي المخاطر الأمنية غير التقليدية بشكل مُركّز مواطن الضعف في النظام الأمني. فبينما تراجعت مخاطر الصراع العسكري التقليدي إلى حدٍ ما، تصاعدت التهديدات الأمنية غير التقليدية على نطاق واسع. وقد تستمر قضايا التنمية الاقتصادية الإقليمية وسبل العيش في مرحلة ما بعد الحرب، ومشاكل اللاجئين، وأزمات الديون، والتضخم في الانتشار؛ وقد يعود التطرف والإرهاب إلى الظهور؛ وتتشابك مخاطر معقدة مثل أمن نقل الطاقة، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي، والجريمة العابرة للحدود. علاوة على ذلك، يتسم النظام الأمني الحالي في الخليج بتجزئة شديدة، حيث تتصرف كل دولة بشكل مستقل، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الأمنية النظامية والعالمية.

ثالثاً: جدوى نظام التوازن الذاتي في الخليج: تحقيق نمط جديد مستقر من نزع الهيمنة وعدم التدخل؟

فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية، تمتلك منطقة الخليج الظروف والإمكانات اللازمة لبناء نظام إقليمي جديد يتسم بالتوازن الذاتي والاستقرار الشامل، وينأى عن احتكار الهيمنة، والمواجهة الثنائية، والتدخل الخارجي التعسفي. إلا أن هذا النظام لا يمكن تشكيله في المدى القريب؛ بل يتطلب بناء آليات طويلة الأمد، وتكوين توافق في الآراء، وتكامل القوى، ويمتلك أساسًا واقعيًا ومنطقيًا كافيًا لتحقيقه.

لن تقتصر الصين على دور تجاري محايد وستنطلق من مسؤوليتها كدولة كبيرة ومن عمق التعاون مع الدول العربية

المشاركة الدولية في الخليج لم تعد قائمة على الهيمنة بل توازن متعدد الأطراف وتفكيك المواجهة الثنائية التقليدية

الأول، أصبح الاستقلال الإقليمي اتجاهًا سائدًا لا رجعة فيه. فبعد سنوات من التنافس والاضطرابات بين القوى العظمى، أدركت دول الخليج أن الاعتماد على القوى الخارجية والانحياز لأحد الأطراف لن يؤدي إلا إلى صراعات داخلية مستمرة. ولا سبيل لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا من خلال الاستقلال الإقليمي، والحكم المشترك، والتعاون المتكافئ والمتبادل المنفعة. وفي الوقت الراهن، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بنشاط على تعزيز الحوار الإقليمي، وتستمر آلية المصالحة السعودية الإيرانية في العمل، ويتعمق التعاون الإقليمي متعدد الأطراف، مما يوفر قاعدة من الرأي العام والإرادة السياسية لبناء نظام إقليمي مستقل.

الثاني، فقدت الهيمنة الأحادية القطبية والمواجهة الثنائية القطبية موطئ قدمهما تمامًا. تراجع النفوذ المطلق لأمريكا، ولم يعد بإمكانها احتكار النظام الخليجي بمفردها. في الوقت نفسه، ترفض دول المنطقة الانزلاق إلى مواجهة ثنائية قطبية جديدة، وتسعى إلى انتهاج دبلوماسية تعددية متوازنة، متخليةً عن التفكير القائم على التكتلات، وأصبح الهيكل الإقليمي متعدد الأقطاب القائم على التعايش والتوازن المتكافئ اتجاهًا حتميًا. الثالث، يطغى التوافق الإقليمي على الخلافات، مما يوفر أساسًا للتكامل. على الرغم من وجود اختلافات طائفية ومصالحية بين الدول، إلا أنها تتشارك درجة عالية من المصالح المشتركة في مجالات جوهرية مثل أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار، وأمن الممرات، والحوكمة الإقليمية. هذا هو الرابط الأساسي الذي يتجاوز الخلافات، ويبني التآزر، ويؤسس نظامًا موحدًا.

من منظور المعوقات، لا يزال بناء نظام مستقل يواجه أوجه قصور قصيرة الأجل: الأول، تفتقر المنطقة إلى قوة تنسيق مركزية؛ إن توازن القوى وتنوع مطالب الدول يجعل من الصعب تشكيل قوة قيادية موحدة للنظام. الثاني، لن تنسحب القوى الخارجية الكبرى طواعيةً من الساحة. ثالثاً، التناقضات التاريخية معقدة، وإعادة بناء الثقة، ووضع الآليات، وتوحيد القواعد سيتطلبان فترة طويلة.

باختصار، فإن الشكل النهائي للنظام الخليجي المستقبلي لا تهيمن عليه قوة مهيمنة واحدة، ولا هو صراع ثنائي القطب وتوازن قوى، بل هو نظام حكم تشاركي يتميز بـ "الاستقلال الإقليمي كركيزة أساسية، والمشاركة الخارجية كمكمل، والقواعد متعددة الأطراف كقيود، وتوازن المصالح بين مختلف الأطراف". ستضطلع دول المنطقة بدور قيادي في الشؤون، ولا يمكن للقوى الخارجية المشاركة في التعاون إلا بشرط احترام السيادة والالتزام بالقواعد الإقليمية، والتحرر التام من احتكارات الهيمنة والتدخل التعسفي، وتحقيق توازن واستقرار إقليميين حقيقيين.

وبناءً على ذلك، فإن بناء نظام أمني إقليمي شامل ومتناغم ومنسق أمر ممكن للغاية. سيُحدث النظام الأمني الجديد تحولاً جذرياً عن نموذج المواجهة العسكرية التقليدي، متخذاً "الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام" جوهراً له. وسينسق بين الأمن التقليدي وغير التقليدي، ويُنشئ آليات متعددة الأطراف للوساطة في النزاعات، والوقاية والسيطرة المشتركة، والحوار الأمني، وإدارة الأزمات، مُحققاً بذلك تحولاً من نموذج أمني قائم على "المواجهة والتوازن" إلى نموذج قائم على "الحوكمة المشتركة والربح المتبادل".

رابعاً: الدور الاستراتيجي للصين: تجاوز الحياد والمشاركة الفعّالة في بناء النظام الأمني لدول الخليج

بالنظر إلى الصراع الأمريكي / الإسرائيلي ـ الإيراني، حافظت الصين باستمرار على موقف محايد، ملتزمة بمبادئ عدم الانحياز، وعدم المواجهة، وعدم التدخل في النزاعات العسكرية. وكانت وسائل مشاركتها الرئيسية هي التعاون الاقتصادي والتجاري، وتقديم المساعدات المعيشية، والوساطة الدبلوماسية – وهو خيار منطقي في ظل ظروف الحرب الاستثنائية.

ترفض دول الخليج الانزلاق للمواجهة وتنتهج دبلوماسية متوازنة وأصبح الهيكل متعدد الأقطاب القائم اتجاهًا حتميًا

خلال هذه الفرصة التاريخية لإعادة إعمار منطقة الخليج بعد الحرب، لن تقتصر الصين على دور تجاري محايد تقليدي. بل ستنطلق، انطلاقاً من مسؤوليتها كدولة كبيرة، ومن عمق التعاون بينها وبين الدول العربية، ومن الثقة الاستراتيجية المتبادلة العالية بين الجانبين، لتتجاوز بذلك البُعد الأحادي للتعاون الاقتصادي، وتشارك بفعالية في مجمل عملية المصالحة السياسية في الخليج، والإدارة الأمنية المشتركة، وبناء النظام، والحوكمة الإقليمية. وستصبح الصين مُرسِّخةً للنظام المتوازن الجديد في الخليج، وبانيةً للنظام الأمني، ووسيطاً للسلام الإقليمي، وقائدةً في التعاون متبادل المنفعة. إن دور الصين ليس تدخلاً من أجل الهيمنة أو استرضاءً قائماً على التكتلات، بل هو دور محايد، ونزيه، ومُفيد للطرفين، ومحترم للسيادة، وملتزم بالقواعد، ومشارك بنّاء، ويتجلى ذلك تحديداً في٤ مجالات أساسية.

(١) المستوى السياسي: التمسك بموقف عادل والمساهمة في المصالحة الإقليمية وتوحيد النظام

لطالما التزمت الصين بمبادئها الأساسية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، واحترام خيارات دول المنطقة المستقلة. وقد جعل هذا الموقف من الصين طرفًا ثالثًا محايدًا موثوقًا به بين جميع الأطراف في منطقة الخليج.

بعد الحرب، ستواصل الصين الاستفادة من مزاياها الدبلوماسية، والبناء على التجربة الناجحة للمصالحة السعودية / الإيرانية، وتعزيز الحوار السياسي المنتظم بين دول المنطقة، وإنشاء منصات متعددة الأطراف لحل النزاعات، ومساعدة الدول على حل الخلافات التاريخية وإعادة بناء الثقة السياسية المتبادلة. وفي الوقت نفسه، ستعمل على تعزيز سيادة القانون وتوحيد النظام الإقليمي الخليجي، والدعوة إلى نبذ التفكير الهيمني والتكتلي والمواجهة، والعمل على إرساء نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، ومستند إلى القانون الدولي والتوافق الإقليمي. وهذا من شأنه أن يمنع القوى الخارجية من التدخل التعسفي في الشؤون الإقليمية واحتكارها، ويوفر ضمانات مؤسسية لبناء نظام مستقل.

(٢) المستوى الأمني: تجاوز القيود التقليدية وبناء نظام تعاون أمني متعدد الأوجه وتشاركي

كان يُعتقد سابقًا أن الصين تُعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب الأمن في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، متجاهلةً التعاون العسكري والأمني. سيتم تكييف هذا النموذج بشكل كامل مع الواقع الجديد وتطويره.

ولمعالجة نقاط الضعف في منطقة الخليج – ارتفاع معدل التهديدات الأمنية غير التقليدية، ونقص آليات الأمن، والتدخلات الأمنية الخارجية المتفشية – ستشارك الصين بفعالية في بناء النظام الأمني الإقليمي، مع التركيز على التعاون الأمني البنّاء والدفاعي والمربح للجميع. أولًا، ستُجري تعاونًا عمليًا في مجالات الأمن غير التقليدية مثل مكافحة الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار، والأمن البحري، ومراقبة الحدود، والأمن السيبراني، لمساعدة دول الخليج على تحسين قدراتها الأمنية والوقائية المستقلة. ثانيًا، ستُنشئ آلية حوار أمني للشرق الأوسط والخليج وآلية لإدارة الأزمات لتعزيز تبادل المعلومات الأمنية الإقليمية والوقاية والسيطرة المشتركة، وسدّ الثغرات في آليات الأمن الإقليمية. ثالثًا، ستلتزم الصين بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، وستجري تبادلات مناسبة في مجال التكنولوجيا الأمنية، والتعاون الدفاعي، والتعاون في حفظ السلام، متجنبةً التحالفات العسكرية، ونشر القوات لأغراض الهيمنة، وخلق المواجهة، متميزةً بذلك عن التدخل الأمني الغربي المهيمن.

رابعًا، ستنفذ الصين مقترحها ذي النقاط الأربع لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والذي يرتكز على تنسيق التنمية والأمن، وتعزيز الأمن من خلال التنمية، والحفاظ على الاستقرار من خلال الأمن، وبالتالي حل معضلة الأمن الإقليمي.

النظام الخليجي المستقبلي تشاركي ركيزته الاستقلال والمشاركة الخارجية مكمل مع توازن المصالح بين الأطراف

(٣) المستويات الاقتصادية والحوكمة: تعزيز أسس النظام وبناء بيئة إقليمية رابحة للجميع. يُعد الترابط الاقتصادي الركيزة الأساسية للاستقرار الإقليمي والنظام الدائم، كما أنه يمثل مجال قوة تقليدي للتعاون بين الصين ودول الخليج. تحتاج دول الخليج ما بعد الحرب بشكل عاجل إلى الانتعاش الاقتصادي، والتحديث الصناعي، والتحول في قطاع الطاقة. ستواصل الصين تعميق التعاون العملي الشامل لتوفير الدعم الاقتصادي لنظام إقليمي جديد.

من جهة، ستعزز الصين التعاون الاستراتيجي في مجال الطاقة، وتوطد الأسس التجارية للطاقة، وتشجع على تنويع مصادر الطاقة، والتعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة، والتطوير المشترك لمصادر الطاقة الجديدة، مما يساعد دول الخليج على التحرر من احتكار الغرب للطاقة والحفاظ على استقرار سوق الطاقة العالمي وأمن الطاقة الإقليمي. ومن جهة أخرى، ستوسع الصين تعاونها في مجالات البنية التحتية والاقتصاد الرقمي والتمويل ومشاريع سبل العيش وسلاسل التوريد، معتمدةً على منصات التعاون متعددة الأطراف لمساعدة دول الخليج على تحقيق تحول اقتصادي متنوع وتجاوز مأزق الاعتماد على مورد واحد. وفي الوقت نفسه، ومن خلال التعاون الاقتصادي والتجاري المربح للطرفين، ستعزز الصين الترابط الإقليمي، وتخفف من الآثار الانقسامية للمواجهة الجيوسياسية والخلافات الطائفية، وتعزز الثقة السياسية المتبادلة والحوكمة الأمنية المشتركة من خلال التكامل الاقتصادي، جاعلةً السلام والاستقرار والمنفعة المتبادلة قيماً إقليمية مشتركة.

(٤) المستوى الاستراتيجي: موازنة التنافس بين القوى العظمى وحماية فضاء التنمية الإقليمي المستقل

في مواجهة محاولات بعض القوى الخارجية لمواصلة التدخل في شؤون الخليج، وخلق انقسامات إقليمية، وعرقلة بناء نظام مستقل، ستلعب الصين دوراً موازناً. ستدعم الصين باستمرار التعددية، وتعارض الهيمنة والأحادية والمواجهة التكتلية، وتحترم الاستقلال الاستراتيجي لدول الخليج، وتدعم الدور المحوري لمجلس التعاون الخليجي في الحوكمة الإقليمية.

لا يهدف تدخل الصين إلى استبدال القوى القائمة أو إرساء احتكار جديد، بل إلى كسر احتكار قوة عظمى واحدة من خلال تعاون استراتيجي متنوع، وموازنة التدخل الخارجي المفرط، وتوفير مساحة استراتيجية لدول الخليج لاستكشاف مساراتها الخاصة لبناء النظام، وضمان تطور البنية الإقليمية نحو المساواة والتوازن والاستقلال والاستقرار.

خامساً: الحل الأمثل لإعادة بناء النظام الإقليمي: حوكمة متعددة الأبعاد وتوازن داخلي وخارجي واستقرار طويل الأمد

بدمج المخاطر والتحديات وفرص التنمية في منطقة الخليج، وتكييف مسار مشاركة الصين، يمكن تلخيص الحل الأمثل لبناء نظام مستقر ومتوازن في منطقة الخليج ما بعد الحرب في حل نظامي ذي خمسة محاور: "تكامل داخلي مستقل، وضوابط وتوازنات خارجية متعددة الأوجه، وإعادة بناء النظام الأمني، وتنسيق التنمية والأمن، وحوكمة رشيدة من قبل القوى الكبرى". الأول، بناء توافق داخلي وتعزيز التكامل الإقليمي. باستخدام مجلس التعاون الخليجي كمنصة أساسية، سنعمل على دمج نقاط قوة جميع الأطراف في المنطقة، وإنشاء آلية متعددة الأطراف منتظمة للحوار الإقليمي، والوساطة في النزاعات، والحوكمة الأمنية المشتركة، والتعاون الاقتصادي، وحل الخلافات الطائفية والعرقية والقائمة على المصالح، وبناء توافق في الآراء حول التنمية المستقلة، وتحقيق توازن القوى داخل المنطقة، ومنع الانقسامات الداخلية والمواجهات بين الكتل.

الثاني، سنعيد تشكيل النظام الأمني لتحقيق حوكمة أمنية شاملة مشتركة. سنتخلى عن نموذج المواجهة القائم على التحالفات العسكرية الغربية، ونبني نظامًا أمنيًا شاملًا بقيادة الحكم الذاتي الإقليمي، بمشاركة دول متعددة وبمساعدة صينية. سنركز على

تراجعت مخاطر الصراع العسكري التقليدي وتصاعدت التهديدات الأمنية غير التقليدية على نطاق واسع

إدارة النزاعات التقليدية والحوكمة الأمنية غير التقليدية، ونؤسس آلية طويلة الأمد للاستجابة السريعة للأزمات، والوقاية المشتركة من المخاطر والسيطرة عليها، والوساطة السلمية في النزاعات، لتحقيق أمن مستدام.

الثالث، سنلتزم بالتوازن الداخلي والخارجي، وننظم حدود مشاركة القوى الخارجية. سنوضح المبدأ الأساسي لـ "القيادة الإقليمية والمساعدة الخارجية"، ونرفض احتكار أي دولة للشؤون الإقليمية والتدخل التعسفي في الشؤون الداخلية، ونوجه القوى الخارجية الكبرى نحو التعاون الإيجابي في إطار القانون الدولي، ونشكل نظامًا متعدد الأوجه للضوابط والتوازنات، بحيث لا يتجاوز أي طرف حدوده.

الرابع، تنسيق التنمية والأمن لترسيخ أسس الاستقرار طويل الأمد. ينبغي لنا حلّ النزاعات الإقليمية العميقة من خلال الانتعاش الاقتصادي، والتحديث الصناعي، وتحسين سُبل العيش. وبالاعتماد على التعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين والدول العربية، ينبغي تعزيز تحديث منطقة الخليج، وتضييق فجوات التنمية الإقليمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال التنمية المشتركة، بما يُحقق التمكين المتبادل للأمن والتنمية.

الخامس، تعميق التعاون الصيني / العربي والاستفادة من الدور البنّاء للصين. وانطلاقًا من موقعها كطرف ثالث مُحايد، ستواصل الصين دورها كوسيط سلام، وباني أمن، وشريك تنمية، وحافظ للنظام. ولن تسعى إلى الهيمنة الجيوسياسية، أو تشكيل تحالفات عسكرية، أو التدخل في الشؤون الداخلية. ومن خلال نموذج تعاون مرن وعملي ومُربح للطرفين، ستُساعد الصين دول الخليج على بناء نظام متوازن جديد خالٍ من الهيمنة والاحتكارات والمواجهة والتدخل التعسفي.

خاتمة

تُشكل حرب المئة يوم نهايةً تامةً لنظام الهيمنة القديم في الخليج، مُدشّنةً عهداً جديداً من الاستقلال الإقليمي، والتوازن متعدد الأقطاب، والحوكمة القائمة على مبدأ الربح للجميع. تمتلك منطقة الخليج الظروف التاريخية اللازمة للابتعاد عن الهيمنة، والاستقطاب، وتدخل القوى. ومن خلال التكامل الداخلي، وبناء الآليات، والحوكمة الأمنية التعاونية، فهي قادرة تماماً على بناء نظام إقليمي جديد مستقر وشامل ومنسق، ونظام أمني متكامل.

لطالما تجاوز دور الصين في الخليج مجرد المراقبة المحايدة والعلاقات التجارية. وفي ظل تحولٍ غير مسبوق وإعادة هيكلة النظام الإقليمي، ستشارك الصين مشاركةً فعّالةً في مجمل عملية المصالحة السياسية، وبناء الأمن، والتنمية الاقتصادية، وإعادة تشكيل النظام في منطقة الخليج، من خلال موقف عادل ومحايد، وفلسفة الربح للجميع، وإجراءات عملية ومتنوعة. لن تغيب الصين ولن تتقاعس، بل ستضطلع بمسؤولياتها كقوة عظمى لمساعدة المنطقة على تجاوز المعضلات الأمنية والسياسية وتحقيق التوازن في تنافس القوى العظمى؛ ولن تتجاوز حدودها أو تمارس الهيمنة، بل ستحترم الخيارات المستقلة لدول المنطقة وتلتزم بمبادئ التعددية.

وفي المستقبل، ستواصل الصين تقديم تعاونٍ راسخ، ونهجٍ شامل، وخبرةٍ راسخة في الحوكمة، لمساعدة منطقة الخليج على تحقيق تحولٍ تاريخي من "الحرب والصراع" إلى "السلام والاستقرار"، ومن "التبعية الخارجية" إلى "التوازن الذاتي"، ومن "التشرذم والانقسام" إلى "التعاون المتكامل الرابح للجميع"، لتصبح بذلك القوة البناءة الأكثر موثوقية وثباتًا للنظام الإقليمي الجديد في الخليج.

* أمين عام مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية ـ بروفسور جامعة شنغهاي للدراسات الدولية - الصين

دور العامل الاقتصادي في تعزيز الأمن بعد حرب إيران

نجاح السياسات الأمنية يعتمد على دمج الاقتصاد ضمن استراتيجيات الأمن الوطني والإقليمي والدولي

يُمثل العامل الاقتصادي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي، حيث تسهم قوة الاقتصاد في بناء الاستقرار السياسي الداخلي وتقليل النزاعات والصراعات المسلحة، كما يعتمد استقرار الدول على توفير الحاجات الأساسية والحد من ارتفاع معدلات البطالة، مما يُعزز السلم المُجتمعي ويمنع التوترات الداخلية والخارجية، ويسهم في تثبيت دعائم الاستقرار.

يلعب الاقتصاد دورًا محوريًا في تشكيل الأمن الإقليمي والدولي، حيث يُمكن للاعتماد الاقتصادي المُتبادل والسياسات الاقتصادية التكاملية أن يسهما في ردع الصراعات أو أن يُستخدما كأدوات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول. ففي النظرية الليبرالية، يُنظر إلى الروابط التجارية العميقة والمؤسسات الاقتصادية الدولية بوصفها عوامل مُعززة للسلام، في حين ينظر الواقعيون إلى الأدوات الاقتصادية من منظور القوة والمصالح الاستراتيجية.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وعلى المستوى العملي، تستخدم الدول آليات اقتصادية متعددة كالتجارة والاستثمار والعقوبات والمساعدات الاقتصادية لتحقيق أهداف أمنية وسياسية. وتُظهر التجارب التاريخية والمعاصرة العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والأمن؛ فالتكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والمدعوم بخطة مارشال، أسهم في تحقيق فترة غير مسبوقة من السلام والاستقرار، بينما حققت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وكوريا الشمالية وروسيا نتائج أمنية متفاوتة رغم تأثيراتها الاقتصادية الواضحة.

سنتناول في مقالنا هذا بيان الأطر النظرية لتفسير العلاقة بين الاقتصاد والأمن، واستعراض الآليات الاقتصادية المؤثرة في الأمن الإقليمي والدولي، علاوة على تسليط الشراكة والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط مدخل لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

أولاً- الأطر النظرية لتفسير العلاقة بين الاقتصاد والأمن:

١) النظرية الليبرالية

تركز النظريات الليبرالية على أن الاعتماد الاقتصادي المُتبادل والمؤسسات الدولية يُعززان التعاون والسلام بين الدول. وتستند الليبرالية التجارية إلى فكرة أن زيادة التبادل التجاري ترفع تكلفة الصراع العسكري، مما يجعل الحرب خيارًا غير عقلاني اقتصاديًا. وقد طوّر عدد من الباحثين هذه الفكرة في إطار ما يُعرف السلام الكانطي "السلام الدائم"، حيث يؤدي تفاعل الديمقراطية والتجارة الدولية والمؤسسات الدولية إلى تقليل احتمالية نشوب الحروب. ومن هذا المنطلق، اعتُبرت التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي وسائل لبناء الثقة وتقليل النزاعات. ويُعد التكامل الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية مثالًا واضحًا على تطبيق هذا التصور، إذ ارتبطت مشاريع التكامل الاقتصادي الأوروبية بهدف سياسي وأمني يتمثل في منع تكرار الحروب التي شهدتها القارة خلال النصف الأول من القرن العشرين.

٢) النظرية الواقعية

على النقيض من الليبرالية، تنظر المدرسة الواقعية إلى الأمن بوصفه نتاجًا لتوازنات القوة والمصالح الوطنية. ومن هذا المنظور، لا يُعد الاقتصاد أداة لتحقيق السلام بقدر ما يُعد وسيلة لتعزيز النفوذ والقوة الوطنية. ويرى أنصار النظرية الواقعية أن

السعودية الثالثة عالميًا الأغنى بالموارد الطبيعية بـ (٣٤,٤) تريليون بعد روسيا بـ (٧٥) تريليونا وأمريكا (٤٥) تريليون دولار

العلاقات الاقتصادية قد تؤدي إلى خلق حالات من الاعتماد غير المُتكافئ تسمح للدول الأقوى باستغلال نقاط ضعف الدول الأخرى. كما يمكن أن تتحول الروابط التجارية إلى أدوات ضغط سياسية في أوقات الأزمات.

٣) الاقتصاد كأداة للسياسة الخارجية

يشير هذا المفهوم إلى استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير في سلوك الدول الأخرى، سواء من خلال وسائل تعاونية كاتفاقيات التجارة والاستثمار أو من خلال وسائل قسرية كالعقوبات الاقتصادية والقيود التجارية. وأصبحت التجارة والمساعدات والاستثمارات أدوات سياسية لا تقل أهمية عن الدبلوماسية أو القوة العسكرية، الأمر الذي جعل الاقتصاد والأمن أكثر ترابطًا في النظام الدولي المعاصر.

ثانياً- الآليات الاقتصادية المؤثرة في الأمن الإقليمي والدولي:

تتعدد وتتنوع الآليات الاقتصادية التي تؤثر على تحقيق الأمن الإقليمي والدولي، وقد استخدمت هذه الآليات من قبل العديد من الدول والمُنظمات الدولية، ويمكن إيجاز أهم هذه الآليات بالآتي

١) الاعتماد التجاري المُتبادل

يُعد الاعتماد التجاري المُتبادل أحد أهم الآليات الاقتصادية المؤثرة في الأمن الإقليمي. فعندما ترتبط الدول بشبكات تجارية واسعة، تصبح تكلفة الصراع العسكري مرتفعة اقتصاديًا، إذ يؤدي النزاع إلى تعطيل التجارة والاستثمار وخسارة الأسواق،

العقوبات أدوات قسرية ضد الدول المستهدفة تشمل حظر التجارة وتجميد الأصول المالية والقيود المصرفية وحظر الاستثمارات

كما تخلق الشراكات والتبادلات التجارية مصالح مشتركة بين الدول، مما يجعل خيار الحروب والنزاعات المسلحة غير مرغوب استراتيجياً.

٢) أدوات الضغط والدبلوماسية الاقتصادية

تستخدم الدول قوتها الاقتصادية كالمساعدات والمعونات والاستثمارات والعقوبات والتحكم في سلاسل التوريد كأدوات لردع التهديدات وحفظ التوازن الاستراتيجي دون الحاجة للتدخل العسكري.

أ- العقوبات الاقتصادية

توصف العقوبات الاقتصادية بأنها أدوات قسرية تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية للتأثير في سلوك الدول المستهدفة، وتشمل حظر التجارة وتجميد الأصول المالية والقيود المصرفية وحظر الاستثمارات. ورغم أن العقوبات غالبًا ما تُحدث خسائر اقتصادية كبيرة، فإن نجاحها السياسي ليس مضمونًا، ويعتمد على درجة التعاون الدولي وقوة الاقتصاد المُستهدف ووضوح الأهداف السياسية.

ب- المساعدات الاقتصادية وإعادة الإعمار

تلعب المساعدات الاقتصادية دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار بعد النزاعات أو في الدول الهشة، حيث تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز المؤسسات الحكومية، ويمكن الإشارة في هذا المجال الى مشروع مارشال الذي أعاد بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم الاستثمار الأجنبي المُباشر في نقل التكنولوجيا وتطوير نظم وأساليب الإدارة وخلق فرص العمل ورفع الإنتاجية وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. وكان له دور مهم في تعزيز الاستقرار في دول جنوب شرق آسيا كالفلبين وإندونيسيا والفلبين، وساهم في تحقق طفرات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي في الهند وتشيلي ورواندا وزيمبابوي وأوغندا.

٣) التنمية الاقتصادية والتوظيف كدرع أمني

ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالأمن الداخلي والخارجي، فكلما ارتفع مستوى المعيشة وتوسعت فرص العمل انخفضت احتمالات اندلاع النزاعات الداخلية، كما يؤدي النمو الاقتصادي المُستدام والتوزيع العادل لثمار التنمية إلى القضاء على الفقر بمختلف أشكاله، والبطالة لاسيما بين الشباب، وهما السببان الجذريان لمعظم التوترات المُجتمعية والسياسية التي تُهدد استقرار الأقاليم.

٤) أمن الطاقة

أصبح أمن الطاقة أحد أهم أبعاد الأمن الاقتصادي، وتسعى الدول إلى ضمان استمرارية الإمدادات وتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على المُوردين الخارجيين. وأثبتت الحرب الأمريكية الاسرائيلية الإيرانية والتي أدت إلى أغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية أهمية تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد النفط والغاز، علاوة على تنويع مصادر التوريد من مناطق مختلفة من دون الركون على منطقة الخليج العربي، التي تُعد من أكثر مناطق العالم توتراً من الناحية الجيو سياسية.

٥) التكامل الاقتصادي

يساهم التكامل الاقتصادي في بناء بيئات أكثر استقرارًا من خلال تعزيز المصالح المشتركة وتطوير آليات تسوية النزاعات ودعم التنمية الإقليمية. تساهم التكتلات الاقتصادية كتجربة الآسيان في تسريع وتيرة التنمية وبناء منظومة دفاعية واستقرار إقليمي شامل.

أ- أوروبا: خطة مارشال والتكامل الأوروبي

أطلقت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية. وأسهمت الخطة التي قدرت قيمة مشاريعها بنحو (١٣) مليار دولار في إعادة تشغيل المصانع وتطوير البنية التحتية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، مما مهّد الطريق لإنشاء الاتحاد الأوروبي وتحقيق استقرار طويل الأمد في القارة الأوروبية.

التجارة والمساعدات والاستثمارات أدوات سياسية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية ما جعل الاقتصاد والأمن أكثر ترابطًا في النظام الدولي

ب- آسيا والمحيط الهادئ: رابطة دول جنوب شرق آسيا" الآسيان"

استخدمت رابطة دول جنوب شرق آسيا **ASEAN** التكامل الاقتصادي لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل التوترات التاريخية بين أعضائها. وباتت تجربة الآسيان تطرح بوصفها نموذجا فريداً للتعاون بين فرقاء متصارعين بينهم حروب وصراعات قديمة استمرت لفترات طويلة، كما أن بينهم خلافات دينية وعرقية وإيديولوجية، وهنا يمكن الاستفادة من هذه التجربة في بناء نظام إقليمي شرق أوسطي يشكل فيه الاقتصاد العمود الفقري لتحقيق الأمن الإقليمي ومن ثم الأمن الدولي.

يدعم التكامل الاقتصادي الأمن الوطني والإقليمي لدول الأسيان من خلال ما يلي:

- نزع فتيل الصراعات: من خلال تغليب المصالح المشتركة والاعتماد التجاري المُتبادل، تمكنت دول الآسيان من تحويل التوترات التاريخية والنزاعات الإقليمية إلى تعاون سلمي ومشاريع تنموية
- بناء الصمود الاستراتيجي: تعزيز الصمود الاقتصادي يقلل من قابلية التأثر بالأزمات الدولية والضغوط الخارجية، مما يحافظ على سيادة الدول الأعضاء واستقلال قرارها.
- الأمن البشري: رفع مستوى المعيشة وإخراج الملايين من براثن الفقر من خلال الاندماج التجاري وسلاسل التوريد يُقلل من الاضطرابات الداخلية، والجرائم العابرة للحدود.
- الأمن البحري: يقع الإقليم على ممرات بحرية حيوية، والنمو الاقتصادي يُمكن الدول من حماية وتأمين هذه الممرات الاستراتيجية.
- وتجدر الإشارة إلى أن رابطة دول جنوب شرق آسيان " الأسيان" تعمل اليوم بفضل قوة سوقية تبلغ (٣,٩) تريليون دولار، (٦٨٠) مليون نسمة، على تشكيل سوق موحدة سلسة- تركز على الابتكار والاستدامة والازدهار المشترك والأمن الإقليمي، وتعتمد على نمو سكانها من ذوي الدخل المتوسط.

ج- إفريقيا: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

تُمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد أكبر مشروعات التكامل الاقتصادي في العالم تجمع بين (٥٥) دولة من الاتحاد الإفريقي، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التجارة البينية وخلق فرص العمل وتقليل مسببات النزاعات المرتبطة بالفقر والتهميش. وتعد منطقة التجارة الحرة القارية أحد المشاريع الرئيسة لأجندة ٢٠٦٣ وهي استراتيجية التنمية طويلة المدى لتحويل القارة إلى قوة عالمية.

وتهدف الاتفاقية إلى تمكين التدفق الحر للسلع والخدمات عبر القارة وتعزيز الوضع التجاري لإفريقيا في السوق العالمية وإنشاء سوق قاري يبلغ عدد سكانه حوالي (١,٣) مليار نسمة ويبلغ إجمالي الناتج المحلي نحو (٣,٤) تريليون دولار. وتشير التقديرات إلى منطقة التجارة الحرة القارية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الإفريقية بنسبة (٥٢,٣٪) عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد ومضاعفة هذه التجارة إذ تم تخفيض الحواجز غير الجمركية أيضاً.

ثالثاً- الشراكة والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط مدخل لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي

تشير تجارب مناطق وأقاليم عديدة بأن بناء الشراكات وتعزيز التعاون الاقتصادي شكل مصدر لاستقرار مناطق مختلفة في العالم سواء في أوروبا أو آسيا أو إفريقيا. وتمتلك منطقة الشرق الأوسط فرصًا كبيرة جداً لبناء استقرار أمني وتحقيق تنمية مُستدامة لشعوب المنطقة إذا تبنت نهج اقتصادي يستند على مشاريع شراكة حقيقية في مجالات مختلفة كالبنية التحتية والزراعة والصناعة، لاسيما أنها تمتلك موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم، المعادن النادرة، النحاس، اليورانيوم والحديد والفوسفات. وصنفت ثلاثة دول شرق أوسطية

العقوبات تُحدث خسائر اقتصادية كبيرة لكن نجاحها السياسي ليس مضمونًا ويعتمد على التعاون الدولي وقوة الاقتصاد المُستهدف

ضمن الدول الأغنى عالمياً من حيث قيمة الموارد الطبيعية، إذ جاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثالثة عالمياً بـ (٣٤,٤) تريليون دولار بعد الاتحاد الروسي بـ (٧٥) تريليون والولايات المتحدة (٤٥) تريليون، ثم جاءت إيران بالمرتبة الخامسة (٢٧,٣) تريليون دولار، والعراق بالمرتبة التاسعة (١٥,٩) تريليون دولار أمريكي. وتمتلك دول الشرق الأوسط الثلاثة السعودية وإيران والعراق قرابة (٧٨) تريليون دولار.

شكل (١) الدول العشر الأغنى عالمياً من حيث قيمة الموارد الطبيعية (٢٠٢٦) "تريليون دولار"

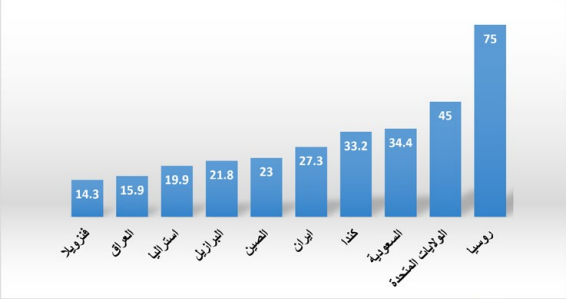

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المشاريع والمُبادرات التي يمكن أن تعزز من الشراكة والتعاون بين دول الشرق الأوسط بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام وتثبيت دعائم الأمن الإقليمي.

١- مشروع الربط السككي بين تركيا والسعودية

يمثل مشروع الربط السككي بين تركيا والسعودية ممراً لوجستياً وتجارياً استراتيجياً يمتد من إسطنبول إلى الرياض مروراً بسوريا والأردن، ويهدف إلى ربط دول الخليج بأوروبا. تبلغ مدى التنفيذ حوالي ٣ سنوات، وتسعى الدولتان من خلاله إلى تعزيز سلاسل الإمداد وزيادة المناطق اللوجستية في ظل التوترات الدولية التي تؤثر على الممرات البحرية. ويعد المشروع بديل أمن وسريع وسيقلل من تكلفة ووقت نقل السلع بين السعودية وتركيا. وهناك احتمالية لتوسيع نطاق المشروع ليرتبط بالعراق، علاوة على امتداده مستقبلاً نحو القارة الأوروبية. وستكون السعودية هي المحرك الرئيس لهذا المشروع، لما تمتلكه من قاعدة صناعية، إذ لديها صناعات النفط، والبتروكيماويات، والتعدين، علاوة على الثورة الصناعية الرابعة التي تتبنها المملكة، بحيث تصبح اليوم مصدرة ومستوردة في ذات الوقت. وستكون المملكة نقطة ربط بين قارة آسيا وإفريقيا والقارة الأوروبية، عبر هذا المشروع الذي يندرج ضمن الاستراتيجية اللوجستية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى تعزيز دور السعودية في القطاع اللوجستي كنقطة ربط بين القارات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم النظر للمشروع على أنه مجر قطار للسكك، وإنما هو مشروع جيوسياسي اقتصادي ولوجستي يخدم الدول المشاركة فيه كافة، سواء تركيا أو سوريا أو الأردن أو السعودية، وكذلك دول الخليج، بما ينعكس على زيادة تدفق السلع، علاوة على خلق حول بديلة ومسارات لوجستية غير المسارات الحالية.

٢- طريق التنمية:

تسببت الحروب والتوترات في الشرق الأوسط في اضطرابات كبيرة في خطوط النقل، مما يجعل مشروع طريق التنمية بديلاً استراتيجياً. ومشروع طريق التنمية يشكل طريقاً برياً وسكة حديد تمتد من العراق إلى تركيا وموانئها، ويشكل محور جيو- اقتصادي إقليمي، يربط مياه الخليج الدافئة بعمق السوق الأوروبية البادرة، ويهدف إلى نقل السلع بين أوروبا ودول الخليج ويُعد من أقصر الطرق التي تربط بين الجانبين. حيث سيختصر نقل السلع من آسيا إلى أوروبا من (٣٣) يوماً إلى حوالي (١٥) يوماً، وهو تقليص كفيل بخفض التكاليف اللوجستية بنسبة تصل إلى (٤٠٪) وفقاً لتقديرات أولية.

ويبلغ طول طريق التنمية (١٢٠٠) كيلومتر داخل العراق، ويتضمن المشروع في تركيا (٢٠٨٨) كيلومتراً من خطوط السكك الحديدية، منها (٦١٥) كيلومتر جديدة، إضافة إلى (١٩١٢)

كيلومتراً من ممرات الطرق البرية، بينها (٣٢٠) كيلومتراً من الطرق السريعة الجديدة. وسيعزز المشروع التي اتفقت عليه تركيا والعراق وقطر والإمارات تجارة الترانزيت بالمنطقة، ويرفع حجم الشحن في الموانئ ومراكز الخدمات اللوجستية، كما يساهم في تنشيط الاستثمارات في مناطق جنوب شرق الأناضول. كما سيعزز الاقتصادي والتجاري للدول المشاركة فيه علاوة على منحها دور أكبر في التفاعلي مع أسواق أوروبا ليس كمصدرين للطاقة فحسب، وأنما كشركاء في منظومة نقل وسلاسل توريد كاملة، كما يفتح أفاق جديدة لتصدير السلع الصناعية غير النفطية نحو أوروبا وآسيا الوسطى عبر العراق ويمنح المستثمرين الاتراك والخليجين فرصاً للدخول في قطاعات اللوجستيات والمناطق الاقتصادية الحرة المزمع إنشاؤها على امتداد الطريق. كم سيساهم المشروع في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعراق بنسبة تراكمية تصل إلى (١٥-١٨٪) خلال العقد القادم، الأمر الذي سيساعد في إعادة بناء هيكل الاقتصاد العراقي لصالح التنوع والاستدامة.

٣- صندوق إعادة إعمار إيران

تتمحور خطة إعادة إعمار إيران وتنميتها اقتصادياً على تأسيس صندوق مقترح بقيمة (٣٠٠) مليار دولار كحافز اقتصادي تم طرحه في إطار مُذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران على نسق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. يهدف هذا الصندوق إلى تطوير البنية التحتية والطاقة والنقل في إيران من خلال جذب قروض واستثمارات دولية وإقليمية، تساعدها على التعافي بعد الحرب.

ويمكن أن تساهم أطراف دولية وإقليمية في دعم هذا الصندوق، كمؤسسة التنمية الدولية، صندوق أوبك للتنمية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الإسلامي للتنمية وصناديق التنمية الخليجية في تقديم قروض مُيسرة لتنفيذ مشاريع وبرامج في القطاعات المُدمرة في إيران لاسيما البنية التحتية والقطاع الصناعي والطاقة. وهذا يتطلب من إيران إعادة بناء الثقة وإعادة بناء العلاقة مع الجيران والعالم والتصرف كدولة طبيعية بالمنطقة وتتخلى عن دعمها للميليشيات المُسلحة بالمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران اليوم بأمس الحاجة إلى تبني نموذج جديد في علاقاتها مع جيرانها والعالم يرتكز على الشراكة المُتكافئة بين الدول بعيداً عن سياسة المحاور والتنافس ودعم الأذرع، تقوم على التعاون الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المُتبادلة بين دول المنطقة بوصفها أحد مفاتيح الاستقرار الإقليمي البعيد المدى.

وأخيراً يمكن القول بأن الاقتصاد بات يشكل عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي، وأن التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري والاستثمار وتنويع مصادر الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد والمؤسسات الفعالة تمثل أدوات رئيسية لبناء السلام والاستقرار الإقليمي والدولي. كما أن الأدوات الاقتصادية يمكن أن تُستخدم بصورة إيجابية لتعزيز التعاون الإنمائي، ولذلك فإن نجاح السياسات الأمنية الحديثة يعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على دمج الاعتبارات الاقتصادية ضمن استراتيجيات الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

* أستاذ الاقتصاد السياسي- المعهد الدبلوماسي ـ قطر

دور المنظمات الدولية والإقليمية في تثبيت الأمن الإقليمي: الشرق الأوسط أنموذج

السلم محكوم بانعتاق المنظمات من أسر الاستقطاب وتحويل هندسة الاستقرار لرافعة للتنمية الوقائية

استهلالًا للقول وفي عالم يزداد تشابكاً وترابطاً يوماً بعد يوم، تصدت المنظمات الدولية منذ أكثر من قرن من تاريخ الإنسانية لصون السلم والأمن الدوليين، من خلال دورها المحوري في تعزيز التعاون بين الدول، وسعيها لمنع وقوع الأزمات، وتُعزيز السلام المستدام عبر المسارات الدبلوماسية، ولجان حفظ السلام، والإغاثة الإنسانية. لذلك تسعى هذه الورقة إلى بيان دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التوازن في منطقة الشرق الأوسط وتثبيت الأمن الإقليمي، من خلال تحليل مساعيها، وتحدياتها، ورؤيتها المستقبلية.

أ.د عماد صلاح الشيخ داود

وبغية الإحاطة بالموضوع سيتم تقسيم الورقة إلى محورين يتناول الأول المنظمات الدولية (الأوسع تأثيرًا في لعب الأدوار)، والثاني المنظمات الإقليمية الأكثر فاعلية في الشرق الأوسط.

دور المنظمات الدولية الإسكوا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (كنموذجين)

سنتناول في هذا المحور دور الأمم المتحدة في تحقيق التوازن وتثبيت الأمن عبر أجهزتها الفرعية وبرامجها العاملة في الشرق الأوسط التي سعت على نحو جدير بالاعتبار لاستدامة أداء وظائفها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة على قدر ما تسمح به ساحة العمل (بعد انحسار دور المنظمة الدولية على توثيق الانتهاكات والاستجابة الإنسانية، والشلل التام إن جاز لنا التعبير على تثبيت الأمن بسبب الانقسامات الجيو سياسية، وحق النقض للخمسة الكبار في مجلس الأمن) لتأخذ المساعي المسارات الآتية

١. **هندسة الاستقرار**

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة العديد من الحروب البينية، والأهلية والأزمات والصراعات، ما خلف العديد من الأزمات المركبة، التي أفضت إلى انهيار مؤسسات الدولة وتدمير البنى التحتية، وتمزّق النسيج الاجتماعي، وارتفاع موجات اللجوء والنزوح القسري.

وأمام تحدي إعادة التوازن إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبناء ثقة المواطنين في مؤسساتهم، وتأمين المشاركة الفاعلة، وتحقيق التنمية والمساواة، وتحصين الاستقرار، كرست لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاونِ مع المنظمات الأخرى ودولها الأعضاء؛ جهودها على دراسةِ آثار النزاعات، وفهمِ الوجهاتِ التي من شأنها أن تؤجج النزاع، وتستنزف رأس المال البشري، وتضعف مؤسسات الدولة مستقبلا .

واعتمدت لتحقيق الاستقرار والتوازن على رؤية معرفية أطلق عليها:

(نهج الترابط الثلاثي "العمل الإنساني والتنمية والسلام " في سياقات النزاع والهشاشة في المنطقة العربية)

ليكون القاعدة الأساسية في التعامل مع الحوادث التي شهدتها المنطقة لاحقًا (لاسيما العدوان على قطاع غزة في أعقاب عملية طوفان الأقصى، وامتدادها حرب الخليج الرابعة ٢٠٢٦م، التي ترتبت عليها تداعيات جيوسياسية واقتصادية حادة أثرت على استقرار المنطقة) عبر عدة سبل لدعم التوازن وتخفيف حدة الأزمات الهيكلية العابرة للحدود، من خلال قيادة جهود تقييم التنمية، وصياغة سياسات استباقية للمرونة لحماية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول المتضررة؛ بعد حصر شامل للأضرار التي تكبدتها خلال الأسابيع الأولى من اندلاع الحرب.

ويلخص الرسم حجم تلك الأضرار، ويبين في ذات الوقت حجم الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي للدول موضوع البحث

الأمم المتحدة تدعم التوازن والأمن بثلاثة مسارات: هندسة الاستقرار والحوكمة والأمن الإنساني تؤكد أنها الأشمل والأقرب من معاناة الناس

أما الإجراءات التي اتخذتها المنظمة للتصدي إلى تلك التحديات والقائمة (على أساس نهج الترابط الثلاثي سالف الذكر وتوطيد هندسة الاستقرار) فقد تجسدت في تعزيز دور الأمم المتحدة كذراع تنموي استشاري يقدم البيانات القائمة على الأدلة لمساعدة صناع القرار، وتثبيت عرى الأمن بعيدًا عن التدابير العسكرية والأمنية من خلال تعاون مشترك مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتجاوز الأزمات المهددة للتوازن والأمن الإقليمي؛ متمثلة بالنهج الإجرائي للمنظمة عبر عدة مسارات حين يشدد الأول منها على أهمية الحماية الاقتصادية: فوفقًا لحلول تقرير الإسكوا للتعافي الاقتصادي ينبغي تحويل المساعدات الإنسانية إلى ركائز مستدامة من خلال تعزيز الملكية الوطنية للإدارة المالية؛ وربط خطط التعافي بالقرارات الدولية لضمان تنمية قطاعية

مستقلة، وتفعيل صناديق البنية التحتية الطارئة الموسعة لضمان تدفقات مالية مستقرة في ضوء "الرؤية العربية لعام ٢٠٤٥" وتعزيز القدرة على الصمود المستدام.

بينما يركز المسار الثاني على الاستدامة البيئية: من خلال تعزيز الأمن المائي لـ ٤٠ مليون شخص يعتمدون على المياه المحلاة في الخليج العربي، وتجنب أخطار تلوث مياه البحر الناجم عن النزاع في الخليج

أما المسارات الأخرى: فجاءت لتؤكد على مواءمة المساعدات والاستثمارات مع البُعد الوطني، بالإضافة إلى تعبئة الإيرادات، وتحسين الإنفاق العام، واعتماد التقنية.

في ذات السياق وفي ظل تشابك أزمة حرب الخليج الرابعة يعد دور الإسكوا متقدمًا ضمن تشكيلات الأمم المتحدة، بعدما تغيرت وظيفة الأمم المتحدة عمليًا من منع الحرب إلى احتواء آثارها وتخفيف كلفتها الإنسانية، وفقدت القدرة على فرض الإرادة الدولية عندما تنفجر الأزمات الكبرى وفقا لدراسة نشرت على موقع الجزيرة نت تحدثت عن: تراجع دور الأمم المتحدة في أزمات الشرق الأوسط، وفي مقدمتها حرب غزة، التي بينت أكثر صورها هشاشة منذ عقود؛ فعلى الرغم من سيل القرارات والدعوات لوقف إطلاق النار اصطدمت المنظمة الأممية بجدار صلب من الانقسام داخل مجلس الأمن، واستخدام متكرر لحق النقض.ما أحدث شللًا سياسيًا بنيويًا كشف أن الإرادة الدولية غير موحدة، والقانون الإنساني بات رهينة توازنات القوى الكبرى، وبذلك تحولت الأمم المتحدة إلى منصة توصيف للأزمة، لا منتجًا للحل، ومنها أزمة النووي الإيراني الذي خرج من ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع انهيار الاتفاق، لينتقل من الإطار الأممي إلى المفاوضات الثنائية غير المباشرة بين القوى الكبرى، ما أسفر عن تراجع الدور الأممي إلى وظيفة رقابية محدودة، وصياغة التسويات بعيدًا عن أنظارها .

ومع ضرورات إعمال هندسة الاستقرار على وفق منهج الإسكوا، لابد من الاهتمام بالحوكمة من أجل توطيد عرى الاستقرار، ما يلزم الدراسة بالانتقال إلى المسار الثاني الذي يعزز من دعم التوازن وتثبيت الأمن.

٢. الحوكمة وسيادة القانون كأدوات وقائية من أجل التوازن.

تأسيسًا على ما تم تناوله في المسار الأول ولأهمية ارتباط ذلك مع مسار الحوكمة، تأخذنا ضرورات الإحاطة بدور المنظمات الدولية إلى القول إنه إبان العام ٢٠١٣م، صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان حياة كريمة للجميع، الذي ترتكز رؤيته حول إعمال مجالات الحوكمة وإدارة مناطق الصراع وسيادة القانون على نقاط مفصلية يوضحها المرتسم الآتي:

ليتضح لنا مما تقدم بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون وفقًا لرؤية الأمم المتحدة ليست من الكماليات، بل هما أدوات وقائية وتصحيحية تحقق التوازن لإنقاذ المجتمعات من حلقة الصراع المفرغة وتحويلها نحو التنمية المستدامة. واستجابة للرؤية أعلاه وفي أعقاب الأزمات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط منذ مطلع العقد المنصرم المترافقة مع أزمة صحية شديدة الوطأة متمثلة بالجائحة الكونية، ومن أجل الحفاظ على التوازن والاستقرار في الشرق الأوسط، جاء إطار عمل المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للدول العربية – عمان للفترة من ٢٠٢٢م، ولغاية ٢٠٢٥م، الموسوم (الحوكمة وبناء السلام) من أجل التطبيق الأمثل للرؤية الدولية وفقًا للآتي:

- الجوهر الفلسفة والآليات: يكمن جوهر الإطار وفلسفته من أجل التوازن وتثبيت الأمن، عبر التوجه لإنفاذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته، بعده المحرك الفلسفي والعملي لتوجيه دفة جميع برامج الأمم المتحدة في المنطقة، والبوصلة الأساسية لـ (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، بالتزامن مع التأكيد على النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يؤكد على أن (التوزان والأمن والتنمية ليست "صدقة"، بل هي إعمال الحقوق، ومساءلة الحكومات، وتمكين المواطنين.)

ونظرًا للأزمات الممتدة في المنطقة، يذكر الإطار بأنه لم يعد من الممكن فصل المساعدات الإنسانية العاجلة؛ عن التنمية طويلة الأجل وتحقيق التوازن وبناء السلام تحت مظلة الحوكمة المرنة، إذ يجب أن تتقدم هذه العناصر معًا ضمن سياق موحد، يستلزم تصميمًا معياريًا للمشاريع التي تستجيب ديناميكيًا للمخاطر، ويعتمد على الركائز القطاعية للحوكمة في آن واحد.

- : وتنقسم إلى:

أولًا: الحوكمة الديمقراطية: تهدف هذه الركيزة إلى إصلاح الهياكل السياسية والإدارية لبناء "عقد اجتماعي جديد" في المنطقة من خلال

أ. **مكافحة الفساد وتشريعاتها.**
ب. **المشاركة المدنية والحوكمة التشاركية.**
ج. **نقل السلطة والموارد إلى المحافظات والبلديات لضمان التوزيع العادل للثروة والخدمات.**
د. **الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي**

ثانيًا: منع النزاعات وبناء السلام: وهي الركيزة التي تتناول معالجة الجراح العميقة والأزمات المستمرة في المنطقة المتمثلة بـ:

أ. **ترميم النسيج الاجتماعي الذي مزقته الحروب الأهلية والاستقطاب الطائفي أو القبلي.**
ب. **معالجة الجذور التنموية والاقتصادية للتطرف.**
ج. **تمكين القادة المحليين والنساء والشباب من قيادة المصالحات المحلية.**
د. **الأمن المناخي والحوكمة البيئية.**

ثالثًا: سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان: وهي الركيزة التي تؤكد على إصلاح القطاعات السيادية لضمان العدالة والأمن

أ. **رقمنة المحاكم لتسريع إجراءات التقاضي.**
ب. **إصلاح قطاع الأمن وأمن المجتمع.**
ج. **دعم مجالس حقوق الإنسان الوطنية والمحاكم الدستورية.**

- الإدماج من أجل عمل الركائز: إذ لا يمكن وفقًا للجوهر وفلسفة الإطار، تنفيذ أي مشروع عبر الركائز الثلاث

المؤشر	خط الأساس ٢٠٢٥	سيناريو الأساس ٢٠٢٦	السيناريو الشديد ٢٠٢٦
متوسط سعر برميل النفط	$٦٩,١٤	$٨٨,٦	$١١٠
حجم دعم الوقود الأحفوري العالمي	٦٩٠مليار $	١,١تريليون $	١,٤٣ تريليون $
الزيادة السنوية المباشرة في الدعم	-------	+٤١٠ مليار $	+٧٢٠ مليار $

أعلاه دون مراعاة إدماج هذه الفئات الثلاث

أ. **تمكين الشبان والشابات من أجل السلام والأمن..**
ب. **الاستجابة للأدوار بين الجنسين، الرجل والمرأة في السلام والأمن تنفيذًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥.**
ج. **إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير الوصول لهم.**

مما تقدم نخلص إلى أن النهج الداعي إلى مأسسة الدولة وجعلها "عادلة" و"شفافة"، هو الذي يحمي السلم الأهلي داخلياً، ويحافظ على التوازن ويمنع تحول الأزمات المحلية إلى صراعات إقليمية عابرة للحدود بالوكالة، وهوما لا يمكن أن يتم من دون مراعاة الأمن الإنساني الذي سيبحثه المحور القادم.

٣. **التوزان من خلال الأمن الإنساني.**

منذ تأسيس الأمم المتحدة وهيأتها التابعة، تتبنى المنظمات الدولية أطروحة الأمن الإنساني القائمة على ثنائية (التحرر من الخوف) و(التحرر من الحاجة) كأدوات لتعريف الاستقرار، وتحقيق توازن محلي وإقليمي ودولي مستدام. وبالنظر لما لأمن منطقة الشرق الأوسط من تأثير على دول العالم، وعلى هامش مؤتمر هامبورغ للاستدامة، أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ٢٤ يونيو ٢٠٢٦م، تقريره الموسوم:

" التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: تخفيف الصدمة العالمية"

الذي حذر من أخطار عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط لاسيما في أعقاب أحداث غزة، وبمخاطر حرب الخليج الرابعة ٢٠٢٦م، وانعكاساتها على الأمن الإنساني العالمي، مشيرًا إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد وفّرت حماية جزئية لسكانها من الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وذلك من خلال دعم الوقود الأحفوري، ووضع سقوف سعرية، وإعفاءات ضريبية، وتدابير إدارة الطلب ويوضح الجدول الآتي حجم المخاطر التي بينها التقرير.

محذرًا من أن دعم الوقود الأحفوري، وإن كان يوفر راحة مؤقتة، إلا أنه يقوض في نهاية المطاف أهداف المناخ والتنمية، ويُقيد الدول في مسارات عالية الكربون، ويُحد من الاستثمارات المستقبلية، ما حمل السيد مدير البرنامج الإنمائي الكسندر دي كرو الدعوة للحد من التداعيات العميقة للصراع في الشرق الأوسط. كما يُحدد التقرير عدة عقبات رئيسية تُضعف أو تُحد من قدرة المنظمات الدولية والدول على تنفيذ نهج الأمن الإنساني بفعالية في ظل التداعيات في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ليات التداخل التي توضح محاولات المنظمات الدولية في دعم الاستقرار كما هو موضح في المرتسم التالي.

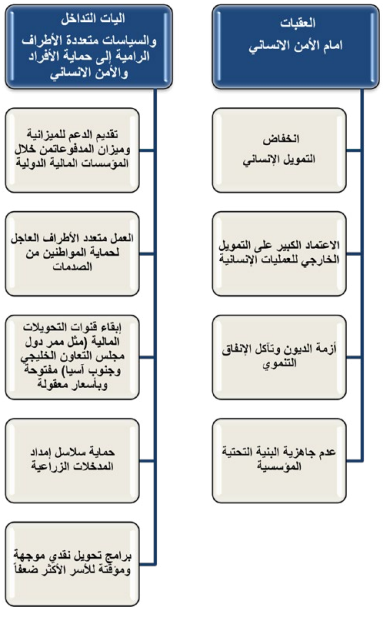

يتبين مما تقدم بأن رؤية الأمم المتحدة لدعم التوازن والحفاظ على الأمن، بمساراتها الثلاثة هندسة الاستقرار، والحوكمة، والأمن الإنساني.. وردت لتؤكد على أن حلول المنظمة الدولية هي الأوسع والأشمل والأقرب من معاناة الناس؛ من الحلول البديلة المطروحة من بعض الأطراف الدولية التي تحاول أن تجعل من ذاتها بديلاً عن الأجهزة التي أنشئت تحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة؛ وتحاول تفضيل مصالحها على مصالح المنكوبين والمتضررين من الحروب والأزمات في المنطقة، ما يجعل الأمن ودعم التوازن في حالة اختلال ملحوظ في المستقبل المنظور..

دور المنظمات الإقليمية .. الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (كنموذجين)

خلال حقبة الأزمات والحروب شديدة الوطأة في منطقة الشرق الأوسط؛ لاسيما ما بعد العام ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٦م، تبنّت المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي دوراً إغاثيًا ودبلوماسياً، يتمثل في مجموعة كبيرة من المساعي والأنشطة، ودعوات للتفاوض وتنظيم المؤتمرات للحفاظ على التوازن وتثبيت الأمن في منطقة الشرق الأوسط، التي يمكن إجمال أهم أدوارها في هذا المضمار بالآتي

أ دور منظمة التعاون الإسلامي وصندوقها صندوق التضامن الإسلامي مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، في تقديم الإغاثة للمحتاجين، ومواجهة الأزمات والكوارث، اذ تم رصد ما قيمته ١٢٤ مليار دولار أمريكيًا لإغاثة الدول الأعضاء وفي مقدمتها قطاع غزة، بعدها رأس الأولويات في الوقت الراهن.

ب تجسد الدور الثنائي للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في مقررات قمتي الرياض (١١ نوفمبر ٢٠٢٤) والدوحة (١٥ سبتمبر ٢٠٢٥م) اللتان ركزتا على ضرورات وقف إطلاق النار الفوري وإدخال المساعدات الإنسانية، ودعم عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، والتضامن مع الدوحة وإحلال السلام في لبنان. في هذا المجال تبنى مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري إصدار "الرؤية المشتركة للأمن والتعاون في المنطقة"، والذي شدد على مفهوم الأمن الجماعي والمصير المشترك. وأكد القرار على أن أي ترتيبات إقليمية مستقبلية يجب أن ترتكز على

- **احترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وحسن الجوار، وسيادة الدول.**
- **تسوية النزاعات سلمياً، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية لإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧م.**
- **إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.**

أمام التصعيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، أدانت منظمة التعاون الإسلامي (في يوليو ٢٠٢٥) انتهاك سيادة إيران واستهداف منشآتها النووية، محذرة من تداعياته الخطيرة، ودعت إلى ضبط النفس والحوار.

وخلال حرب الخليج ٢٠٢٦م، تبنت المنظمة موقفاً متوازناً يوفق بين حماية أعضائها والدعوة للحلول السلمية. ومع تطور الحرب وتلقي بعض الأعضاء ضربات عسكرية من إيران، أصدرت المنظمة بيانات تحذيرية لحماية دولها وحفظ استقرار ا لمنطقة .

وفي المقابل، حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية من خطورة الخروقات التي تلت مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية للسلام، مؤكداً أن هذا المسار التصعيدي يهدد بتقويض مساعي التهدئة وحرية الملاحة البحرية.

خلاصة القول: إن معادلة التوازن في الشرق الأوسط لم تعد تدار بآليات الأمن الخشنة، بل باتت مرتهنة بجدلية معقدة بين طموح دولي يرهن الاستقرار بالحوكمة والأمن الإنساني، وديناميكية إقليمية تحاول صياغة أمن جماعي تحت وطأة المدافع. ورغم قتامة الشلل الهيكلي والضربات العسكرية العابرة للحدود، فإن استشراف السلم يظل محكوماً بمدى قدرة هذه المنظمات على الانعتاق من أسر الاستقطاب الدولي، وتحويل هندسة الاستقرار من مجرد منصة لتوصيف الأزمات واحتواء كُلفتها الإنسانية، إلى رافعة حقيقية للتنمية الوقائية المستدامة.

* أستاذ السياسات العامة في جامعة النهرين -العراق

إعادة صياغة النظام الإقليمي: ليبيا أنموذج

بناء تحالف إقليمي للملمة التبعثر في شمال إفريقيا بمشاركة الجزائر والسعودية ومصر

جاء انهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر١٩٩١م، ليكلل عدداً من التطورات، وليدعم الاعتقاد بالتحول إلى نظام عالمي جديد، واختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام، حيث أفرط بعضهم في التفاؤل، واعتبره ميلادًا لنظام متعدد القوى أكثر ديمقراطية وعدالة، وتسوده القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتبرز تكنولوجيا المعلومات وتساعد بين ثورة المعلومات في التقريب بين أطرافه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب؛ ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاهم وللتفاعل بين حضاراته، في ظل العولمة.

أ.د عبد الله الفرجاني

وكان البعض الآخر أكثر واقعيةً؛ إذ رأى أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام الحضارات أمر لا مفر منه. وفي ذلك أضحى موضوع التدخل الدولي في شؤون الدول منحًى جديداً تعددت فيه المبررات والأسباب، كذلك الوسائل عن التي كانت سائدة قبل الحرب الباردة. والدول العظمي عند رسم سياستها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها القومية بالدرجة الأولي، تستند في ذلك على مقوماتها الداخلية، وظروفها التاريخية، وأوضاعها الجغرافية والاستراتيجية. وكانت في أغلبها تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لمصلحة دول أخرى، مستندة في ذلك على ما تمتلك الدول من قوه في غياب القانون. (وفي هذا الصدد يمكن القول إن القرن الحادي والعشرين دشن جيلاً جديداً من المحاربين الإلكترونيين، كما أدت ثورة المعلومات إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية معلوماتيًا والدول الفقيرة معلوماتيا إلا أن الواقع يوضح أن الدول الغنية معلوماتياً لا تصبح أكثر غنى فقط. وإنما أغنى مما كانت عليه. من ثم اتخذ التوجه الدولي في الوقت الحاضر أتخذ منحى بين الدول فيما بعد أحداث الحادي عشر من ١١سبتمبر ٢٠٠١م، عرف العالم تحولات جديدة متسارعة في مسار العلاقات الدولية ما سمح باستخدام بعض الأساليب التداخلية التي لم تكن معروفة من قبل، بالإضافة إلى عودة التدخلات العسكرية المباشرة حالة فنزويلا وأوكرانيا والعراق وليبيا سابقاً ..إلخ، ما جعل مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا يعني التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل أراضيها ومصيرها، وفي ظل الفوضة الدولية الحالية وعلى حد تعبير "كينيث والتز " الذي رأى أن الحرب (جوهر علم السياسية) نتلمس جذورها بين الإنسان والدول والنظام الدولي، لأنه في ظل النظام الدولي الفوضوي يقلل من فرص التعاون والحرب الأمريكية /لإسرائيلية - وإيران" خير مثال، ومن ثم إذ أردنا فهمها والقضاء عليها، يجب علينا ألا نركز على مستوى واحد من مستويات التحليل التي طرحها وأغفل باقيها، ولابد أن يكون فهمنا للسياسة الدولية الدمج بينها، وعليه دون فهمنا لتلك المستويات لا يمكن معرفة القوى التي تقرر السياسة وتحددها. وعلى حد تعبير "ولتز يكون الأمر أكثر تعقيداً وخطورةً جراء الاعتماد على حلفاء غير موثوق بهم. فخوض المواجهة غامضة وكذلك التحالفات متغيرة، وحساب القوة صعب. وبالتالي تصبح الدول أكثر عرضة لارتكاب الأخطاء في التقدير وهذا ما يعبر

تمتلك الكتلة العربية أوراق التفاوض لإعادة تموضعها بتوحيد أجندتها الإقليمية وفي مقدمتها الطاقة والاستثمارات والممرات البحرية

عنه الصراع والحرب في الشرق الأوسط. ومحاولة جر القادة العرب للانغماس فيها في ظل المواجهة الترامبية.

أولاً: تركيبة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الإيرانية:

لقد تغير ميزان القوى الدولي بشكل مختلف وكبير، فيم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعززت مكانة دول كقوى عظمي لها مكانة دولية في كثير من مناطق العالم، فالاتحاد السوفياتي مثلاً بعد ظهور عدد من الدول الاشتراكية في أعقاب الحرب. كما تعززت قوة الولايات المتحدة بعد خروجها من عزلتها وانتصارها في الحرب، وتكثيف تواجدها وتأثيرها واهتمامها في مناطق مختلفة من العالم. وبالرغم من ذلك بقي العالم غير مستقر على الصعيد السياسي، حتى بعد نشوء الأمم المتحدة، حيث كانت عملية إعادة البناء بطيئة نظراً للتكلفة العالية التي استهلكتها الحرب على صعيد القوة البشرية والاقتصادية، حيث انشغلت كثير من الدول الكبرى بمشاكلها الداخلية التي نتجت عن الحرب. كما مهدت الحرب لظهور ما سمي بالحرب الباردة في ظل قطبين عالميين جديدين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إن مغزى وجود هذا الكم الكبير وغير المسبوق على الساحة الدولية والتي أفرزتها ظروف الواقع الدولي الراهن، هو أن أجهزة السياسة الخارجية في كل دول العالم أصبحت أمام تحديات ليس لها سابق عهد بها، كما أصبحت مثقلة بكثير من الأعباء والمهام التي ينوء بها كاهلها، و لا يبدو في هذا الزعم مبالغة بعد أن صارت الدولة مندمجة بقوة في هذا الكيان العالمي الكبير، ولم يعد باستطاعتها أن تفصل نفسها عنه؛ إذ إن ذلك لم يعد ممكناً حتى لو أرادت التخلص منه، ومن ثم هنا أكثر ما يهمنا هنا هو الأثر الذي خلفه على علاقات القوة في المنطقة، فمع كل الآثار التي أحدثها التكالب على النفط في الوطن العربي، وإيران أيضاً، إلا أنه لم يتمكن من توجيه توازنات القوة في النظام بالشكل الذي يتناسب مع الآثار التي أحدثها، أي أنه هدم قواعد للسلوك السياسي العربي ولم ينسج شبكة لقواعد جديدة ثم التبعثر و لم تحدد الأهداف.

ثانياً: إعادة صياغة النظام الإقليمي: ليبيا أنموذج:

عند تحليل تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا، سواء تعلق الأمر بتحديد مصفوفة التهديدات المتدفقة من البيئة الداخلية الليبية إلى ما وراء حدودها الإقليمية، أو تعلق الأمر بردود الأفعال أو المخرجات الاستراتيجية لمواجهة واحتواء الآثار السلبية للفوضى الأمنية في ليبيا، فإن المفردات الأكثر ملاءمة في تحليل العلاقة بين الأزمة الأمنية في ليبيا وأمن منطقة شمال إفريقيا، هي ما اصطلح عليه مفكرو العلاقات الدولية بمبادئ نظرية مركب الأمن الإقليمي. والتي تعني وأخذ بعين الاعتبار مضمون العلاقات التاريخية التي تحمل الصداقة بين دول الجوار أو العداوة، في التحليل الأمني للعلاقات الإقليمية على افتراض أن أحد نوعي العلاقة يستمر في تأثير العلاقات الثنائية لفترة تاريخية طويلة وبصوغ مخرجات السياسة الخارجية واستراتيجيات الأمن. ففي العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال: العلاقات التركية ـ اليونانية في جنوب أوروبا والعلاقة: الهندية – الباكستانية في جنوب آسيا. في منطقتنا العربية العلاقات الجزائرية المغربية في شمال إفريقيا والعلاقات العربية- الإيرانية في الخليج العربي. يشكل مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة. فعند تحليل مبدأ "التخومية" أو التجاور الجغرافي الذي يجعل دولتين فأكثر في علاقات تفاعل سلباً أو إيجابًا، وينتج هذا الجوار المخرجات التي تؤثر في استقرار بعضهما البعض، أو بشحن الديناميكيات الأمنية مثل سباق التسلح والمنافسة الأمنية والمناوشات العسكرية على الحدود. الافتراض العام لهذا المبدأ قائم على فكرة أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية. نجد مثلاً مبدأ "الاعتماد المتبادل الأمني"، والذي يعني التأثر والتأثر التلقائي والآلي للوحدات الأمنية المتجاورة في بعضها البعض، ومن ثم تجد الدول نفسها معنية مباشرة

طهران خرجت من الحرب أقوى بما لم يتوفر تاريخيًا وكذلك خرجت بسقوط أسطورة الحماية الأمريكية والغربية لدول المنطقة

بما يجري في دول الجوار الإقليمي، على سبيل المثال ليبيا ودول حوض المتوسط، لذلك تبقي نفسها في تماس مباشر بالأحداث والمواقف والسياسات والتطورات والتحالفات أو الاتصالات التي تقوم بها تلك الدول. يعمل الاعتماد المتبادل الأمني -كمتغير مستقل- على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الإيجابي، تستجب بموجبه الدول وعلى نحو متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة من بعضها البعض. كذلك نجد مبدأ "الاختراق"، الذي يحدث نتيجة لاحتدام المنافسة الأمنية والمصالح ما بين طرفين إقليميين "إيطاليا - فرنسا"، بحيث يلجأ كل طرف للتحالف مع قوة عظمى من خارج المنطقة، عندئذ تخترق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية؛ كما كانت الحالة في جنوب آسيا خلال فترة الحرب الباردة؛ إذ دعّم الاتحاد السوفياتي الهند، في المقابل دعّمت أمريكا والصين باكستان. ومن ثم يأخذ المفهوم معنًى اختراق الديناميكيات الأمنية للحدود الجغرافية للدول نحو بعضها البعض، بسبب وجود الاثنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة، كما هي حالة الأكراد في الشرق الأوسط، والطوارق في دول ساحل الصحراء بإفريقيا؛ أو بسبب اختراق المذاهب الدينية لعدد من الدول كالسنة و الشيعة في الشرق الأوسط؛ أو تخترق أشكال التهديد للحدود الجغرافية بسبب انتشار الأيدولوجية (مثل انتشار أفكار الجماعات الإسلامية المتطرفة)؛ أو الروابط التنظيمية والمعاملات عبر إقليمي (جماعات تجارة الأسلحة، تهريب المهاجرين و إنتاج وتسويق المخدرات. كما أن مبدأ القوة المُحّرك الرئيس للعمليات السابقة في العلاقات الإقليمية، هو القوة وكل ما يتصل بها عوامل وآثار فعلية وسيكولوجية واستراتيجية، مثل إنتاج المخاوف الأمنية، سباق التسلح، المنافسة الأمنية، تصاعد النفقات العسكرية، الانتشار على الحدود والإعداد للحرب. ولذلك يعد مبدأ القوة أكثر المتغيرات تأثيرًا في الديناميكيات الأمنية الإقليمية؛ لأنه يؤثر بشكل فوري في البيئة الاستراتيجية الإقليمية للدول. خلاصة القول تصورنا لتركيبة النظام الإقليمي في الشرق

تكلفة الصراع الحالي أعلى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا على أطراف الأزمة الإيرانية من أي أزمة حدثت إبان الحرب الباردة

الأوسط بعد الحرب الإيرانية: تحولات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ضوء الحرب الأمريكية (الإسرائيلية)، كشفت الانعكاسات المتباينة للحرب الأمريكية الإيرانية على مدى هشاشة القوى العظمى وضعف تأثيرها، مقابل حجم الثقل النوعي لمُقدرات الأقاليم الفرعية، وفي مقدمتها إقليم الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، تمتلك الكتلة العربية العديد من الأوراق التي يُحسن التفاوض من خلالها على إعادة تموضعها بهيكل النظام الدولي متى تم توحيد أجندتها الإقليمية. إذ في مقدمة تلك الأوراق ما يتعلق بملف الطاقة من النفط والغاز، والاستثمارات البينية، ومركزية الممرات البحرية للتجارة الدولية، كذلك إدارة ملفات اللجوء والهجرة غير الشرعية، والتنظيمات "الإرهابية"، والخبرة العملية في تقويض ما بات يُعرف بالانتقال النوعي لظاهرة الذئاب المنفردة. حيث إن تلك الأوراق قد تدفع العالم العربي نحو مقايضة الولايات المتحدة الأمريكية بما يدعم مصالحه الحيوية في الشرق الأوسط، وتموضعه بالنظام العالمي، وذلك في ظل هشاشة النظام الأمريكي القائم وعدم حسمه للعديد من الملفات ذات الانعكاس المباشر للحرب القائمة. وهو ما يمكن اختباره بالنظر إلى عدد من العناصر، في مقدمتها: عودة الانخراط الأمريكي بالشرق الأوسط، استمرار ثبات المصالح الحيوية الأمريكية بالإقليم العربي، وتطويق التحركات الصينية بالمنطقة، بعنوان، الصراع الأمريكي / الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، فتشكل الأزمة الأوكرانية الراهنة أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية –الروسية ، فبين السعي الأمريكي إلى تثبيت الهيمنة وبين المعضلة الروسية لتحديد هوية بعد الحرب الباردة والسعي مع الصين نحو التعددية التوافقية المرفوضة أمريكياً، تأتي الأزمة الأوكرانية لتثير العديد من التساؤلات في المجتمع الدولي ككل حول العلاقات الأمريكية الروسية بالتحديد نظراً لما تمثله الأخيرة من أهمية بالنسبة للطرفين، وسعي كل منهما لحل تلك الأزمة بالشكل الذي يحقق مصالحه، الأمر الذي يضع تلك العلاقات في محل الشك المستمر ويجعل منها أحد التساؤلات الرئيسية التي تطرح، سواءً على المستوى الأكاديمي النظري — إن الرؤية هنا هو التعريف بالأزمة الأمريكية / الإيرانية، الأسباب والجذور التاريخية للصراع الداخلي، الإقليمي والدولي، ومسار هذا الصراع وانعكاساته على العلاقات الأمريكية الإيرانية، بالإضافة إلى مستقبل تلك العلاقات في ظل تلك الأزمة. ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واتجاهاتها، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط — كما أسلفنا- يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيوسياسي على قدر بالغ من الأهمية العالمية لما يحتويه من ثروات بحرية الأهم في العالم، وبمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعد هذه المنطقة نواةَ النفط العالمي، فلا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، حيث يعد ملتقي القارات الكبرى في العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، وهذا الذي جعل مسألة السيطرة على المنطقة أمراً حتمَيًا لأمريكا. ويبدو أن مواجهة و التعرف علي السياسة الدولية للقوى العظمي تجاه هذه المنطقة المهمة والحيوية في العالم أمراً ضرورياً، وكذلك التعرف علي أهم دوافع ومحددات السياسية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، دون نسيان تطورها في الفترة السابقة، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط لتبيان الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجيات المستخدمة وحدودها، وتفسير السياسات الامريكية – الأوربية والروسية والصينية تجاه الحرب الإيرانية: إدراكات مختلفة، لوجود مصالح متعارضة، ومتشابكة وسيناريوهات مستقبلية، وبحث أوجه الاختلاف الكبيرين في سياق الحرب والصراع الحالي وسياق أزمات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، ففي حقبة الحرب الباردة، لم يكن هناك اعتماد دولي متبادل، ومصالح اقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية متشابكة بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية، مقارنه بما هو قائم حالياً بين أمريكا وإسرائيل من جانب، وإيران من جانب آخر، من اعتماد دولي متبادل ومصالح اقتصادية ومالية متشابكة؛ لذلك فإن تكلفة الصراع الحالي أعلى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على أطراف الأزمة الإيرانية، من أي أزمة

الدول العربية لديها خبرات في إدارة ملفات اللجوء والهجرة غير الشرعية والتنظيمات "الإرهابية" وتقويض انتقال الذئاب المنفردة

حدثت إبان الحرب الباردة، وهذا التحليل يبَين أن تكلفة استمرار الحرب دون التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي لها، ستكون أعلى على دول المنطقة بالكامل.

خلاصة القول: حول التأثير الدولي على النظام الإقليمي العربي في شمال إفريقيا: في ضوء الترتيبات الإقليمية والدولية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا والغنية بالطاقة، خاصة النفط والغاز ، ومن ثم سيبرز سلوك إقليمي دولي جديد، وقوة اقتصادية مختلفة تتصارع للفوز وبالتالي السيطرة بالتدخل في ليبيا تستعرض طبيعة الخيارات المتاحة للسياسات الخارجية للدول في مواقف الصراع والأزمات الدولية، التي يكونون أطرافًا مباشرة فيها، أو تلك التي تضطرهم – رغم عدم كونهم أطرافاً فيها لإعلان مواقفهم منها أو اتخاذ قرارات بشأنها تجنبهما امتداد تأثيراتها المحتملة إليهم. "ايطاليا ـ فرنسا" على سبيل المثال ولهم مصالح حيوية في ليبيا لكن قبل أن نبحث في طبيعة تلك الخيارات والظروف التي تلائم الاستخدام المناسب لكل منها، وما المنابع التي يمكن أن تنبثق منها كل تلك الصراعات الدولية، التي نشهدها باستمرار على الساحة الدولية وفي حوض المتوسط التي تمس الأمن الإقليمي للشمال الإفريقي وزعزعة الاستقرار و نتائجه وتأثيراته، والتحول بها إلى أزمات دولية ملتهبة في الشمال الإفريقي، وما هي منظومة الخيارات المتاحة أمام أجهزة السياسة الخارجية في الدولة المشتبكة مع هذه المواقف الصراعية، ممن يتشاركون معها الإحساس بالخطر، ويرون لهم مصلحة في العمل معًا. تطرحها ظروف مواقف الصراع والأزمات في العلاقات الدولية. وأخيراً في ظل النظام الفوضوي في النظام الدولي يوجب علينا لمواجهة ذلك إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، وفقاً لمعادلات جديدة إذ قد تؤدي تطورات الحرب الحالية إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ، وتعزيز دور بعض الفاعلين من غير الدول على حساب آخرين. كما يمكن أن تسهم هذه التحولات في إعادة بناء تحالفات إقليمية، يتماشى مع طبيعة المخاطر والتهديدات الجديدة وأولويات الأمن الإقليمي العربي. تكون الدول الفاعلة في النظام العربي بدورها للملمة التبعثر في الشمال الإفريقي على أن تكون الجزائر طرفًا في هذا المكون إلى جانب السعودية ومصر كما أسلفنا، ونقترح السيناريوهات الآتية: أن تقوم الدول الفاعلة في الوطن العربي بالتوصل إلى اتفاق شامل عبر مسارين، يقوم أولهما على استعادة الاستقرار وترتيب المشهد الإقليمي، والآخر أكثر مخاطره السعي لتقسيم النفوذ برعاية دولية بين أمريكا وإسرائيل من جانب وإيران، بالرغم مما يحوي من تداعيات تتعلق بالاعتراف بواقع جديد بالاعتراف بتوازن القوى والقوة النووية الجديدة. وكما يجب السعي إلى نحو الضغط لتبقي حالة اللا سلم واللاحرب من خلال توظيف توازن نسبي إلى حد ما في مواجهة إسرائيل ويعني ذلك استمرار حالة الاستنزاف بين الطرفين دون حسم واضح، وهو ما يطيل أمد الحرب ويزيد من تعقيداته في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، ومن ثم استنزاف الخصوم. عليه يجب الاحتياط لذلك وإدراكه وخلاصة القول إن الخطر الذي ينتج عن هذا يمثل الخطر الإسرائيلي الذي تمثله إسرائيل على فلسطين فقط؛ بل وجوارها العربي بعد الإعلانات المتكررة لرئيس حكومتها المتكررة عن الحلم الصهيوني في إقامة إسرائيل الكبرى، كذلك الخطر على دول الجوار الإقليمي بعد التحليلات الاستباقية التي روجتها الدوائر الإسرائيلية لمراكز أكاديمية وسياسية وازنة من صراعات حتمية قادمة بعد الحرب على إيران، يكون هدفها دول مثل تركيا ومصر وقد تطول باكستان لتسوية حسابات سابقة.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ جامعة سرت ـ ليبيا

إعادة صياغة النظام الإقليمي بعد الحرب في الشرق الأوسط

السعودية ترى الجغرافيا أقوى من أي عامل ظرفي والجوار ثابت ودائم بين العرب وإيران

لا يمكن لأيّ متابع للحرب التي دارت وما زالت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل وله دراية بالمنطقة وتطوّرها التاريخي والسياسي، إلاّ أن يستحضر دوْما كيف كانت إيران يومًا مَا رأس الحرْبة التي يعتمد عليها الغرب الرأسمالي في مواجهة مخطّطات المعسكر الشرقي إبّان الحرب الباردة خاصّة في فترة الشاه رضا بهلوي. وذلك بعد أن أبانت منطقة جنوب غربي آسيا عن أهمّيتها الجيو-اقتصادية وخاصّة عن مدى مكانتها الاستراتيجية في ظرف بدأ النفط يشق طريقه كمادّة لا مندوحة عنها في اقتصاديات العالم لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف أصبحت الآن العدوّ الأوحد الواجب تصفيته أمريكيا.

أ.د. خالد عبيد

بالتأكيد، الطريق بين الوضعيتيْن المتنافرتيْن شائك ومتعرّج، لكن الثابت أنّ نهايته تلك التي باتت واضحة للعيان، وهي أنّ ارتدادات هذا الصراع لن تكون محصورة بالتأكيد في تلك الرقعة أو تلك، وهنا مكمن الخطر.

ومن الجليّ أنّ التوتر في هذه المنطقة الحسّاسة إقليميا ودوليا لن ينتهي، بل بات هو الثابت، قد يتجلّى في تصعيد وقد يخفت في تهدئة، لكن هذه هي السمة الأبرز، وكأنّ قدر شعوب هذه المنطقة أن تبقى حابسةً لأنفاسها تتوقع الأسوأ دائما، بينما هاجسها الأكبر هو العمل على ديمومة الرخاء الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، استعدادًا لمرحلة ما بعد نضوب النفط والغاز وضمانًا لسلامة الأوضاع واستقرارها للأجيال القادمة.

ويبقى السؤال الأهمّ: لماذا وصلت هذه المنطقة إلى هذه الحافة التي لوْ تَطَايَرَتْ فإنّها ستشمل الجميع دون استثناء، وتحديدًا الشعوب المتلاصقة جغرافيًا فيها منذ آلاف السنين؟ وقد يجد المتابع منذ فترة لهذه المنطقة نفسه في حيرة كبيرة عن الدوافع الخفيّة وراء هذا التوتر الجاثم على شعوبها منذ عقود طويلة.

صحيحٌ أنّ هذه المنطقة تشكّل شريَانًا حيويًا للعالم، صحيحٌ أكثر أنّها تبرز وكأنّها هي الدعامة الأساسية لاقتصاد العالم ودوام سلامته، أو هي فعلا كذلك، والثابت أنّها عنوانٌ لإرث حضاري عريق لا ينازعه أيّا كان، بل هي عنوانٌ لميلاد عالمنا الذي نعيش فيه حاليًا ولا غرْو فهي مهْد دياناته الأبرز.

ومن البديهي أن تكون منطقة جنوب غرب آسيا منذ قرون محطّ أنظار الطامعين، وممّا يلفت الانتباه أنّ الصراع الذي دار في الفترة التي سبقت ظهور الإسلام وخلاله، بين القوّتين الأبرز وقتها وهم الروم الشرقيون (تركيا حاليًا) والفُرْس (بلاد إيران حاليًا)، تركّزَ في المنطقة الشمالية لشبه الجزيرة العربية وتسرّب إلى حدّ ما في وسطها، فكان العراق وقتها تحت نفوذ الفرس الذين خوّلوا للمناذرة العرب الحكم في دائرتهم، وكانت بلاد الشام وقتها، أي فلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان خاصّة تحت هيمنة الروم المستقرّين في آسيا الصغرى، أي تركيا حاليا، والذين

مخاوف من المتربّصين بالمنطقة العربية "إيران وتركيا وإسرائيل

"من الصراع الدائر والفتن الطائفية وتصاعد المدّ الأصولي

سمحوا للغساسنة العرب بالحكم ضمن وصايتهم، وحتّى الحروب التي دارت بين الامبراطوريتيْن آنذاك، إنّما دافعها الأساسي مزيد من إحكام الطوق على كلّ هذه المنطقة التي تعتبر شريانًا مهمًا للتجارة بين الصين وبلدان الشرق الآسيوي وبين مناطق العالم القديم وإن غُلّفت دينيا.

لكن أن يتواصل الصراع على ذات المنطقة في زمن غير هذا الزمن البعيد-القريب بواسطة قوى جديدة قديمة، فإنّ ذلك يدفعنا إلى اعتقاد شبه جازم بأنّ قدر هذه المنطقة أن يكون محلّ أطماع القوى الخارجية سيّان إن كانت تتدثر بالدين أو بالسياسة أو بالاقتصاد، فالغاية واحدة وهي الهيمنة، لذا، لا يهمّ إن بات فُرْس القرون الأولى للميلاد صَفَويين لاحقًا أو خُمَيْنيين أو خَامِنِئِيَن، فالعين متطلّعة إلى العراق وسوريا ولبنان من أجل تسمية الوزير الأوّل العراقي نوري السعيد في أربعينات القرن العشرين "الهلال الخصيب" كي يصبح "الهلال الشيعي" الفعلي دون أن تغفل هذه العين عن كامل شرق شبه الجزيرة العربية، ولا يهمّ إن تحوّل الروم الشرقيون في آسيا الصغرى إلى أتراكٍ عثمانيين أو أتراك طورانيين أو أتراك فقط، فالعين لا يمكن أن لا تعتبر شمال شبه الجزيرة العربية امتدادا طبيعيا لها وعمقا استراتيجيا لها، تمكّنت من خلاله أن تصل إلى عُمْق شبه الجزيرة العربية خلال فترة الخلافة العثمانية، وما زالت إلى الآن من خلال الوجود العسكري في قطر.

وقد تفاقم الوضع أكثر في هذه المنطقة مع بروز الأطماع خارج الإقليم، ولعلّ أهمّها تلك التي بدأت ملامحها تتبلْور بداية من الحرب العالمية الأولى، عندما كان الطرف الشمالي للجزيرة العربية، ونعني به الخلافة العثمانية، منهمكًا في هذه الحرب مع محور ألمانيا في مواجهة محور فرنسا وبريطانيا ولاحقًا

ترامب يدرك جيّدًا أنّه يجب عليه ألا يتورّط في مستنقع حرب عبثية جديدة كما حدث لأسلافه في فيتنام وأفغانستان والعراق

الولايات المتحدة الأمريكية، فجرّ معه كلّ المنطقة العربية التي تتبعه إلى هذه الحرب بما فيه العمق الحجازي ولوْ إلى حين، إذ أصبحت كلّ هذه المنطقة من غرب آسيا في واجهة الحرب الكبرى ورهاناتها ومنها خاصّة قناة السويس وضرورة تأمين الطريق الآمن إلى الهند، فباتت تتوضّح أكثر منذ تلك اللحظة الملامح الاستراتيجية لمنطقة الجزيرة العربية وشمالها خاصّة العراق، وقد تجلّى ذلك من خلال المعارك الحاسمة التي حدثت فيها سواء في هذه الحرب أو في الحرب العالمية الثانية، والتي تزامنت تقريبًا مع اكتشاف آبار البترول وخاصّة مدى أهمّيتها الاستراتيجية والتي ستتبلور بالتحديد مع إعادة اكتشاف مدى استثنائية مضائق العبور البحرية المرتبطة بالنفط ولاحقًا بالغاز، وتحديدًا مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

في الواقع، لم يكن التهديد باعتماد مضيق هرمز "رَهِينةً" في الصراع داخل هذه المنطقة في علاقة بالنفط والغاز هو الأوّل ولا الأخير، فقد سبق "رهْنه" بقوّة في ثمانينات القرن العشرين خلال الحرب العراقية / الإيرانية المدمّرة، وها هو شبح "الرهْن" مجدّدًا يعود خلال الحرب الإيرانية -الأمريكية الإسرائيلية.

ما يُقلق حقيقةً هو أنّ المستفيد الوحيد إلى حدّ الآن من هذا الارتهان هو النظام الإيراني، إذ اضمحلّ النظام العراقي الذي حاربه بكلّ شراسة في ثمانينات القرن العشرين، بينما بقي هو ثابتا لا يتزحزح، بل واغتنم الحرب الأمريكية / الغربية على نظام صدّام حسين العراقي منذ تسعينات القرن العشرين كي يَجْنَحَ بكلّ غِبْطة إلى "الحياد التامّ" بالرغم من أنّ الخطر على أبوابه، وقد اغتنم أكثر الفرصة النادرة التي قام بها الأمريكان من خلال إسقاطهم نظام عدوّ إيران صدّام حسين بالنيابة عنهم، كي يندسّوا في العمق العراقي وتمكّنوا من الاستحواذ على القرار العراقي دون أن يُسيلُوا قطْرة دم واحدة أو يُعلنوا ذلك علنًا، فقد تمّ الأمر خفية وفي جُنُح الصمْت اعتمادًا على هيمنة العنصر الشيعي العراقي في فترة ما بعد حكم البعْث العراقي.

وهكذا تمكّن النظام الإيراني من "احتلال" العراق خاصّة في السنوات الأولى من "الاحتلال" الأمريكي له، والتغلغل فيه بالموازاة مع الصعوبات الكبيرة التي بدأت تعترض جيش الاحتلال الأمريكي هناك. وقد اضطرّ الأمريكان إلى الانسحاب من العراق لاحقًا تقريبًصصصا تحت قساوة هذه الضربات المسلّحة لما سمّي بالمقاومة العراقية، بينما بقيت إيران في العراق دون ضجيج إلى أن "كشّرت" عن أنيابها خلال الصراع مع "داعش" مجنّدة شيعتها في العراق وفي إيران نفسها لمواجهة ما أسمته الخطر التكفيري "السنّي"، وقد تمكّنت من قضم أظافره بـ "فضل" أذرعها المسلّحة على غرار الحشد الشعبي.

فالخوف هنا أن يُعيد أَمَرِيكَان الرئيس الحالي ترامب ذات الخطأ الذي ارتكبه أمريكان الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، وذلك بانصياعهما للوبي الذي يدفع إلى الحرب من أجل الحرب والتدمير بغاية خلْق واقعٍ جديدٍ من رُكَام الخَرَاب، لا يمكن أن يستفيد منه في نهاية المطاف إلّا "المتربّصين" بالدائرة العربية والموجودين في أطرافها بدءًا بإيران من الناحية الشرقية والشمالية الشرقية ومرورًا بتركيا من الدائرة الشمالية ونهاية بإسرائيل من آخر الطرف الغربي المطلّ على البحر الأبيض المتوسّط.

والخوف الأكبر أن تنتهي هذه الحرب بتكرار ذات المأساة وإن اختلفت التسميات، فقد "عرّى" إسقاط نظام صدّام حسين في العراق البوّابة الشرقية العربية وجعلها تموج في ظلّ الصراعات المذهبية والعرقية والإقليمية وحتى الدولية، بينما سيدفع إسقاط نظام الملالي في إيران إن حدث، -وهو أمر مستبعد جدًا في نظري- كلّ المنطقة إلى أتون الفوضى، تلك الفوضى الهدّامة وليست الخلّاقة التي دعا إليها أمريكان جورج بوش الابن في فترة سابقة من بداية القرن الحادي والعشرين، والتي أدّت وقتها إلى إضعاف الوطن العربي وتهميش دوره أكثر وفاقم ما حدث منذ ٢٠١١م، في زيادة هذه الهشاشة الاستراتيجية مع تصاعد المدّ الأصولي في وجهه الإخواني والتكفيري.

تمكّن النظام الإيراني من احتلال العراق والتغلغل فيه مع الصعوبات التي واجهت جيش الاحتلال الأمريكي

لنفرض جدلًا أنّ إسقاط نظام إيران قد تمّ، وهو الأمر الذي يتطلّب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تسخّر جيوشًا جرّارة كي تحققه على الميدان، وهذا غير ممكن بالنظر إلى التكلفة الضخمة لهذا الحشد في بلد شاسع للغاية، وبالتالي، سيكون الجنود الأمريكان فريسة سهلة لاقتناصهم، إضافة إلى أنّ الحرارة المرتفعة جدًا في فترات مطوّلة من السنة وخصوصًا في الصيف لن تسمح للجندي الأمريكي بأن يحقق أيّ مكسب ميداني خاصّة وأنّ طيّف الكوماندوس الأمريكي، المكلّف بتحرير الرهائن الأمريكان في السفارة الأمريكية بطهران، والذي اكتوى بعواصف صحراء طبس الإيرانية سنة ١٩٨٠م، ما زال ماثلًا إلى الآن ولن يُمحى من الذاكرة الأمريكية خاصّة مع تجدّد سيناريو مشابه له في الحرب الإيرانية / الأمريكية في ربيع ٢٠٢٦م.

لنفرض أنّه تمّ، فإنّ ذلك سيكون بداية الإعلان عن "الثأر" ، فالخطر الإيراني لن ينتهي بنهاية نظام الملالي، بل إنّ إسقاط هذا النظام، إن تمّ فعلا، سيعطيه مَشْرُوعية أكبر من تلك التي لديه الآن، وهذا مرتبط بالوجدان الشيعي الإيراني المنغمس في العُمْق الفارسي، والذي يجعل من هكذا إنهاء دموي للحكم مدعاة للالتفاف الأكبر حوله، حتى وهو منته! والدعوة في المرثيات إلى الثأر له حتى وإن هو قد زال بعد!

وتلك هي المفارقة الكبرى التي لم ينتبه إليها الأمريكان والإسرائيليون في حربهم ضدّ إيران، فإسقاط النظام الإيراني يعني تصعيد أكثر، يخرج من دائرة ضوابط الدولة إلى دائرة ضوابط توجّهات الأفراد والجماعات الراغبة في الثأر، والمستعدّة لشنّ حرب عصابات وعمليات انتحارية أمَلًا منها في تجسيم "الثأر".

وفي رأيي، سيكون الواقع في كلّ منطقة الشرق الأوسط أسوأ بكثير ممّا كان عليه إبّان إسقاط نظام صدّام حسين في العراق.

وإنّ هذا الأمر بالذات غير خاف على الدوائر المغلقة الأمريكية، لذلك تحاول مسك "لجام" الرئيس الأمريكي ترامب حتى لا يذهب إلى الأقصى في تجسيم تهديداته اللفظية المتواترة تجاه إيران بمحوها من الخريطة إلى واقعٍ، وذلك، لأنّ أبواب الجحيم ستفتح عندئذ على المصالح الأمريكية في العالم دون توقف، والحقيقة أنّ الرئيس ترامب يدرك جيّدا أنّه يجب عليه أن لا يتورّط في مستنقع حرب عبثية جديدة كما حدث لأسلافه في فيتنام أو أفغانستان أو العراق، سيخسر فيها الكثير من هالته لدى الأمريكان الذين يؤمنون به، وهو في حدّ ذاته يشعر الآن أنّه تورّط أكثر من اللازم في هذه الحرب مع نظام إيران، لأنّه زُيّن إليه أنّ الضربة الخاطفة التي قام بها وأدّت إلى موت خامنئي ستكون استنساخا ناجحا للسيناريو الفينزويلي، لكن مع مرور الأيّام، تبيّن له أنّ هذا مجرّد سراب!

لهذا كلّه، قد يكون التوجّه الأمريكي هو الإقرار ببقاء نظام الملالي في إيران، لكن مع محاولة إضعافه تدريجيا وإنهاكه من خلال شنّ حرب خاطفة عليه بين الفينة والأخرى، وذلك حتى يقبل باحتوائه ضمن المنظومة التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما كان هذا التوجّه الأمريكي فعلا، فإنّه لن يصمد كثيرًا مع الإصرار الإيراني على مواصلة التحدّي وشحن الشعب الايراني في هذا التوجّه، وذلك لأنّ هذا النظام يستمدّ شرعيته من هاجس الدعاية الرسمية الإيرانية حول سرّدية الشيطان الأكبر الأمريكي الذي يريد الشرّ بإيران وشعبها!

لهذا كلّه، اعتقادي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستجد نفسها في مأزق حقيقي وستضطرّ إلى الانسحاب من الحرب بطريقة أو بأخرى، لأنّ الواضح أنّ إنْخَان الايرانيين بالقتل والتدمير لن يؤدّي إلى النتائج المرجوّة، ولعلّ أفضل مثال هو اغتيال خامنئي الذي لم يكن الشرارة المرجوّة لإسقاط نظام الملالي من قبل الشعب كما كان مؤمّلا، بل بالعكس، منح فرصة استثنائية لهذا النظام كي يُعَمِّد شرعيته بِدَمِ المُرْشِد كما بَانَ ذلك واضحا في جنازته.

لكن، في هذا كلّه، كيف ستتصرّف الدول العربية وخاصّة منها الخليجية التي طالها الاعتداء الإيراني، إذ يعتبرها هذا

قَدَر المنطقة مرتبط بالبحث عن المشترك واستبعاد المختلف لفائدة شعوب المنطقة وتفويت الفرصة على الأجنبي

النظام شريكا في العدوان عليه، ويحمّلها مسؤولية ذلك، لذلك تراه يركّز بين الفينة والأخرى على الدول الخليجية التي يعتبرها في نظره الأكثر اندفاعًا في ذلك وتحديدًا البحرين والكويت والإمارات، مستبعدًا أكثر فأكثر شنّ هجمات على قطر وخاصّة المملكة العربية السعودية.

فمن الواضح، أنّ النظام الإيراني يحاول جاهدًا أن يخلق للجميع معادلة على الميدان تتمثل في أنّ كلّ عُدوان على إيران يقابله ردّ فعل مسلّح إيراني على هذه الدولة العربية أو تلك، فهو هنا تجاوز مرحلة الإيحَاءِ والإيمَاءِ إلى مرحلة تحميل المسؤولية كاملةً إلى من يزعم أنه آوى القوات الأمريكية في هذه المنطقة، لأنّه يزعم أنّه ما دام العدوان الأمريكي عليه قد انطلق من دولة ما عربية، فمن واجبه، في نطاق الدفاع عن النفس، أن يردّ على مصدر هذا العدوان، أي على هذه الدولة العربية.

لذلك، من الأفضل لهذه الدول العربية أن تبحث عن إمكانية لفتح قنوات اتصال مع النظام الإيراني من أجل تخفيف التوتر بينها وبينه، والدفْع كي لا يستعمل الأمريكان أراضيها في حربهم ضدّ إيران، لأنّه من الواضح، أنّ الاعتقاد السائد لدى بعض الدوائر العربية الرسمية أنّ الرئيس الأمريكي ترامب مستعدّ للانقلاب تمامًا في موقفه تجاه إيران، لو وجد أنّ هذا الموقف سيربحه كثيرًا على مستويات عدّة وهو أمر معروف عنه، وما يعنيه ذلك أنّه يترك كلّ مخلّفات حربه ضدّها على كاهل الدول العربية الخليجية خاصّة تلك التي لن ينظر إليها النظام الإيراني بعين الرضا لمّا يشعر أنّه خرج "منتصرًا" من هذه الحرب.

لذلك، بدا واضحًا أنّ بعض الدوائر العربية الرسمية وخاصّة في المملكة العربية السعودية ترى أنّ الجغرافيا أقوى من كلّ عامل آخر خاصّة إذا ما كان ظرفيًا، فالجغرافيا ثابتة وهي أنّ المنطقة العربية ستبقى إلى الأبد كما كانت جارة لإيران يفصل بينهما البحر أو البرّ، والتاريخ متغيّر فإن ثمّة اختلافات دينية أو مذهبية فمن الممكن مجاراتها واحتوائها بالحوار، وإن ثمّة أطماع إيرانية في المنطقة كما حدث مع الجزر الإيرانية أو التهديدات تجاه البحرين، فمن الممكن أن يقع الدرء بالتفاوض والبحث عن القاسم المشترك بين الجميع.

قد يكون قَدَر المنطقة كلّها مرتبط بالبحث عن المشترك واستبعاد المختلف بما يرجع بالفائدة المرجوّة لكلّ شعوب المنطقة وذلك تفويتًا للفرصة على الأجنبي الذي لا يمكن أن يرى في هذه المنطقة إلاّ ممرّا لمصالحه وليس مصالحها، فإن حققها أو انْتَفَتْ، فإنّه سيتخلّى عن الجميع بعد أن يشعل كلّ النيران على الجميع دون استثناء، تاركا إيّاهم لوحدهم مع مصيرهم المحتوم فيما بينهم لا قدّر الله!

* أستاذ التاريخ السياسي بالجامعة التونسية

إعادة صياغة النظام الإقليمي بعد الحروب: السودان إلى أين؟

تعزيز الدبلوماسية بآليات مبتكرة لمواجهة التحديات بكفاءة يتطلب تعاونًا دوليًا وتفاهم الأطراف المعنية

تتسم المرحلة الراهنة في المنطقة بتركيبة معقدة من التحولات والتحديات، التي تؤثر بشكل مباشر على وضعية النظام الإقليمي واستقراره. فقد برزت بعد انتهاء الحرب الإيرانية–العراقية، تطورات متعددة أدت إلى إعادة تقييم موازين القوى وتشكيل معادلات جديدة تعتمد على متغيرات أمنية، ودبلوماسية، واقتصادية؛ تعقدت أكثر بعد احتلال الكويت، وما نتج عنه من غزو للعراق عام ٢٠٠٣م. وجاءت المواجهة الثلاثية الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من الجهة الأخرى، لتضفي بعدًا آخر على هشاشة الأوضاع في الشرق الأوسط، حيث تلعب القوى الكبرى دورًا حاسمًا في رسم خارطة النفوذ، وتتلاطم مصالحها، وتعمل على توجيه مسارات التوازنات لضمان مصالحها، وهو ما يظهر جليًا في التدخلات العسكرية، والتحالفات الإقليمية، وتغير توجهات السياسات الداخلية .

د. الصادق الفقيه

كما أن التغيرات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاعتماد على الموارد الطبيعية، منحت بعض الدول الفرصة الذهبية لإعادة توجيه استراتيجياتها نحو تعزيز قدراتها الذاتية والانخراط بشكل أكثر فعالية في معادلة الأمن الإقليمي، مما قد يؤدي إلى تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة لتوافقات جديدة بين الأطراف المعنية، فضلًا عن أهمية خلق بيئة تعاون تسهم في استتباب الأمن وتعزيز التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب التزامًا جادًا من جميع الفاعلين الإقليميين والدوليين لضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتجاوز التحديات، التي تواجه المنطقة اليوم. ويظهر بشكل جلي الدور المتغير والمستجد للدول العربية المحورية؛ كجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وتأثيراتهما المتنوعة والمتعددة على استقرار المنطقة ككل، إذ يتفاوت تأثيرهما ونفوذهما بين مساعٍ حثيثة وجهود متواصلة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وتسعى هاتان الدولتان، وغيرهما، من خلال هذه الجهود لتحقيق رفاه شعوبها وضمان موارد مائية وغذائية متجددة طيلة المدى الطويل، الذي يبدو فيه السودان الشريك الأوفق والأكثر حظًا للانخراط في هذه المعادلة الاستراتيجية. إذ إن هذا الوضع المتغير والمعقد يترافق دائمًا مع تطورات ملحوظة ومتسارعة في البيئة الأمنية والدبلوماسية، ويتخلل هذه البيئة تحالفات تتبدل عمّا سبق وفق المصالح المتغيرة والاحتياجات المتجددة، مع ضغوط إقليمية ودولية متزايدة وغير مسبوقة، مما يؤدي إلى احتمالات متنوعة ومختلفة لمستقبل التفاعل الإقليمي والسياسي.

لهذا، يُعتبر السودان؛ شاء أم أبى، طرفًا مهمًا للغاية في هذا المشهد الإقليمي والدولي المتزايد التعقيد في الوقت الحالي، حيث تؤدي التغيرات المستمرة والتفاعلات المعقدة مع القوى الكبرى إلى إعادة تقييم شاملة ودقيقة لموقعه ودوره المتوقع في السياسة الإقليمية الشاملة .إن هذه الديناميات المتغيرة تفتح آفاقًا جديدة وكبيرة لمبادرات التعاون المختلفة بين الخرطوم وجيرانها، وفي ذات الوقت، تُثير احتمالات التصعيد والنزاعات أخطارًا إضافية، مما يجعل الوضع أكثر تعقيدًا وصعوبة في الفهم والتحليل .فهناك تحديات رائجة ومتعددة تتعلق بالكيفية، التي يمكن من خلالها أن تنطلق البلاد نحو استعادة دورها التاريخي المرموق ومنزلتها

آفاق السودان في النظام الإقليمي الجديد مرهونة بقدرته على استثمار التحولات الكبيرة والتكيف بشكل فعال مع متغيراتها المستجدة

الجيوسياسية في الساحة الإقليمية .ويُعد التعامل مع معوقات متعددة ومعقدة؛ أبرزها الانقسامات الداخلية المستمرة والمزعجة، إلى جانب التداخلات الخارجية القوية، التي قد تُضعِف من قدرة البلاد على تحقيق أهدافها والتقدم نحو الاستقرار والنمو المنشود .وتتطلب المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار تعاونًا على جميع الأصعدة، مما يؤكد على أهمية إيجاد رؤية شاملة تقود إلى الانفتاح على الحلول الممكنة والمبتكرة.

ولهذا، فإن فهم هذا الوضع المعقد يتطلب التقييم الدقيق والمفصل للعوامل المتعددة المؤثرة في الساحة. وهذه العوامل تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الوضع الراهن .فضلًا عن ضرورة تحليل السيناريوهات المحتملة، التي قد تطرأ في المستقبل، وذلك لتوقع التغيرات وتأثيراتها المحتملة .ويهدف ذلك إلى وضع استراتيجيات فعالة ومتنوعة للحفاظ على استقرار النظام الإقليمي بشكل شامل وفعّال .ويمكن تحقيق هذا الهدف إما عبر تعزيز منظومات الأمن الجماعي القائمة، التي تمثل دعامة للاستقرار، أو من خلال الحد من التصعيد الموجود، الذي قد يُعقّد الأمور أكثر .بالإضافة إلى ذلك، من الضروري محاولة بناء منظومة إقليمية أكثر تكاملًا وفاعلية من خلال التعاون البناء بين الدول المتجاورة .ويتطلب الأمر أيضًا القدرة على تجاوز التحديات المتراكمة، التي تعاني منها هذه الدول، وكذلك المخاطر المتعددة، والتي تتهدد أمن واستقرار المنطقة بأسرها .وهذا يستدعي فهمًا شاملًا ودقيقًا لهذه التعقيدات، والمشاركة الفعالة في الحوارات البنّاءة والمثمرة، التي يمكن أن تساهم في تحقيق تقدم إيجابي.

تدهور الثقة بين الأطراف المختلفة يعزز احتمالية المزيد من نشوب الصراعات المسلحة أو صدامات إقليمية غير مرغوب فيها

القوى الكبرى وتوازناتها:

تلعب القوى الكبرى دورًا حاسمًا ومؤثرًا للغاية في عملية إعادة توزيع موازين القوى في المنطقة، حيث يسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين بشكل متزايد إلى توسيع نطاق نفوذهم وتحقيق مصالحهم الاستراتيجية .تتمثل قوة هذه الدول الكبرى في قدرتها الاستراتيجية الفائقة على تشكيل السياسات الإقليمية وعبر أدوات متعددة، سواء من خلال الدعم العسكري، الذي تقدمه في أوقات الأزمات الحرجة، أو النفوذ الاقتصادي المتزايد، الذي تمتلكه في الأسواق العالمية، أو التواجد الدبلوماسي الفعّال، الذي تسعى لتعزيزه في الساحات الدولية .إن هذا التأثير الملحوظ يبقى بمثابة العامل الرئيس، الذي يؤثر بشكل مباشر وبالغ على توازن القوى بين الدول الإقليمية والمحلية، وعلى مقدرتها على تحقيق تطلعاتها السياسية والأهداف التنموية المرجوة .ويظهر هذا التأثير الفائق بشكل جلي من خلال استراتيجيات التداخل والتنافس، التي تعتمدها هذه القوى الكبرى والمنافسة المستعرة فيما بينها، والتي غالبًا ما تؤدي إلى تعقيد المشهد الجيوسياسي الحساس للعالم، مع الأخذ في الاعتبار استمرار الصراعات المتعددة والإشكالات الأمنية المختلفة، التي تواجهها الدول في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الوضع القائم.

تظل واشنطن اللاعب الأبرز والأهم في الساحة السياسية بالمنطقة، حيث تواصل سعيها الحثيث والمستمر لتعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية المتنوعة من خلال عدد متنوع من التحالفات القوية والمتعددة، بالإضافة إلى المنصات الأمنية المتعلقة بقضايا محورية وأساسية ذات أهمية قصوى .يأتي ذلك بالرغم من التصاعد الملحوظ في نفوذ روسيا والصين وتأثيرهما المتزايد في بعض الملفات المهمة والحساسة، مثل الملف النووي الإيراني، وكذلك دعم بعض الأطراف السياسية الفاعلة داخل الدول العربية والمجموعات المعنية المختلفة .وينعكس ذلك بصورة واضحة وملموسة على قدرة الدول الكبرى على فرض نفوذها بشكل فعال، وكلما زادت تعقيدات الأوضاع في المنطقة، زادت أهمية توازناتها الاستراتيجية المتعلقة بالمصالح الدولية والإقليمية، مما يجعل الموقف الأمريكي أكثر حساسية وتأثيرًا .وهذه الديناميات تتفاعل مع الظروف الحالية تأتي في وقت يتنامى فيه ويزداد التفاعل بين المصالح الاقتصادية والعسكرية بشكل كبير، مما يولد حالة من التنافس الحذر والاستراتيجي على النفوذ الإقليمي، ويسهم في تشكيل خرائط القوة والتحالفات الجديدة المستجدة .لذا، يتطلب ذلك يقظة واستجابة سريعة وفعالة من الدول العربية؛ ودول الخليج خاصة، لحماية مصالحها وضمان استقرار المنطقة بشكل شامل ومتوازن، وذلك بما يتناسب مع التحديات، التي تطرأ تباعًا.

وفي ظل هذه الديناميات المعقدة، تتغير موازين القوى تدريجيًا وبشكل ملحوظ، حيث تطرأ تحولات جذرية تعكس معادلات جديدة في السياقات الإقليمية .وذلك نتيجة لانتقال بعض الأعباء الأمنية بشكل متزايد نحو دول المنطقة نفسها؛ خاصة بعد فشل القواعد الأمريكية في توفير الحماية المفترضة لبعض دول المنطقة، إذ بدأنا نشهد تحولًا في استراتيجيات العديد من هذه الدول، حيث يتجه عدد منها نحو استراتيجيات أكثر اعتمادًا على مبادئ الحماية الذاتية، أو الجماعية المسندة بالمزيد من التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة .وهذه الاستراتيجيات ليست مجرد خيارات سياسية، بل هي كذلك تعبير عن رغبة حقيقية في تحقيق تحسينات شاملة في نوعية الحياة وسلامة المجتمعات المحلية .ومع ذلك، لا تزال القوى الكبرى تسعى جاهدة إلى التحقق من مصالحها وضمان استمراريتها في بيئة تتسم بالتعقيد، وفي الوقت ذاته تسعى للتأثير على التوجهات الإقليمية المختلفة، والتي قد تعود بالنفع، أو الأذى على استقرار هذه المنطقة المضطربة أبدًا. وهذه الديناميات الجديدة تفرض تحديات جديدة وصعبة أمام جهود بناء استقرار إقليمي مستدام، استقرار يعتمد أساسًا على توازن القوى، إضافة إلى ضرورة تنسيق السياسات بين الدول الفاعلة والمشاركة في هذه الديناميات بشكل يضمن تعزيز التعاون والتفاهم.

آفاق السودان:

تظل آفاق السودان في إطار النظام الإقليمي الجديد مرهونة بقدرته على استثمار التحولات الكبيرة، التي شهدتها المنطقة مؤخرًا، والتكيف بشكل فعال مع متغيراتها المستجدة. إذ يُعتبر السودان من الدول ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي البارز، الذي يمكن أن يعزز دوره الإقليمي بشكل كبير إذا ما استطاع أن يحقق استقرارًا داخليًا فعّالًا ويضع سياسات متوازنة وحكيمة تجاه جيرانه والدول الكبرى في العالم .مع تزايد مظاهر الصراع في المنطقة، تتزايد الفرص المتاحة للسير باتجاه استقرار أمني وسياسي يُسهم بشكل كبير في إعادة تأهيل السودان كلاعب إقليمي فاعل، لا سيما عبر تعزيز التعاون والشراكة مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية الفعالة كما يمكن للسودان أن يلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا في استقرار منطقة القرن الإفريقي، مما يعزز من روابطه الاقتصادية والأمنية مع محيطه العربي والإفريقي، خاصةً في ظل التحديات الأمنية الكبيرة، التي يواجهها إقليم الشرق الأوسط، مثل الإرهاب والتهريب والهجرة والنزاعات الإقليمية .لذلك، فإن استثمار السودان في بناء علاقات قوية مع جيرانه يمكن أن يُسهم في تعزيز أمنه الداخلي ويمنحه القدرة على مواجهة هذه التحديات بفعالية أكبر، مما يفتح المجال لتحقيق تطلعات الشعب السوداني في التنمية والازدهار المستدام.

وفي ظل التغيرات الجيوسياسية الدولية المستمرّة، التي تؤثر على الوضع الإقليمي في العديد من البلدان، على السودان أن يتبنى مجموعة شاملة من الخيارات الاستثمارية والأمنية الجديدة، التي تعظّم من دوره الإقليمي وتعزّز من مكانته السياسية. خاصة في إطار مبادرات التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة، التي تمثل أولوية قصوى للدولة. ويجب أن يسعى السودان، من خلال هذه الخيارات والمبادرات المتنوعة، إلى تجنب التبعية لدول ذات مصالح متضاربة قد تؤثر سلبًا على استقراره، وترسيخ موقفه كداعم رئيس للسلام والاستقرار في المنطقة .وفي هذا الصدد، وحرصًا على أن يكون له دور بارز، يجب أن يعمل السودان على بناء شراكات متوازنة ومستقلة مع الدول الأخرى، مما يمكنه من تعزيز علاقاته الدبلوماسية والتجارية بشكل يتناسب مع تطلعاته .إذ إن التفاعل مع المشاريع الإقليمية الكبرى، مثل التكامل الاقتصادي العربي والإفريقي، يمثل فرصة سانحة وكبيرة لتعزيز قدرات السودان الاقتصادية والسياسية، وما ينتج عن ذلك من إعادة تموضعه في إطار منظومة أمنية أكثر استقرارًا ومرونة .ومن خلال هذه الخطوات الاستراتيجية، يصبح السودان قادرًا بشكل أكبر على تقليل احتمالات الصدام والصراعات، وبالتالي يساعد في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، التي تنعكس بشكل إيجابي على الشعب السوداني وتساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الرخاء.

لهذا، بالنظر إلى مستقبل السودان، فإن الأمر يتطلب بشكل عاجل وضروري عودة دوره الفاعل والمهم في المنظومة الأمنية الإقليمية من خلال تبني إصلاحات داخلية شاملة وقوية، وهذه الإصلاحات يجب أن تعزز من وحدته الوطنية وتوفر بيئة مستقرة تساعد على استقطاب الاستثمارات اللازمة، فضلًا عن دعم التنمية المستدامة. ومن الضروري والحتمي العمل على تجاوز العديد من المعوقات المتعددة والمعقدة، مثل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر استراتيجيات تتسم بالمرونة الفائقة والشفافية المطلوبة في تنفيذها .ويعتبر تفعيل دور المؤسسات الوطنية أحد المفاتيح الأساسية لضمان دمج كافة القوى المجتمعية في عملية الحوار الوطني، مما يعزز من التفاهم والتعاون بين جميع الأطراف .كذلك، فإن تعزيز التنسيق مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية يعتبر خطوة هامة، وتبني سياسات تعمل من منطلق المصلحة المشتركة بين هذه الأطراف يمكن أن يسهم بشكل كبير في دعم إعادة السودان إلى مواقعه التقليدية كعنصر استقرار وكرامة في المنطقة .وهذا بالتالي يخدم مصالح المنطقة ككل، ويعزز من الأمن القومي للسودان داخليًا وإقليميًا، مما يخلق فرصًا جديدة للتعاون المثمر بين الدول والشعوب، ويضع الأسس لسلام دائم يعكس تطلعات جميع المجتمعات المعنية.

سيناريوهات الاستقرار والتصعيد:

تشكّل السيناريوهات المتعلقة بالاستقرار والصدام في المنطقة؛ بما فيها السودان، تصورين متقابلين يعتمدان على مجموعة من العوامل المتعددة، التي تتداخل وتؤثر بشكل مباشر على مستقبل العلاقات الإقليمية المعقدة والدقيقة. ففي سيناريو الاستقرار، تُعزز الجهود الدبلوماسية، والتفاهمات الأمنية العميقة بين الدول

المتجاورة، مما يُسهم بشكل كبير ومستدام في خلق بيئة إقليمية أكثر استقرارًا وهدوءً في ظل التحديات المتزايدة. ويؤدي هذا الأمر بالتالي إلى تحقيق تحول سياسي يتسم بالوضوح والمنهجية، حيث يركز بجلاء على التفاهم المشترك والتنمية المستدامة، التي تحتاجها الدول في المنطقة بشدة وعاجلًا، ليس فقط كمتطلب ملح، ولكن كجزء من استراتيجية مستقبلية شاملة .ويتطلب هذا السيناريو المتفائل آليات فعالة وثابتة للحد من التصعيد المحتمل، مثل تبني مذكرات تفاهم أمنية واضحة وشاملة، وتعزيز الحوار الجماعي والمفتوح بشكل أكثر شمولية بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مباشرة وشفافة تسهم بشكل فعال في إدارة الأزمات بشكل مسبق، قبل أن تتفاقم المسائل بشكل يعقد الأمور أكثر .مما يسهم بدوره في تفادي النزاعات والحفاظ على السلم العام، وتعزيز الاستقرار الإقليمي بصورة مستدامة.

أما سيناريو التصعيد والمواجهة فإنه يستند بشكل أساس إلى تفاقم النزاعات القطرية المعقدة، التي يشهدها السودان ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، والتي أصبحت أكثر تعقيدًا وصعوبة في الفهم مع مرور الوقت .فقد شهدت هذه النزاعات تزايد التدخلات الخارجية من قوى متعددة لها مصالح متباينة، حيث جنحت هذه القوى بشكل متزايد نحو تعزيز نفوذها داخل المنطقة؛ بما فيها السودان، مما يزيد بشكل ملحوظ من حدة التوترات ويعقد بالفعل مسارات الحل السلمي، التي كان من الممكن أن تكون ممكنة .لذلك، فإن هذه التدخلات لا تؤدي فقط إلى تفاقم الوضع السيء القائم بل تعمق أيضًا الانقسامات الداخلية بين الأطراف المعنية، مما يزيد من الصعوبة في إيجاد حلول مقبولة لدى الجميع، ويجعل التوصل إلى اتفاقيات سلمية أمرًا أكثر تعقيدًا .بالإضافة إلى ذلك، فإن تدهور الثقة بين تلك الأطراف المختلفة يتسبب في تعزيز احتمالية المزيد من نشوب الصراعات المسلحة، أو حدوث صدامات إقليمية أخرى غير مرغوب فيها، مما يطرح الكثير من التساؤلات الحقيقية حول مستقبل استقرار المنطقة الجيوسياسية .وهذه التساؤلات تتزايد مع كل يوم يمر، حيث يتضح أن عدم الاستقرار هذا قد يضمن أن القضايا المعلقة ستظل عالقة دون حلول، والآثار المحتملة لهذا التصعيد لا تزال تؤرق الكثير من الفاعلين في الشأن الإقليمي والدولي. ولذلك، فإن تدهور الوضع الأمني؛ في السودان وليبيا واليمن ولبنان والخليج، ينعكس على النشاط الاقتصادي ويعمق من أزمات إنسانية جديدة، مما يجعل الموقف أكثر تعقيدًا على المدى البعيد ويعقد فرص السلام المنشود.

خاتمة:

لهذا، ولكل ما مضى ذكره، تتباين التحديات المرتبطة بهذا السيناريو بشكل كبير وفقًا لسياقات التطورات الأمنية المختلفة، فضلًا عن الخصوصيات الفريدة، التي تتمتع بها المناطق المتأثرة بتلك التحديات. فكل منطقة تحمل في طياتها مجموعة من الظروف الخاصة، التي تتفاعل مع الأحداث بطريقة معقدة ومؤثرة، حيث يتم تشكيل هذه الظروف من عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية تعمل على تداخل الأزمات وقد تؤثر بصورة متشابكة على بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، يلعب توازن القوى الكبرى المعروفة دورًا حاسمًا في تحديد مآلات الأحداث، مما يساهم في زيادة تعقيد الأمور واستمرار التوترات القائمة، التي يمكن أن تجر المنطقة أكثر إلى صراعات طويلة الأمد، وقد يترتب على ذلك آثار مدمرة على الشعوب والمجتمعات .وتظهر هذه التعقيدات بوضوح في ظل غياب الوسائل الدبلوماسية الفعالة، التي تُعتبر ضرورية بشكل بالغ من أجل حل النزاعات بشكل سلمي وعادل، ويجب التأكيد على أهمية تلك الوسائل في الوقت الراهن .فمن الواضح تمامًا أن توفير طرق دبلوماسية ملائمة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تجنب التصعيد وزيادة فرص تحقيق الاستقرار المنشود، وبالتالي، فإن تعزيز هذه الوسائل الدبلوماسية يمكن أن يُحدث فرقًا شاملًا لذلك، يجب العمل على تعزيز هذه الوسائل الدبلوماسية بآليات مبتكرة وجديدة من أجل مواجهة التحديات بكفاءة وفعالية، وهو الأمر الذي يتطلب تعاونًا دوليًا ووعيًا أكبر بأهمية الحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف المعنية.

* أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة صقاريا ـ تركيا

إعادة صياغة النظام الإقليمي بعد الحروب: لبنان إلى أين؟

لبنان أمام فرصة والانتقال من متلقي لتداعيات الصراعات لشريك في الاستقرار

يشهد الشرق الأوسط اليوم تحولاً تاريخياً يُعيد رسم خرائط النفوذ وتعريف مفهوم الأمن الإقليمي، في ظل توازنات جديدة لم تكتمل ملامحها بعد. فقد كشفت الحروب الأخيرة، وفي مقدمتها الحرب الإيرانية، عن أفول كثير من المعادلات التقليدية، وصعود مرحلة تتداخل فيها القوة بالقانون، والدبلوماسية بالردع، بما يُنذر بولادة نظام إقليمي مختلف في بنيته وأدواته.

في قلب هذه التحولات يقف لبنان، لا بوصفه مجرد متأثر بما يجري، بل باعتباره جزءاً من معادلة إقليمية يُعاد تشكيلها. من هنا، فإن البحث في مستقبل لبنان لا يُعدُّ شأناً وطنياً فحسب، بل نافذة لفهم مستقبل الشرق الأوسط نفسه، في مرحلة تتقاطع فيها رهانات الدولة، والسيادة، والاستقرار.

د. حنان نايف ملاعب

أولاً) التغيّرات المحتملة في تركيبة النظام الإقليمي وتوازن القوى

كشفت مخرجات الحرب الإيرانية أن الشرق الأوسط دخل مرحلة انتقالية غير مسبوقة، تختلف عن التحولات التي أعقبت غزو العراق عام ٢٠٠٣م، وما سُمّي بـ"الربيع العربي". إذ لم يَعُد الصراع يتمحور حَولَ إسقاط الأنظمة أو توسيع النفوذ التقليدي، بل حَولَ إعادة صياغة قواعد الأمن الإقليمي، وإعادة رسم موازين الردع، وحماية الممرات الاستراتيجية، ومنع انزلاق المنطقة إلى مواجهة شاملة. كما أبرزت الحرب حدود القوة العسكرية التقليدية، ورسّخت مفهوماً جديداً للردع يقوم على تكامل القدرات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والدبلوماسية، في معادلة أكثر تعقيداً وتأثيراً.

وعلى الصعيد الإقليمي، أفرزت الحرب توازناً جديداً للقوى، اتضح في تعاظم الدور الخليجي، واستمرار إيران لاعباً مؤثراً، وترسيخ الحضور الأمني والتكنولوجي لإسرائيل، إلى جانب تنامي الدور التركي بوصفه قوة إقليمية مرنة.

أما دولياً، فقد اتجهت القوى الكبرى إلى إدارة الأزمات أكثر من الانخراط المباشر فيها، بما أتاح للقوى الإقليمية هامشاً أوسع للحركة، لكنه حمّلها مسؤولية أكبر في صون الاستقرار.

في ضوء هذه التحولات، يبدو أن الشرق الأوسط يتجه نحو "تعددية قطبية غير مستقرة **Unstable Multipolarity**"، بما يُعيد طرح سؤال جوهري مفاده: هل سيظل النظام الإقليمي محكوماً بقواعد القانون الدولي، أو أن "منطق توازن القوة المعدّل **The Logic of a Modified Balance of Power**" سيصبح الإطار الأكثر تأثيراً في إدارة العلاقات الإقليمية؟

ثانياً) التحديات والمخاطر التي تواجه النظام الأمني الإقليمي

على الرغم من مؤشرات التهدئة النسبية، فإن النظام الأمني الإقليمي الآخذ في التشكّل لا يزال يقف على أرض رخوة، تُحيط بها تحديات بنيوية قد تحول دون استقراره واستدامته.

مستقبل لبنان لا يمكن استشرافه بمعزل عن تحولات المشهد الإقليمي ولا يصح اختزال مصيره في إرادة القوى الخارجية

في مقدمة هذه التحديات استمرار النزاعات التي لم تُحسم جذورها، وتنامي نفوذ الفاعلين المسلحين من غير الدول، لاسيما الجماعات العابرة للحدود، إلى جانب تصاعد التهديدات السيبرانية، وتسارع سباقات التسلح، وهشاشة التفاهمات الأمنية التي ما زالت تستند إلى الوساطات الدولية أكثر مما ترتكز إلى إرادة إقليمية مشتركة وقواعد مؤسسية راسخة.

يُفاقِم هذا الواقع استمرار التنافس بين المشاريع الإقليمية المتعارضة، بما يجعل أي أزمة داخلية مرشحة للتحول سريعاً إلى أزمة إقليمية واسعة، كما برهنت عليه تجارب لبنان وسوريا واليمن والعراق. وفي قلب هذه المعادلة تبقى القضية الفلسطينية العامل الأكثر حساسية وتأثيراً، إذ لا تزال تمثل بؤرة التوتر الأشد قابلية لإعادة إشعال المنطقة، بما تنطوي عليه من أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية تتجاوز حدود النزاع ذاته.

ولا تقف مصادر التهديد عند البعد العسكري، بل تمتد إلى تحديات عابرة للحدود، كالأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والتغير المناخي، والهجرة غير النظامية، والضغوط الاقتصادية، وهي قضايا غدت جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي الشامل، بما يفرض إعادة النظر في الأمن الإقليمي باعتباره منظومة متكاملة تتداخل فيها الاعتبارات العسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية.

من ثم، فإن ما تشهده المنطقة حالياً لا يَعدوُ كونه مرحلة انتقالية قابلة للتقلب، إذ ستظل أي تهدئة، مهما بدت واعدة، عرضة للاهتزاز ما لم تُترجم إلى ترتيبات قانونية ملزمة، وآليات مؤسسية فعّالة، وثقة متبادلة تُحوّل التفاهمات السياسية المؤقتة إلى منظومة أمن جماعي أكثر قدرة على الصمود. فاستقرار الشرق الأوسط لن يتحقق بتجميد الصراعات، بل ببناء نظام إقليمي يستند إلى توازن المصالح، وتغليب منطق الشراكة على منطق الغلبة.

لا يُنتظر أن يكون لبنان قوةً مقررة في موازين القوى بل دولةً موثوقة تستمد تأثيرها من مؤسساتها وإدارة تنوعها

ثالثاً) أفضل الخيارات للتعامل مع هذه التحديات

برهنت تجارب الشرق الأوسط، بما حفلت به من صراعات وتحولات، أن الأمن لا يُشيَّد بالهيمنة العسكرية وحدها، ولا يستتب على تحالفات ظرفية تمليها تقلبات المصالح. ومن ثم، فإن الخيار الأكثر واقعية واستدامة يتمثل في الانتقال من منطق "إدارة الصراعات" إلى منطق "بناء الأمن التعاوني" القائم على الحوار المؤسسي، والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يقتضي هذا التحول تبني رؤية إقليمية متكاملة ترتكز على تعزيز "الدبلوماسية الوقائية" قبل تفاقم الأزمات، وتفعيل "مبدأ التسوية السلمية للنزاعات" الوارد في المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة، وإنشاء "أطر للأمن التعاوني" و"آليات للإنذار المبكر"، إلى جانب تطوير "منظومات مشتركة لحماية الممرات البحرية والمنشآت الحيوية"، ووضع قواعد سلوك إقليمية تحد من أخطار التصعيد، وتعزيز دور المنظمات الإقليمية، وتوسيع إجراءات بناء الثقة، وتكثيف التعاون في مواجهة الجرائم العابرة للحدود. وهنا نشير إلى أن الخبرة الدولية تؤكد على أن الأمن الذي يستند إلى موازين القوة وحدها لا يُنتِج سوى استقرار مؤقت سرعان ما يتبدد مع تبدل موازين الردع، بينما يظل الأمن القائم على الشرعية القانونية والمصالح المشتركة أكثر قدرة على الاستمرار.

رابعاً) هل يمكن بناء منظومة إقليمية مستقلة بعيداً عن الهيمنة؟

لعل هذا السؤال هو الأكثر إلحاحاً والأشد تعقيداً في المشهد الإقليمي الراهن، لأنه لا يتصل بموازين القوة وحسب، بل بمستقبل السيادة ذاتها، وبقدرة دول المنطقة على الانتقال من موقع التأثر بالتفاعلات الدولية إلى موقع المشاركة في صياغتها. من الناحية القانونية، لا يحول أي قيد في القانون الدولي دون قيام منظومة أمنية إقليمية مستقلة، تتولى فيها دول الإقليم مسؤولية إدارة أمنها الجماعي وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. غير أن الانتقال من الإمكان النظري إلى الواقع العملي يصطدم بتشابك المصالح الدولية والبنى الأمنية والاقتصادية التي نشأت عبر عقود، واعتماد عدد من دول المنطقة على شراكات استراتيجية مع القوى الكبرى، فضلاً عن استمرار التنافس بين المشاريع الإقليمية، وما يولده من فجوات في الثقة تحول دون بناء رؤية أمنية جامعة.

مع ذلك، فإن التحولات المتسارعة في النظام الدولي، واتجاهه المتزايد نحو التعددية القطبية، تفتح نافذة تاريخية أمام الدول العربية والإقليمية لإعادة بناء علاقاتها على أساس الشراكة لا التبعية، والتكامل لا الاستقطاب، والمصلحة المشتركة لا صراع المحاور. علماً أن ذلك لا يقتضي القطيعة مع القوى الدولية، وإنما إعادة تعريف هذا الدور بحيث يكون داعماً للاستقرار لا صانعاً له، وضامناً للتوازن لا موجهاً لقراراته، بما يحفظ استقلال الإرادة الوطنية ويحول دون تحويل المنطقة إلى ساحة لتصفية الصراعات الدولية.

من ثم، فإن بناء منظومة أمنية إقليمية متماسكة لا يتطلب غياب القوى الكبرى، بقدر ما يتطلب أن يستعيد الإقليم زمام المبادرة في تقرير مستقبله، وأن يصبح القرار الإقليمي معبّراً في المقام الأول، عن إرادة دوله ومصالح شعوبه. بيد أن تحقيق هذا الهدف يظل رهناً بتوافر حد أدنى من الثقة المتبادلة، وإقامة مؤسسات إقليمية قادرة على إدارة الخلافات، وترسيخ الالتزام الفعلي بمبدأي السيادة وعدم التدخل، باعتبارهما الركيزة التي لا يقوم أمن إقليمي مستدام من دونها.

خامساً) مستقبل لبنان واستقراره ومكانته في منظومة الأمن الإقليمي

لا يمكن استشراف مستقبل لبنان بمعزل عن التحولات العميقة

التي تعيد رسم المشهد الإقليمي، كما لا يصح اختزال مصيره في إرادة القوى الخارجية وحدها. فالتجربة التاريخية تؤكد أن المكانة الإقليمية للدول تُبنى من الداخل قبل أن تُكرَّس في الخارج. وبالتالي، كلما ترسخت مؤسسات الدولة اللبنانية، وتعززت سيادتها، واستقرت أوضاعها الاقتصادية، استطاع لبنان أن يؤدي دوراً سياسياً ودبلوماسياً يتجاوز حجمه. وكلما ضعفت الدولة، تحول إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية.

واليوم، يقف لبنان أمام فرصة تاريخية قد تعيد تعريف موقعه في الشرق الأوسط. ذلك أن التحولات التي أفرزتها الحرب الإيرانية، وما تبعها من مراجعة لمعادلات الأمن الإقليمي، تتيح له الانتقال من موقع المتلقي لتداعيات الصراعات إلى شريك في ترسيخ الاستقرار. غير أن اغتنام هذه الفرصة يبقى رهناً باستعادة الدولة لكامل وظائفها الدستورية، بما ينسجم مع الدستور اللبناني ومبادئ القانون الدولي.

في موازاة ذلك، لا يُنتظر من لبنان أن يكون قوةً مقررة في موازين القوى الإقليمية، بل أن يكون دولةً موثوقة، تستمد تأثيرها من شرعية مؤسساتها، وقدرتها على إدارة تنوعها، واستعادة ثقة محيطها العربي والمجتمع الدولي.

سادساً) كيف؟ ومتى؟ يعود لبنان إلى دوره في منظومة الأمن الإقليمي؟

إن عودة لبنان إلى دوره الإقليمي ليست حدثاً زمنياً يمكن تحديد موعده بدقة، وإنما هي مسار سياسي ودستوري متدرج. ولن تتحقق هذه العودة بمجرد توقيع اتفاقات أمنية أو التوصل إلى تفاهمات خارجية، بل عندما تستعيد الدولة قدرتها الكاملة على ممارسة وظائفها السيادية بنشر قواتها الذاتية على كامل أراضيها، واحتكارها لقرار السلم والحرب، وإدارة علاقاتها الخارجية انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ من المرجح، في ضوء الاتجاهات الدولية الراهنة، أن تشهد السنوات القليلة المقبلة إعادة توزيع للأدوار داخل الشرق الأوسط، بحيث تزداد الحاجة إلى الدول القادرة على لعب أدوار الوساطة، واحتضان الحوار، وربط المصالح الاقتصادية بالأمن الإقليمي. انطلاقاً من ذلك، إذا استطاع لبنان استثمار هذه المرحلة بإطلاق إصلاحات دستورية وإدارية واقتصادية حقيقية، وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير مؤسساته العسكرية والأمنية، فإنه سيكون مؤهلاً لاستعادة مكانته التاريخية كجسر للحوار بين الشرق والغرب، وبين العالم العربي والمجتمع الدولي. علماً أن الدور الإقليمي لا يُمنح للدول، بل تكتسبه بقدرتها على إنتاج الاستقرار، والوفاء بالتزاماتها الدولية، وإدارة علاقاتها الخارجية بصورة متوازنة. وهذا ما ينبغي أن يُشكِّل البوصلة الجديدة للسياسة اللبنانية.

سابعاً) ما هي معوقات عودة لبنان؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

لا تكمن معوقات عودة لبنان إلى دوره الإقليمي في التحديات الأمنية وحدها، بل في مجموعة اختلالات بنيوية تراكمت على مدى عقود، فأضعفت قدرة الدولة على إنتاج الاستقرار وصناعة القرار. وفي مقدمة هذه الاختلالات غياب رؤية وطنية جامعة لمفهوم الدولة ووظيفتها، وتراجع كفاءة الإدارة العامة، وتآكل الثقة بالمؤسسات، وتعثر مسار الإصلاحات، فضلاً عن استمرار الأزمات الاقتصادية والمالية التي استنزفت قدرات الدولة وأضعفت قدرتها على الاضطلاع بوظائفها الأساسية.

ولا يقل خطورة عن ذلك استمرار الفجوة بين النصوص الدستورية والممارسة العملية، بما أفضى إلى اضعاف ثقة المواطن بقدرة القانون على حماية الحقوق، وحدّ من ثقة الشركاء العرب والدوليين بقدرة لبنان على الوفاء بالتزاماته واستثمار فرص التعاون التي تتيحها التحولات الإقليمية.

إلا أن تجاوز هذه المعوقات لا يتحقق بمعالجات ظرفية أو بتسويات سياسية مؤقتة، وإنما بإعادة بناء ثقة المواطن بمؤسساته، وثقة المستثمر باقتصاده، وثقة محيطه العربي والمجتمع الدولي باستقرار سياساته.

ومن البديهي أن الدول لا تستعيد مكانتها بمجرد معالجة الأزمات، وإنما بامتلاك مؤسسات قادرة على منع تكرارها، وإدارة الاختلاف في إطار الدستور، وتحويل التنوع من مصدر

للانقسام إلى عنصر قوة وطنية. وعندما ينجح لبنان في ترسيخ هذا النموذج، لن تكون عودته إلى محيطه العربي والإقليمي نتيجة لمتغيرات خارجية، بل ثمرةً طبيعية لدولة استعادت فاعليتها، وأثبتت أن الاستقرار المستدام لا يُبنى على موازين القوة وحدها، وإنما على قوة المؤسسات، واستمرارية الإصلاح، واحترام الدستور.

ثامناً) قراءة في المفاوضات اللبنانية–الإسرائيلية، والوفاق اللبناني الداخلي، وسلاح الأحزاب والفصائل

تُعدّ المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، وما أفضت إليه من اتفاقٍ إطاري بوساطة أمريكية، إحدى أبرز نتائج التحولات التي شهدتها المنطقة، وتعكس اتجاهاً متنامياً نحو معالجة النزاعات عبر التفاوض بدلاً من المواجهة العسكرية. غير أن قيمة هذا الاتفاق لن تُقاس بتوقيعه، بل بقدرته على تحقيق سلام مستقر يحترم سيادة لبنان، ويصون حقوقه، ويضمن تنفيذ الالتزامات بصورة متوازنة، بعيداً عن فرض الوقائع بقوة السلاح أو اختلال موازين القوى. كما أن نجاحه يبقى رهناً بوجود مرجعية لبنانية موحدة قادرة على التفاوض والتنفيذ باسم الدولة وحدها.

أما الوفاق الوطني في لبنان فلا يُمثِّل مجرد تسوية سياسية بين القوى المتنافسة، بل يُشكِّل الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة واستمرارية مؤسساتها. وقد أثبتت التجربة اللبنانية أن أي توافق يقتصر على تقاسم السلطة يبقى هشاً إذا لم يقترن برؤية وطنية جامعة تُعلي المصلحة الوطنية، وتكرّس احترام الدستور، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية. ومن ثم، فإن الوفاق الحقيقي لا يقاس بغياب الخلافات، بل بقدرة اللبنانيين على إدارة اختلافاتهم ضمن الأطر الدستورية والمؤسسات الشرعية، بما يُحوّل التنوع السياسي والطائفي من مصدر للانقسام إلى ركيزة للاستقرار والشراكة الوطنية.

أما مسألة سلاح الأحزاب والفصائل، فهي في جوهرها قضية دستورية وسيادية قبل أن تكون مسألة أمنية. فالدولة الحديثة– وفق القانون الدولي– لا تكتمل أركانها إلا بانفرادها بقرار السلم والحرب، واحتكارها ممارسة القوة المشروعة من خلال مؤسساتها العسكرية والأمنية، وهو ما ينسجم مع أحكام الدستور اللبناني، ووثيقة الوفاق الوطني. ولا يخفى أن أي معالجة مستدامة لهذا الملف ينبغي أن تتم في إطار مشروع وطني يعزز قدرات الجيش اللبناني، ويؤدي تدريجياً إلى توحيد المرجعية الأمنية والعسكرية تحت سلطة الدولة، بما يغلق نهائياً باب ازدواجية القرار السيادي. علماً أن هناك فرق بين دولةٍ تتعايش مع تعدد مراكز القرار، ودولةٍ تمارس سيادتها كاملة على أرضها وشعبها ومؤسساتها، حيث تبقى الأولى أسيرة الأزمات، في حين تكون الثانية قادرة على صناعة السلام وصونه.

الخاتمة

رغم جسامة التحديات التي يواجهها لبنان، فإنه لا يقف على هامش التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط، بل بما يملكه من تاريخٍ عريق، ورصيدٍ حضاري، وطاقاتٍ بشرية، قادرٌ على أن يحوّل تحديات المرحلة إلى فرصة لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. وكما قال أرسطو، في كتابه "السياسة": "غاية الدولة هي الحياة الكريمة". ولعل هذا هو الرهان الحقيقي الذي يستحقه لبنان، وهو يفتح صفحة جديدة من تاريخه، ويتهيأ لاستعادة مكانته الطبيعية دولةً للحق، وشريكاً في صناعة الأمن والسلام في المنطقة.

* خبير قانوني أول- وزارة الخارجية القطرية

الدور الأوروبي ومستقبل الشرق الأوسط: تحولات ما بعد الحرب الإيرانية

أوروبا تعزز تعاون الدبلوماسية متعددة الأطراف والتنمية والاستقلالية وبناء المؤسسات الإقليمية

على الرغم من استمرار السجال العسكري في الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية التي اندلعت في عامنا هذا ٢٠٢٦م، فمما لا شك فيه أن مخرجاتها، سواء أفضت إلى تسوية عبر المفاوضات، أم قادت إلى تغيير النظام، أم انتهت بحالة من الاستنزاف العسكري، أم جَسّدت ترتيبات إقليمية أشمل، ستشكل إحدى أكثر المحطات الجيوسياسية حسمًا وأعمقها أثرًا في التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط المثقلة بالاضطرابات. فقد أزاحت هذه الحرب موازين القوى الإقليمية عن مكانها، وبدّلت الحسابات الاستراتيجية للفاعلين إقليميًا ودوليًا، فضلًا عن إفرازها فرصًا غير مسبوقة ومخاطر بالغة الجسامة.

د. كريستيان كوخ

ومن الضروري بمكان إدراك أن حقبة ما بعد الحرب لن تُفضي تلقائيًا إلى استتباب السلام، بل يُرجَّح أن تستهل مرحلة ممتدة من الغموض السياسي، والتنافس الأمني، وإعادة الإعمار الاقتصادي، وإعادة الاصطفاف الدبلوماسي.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذا المشهد المتغير يفرض ضرورة استراتيجية، ويمنح أوروبا في الوقت نفسه فرصة تاريخية؛ إذ يُنظر إلى أوروبا باعتبارها قوة اقتصادية كبرى، لكنها ظلت لاعبًا جيوسياسيًا محدود التأثير في الشرق الأوسط، في ظل الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة، وتصاعد النفوذ الصيني، والنشاط الأمني المتنامي لروسيا. ومع ذلك، فإن العلاقات المتميزة التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة، بما في ذلك الروابط المؤسسية والمكثفة المتنامية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب ما تتمتع به أوروبا من مصداقية دبلوماسية وقدراتها الاقتصادية، والتزامها بالعمل الدولي متعدد الأطراف، كلها عوامل تؤهل أوروبا للعب دور أكثر أهمية في تشكيل نظام إقليمي مستقر ومستدام لمرحلة ما بعد الحرب.

ولم يعد التحدي الذي يواجه أوروبا يتمثل فيما إذا كان ينبغي لها الانخراط بصورة أعمق في شؤون الشرق الأوسط، بل أصبح السؤال الأكثر إلحاحًا هو: كيف يمكنها أن تتحول من مراقب يتفاعل مع الأحداث إلى فاعل استراتيجي مبادر، قادر على الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، مع حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية في الوقت ذاته؟

توازن إقليمي جديد بعد الحرب الإيرانية

إن نهاية الحرب الإيرانية ستؤدي بلا شك إلى إعادة توزيع جذري للقوة الإقليمية، وسيعتمد الكثير في هذا الصدد على طبيعة نتائج هذه الحرب. فإذا خرجت إيران ضعيفة بشكل ملحوظ، لا سيما من الناحية العسكرية، فإن نفوذها الإقليمي الذي مارسته عبر شبكتها من الفاعلين غير الحكوميين المتحالفين معها وشراكاتها الاستراتيجية سيتراجع بشكل ملحوظ.

ونتيجة لذلك، يمكن أن تبرز عدة تطورات متزامنة:

أولًا، ستتولى دول مجلس التعاون الخليجي دورًا قياديًا أكبر في رسم

ستتولى دول مجلس التعاون الخليجي دورًا قياديًا أكبر في رسم ملامح الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي بعد الحرب

ملامح الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي. فبعد استثماراتها الضخمة خلال العقد الماضي في برامج التنويع الاقتصادي، إلى جانب تبنيها نهجًا أكثر نشاطًا في الدبلوماسية الإقليمية، يُتوقع أن تسعى دول المجلس إلى ترسيخ الاستقرار الإقليمي بدلاً من التشجيع على جولات جديدة من المواجهة.

ثانياً، سيتأثر الموقف الاستراتيجي الإقليمي لإسرائيل؛ إذ قد يؤدي تراجع القدرات العسكرية لإيران أو لشبكات وكلائها الإقليميين إلى تقليص التهديدات الأمنية الفورية، وفي الوقت نفسه يفتح المجال أمام توسيع مسارات التطبيع والتعاون الإقليمي. غير أن هذه الفرصة ستظل هشة، في حال بقاء القضايا الجوهرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، دون حلول، باعتبارها أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في المنطقة.

ثالثاً، من المرجح أن توسع تركيا نفوذها الاستراتيجي، نظراً لأن أنقرة تمتلك القدرات العسكرية، والامتداد الاقتصادي، والمرونة الدبلوماسية التي تسمح لها بالحفاظ على علاقات متوازنة مع أوروبا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودول الخليج، وأجزاء من آسيا. ومن ثم، فإن إضعاف إيران من شأنه أن يزيد من نفوذ تركيا في العراق، وسوريا، والقوقاز، وآسيا الوسطى.

وفي الوقت ذاته، فإن إضعاف قوة إقليمية رئيسية لا يعني بالضرورة خلق الاستقرار؛ إذ يثبت التاريخ أن فراغ القوة غالباً ما يولد أشكالاً جديدة من التنافس. كما أن انهيار أي سلطة مركزية يمكن أن يؤدي إلى الانقسام، والصراعات بالوكالة، وانتشار الأسلحة، وتزايد موجات اللجوء، وتجدد التوترات الطائفية. وبناءً على ذلك، فإن التحدي الاستراتيجي الرئيسي بعد الحرب الإيرانية لن يقتصر

على مجرد إدارة السلام، بل سيشمل إدارة المرحلة الانتقالية اللاحقة.

التحديات والمخاطر في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب

من المرجح أن تضع بيئة ما بعد الحرب المنطقة في مواجهة عدة تحديات مترابطة؛ يكمن أولها في "هشاشة الدولة"، فأي إضعاف لمؤسسات الدولة الإيرانية قد يخلق أخطار أمنية عابرة للحدود تلقي بظلالها على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وهي دول طالما صاغ النفوذ الإيراني ديناميكيتها السياسية والأمنية لفترات طويلة. وفي هذا السياق، قد تنقسم الجماعات المسلحة غير الحكومية، أو تسعى إلى الاندماج السياسي، أو تتنافس بعنف على النفوذ. ثانيًا، ستكون متطلبات إعادة الإعمار هائلة؛ إذ إن تدمير البنية التحتية، وتعطل شبكات التجارة، والأزمات الإنسانية، وتدفقات النازحين والمهجرين، كلها ملفات ستتطلب دعمًا دوليًا مستدامًا. وبدون تحقيق تعافٍ اقتصادي حقيقي، فمن غير المرجح أن يصمد الاستقرار السياسي، وهو ما أثبتته الشواهد في مناسبات عديدة سابقة.

ثالثًا، قد تزداد أخطار الانتشار النووي بدلًا من أن تتلاشى؛ فإذا ما خلصت الأطراف الإقليمية الفاعلة إلى أن القدرات العسكرية تظل هي الضمانة القصوى للأمن القومي، فقد ينشأ سباق تسلح إقليمي جديد يشمل الأسلحة التقليدية والاستراتيجية المتقدمة على حد سواء.

رابعًا، قد يستمر الاستقطاب الأيديولوجي حتى وإن تراجعت حدة المواجهات العسكرية؛ إذ ستستمر الخطابات الطائفية، والتطرف السياسي، ونماذج الحوكمة المتنافسة في التأثير في السياسات المحلية والإقليمية.

أخيرًا، قد يزداد التنافس الخارجي بين القوى الكبرى؛ فالولايات المتحدة والصين وروسيا، وتدريجيًا الهند، تمتلك جميعها مصالح استراتيجية متنامية في الشرق الأوسط تتعلق بأمن الطاقة، والممرات البحرية، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والتعاون الدفاعي. وبناءً على ذلك، فإنه في غياب إطار إقليمي شامل، قد يتحول الشرق الأوسط مجددًا إلى ساحة للصراع بين القوى الكبرى بدلًا من أن يكون منطلقًا للتعاون الإقليمي.

لماذا تبرز أهمية أوروبا؟

تكمن الميزة النسبية لأوروبا تحديدًا في النقاط التي تمثل مواطن ضعف لدى العديد من القوى الخارجية الأخرى. فخلافًا للولايات المتحدة، لا يُنظر إلى أوروبا عمومًا على أنها تسعى إلى فرض هيمنة عسكرية؛ وخلافًا لروسيا، لا يرتبط اسمها في المقام الأول بالتدخلات الأمنية؛ وخلافًا للصين، يتجاوز الانخراط الأوروبي مجرد الاستثمار في البنية التحتية ليشمل الحوكمة، وبناء المؤسسات، والمساعدات التنموية، والتعليم، والتعاون البيئي، والأطر القانونية.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، يحتفظ الاتحاد الأوروبي بعلاقات دبلوماسية مع كافة الأطراف الفاعلة الرئيسية في الشرق الأوسط تقريبًا. ورغم الخلافات السياسية، حافظت الحكومات الأوروبية تاريخيًا على قنوات اتصال مع إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وتركيا، ومصر، والأردن، ولبنان، والعراق، ودول شمال إفريقيا. وتمنح هذه الشبكة الدبلوماسية الواسعة أوروبا قدرة فريدة على تسهيل الحوار بين أطراف غالبًا ما ترفض التواصل المباشر فيما بينها.

وعلاوة على ذلك، وكما أظهرت الحرب الأخيرة، فإن أمن أوروبا نفسها لا ينفصل عن استقرار الشرق الأوسط؛ إذ ترتبط المنطقتان بملفات ضغوط الهجرة، وأمن الطاقة، والتجارة البحرية، والإرهاب، والتهديدات السيبرانية، والجريمة المنظمة. ومن ثم، فإن أي اضطراب في الشرق الأوسط سرعان ما يتحول إلى اضطراب داخل أوروبا. وبناءً على ذلك، لا ينبغي النظر إلى تعميق الانخراط الأوروبي على أنه ضرب من المثالية، بل كضرورة استراتيجية ومصلحة ذاتية ملحة.

الدور الأوروبي المنشود

بناءً على ما تقدم، ينبغي لأي استراتيجية أوروبية أكثر طموحًا أن ترتكز على خمس ركائز أساسية.

أولًا: القيادة الدبلوماسية: يتعين على أوروبا أن تطرح نفسها كميسر رئيسي للحوار الإقليمي الشامل، بدلًا من الاكتفاء بدعم المبادرات التي تقودها أطراف أخرى. ويتطلب ذلك إنشاء آليات تشاور إقليمية دائمة تضم الدول العربية، وإسرائيل، وتركيا، وإيران (في مرحلة ما بعد الحرب عندما تسمح الظروف السياسية بذلك). وبدلًا من دبلوماسية الأزمات العارضة، ينبغي لأوروبا تشجيع حوار استراتيجي مستمر يغطي مجالات الأمن، والاقتصاد، والموارد المائية، والتحول في مجال الطاقة، والحوكمة السيبرانية، ومنع النزاعات.

ثانيًا: التحول الاقتصادي: إن تحقيق سلام طويل الأمد يتطلب ترسيخ الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل أكبر سوق متكامل في العالم، كما يمتلك خبرة واسعة في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي. ومن ثم، يمكنه تعزيز شراكات استثمارية تربط أوروبا بالبنية التحتية في الشرق الأوسط، والطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، وممرات النقل، والتعليم العالي، والتحديث الصناعي. وبدلًا من التركيز الحصري على المساعدات الإنسانية، ينبغي لأوروبا أن تصبح مهندسًا رئيسيًا للمرونة الاقتصادية الإقليمية. كما أن إيجاد منصات استثمارية مشتركة تربط بين صناديق الثروة السيادية الخليجية، والمؤسسات المالية الأوروبية، وبنوك التنمية الدولية، من شأنه أن يسرع وتيرة إعادة الإعمار مع خلق حوافز تدعم الاعتدال السياسي.

ثالثًا: التعاون الأمني: رغم أنه من غير المرجح أن تصبح أوروبا الفاعل العسكري المهيمن في المنطقة، فإن بمقدورها المساهمة بشكل جوهري من خلال التعاون الأمني المدني. وتشمل المجالات ذات الأولوية: إدارة الحدود، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وحماية المدنيين والبنية التحتية، والتحقق من مراقبة الأسلحة، فضلًا عن بناء القدرات الشرطية والقضائية. وهنا تبرز أهمية التأكيد على أن الانخراط الأمني الأوروبي يجب أن يكمل الملكية الإقليمية للترتيبات الأمنية ولا يحل محلها.

رابعًا: الحوكمة وبناء المؤسسات: لا تنبع العديد من الصراعات في الشرق الأوسط من التنافس بين الدول فحسب، بل تكمن جذورها أيضًا في ضعف المؤسسات، وسوء الحوكمة، والفساد، ومحدودية شرعية الدولة. وفي هذا الصدد، تقدم التجربة الأوروبية في الحوكمة الديمقراطية، واللامركزية، والإصلاح الإداري، واستقلال القضاء، والمؤسسات التنظيمية دروسًا قيمة. ومع أن نماذج الحوكمة لا يمكن تصديرها ببساطة، فإن التعاون الفني يمكنه تعزيز قدرات الدولة دون فرض قوالب سياسية خارجية.

خامسًا: الأمن الإنساني: يتعين على أوروبا توسيع مفهومها للأمن الإقليمي؛ إذ باتت قضايا التغير المناخي، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والبطالة بين الشباب، والفجوة الرقمية، والصحة العامة، تصوغ استقرار المنطقة تدريجيًا بالقدر نفسه الذي تفعله التهديدات العسكرية. ومن ثم، فإن الريادة الأوروبية في مجالات التكنولوجيا الخضراء، والتكيف مع المناخ، وإدارة المياه، والتعاون العلمي، تؤهلها لمعالجة هذه التحديات طويلة المدى بفاعلية أكبر مقارنة بالأطراف الفاعلة ذات الطابع العسكري البحت.

تجاوز السلبية الأوروبية

تظهر الحاجة الملحة في كافة المجالات المذكورة أعلاه إلى تجاوز السلبية الأوروبية؛ إذ لطالما تمثلت إحدى الانتقادات الرئيسية الموجهة للسياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط في طبيعتها القائمة على ردود الأفعال إلى حد كبير. فغالبًا ما أدت الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والاعتماد على آلية اتخاذ القرار بالإجماع، وهيمنة السياسات الخارجية الوطنية لكل دولة، إلى الحد من النفوذ الجماعي لأوروبا.

ولكي تصبح أوروبا فاعلًا جيوسياسيًا حقيقيًا، يتعين عليها تعزيز عدة أبعاد في انخراطها الخارجي. ويشمل ذلك ضرورة تعزيز التماسك الاستراتيجي بصورة أكبر، بحيث تتبنى أوروبا استراتيجية مشتركة طويلة المدى تجاه الشرق الأوسط تتجاوز مجرد التعامل مع الأزمات الفردية المنفصلة. كما ينبغي تحقيق تكامل أكبر بين أدوات السياسة الخارجية الأوروبية، بحيث تعزز ملفات التجارة، والمساعدات التنموية، والتعاون الأمني، وسياسة الهجرة، والدبلوماسية بعضها البعض، بدلًا من أن تتقاطع أو تتعارض. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأوروبا زيادة الاستثمار في قدرات الوساطة الإقليمية، بما يشمل تشكيل فرق دبلوماسية دائمة، وتطوير آليات لمنع النزاعات، وتفعيل منظومات للإنذار المبكر، مما يتيح لها التدخل والانخراط قبل تفاقم الأزمات وتصاعدها. وفي هذا السياق، يتعين على الاتحاد الأوروبي تعضيد وتكملة الجهود القائمة بالفعل لمجلس التعاون الخليجي. وبناءً على ذلك، يجب على أوروبا تعميق شراكاتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما مجلس

التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والمؤسسات الإفريقية ذات الصلة، حيث يتداخل الأمن الشرق أوسطي والإفريقي بشكل متزايد.

ويعني كل ما سبق أيضًا ضرورة أن تُظهر أوروبا رغبة سياسية أكبر في تحمل المسؤولية الاستراتيجية، بدلًا من الإذعان المستمر للقيادة الأمريكية. ولا يعني "الاستقلال الاستراتيجي" هنا الانفصال عبر الأطلسي؛ بل يعني أن تصبح أوروبا شريكًا أكثر قوة، قادرًا على التحرك بشكل مستقل عند الضرورة، مع التنسيق الوثيق مع الحلفاء.

نحو إطار أمني إقليمي جديد

تتضافر المعطيات السابقة لتُؤكد أن أي شرق أوسط في مرحلة ما بعد الحرب يتطلب هيكلية أمنية تتسامى فوق التحالفات العسكرية التقليدية. ويتبدى الإطار الأمثل في إرساء منظومة أمنية تعاونية تنهض على المشاركة الشاملة، وبناء الثقة على نحو تدريجي، والتعاون المرتكز على قضايا وملفات محددة.

وينبغي لهذا الإطار أن ينتظم في عدة دوائر متداخلة؛ تتشكل الدائرة الأولى من دول المنطقة ذاتها، إذ إن الأمن المستدام لا يُستورد، بل يجب أن يكون نابعًا ومملوكًا في نهاية المطاف لأبنائها. وتضم الدائرة الثانية القوى المتاخمة ذات المصالح الإقليمية المباشرة، وفي مقدمتها تركيا. أما الدائرة الثالثة فتستوعب الشركاء الخارجيين الداعمين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأطرافًا دولية أخرى تؤدي دورًا بناءً وتأبى إلا أن تساند الترتيبات الإقليمية لا أن تهيمن عليها. كما يُفترض بالمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، والوكالات المتخصصة، أن تمد هذا الإطار بالشرعية التقنية والاستمرارية المؤسسية.

وبدلًا من محاكاة نموذج حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو غيره من نماذج الدفاع الجماعي، قد يستفيد الشرق الأوسط بشكل أكبر من بنية مرنة تجمع بين الحوار السياسي، وتدابير بناء الثقة، ومناقشات مراقبة التسلح، والتعاون في مجال الأمن البحري، وآليات الاتصال في الأزمات، والاستجابات المشتركة للتهديدات العابرة للحدود. وينبغي لهذه البنية أن توسع نطاق التعاون تدريجيًا من القضايا الأمنية التقليدية إلى التكامل الاقتصادي، والمرونة البيئية، والصحة العامة، والتعاون التكنولوجي، والتبادل التعليمي. ولعل التحدي الاستراتيجي الأكبر للعقود القادمة يكمن في منع الشرق الأوسط من التحول إلى الساحة الرئيسية للتنافس الجيوسياسي العالمي. إذ يتعين على المنطقة تجنب الاصطفاف الحصري مع أي قوة خارجية منفردة، والسعي بدلًا من ذلك إلى بناء شراكات أكثر تنوعًا تمنحها مرونة استراتيجية أكبر.

وفي هذا الصدد، ستظل الولايات المتحدة شريكًا أمنيًا لا غنى عنه للعديد من دول المنطقة، في الوقت الذي توفر فيه أوروبا التكامل الاقتصادي والدبلوماسية وبناء المؤسسات، وتساهم الصين في الاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا، في حين تبرز الهند كشريك اقتصادي وتكنولوجي يحظى بأهمية متزايدة، وتقدم اليابان وكوريا الجنوبية قدرات صناعية متقدمة وتعاونًا تنمويًا. وبناءً على ذلك، لا ينبغي أن يكون الهدف موازنة طرف خارجي ضد آخر، بل بناء شراكات متكاملة تخدم الأولويات الإقليمية لا الخصومات الخارجية.

وفي هذا السياق، يمكن لأوروبا مجددًا أن تلعب دورًا متوازنًا وبالغ الأهمية. فخلافًا للأطراف الفاعلة التي تركز أساسًا على التنافس العسكري، يمكن لأوروبا تعزيز التعاون القائم على القواعد، والدبلوماسية متعددة الأطراف، والتنمية المستدامة، وبناء المؤسسات الإقليمية. كما يمكنها المساعدة في ضمان أن يؤدي الانخراط الخارجي إلى تعزيز الاستقلالية الإقليمية بدلًا من زيادة التبعية الجيوسياسية.

إن مستقبل الشرق الأوسط لا ينبغي أن تصيغه الحروب بالوكالة، أو الاستقطاب الأيديولوجي، أو تنافس القوى الكبرى؛ بل يجب أن يتطور نحو منظومة إقليمية تعاونية يكون فيها الأمن مشتركًا، والازدهار مترابطًا، وتعمل فيها الشراكات الخارجية على تعزيز الاستقلالية الإقليمية لا تقويضها. وفي هذا المسعى، تتكامل لدى أوروبا المسؤولية والفرصة لتكون شريكًا لا غنى عنه في تشكيل شرق أوسط أكثر استقرارًا وسلمًا ومرونة.

* مدير فرع مركز الخليج للأبحاث في بروكسل ـ مدير الأبحاث بالمركز

القرن الإفريقي والنظام الإقليمي المحتمل بعد حرب إيران

٣ سيناريوهات ومحورين أمام القرن الإفريقي والمحور العربي/الإفريقي يحقق الاستقرار والتعاون

إنّ مستوى المواجهات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى وصل إلى حد غير مسبوق، وإنّ تداعياتها تجاوزت حدود الأطراف المنخرطة فيها، وتوسعت لتشمل دول الإقليم والأسواق العالمية، الأمر الذي دفع الاقتصاد العالمي وأمن الإقليم إلى حافة الانهيار ، وقد كشفت هذه الأزمة إنّ الاستمرار في الحرب قد ينتج عنه مكاسب موقتة لا تفضي بالضرورة إلى مكاسب استراتيجية، فالقوة وحدها لا تحقق الأهداف المرجوة مالم تستصحب \ معها التعقيدات الأخرى مثل علاقة القوّة بمنطق القيود ، فالولايات المتحدة الأمريكية تملك تفوقًا وقوة هائلة في مختلف المجالات العسكرية والتقنية إلخ – ومع ذلك إنّ استمرارها في الحرب مع قوى متوسطة الحجم دون الاهتمام بالقيود ، فإنّ ذلك لا شكّ سيؤدي إلى استنزاف مواردها المختلفة

د- إدريس جميل

وسيكون خصمًا عليها ولصالح القوى الكبرى المنافسة لها دولياً، فإنّ هذا الانكشاف الأمني والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي جعلها تدرك أنّ الكلفة الاستراتيجية لهذه الحرب تتجاوز المكاسب المحتملة منها. وبالمقابل إنّ إيران رغم صمودها وتوسيع تكاليف الخصم فإنّ استمرارها في الحرب يعرضها إلى خسائر اقتصادية وأمنية وعسكرية كبيرة قد تؤثر على تماسكها في المدى البعيد. وانطلاقًا من الاستنزاف الاستراتيجي المتبادل، جنح الطرفان للتفاوض بواسطة باكستانية. وبعد جولات من التعثّر توصل الطرفان إلى مبادئ الاتفاق، وهو يمثل حدثاً مهماً في صيرورة التفاعلات الأمنية والسياسية في الإقليم. ويتوقع خارطة تأثير هذا الاتفاق أن يتجاوز حدود وقف إطلاق النار وفتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، ليمسّ بنية التوازنات الإقليمية والدولية في الإقليم، فتتغيّر فيه حسابات الأمن ومراكز القوة والنفوذ في إقليم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وفق الترتيبات الجديدة. بعبارة أخرى إنّ الاتفاق قد لا ينهي الصراع بين الأطراف المعنية، لكن قد يفضي لإنتاج معادلة جديدة لإدارته، ضمن سياقات التحولات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية.

وعلى مستوى آخر إنّ هذه الأزمة أيضًا كشفت تحول الممرات المائية والمضائق الاستراتيجية من شرايين تجارية إلى ساحة اشتباكات عسكرية وأدوات ضغط جيوسياسية. فبإغلاق إيران مضيق هرمز استطاعت تدويل الحرب وتحويلها من قضية المتحاربين إلى قضية عالمية تؤثر بصورة مباشرة على أسواق الطاقة وفي شبكات سلاسل الإمداد الدولية، ومن ثمّ جعل قضية مضيق هرمز أداة مهمة لزيادة حجم الضغوطات على أمريكا من المجتمع الدولي، لوضع حدٍّ للمواجهات العسكرية وإنتاج معادلة تضمن استمرار تدفق السلع والطاقة، ومثله ظهر إن تأثير المضائق والاختناقات البحرية لا يتوقف فقط على شبكات سلاسل الإمداد، بل تتعدى إلى البنية التحتية التشغيلية للاقتصاد الرقمي والمسارح السيبرانية المختلفة التي تعج بها اليوم البحار والمحيطات . وإنّ هذه المسارح اليوم هي أكثر تأثيراً في النظام الدولي والإقليمي من نظريات العلاقات الدولية التقليدية، وأدواتها أكثر قدرة لتفسير الظواهر الجديدة والتنبؤ بالتطورات المستقبلية. بمعنى آخر إنّ القوة بدأت تتحول من قالبها التقليدي إلى بنية تشغيلية بطريقة شبكية لا خطية وغير موحدة. ومما سبق يمكن القول إنّ الممرات والمضائق

الممرات والمضائق البحرية ستصبح أحد المسارح بالغة التأثير في صياغة النظام الدولي والإقليمي القادم

البحرية ستصبح أحد تلك المسارح بالغة التأثير في صياغة النظام الدولي والإقليمي القادم.

القرن الإفريقي وتركيبة النظام الإقليمي بعد الحرب الإيرانية

بعد توقيع مسودة التفاهم بين إيران وأمريكا بدأت الأمور تتحول من المواجهات العسكرية نحو إدارة الصراع، وتفتح الأبواب لإنتاج معادلات جديدة في النظام الإقليمي. وفي قراءة هذا التطوّر تباينت وجهات النظر فهناك من يرى أنّ هذا الاتفاق تحولاً استراتيجيًا ونقطة انطلاق لتسويات إقليمية واسعة، بينما يرى آخرون أنّ هذا الاتفاق قد لا يتجاوز عتبة إدارة الصراع وليس إنهائه. وبالنظر إلى الرأيين فالأوّل يبدو فيه قدر من المبالغة في النتائج المحتملة من الاتفاق، وبالمقابل الرأي الثاني كان أكثر تقتيراً للنتائج، وفي كلتا الحالتين سواء حلا شاملا أو إدارة للصراع، فإنّه لا شكّ سيكون لهذا الاتفاق انعكاسات محتملة في توازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وبتشكّل نظام إقليمي جديد ذات التعددية الإقليمية يتميّز بالقدرة لإدارة الأزمات وصياغة التفاهمات فالوساطة الأخيرة بقيادة باكستان ونجاحها يتعزّز هذا الاتجاه. ومثله تراجع الضمانات الأمنية الأمريكية للمنطقة قد يدفع القوى الإقليمية بالاعتماد على الأمن الجماعي المشترك. وفي حالة استطاعت إيران في حل أو تجميد ملفاتها الخلافية مع القوى الكبرى واستعادة أموالها المجمّدة، وقامت بتأهيل اقتصادها، لا شك ذلك سيعزز نفوذها ومكانتها

أزمات القرن الإفريقي أدت لظهور الميليشيات والحركات الانفصالية والجماعات المتطرفة والقراصنة والجريمة المنظمة

في الساحة الإقليمية. ومن معالم النظام الإقليمي الجديد قد يحقق الاستقرار في مناطق إنتاج الطاقة وطرق ملاحتها مثل مضيق هرمز وباب المندب والممرات البحرية الأخرى، وإعادة هندسة التوازنات في ملفات عديدة في المنطقة وحلحلة البؤر المشتعلة في الإقليم كالجبهة اللبنانية، اليمنية.

وفي القرن الإفريقي هذا الاتفاق يحتمل أن يؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى خفض التوترات العسكرية التي هدّدت أمن الممرات المائية واقتصاديات المنطقة، وإلى تبدل التحالفات المحلية لتتموضع مع التوازنات السياسية الجديدة والتحولات الإقليمية. ولكن في المقابل إنّ النظام الأمني الإقليمي الجديد قد يواجه تحديات ومخاطر في القرن الإفريقي.

التحديات والمخاطر في القرن الإفريقي

أولا – الهشاشة الأمنية التي تعاني منها غالبية دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر لعدم الاستقرار السياسي والأمني والضعف في مختلف الجوانب التنموية. ويعود ذلك إلى أزمة بناء الدولة والهوية الوطنية، طبيعة أنظمة الحكم، الاختلال في توزيع الثروة والسلطة، وقضايا أخرى مرتبطة بترسيم الحدود، التدهور البيئي وزيادة رقعة التصحر، النزاع في مياه النيل، رغبة إثيوبيا في الوصول إلى البحر الأحمر دون الاهتمام بقانون البحار الدولي والبنود الخاصة المنظمة للعلاقات بين الدول الحبيسة والدول الساحلية إلخ .وإنّ هذه الأزمات أدت إلى مستويات من الصراعات وإلى ظهور لاعبين من غير الدول، مثل: الميليشيات ،الحركات الانفصالية المسلحة الجماعات المتطرفة، القراصنة وشبكات الجريمة المنظمة الأخرى ...إلخ . هذه الأمور وغيرها مجتمعة تجعل وضع الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي أشدّ تحدياً وتعقيدًا.

ثانياً– تعد منطقة القرن الإفريقي ساحة صراع للقوى الدولية الكبرى لبسط نفوذها عليها وعلى ممراتها البحرية الحيوية. فالولايات المتحدة في الوقت الحالي تتمحوّر سياساتها في تعزيز نفوذها وتامين مصالحها الاقتصادية والعسكرية والحد من نفوذ خصومها في المنطقة. وتقوم سياساتها على مكافحة الإرهاب وتأمين الملاحة في خليج عدن وباب المندب، تأمين سلاسل التوريد والإمداد للأسواق العالمية، إلخ-- والحد من النفوذ الصيني في المنطقة، وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية ووجودها العسكري لردع التهديدات الأمنية كالقراصنة والإرهاب والحوثيين وغيرهم.

أمّا سياسات الصين في منطقة القرن الإفريقي تعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية كالموانئ والسكك الحديدية، تأمين الطرق البحرية والشراكات التجارية، جعل المنطقة جزءًا من مبادرة الحزام. تقديم نموذج صيني يدمج بين التنمية الاقتصادية والتعاون الأمني. كما للصين حضور أمني وعسكري نشط في المنطقة. الأمر الذي يعزّز نفوذها في غرب المحيط الهندي وتأمين سلاسل توريدها وصادراتها العالمية. وبمقابل هذا الاهتمام من القوى الدولية، فإنّ دول القرن الإفريقي؛ تعاني من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية مزمنة، وهناك علاقة مضطردة بين تجاذبات القوى الخارجية وعدم الاستقرار في القرن الإفريقي. بعبارة أن التنافس الجيوسياسي للقوى الكبرى في المنطقة في ظل ضعف دولها انعكس وسينعكس سلبًا في الأمن الإقليمي.

ثالثًا– منطقة القرن الإفريقي أيضًا أضحت مسرحًا لتنافس إرادات القوى الإقليمية، فأهداف إ يران في القرن الإفريقي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية واعتبارات الموقع الجيوسياسي الذي يقرّبها من باب المندب أحد أهم الممرات المائية في العالم.

أهداف إيران في القرن الإفريقي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية واعتبارات الموقع الجيوسياسي القريب من باب المندب

جعلت إيران منطقة القرن الإفريقي أحد مسارحها غير المباشرة في صراعها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

ولتحقيق أهدافها استخدمت نمط علاقات غير مباشرة قليلة التكلفة تعتمد أساسًا على الشبكات الأمنية والعلاقات السياسية المحدودة، القوة الناعمة إلخ--ومن الناحية الأخرى جعلت إيران منطقة القرن الإفريقي أحد مسارحها غير المباشرة في صراعها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام أنصار الله الحوثي باستهداف السفن المرتبطة بإسرائيل تضامنًا مع غزة والرد المضاد من إسرائيل وأمريكا وبريطانيا. الأمر الذي جعل المنطقة تشهد حالة من التوترات والمواجهات العسكرية وأثناء الحرب الأخيرة كانت هناك مخاوف من انتقال المواجهات العسكرية إلى القرن الإفريقي، ولحسن الحظ لم يحدث ذلك، إلا أنّ المنطقة لم تكن بمعزل عن ارتداداتها الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك أن النفوذ الإيراني المباشر في القرن الإفريقي يعتبر مازال محدودا مقارنة بالحضور التركي، الخليجي / المصري. فالحضور التركي في القرن الإفريقي في تزايد عبر تقديم المساعدات الإنسانية والاستثمار في البنية التحتية والتجارة، فضلًا عن إقامة أكبر قاعدة عسكرية جنوب العاصمة مقديشو. وتوقيع العديد من الاتفاقيات للتعاون العسكري والأمني إلخ--، ومثل تركيا تنظر إسرائيل إلى منطقة القرن الإفريقي كعمق لأمنها القومي، وقد تزايد اهتمامها بهذه المنطقة أكثر خلال العامين الماضيين على خلفية تصاعد عمليات الحوثيين للمصالح الإسرائيلية، وضمن هذا السياق يأتي اعترافها بأرض الصومال لمواجهة القوى اليمنية عن قرب وتعزيز نفوذها في جنوب البحر الأحمر. أمّا الأولية للسياسة المصرية في القرن الإفريقي قائمة على تأمين الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب وضمان تدفق مياه النيل إلى مصر. وفي ظل تهديد وعرقلة الحوثيين لحرية الملاحة في باب المندب، ووجود إسرائيل في أرض الصومال، واتخاذ إثيوبيا إجراءات أحادية بشأن نهر النيل، وتهديدها للوصول إلى البحر الأحمر بأي طريقة، هذه الأمور وغيرها جعلت مصر تكثّف من نشاطها في القرن الإفريقي، مثل الاتفاقيات الدفاعية والتعاون العسكري والبحث عن الشراكات الأمنية والاقتصادية وتعزيز العلاقات السياسية وملفات تعاونية أخرى كثيرة مع الصومال وإرتريا، وذلك للحد من تلك التهديدات المباشرة وتعزيز نفوذها في المنطقة. وبالمقابل ترى إثيوبيا أنّ التغلغل المصري في القرن الإفريقي يهدد مصالحها الاستراتيجية منها عرقلة تأمين منفذ بحري لها على البحر الأحمر بتأثير مصر على الدول المتشاطئة، تحجيم نفوذ إثيوبيا في المنطقة. ويعتقد أنّ الصراع بين الدولتين في الآونة الأخيرة تحول من الخلافات التقليدية المرتبطة بمياه النيل وسد النهضة إلى ملفات استراتيجية مثل الموانئ والممرات المائية وترتيبات الأمن الإقليمي بشكل عام. ومن القوى الأخرى التي تلعب دوراً محورياً في منطقة القرن الإفريقي القوى الخليجية. فهي تحولت من دور المانح والمساهم في المساعدات الإنسانية والتنموية، إلى لاعب أساسي في حماية الأمن الإقليمي وممراته المائية عبر مسارات متعددة تمثّلت في تكثيف استثماراتها المليارية في مشاريع استراتيجية متنوّعة. بما فيها استثمارات كبيرة في الموانئ وسلاسل الإمداد والقواعد اللوجستية على طول موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي. مسنودة بالمساعدات الإنمائية والإغاثية كدعم مباشر لدول المنطقة. كما أنّها تنشط في الوساطة لحل أزمات المنطقة. كما يلاحظ تزايد حضورها العسكري والتفاهمات الأمنية مع الفاعلين في القرن الإفريقي. وإنّ الانخراط الخليجي في منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص والقارة الإفريقية بشكل عام، يمكن قراءته ضمن تحولاتها الاستراتيجية المدفوعة بتنويع الاقتصاد ولعب دور مؤثر في النظام الإقليمي. وإنّ مقاربات دول الخليج تتداخل فيها الأدوات الاقتصادية والأمنية وتتباين مواقفها في قضايا مهمة في المنطقة. ومع ما يخلفه نشاطها من فرص تنموية في المنطقة وفي الوقت نفسه قد يتسبب في أخطار سيادية وتداعيات جيوسياسية في الإقليم.

لهذا أصبحت منطقة القرن الإفريقي امتدادًا استراتيجيًا لمصالح الدول الكبرى و ساحة لتنافس إرادات القوى الإقليمية، وبحكم هذا التداخل أصبحت منطقة تشابك مع الصراعات الأخرى في الإقليم مثل الحرب في غزة، الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران ، ومع صراعات أخرى في الإقليم، ومن

النظام الإقليمي الجديد يحقق استقرار إنتاج الطاقة وإعادة هندسة توازنات ملفات في المنطقة وحلحلة بؤر الجبهة اللبنانية واليمنية

هذه التفاعلات المختلفة نتج عنها هاجسًا أمنيًا دولياً المرتبطة بالممرات المائية وإن تداعياته أصبحت تمتد لتشمل مصالح القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن منطقة القرن الإفريقي لها علاقة تأثّر وتأثير في التطوّرات الجارية والمحتملة في الإقليم وسيكون لها تأثير في تراتيب توازن القوى و شكّل النظام الإقليمي القادم .

السيناريوهات المتوقعة

أولاً- إنّ الاتفاقية الإيرانية- الأمريكية قد لا تتجاوز عتبة إدارة الصراع بين الطرفين ولا تؤدي إلى حل شامل وتغييرات في توازنات النظام الإقليمي.

ثانياً- قد تكون هذه الاتفاقية نقطة انطلاق لتسويات شاملة إقليمية واسعة وتنعكس في التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي. وتؤدي إلى تشكّل نظام إقليمي جديد ذات التعددية الإقليمية يتميّز بالقدرة لحل الأزمات والتحولات في أنماط التحالفات والتباينات في الأولويات. وقد تتبلوّر محاور متنافسة على أمن الشرق الأوسط والقرن الإفريقي وما ورائهما، فالمحور الأول قد يضم المملكة العربية السعودية، باكستان، تركيا، مصر ، قطر ومن القرن الإفريقي إرتريا، الصومال، جيبوتي والسودان وفي حالة حدوثه يتوقع أن تتجه المنطقة إلى نظام إقليمي متوازن يحقق جزءًا كبيرًا من الاستقرار والهدوء ويسهم في حل الصراعات والتنسيق والتعاون في القضايا المشتركة .والمحور الثاني قد يضم إسرائيل ،الهند، إثيوبيا، كينيا، وبعض الدول العربية وهذا المحور قد يدعم ترسيم خرائط سياسية جديدة في المنطقة بما يخدم مصالحه. وفي هذا الإطار يمكن فهم اعتراف إسرائيل بأرض الصومال ومثله قد تعتقد إثيوبيا أنّ عملية التفكيك والتركيب في المنطقة ستخرجها من دولة حبيسة إلى دولة بحرية، وفي هذا الإطار أيضا قد يتضاعف دعم مشاريع التفكيك والتركيب في السودان واليمن والصومال وليبيا وغيرهم.

ثالثاً - إنّ هذه التطوّرات قد تؤدي إلى بناء نظام إقليمي جماعي مرن يتعامل مع التعقيدات الإقليمية والتشابكات الدولية، وفقًا لمقتضيات المصلحة بعيدًا عن المحاور، وتحويل اهتمام القوى الإقليمية إلى بناء منظومة إقليمية متناغمة ومتكاملة تحقق تبادل المصالح والمنافع المشتركة وتخفف من هيمنة القوى الخارجية في الإقليم.

* باحث في العلاقات الدولية ـ لندن

الهدوء الحالي ليس سلام مستقر بل "سلمًا قلقًا" يقوم على تفاهمات هشة

الحرب تؤسس لإعادة توزيع النفوذ وللعراق فرصة للتحول من ساحة تنافس لدولة توازن

يشهد الشرق الاوسط بشكل عام ولاسيما المنطقة العربية تحولات متسارعة على مستوى الأمن الإقليمي بعد الحرب الامريكية /الايرانية والاتفاق الأمريكي الإيراني، لذا لم تعد هذه الحرب حدثا عسكرياً عابراً، بل شكلت نقطة تحول في هندسة الامن الإقليمي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول موقع العراق في النظام الاقليمي الناشئ. إن هذه التحولات العميقة نتجت عن تصاعد التوترات والصراعات المرتبطة بالولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، وهو ما انعكس على بنية التحالفات الإقليمية القائمة والقادمة وأنماط التفاعل بين الفاعلين الإقليميين. فقد أسهمت هذه التحولات في تراجع فاعلية الردع التقليدي، وأعادت تموضع الفاعلين الإقليميين ضمن شبكة التحالفات القائمة.

أ.د. حسين علي ابراهيم البطاوي

اولا: الانتقال من منطق توزان الردع الى توازن المخاطر:

وفي هذا السياق، تشير دراسة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى إلى أن تصاعد التهديدات المشتركة، إلى جانب التغير النسبي في الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، دفع العديد من دول المنطقة إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، وتبني صيغ جديدة للشراكات الأمنية تقوم على تقاسم الأعباء وتنويع مصادر الدعم الأمني، بدلاً من الاعتماد الحصري على المظلة الأمنية الأمريكية.

كما تؤكد دراسة صادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي أن الحروب وحالات الاستنزاف الإقليمي دفعت دول الشرق الأوسط إلى إعادة التفكير في مفهوم الأمن الإقليمي، من خلال تبني ترتيبات أمنية جماعية أكثر مرونة تستند إلى الحوار الإقليمي، وخفض التصعيد.

وعليه، يمكن القول إن التوترات والصراعات المرتبطة بالولايات المتحدة وإيران وإسرائيل أسهمت في انتقال العديد من الدول الإقليمية من سياسة الاعتماد على التحالفات العسكرية التقليدية إلى استراتيجية تقوم على تنويع الشركاء الدوليين، وتعزيز القدرات الدفاعية الذاتية، وتوسيع التعاون الأمني الإقليمي، ففي ضوء تراجع فاعلية الردع الامريكي، وفشل القواعد العسكريةالامريكية في صد الصواريخ والمسيرات الايرانية التي سقطت على دول الخليج، بات الخيار الامثل لتلك الدول هو البحث عن شراكات استراتيجية جديدة تؤمن لها حالة من الاستقرار الامني، وفي هذا المجال يرى الكاتب عبدالله فيصل آل ربح أن الازمة لم تعد تقتصر على تراجع قدرة الولايات المتحدة على الردع، بل تحولت إلى أزمة ثقة بنيوية في قدرتها على الاضطلاع بدور الشريك الأمني الموثوق، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى تبني توجهات تقوم على تعزيز الردع الذاتي وتنويع الشراكات الأمنية وهذا الرأي يؤيده الاستاذ المتخصص بكلية كينغز في جامعة لندن ديفيد ب . روبرتس بقوله ان أمن الخليج لم يعد من الممكن ان يعتمد بصورة رئيسة على الحماية العسكرية الخارجية. وانما ينبغي أن يستند إلى تعاون إقليمي أكبر، وتعزيز القدرات الذاتية، وتنويع الشراكات الأمنية مع منح الدبلوماسية دورًا أكبر في إدارة الأزمات. ويستهدف هذا التحول تعزيز مرونة الدول في مواجهة التهديدات وتقليل المخاطر

النفـوذ الإيرانـي في العـراق يقـوم على شـبكة علاقـات معقـدة يقابلـه عزلـة العـراق عـن محيطـه العربـي مـا يجعـل إعـادة التـوازن ضـرورة

الناجمة عن تغير موازين القوى أو تراجع موثوقية الضمانات الأمنية التقليدية.

يمكن، في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات والدراسات المتخصصة، استخلاص أن التحولات التي افرزتها الحرب الامريكية / الاسرائيلية على إيران في البيئة الأمنية الإقليمية عكست انتقالا تدريجيا من منطق توازن الردع إلى منطق التوازن في إدارة المخاطر، اذ لم يعد الهدف الرئيس للأطراف المتنافسة تحقيق الحسم العسكري، بقدر ما أصبح يتمثل في احتواء التصعيد ومنع انزلاقه إلى مواجهة شاملة، وهو ما جسدته الأحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن حالة الهدوء التي أعقبت هذه التحولات لا يمكن وصفها بسلام مستقر، وإنما تمثل "سلمًا قلقًا" يقوم على تفاهمات هشة ومؤقتة، تظل قابلة للاهتزاز مع أي تغير في موازين القوى أو المصالح الإقليمية والدولية. والسؤال الذي نطرحه هنا أين موقع العراق من هذه التحولات والمتغيرات؟

ثانيا ـ العراق في معادلة الامن الاقليمي الجديدة:

في ظل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي فالح الزيدي، والتي جاءت في سياق أزمة سياسية داخلية وتحولات إقليمية متسارعة وتحديات اقتصادية، يبرز تساؤل جوهري حول موقع العراق في معادلة الأمن الإقليمي الجديدة، وإمكانية انتقاله من ساحة للتنافس الإقليمي إلى دولة توازن قادرة على المساهمة في استقرار المنطقة. وقد اكتسب هذا الطرح زخمًا مع رؤية المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، السفير توم باراك، والتي تؤكد أن العراق يمتلك دورًا محوريًا في بناء الاستقرار الإقليمي إذا نجح في تحصين سيادته،

تغيـر الـدور الأمريكـي دفـع دول المنطقـة للتعـاون بتبنـي شـراكات أمنيـة جديـدة تقـوم على تقاسـم الأعبـاء وتنويـع مصـادر الدعـم

وحصـر الـسلاح بيـد الدولـة، ومنـع اسـتخدام أراضيـه سـاحةً للصراعـات الإقليميـة، بمـا يعـزز مكانتـه بوصفـه شـريكًا في الأمـن والتنميـة الإقليميـين.

وانطلاقًـا مـن هـذه الرؤيـة، تمثـل الزيـارة المرتقبـة لرئيـس الـوزراء العراقـي إلـى واشـنطن فرصـة لإعـادة صياغـة الشـراكة العراقيـة الأمريكيـة على أسـس تتجـاوز التعـاون الأمنـي التقليـدي، لتشـمل الاسـتثمار والطاقـة والبنـى التحتيـة، بمـا يرسـخ اسـتقلال القـرار العراقـي ويعـزز قدرتـه علـى انتهـاج سياسـة خارجيـة متوازنـة مـع الولايـات المتحـدة والـدول العربيـة وإيـران في آن واحـد. كمـا تعكـس هـذه الزيـارة إدراكًا أمريكيًـا متزايـدًا لأهميـة العـراق بوصفـه نقطـة التقـاء للمصالـح العربيـة والإيرانيـة والدوليـة، وليـس مجـرد سـاحة لإدارة النفـوذ.

ومـع ذلـك، فـإن ترسـيخ مفهـوم "دولـة التـوازن" يظـل مرهونًـا بقـدرة الحكومـة الجديـدة علـى اسـتكمال الإصلاحـات الداخليـة، وفي مقدمتهـا احتـكار الدولـة للـسلاح، وتوحيـد القـرار الأمنـي ومكافحـة الفسـاد، وتعزيـز المؤسسـات الدسـتورية، وتفعيـل الدبلوماسـية العراقيـة بمـا يحـول الموقـع الجيوسياسـي للعـراق إلـى مصـدر نفـوذ واسـتقرار، ويؤهلـه للقيـام بـدور الوسـيط الإقليمـي بـدلًا مـن كونـه سـاحة لتقاطـع الصراعـات.

ثالثاً ـ النفوذ الإيراني وإعادة التموضع العربي في العراق:

تثير مرحلة ما بعد الحرب والتفاهمات الأمريكية-الإيرانية تساؤلًا محوريًـا حـول مـا إذا كانـت تمثـل فرصـة لإعـادة دمـج العـراق في فضائـه العربـي، أم أنهـا سـتفضي إلـى إعـادة تشـكيل أنمـاط النفـوذ دون إحـداث تحـول جوهـري في موازيـن القـوى الداخليـة. ورغـم أن بعـض الدراسـات تفتـرض أن الضغـوط الإقليميـة والدوليـة قـد تـؤدي إلـى انحسـار النفـوذ الإيرانـي في العـراق، فـإن هـذا الافتـراض يظـل محـل نقـاش، إذ إن النفـوذ الإيرانـي لا يسـتند إلـى البعـد الأمنـي وحـده، بـل يقـوم أيضًـا علـى شـبكة معقـدة مـن العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة مـن جهـة، وعزلـة العـراق عـن محيطـه العربـي مـن جهـة اخـرى، الأمـر الـذي يجعـل إعـادة تشـكيله أكثـر ترجيحًـا مـن تراجعـه الكامـل.

وفي المقابـل، قـد تفتـح التفاهمـات الأمريكيـة الإيرانيـة نافـذة لخفـض حـدة الاسـتقطاب داخـل العـراق، بمـا يمنـح الحكومـة مسـاحة أوسـع لاتبـاع سياسـة خارجيـة متوازنـة وتعزيـز دور الدولـة في إدارة العلاقـات الإقليميـة. غيـر أن نجـاح هـذا المسـار يبقـى مرهونًـا بقـدرة بغـداد علـى تحييـد التنافـس الإقليمـي عـن السـاحة الداخليـة وترسـيخ سـيادة الدولـة علـى القرارين الأمنـي والسياسـي.

كمـا تمثـل هـذه المرحلـة فرصـة لتعزيـز الشـراكة العراقيـة العربيـة، خصوصًـا في مجـالات الاسـتثمار والطاقـة والربـط الاقتصـادي، بمـا يسـهم في تنويـع خيـارات العـراق الاسـتراتيجية ويحـد مـن اعتمـاده علـى محـور إقليمـي واحـد. وفي هـذا الإطـار، تؤكـد دراسـة اعدهـا المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات أن الانفتـاح العربـي سـيكون أكثـر اسـتدامة إذا اسـتند إلـى المصالـح الاقتصاديـة والتنمويـة، وليـس إلـى اعتبـارات التنافـس الجيوسياسـي فقـط. وعليـه، فـإن نجـاح الدبلوماسـية العراقيـة يظـل مرهونًـا بتحقيـق تـوازن دقيـق بيـن الشـراكة العربيـة، واسـتمرار العلاقـات مـع إيـران، والحفـاظ علـى اسـتقلالية القـرار الوطنـي، بمـا يعـزز مكانـة العـراق بوصفـه دولـة توازن لا سـاحةً لتقاطـع النفـوذ.

رابعاً ـ أمـن الطاقـة والممـرات الاسـتراتيجية وإعـادة تشـكيل الجغرافيـا الاقتصاديـة:

أعـادت الحـرب الأخيـرة في الإقليـم تسـليط الضـوء علـى أمـن الطاقـة والممـرات البحريـة بوصفهمـا عنصريـن حاسـمين في الأمـن الإقليمـي والاقتصـاد العالمـي، ولا سـيما في ظـل المخاطـر التـي تهـدد الملاحـة في مضيـق هرمـز، الـذي يمـر عبـره جـزء كبيـر مـن صـادرات النفـط العالميـة. وقـد عـززت هـذه التطـورات الاتجـاه نحـو تنويـع مسـارات تصديـر النفـط وتقليـل الاعتمـاد علـى الممـرات المعرضـة للأزمـات،

الخيار الامثل لدول الخليج شراكات جديدة تؤمن الاستقرار الأمني على ضوء تراجع فاعلية الردع الأمريكي

الأمر الذي يفتح أمام العراق فرصًا استراتيجية لإعادة تموضعه ضمن خريطة الطاقة والتجارة الإقليمية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تسريع تنفيذ مشروع خط أنابيب العراق ـ العقبة، وإعادة تأهيل وتعزيز خطي أنابيب العراق ـ جيهان وكركوك بانياس كاحد خيارات العراق الاقتصادية للانفتاح على أ وروبا، إلى جانب دراسة فرص الربط مع ميناء ينبع على البحر الأحمر وخط، بما يوفر بدائل آمنة ومتعددة لتصدير النفط العراقي. كما يمثل مشروع طريق التنمية فرصة استراتيجية لتحويل العراق إلى عقدة لوجستية تربط الخليج بأوروبا عبر شبكة متكاملة من الموانئ والسكك الحديدية والطرق البرية، بما يعزز مكانته في سلاسل الإمداد العالمية. ومن شأن تعدد ممرات التصدير والتجارة أن يرفع مرونة الاقتصاد العراقي، ويعزز الأمن العربي للطاقة، ويقلل من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالاعتماد على مسار واحد، بما يحول الموقع الجغرافي للعراق إلى رافعة للتنمية والاستقرار الإقليمي.

خامساً ـ العراق كجسر للتكامل الإقليمي وبناء منظومة الأمن العربي المستقبلية:

تفرض التحولات الإقليمية الراهنة إعادة تعريف دور العراق من ساحة للتنافس إلى جسر للتكامل الإقليمي، بما يعزز مكانته ركيزةً للاستقرار في الشرق الأوسط. ويتطلب ذلك الانتقال من منطق المحاور والاستقطابات إلى منطق الشراكات القائمة على المصالح المتبادلة، بما يتيح للعراق انتهاج سياسة خارجية متوازنة تربط بين محيطه العربي وجواره الإقليمي. وفي هذا السياق، يمثل التكامل الاقتصادي مدخلًا رئيسًا لتعزيز الأمن، من خلال توسيع مشروعات الربط في مجالات الطاقة والنقل والتجارة والاستثمار، بما يحول الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى عامل للحد من الصراعات.

كما يمتلك العراق مؤهلات تؤهله للاضطلاع بدور الوسيط في إدارة الأزمات الإقليمية، مستفيدًا من علاقاته مع مختلف الأطراف، وتجربته في استضافة الحوارات الإقليمية. ويعزز مشروع طريق التنمية، إلى جانب مشروعات الربط الكهربائي وخطوط الطاقة، فرصة تحول العراق إلى عقدة استراتيجية تربط الخليج بتركيا وأوروبا، بما يرسخ مكانته في الاقتصاد الإقليمي. وفي المدى الأبعد، يمكن للعراق أن يسهم في بلورة منظومة أمن عربية أكثر استقلالًا وتكاملًا، تستند إلى التعاون الاقتصادي، واحترام سيادة الدول، وتسوية النزاعات بالحوار، بما يجعل التنمية والاعتماد المتبادل أساسًا للأمن الإقليمي المستدام.

أن التحولات التي أفرزتها الحرب والاتفاق الأمريكي الإيراني لا تعني نهاية الصراع بقدر ما تؤسس لمرحلة جديدة من إعادة توزيع النفوذ وإعادة هندسة الأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، يمتلك العراق فرصا استراتيجية للتحول من ساحة تنافس إلى دولة توازن، مستفيداً من موقعه الجغرافي، وشبكة علاقاته العربية والإقليمية، ومشروعات الربط الاقتصادي والطاقة، بما يعزز بناء منظومة أمن عربي أكثر استقراراً تقوم على الحوار، واحترام السيادة، والتكامل الاقتصادي، وتنويع ممرات الطاقة والإمداد.

* مستشار في وزارة الخارجية جمهورية العراق ـ مدير قسم الجامعة العربية

النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: حرب إيران والدور الألماني المحتمل

تستطيع ألمانيا المساهمة في الدبلوماسية النووية وتطهير مضيق هرمز وحل القضية الفلسطينية

أظهرت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ فبراير الماضي تفوقهما العسكري الكاسح وبراعتهما التكتيكية، إلا أن المؤشرات توحي بأن إيران قد تكون الطرف الذي سيخرج بمكاسب استراتيجية في نهاية المطاف، إذ لم يتحقق أي من أهداف الحرب، التي لم يُعلن عنها بوضوح منذ البداية. فالنظام الإيراني لم يتغير على أرض الواقع، ولا يزال ممسكًا بمقاليد الحكم، بل تحول إلى نسخة أكثر تشددًا وعسكرة، مع تنامي نفوذ الحرس الثوري الإيراني داخل مؤسسات الدولة. وعلاوة على ذلك، لا تزال إيران تمتلك أكثر من ٤٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم عالي التخصيب، ومن المستبعد أن تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم ضمن أي اتفاق مستقبلي.

أ.د. إيكارت وورتز

ورغم أن قدرتها على تخصيب كميات كافية من اليورانيوم لإنتاج سلاح نووي قد تراجعت لبضعة أشهر، وربما أكثر، فيما يُعرف بـ "زمن الاختراق النووي"، نتيجة الضربات العسكرية التي تعرضت لها، فإن دافعها لامتلاك قوة ردع نووية قد تعاظم بعد تعرضها لهجومين أمريكيين وإسرائيليين خلال عام واحد؛ الأول أثناء "حرب الأيام الاثني عشر" عام ٢٠٢٥م، والثاني في فبراير ٢٠٢٦م، وكلاهما وقع في وقت كانت فيه مسارات التفاوض لا تزال قائمة. كما أن برنامجها للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، الذي استُخدم مرارًا في استهداف دول الخليج وإسرائيل، بل وحتى أذربيجان وقبرص، لا يزال قائمًا. ولم يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مع الولايات المتحدة في يونيو الماضي أي بنود تتعلق بتقييد هذه البرامج أو تقليصها. أما بالنسبة لحلفائها الإقليميين، وعلى رأسهم حزب الله، فرغم الضربات القاسية التي تلقاها من إسرائيل على مدار السنوات الثلاث الماضية، فإنه لا يزال جزءًا من المشهد الإقليمي. فقد تمكن حزب الله من التعافي جزئيًا، وتعديل تكتيكاته القتالية، ليبقى مصدر تهديد للقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان المحتل. كما نجحت إيران في إدراج الملف اللبناني ضمن مفاوضات وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة، بل إن ممثلين عن حزب الله كانوا جزءًا من وفدها التفاوضي. وأخيراً، شكّلت أزمة مضيق هرمز الجانب الأهم في اتفاق وقف إطلاق النار بالنسبة للولايات المتحدة، نظرًا لتأثيره المباشر على أسعار الوقود ومعدلات التضخم قبيل انتخابات التجديد النصفي الأمريكية المقررة في الخريف المقبل. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الأمر أحد أهداف الحرب، لأن الأزمة نشأت أساسًا نتيجة اندلاعها. والأسوأ من ذلك، أن إيران باتت الآن عازمة على فرض نظام رسوم أو تأمين للمرور الحر، بهدف بسط سيطرة دائمة على مضيق هرمز على المدى البعيد.

يضع هذا المشهد دول مجلس التعاون الخليجي في موقف صعب وغير مريح؛ فهي تجد نفسها محاصرة بين إيران التي خرجت من الحرب جريحة، لكنها باتت أكثر جرأة وإصرارًا، وبين إسرائيل التي تمضي في تنفيذ أجندتها العسكرية بشكل أحادي، دون تقديم رؤية سياسية واضحة للمستقبل. ومع ذلك، تجد دول الخليج نفسها مضطرة للتعامل مع الولايات المتحدة كشريك متقلب وبراجماتي، يقوده رئيس يتخذ قراراته بصورة اندفاعية ولا يُبدي اهتمامًا كبيرًا بالملفات طويلة الأمد. وعلاوة

على ذلك، لم يعد التعاون العسكري مع واشنطن، أو استضافة القواعد العسكرية الأمريكية، يمثل صمام أمان يوفر الحماية لهذه الدول، بل تحول إلى عامل يجعلها هدفًا مباشرًا للهجمات والتوترات الإقليمية. ولذلك، من المتوقع أن تترك هذه الحرب آثارًا عميقة على الرؤى السياسية والنماذج الاقتصادية لدول الخليج. إذ ستسهم في تسريع الجهود العالمية الرامية إلى التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهي جهود تعتمد بدرجة كبيرة على الهيمنة الصينية على سلاسل القيمة المرتبطة بها، بدءًا من تعدين المعادن وتكريرها، وصولًا إلى إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات. وفي المقابل، قد تزداد أهمية الدول المنتجة للنفط والغاز في الأمريكتين وإفريقيا مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما قد ينعكس على مكانة المنطقة في أسواق الطاقة العالمية. ورغم وجود محاولات لإنشاء خطوط أنابيب جديدة للحد من الاعتماد على مضيق هرمز، فإن حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر ستظل عرضة لتهديدات الحوثيين، كما أن ميناء الفجيرة الإماراتي، المطل على المحيط الهندي، يقع ضمن نطاق الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية.

وعلاوة على ذلك، أصبحت مكانة دبي بوصفها "ملاذًا آمنًا"، وهي المكانة التي شكلت أحد أهم عوامل نجاحها في تنويع اقتصادها والاعتماد على قطاعات الخدمات واللوجستيات والسياحة والتجارة، محل تساؤل في ظل المتغيرات الأمنية الجديدة. ومن شأن ذلك أن يدفع دبي، إلى جانب دول خليجية أخرى سعت إلى استنساخ "نموذج دبي"، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية من خلال "رؤية ٢٠٣٠"، إلى إعادة تقييم حساباتها ومراجعة بعض مساراتها التنموية. ونتيجة لذلك، قد تشهد المنطقة تراجعًا في تدفقات الاستثمارات الدولية، كما قد تضطر بعض الدول إلى إعادة جزء من أصولها واستثماراتها الخارجية أو سحب بعض أموالها من الأسواق العالمية، بهدف تعويض العجز المالي المحتمل في موازناتها المحلية ومواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

وإلى جانب التنويع الاقتصادي، تكتسب المرونة السياسية أهمية بالغة؛ إذ ستسعى دول الخليج عسكرياً إلى توسيع خياراتها

إيران خرجت جريحة وأكثر جرأة وإصرارًا وإسرائيل تمضي في تنفيذ أجندتها بشكل أحادي دون رؤية واضحة للمستقبل

وتحقيق قدر من الاستقلالية الإستراتيجية، لا سيما في القطاعات الحيوية التي أثبتت التجارب محورية دورها مثل الدفاع الجوي. وقد يشمل هذا التوجه بناء شراكات مع دول أصغر، مثل أوكرانيا وكوريا الجنوبية، بهدف تنويع مصادر التكنولوجيا والتسليح. وفي هذا السياق، أظهرت الإمارات رغبة واضحة في تعزيز تعاونها مع إسرائيل، والتي قدمت لها بالفعل نموذجاً أولياً لنظام دفاع جوي جديد يعمل بالليزر خلال الضربات الإيرانية الأخيرة. هذا النظام قد يوفر طريقة أرخص بكثير للتصدي للطائرات المسيرة (الدرونز) مقارنة بصواريخ الدفاع الجوي التقليدية شديدة الارتفاع في التكلفة. وعلى الجانب الآخر، تبدو السعودية ودول خليجية أخرى أكثر حذراً؛ إذ تربط ملف التطبيع مع إسرائيل بتحقيق تقدم حقيقي نحو قيام دولة فلسطينية، وهو أمر يبدو غير مرجح في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية.

أما على صعيد القوى الكبرى، تبذل دول الخليج جهودًا حثيثة لإرساء "سياسة التوازن بين القوى" وبناء شراكات جديدة بشكل أكبر مع القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الصين. بيد أن هناك تساؤلات لا تزال قائمة بشأن تحول بكين إلى لاعب سياسي قوي في منطقة الشرق الأوسط، يتجاوز نفوذها الاقتصادي المتنامي. كما تثير علاقاتها الوثيقة مع إيران، والتي تُوجت بتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجي تمتد لـ ٢٥ عامًا عام ٢٠٢١م، مخاوف لدى بعض العواصم الخليجية. أما روسيا، فرغم حضورها السياسي والعسكري في المنطقة، فإنها لا تضاهي اقتصاديًا الصين أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، كما أن انشغالها بالحرب في أوكرانيا، سيحد من قدرتها على لعب دور مؤثر في المنطقة على المدى القريب.

وهذا الوضع يجعل ألمانيا محط أنظار دول الخليج؛ فهي تملك ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا والصين وقبل اليابان، وتعتبر المحرك الاقتصادي الأول لأوروبا، بل وتلعب دورًا حاسمًا ضمن الجهود الأوروبية الرامية لمواجهة التوسع الروسي والحروب الهجينة. لكن السؤال القائم الآن: هل ستتحرك ألمانيا بمفردها، أم ستنتج في قيادة دور مشترك مع قوى أوروبية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وبولندا، خاصة في مجال شراء السلاح وتطويره؟

تاريخيًا، كان تركيز السياسة الخارجية الألمانية ينصب على علاقتها مع أمريكا وترتيب الأوضاع في أوروبا الشرقية؛ لكن في العقود الأخيرة، بدأت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ مساحة أكبر وأهمية متزايدة في حساباتها الاستراتيجية، ولم يعد الأمر متعلقًا بملف الطاقة (النفط والغاز) فقط. ولأن ألمانيا تمتلك علاقات وثيقة مع إسرائيل وإيران على حد سواء، فإن دول الخليج تتساءل اليوم: ما إذا كانت برلين تستطيع لعب أي دور في تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار للمنطقة بعد الحرب الإيرانية.

لقد مرت العلاقات الألمانية الإسرائيلية بثلاث مراحل رئيسية؛ تمثلت الأولى في مساعي ألمانيا لإعادة تأهيل مكانتها الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومحرقة الهولوكوست؛ ولهذا الغرض، قدمت برلين "تعويضات مالية" لإسرائيل عام ١٩٥٢م، وأمدتها بشحنات أسلحة ذات أهمية استراتيجية بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٤م، وذلك حتى قبل التدشين الرسمي للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٥م، وهي الخطوة التي دفعت العديد من الدول العربية آنذاك إلى قطع علاقاتها ببرلين. وعقب ذلك، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة ثانية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث اكتسب النهج الألماني سياسة أكثر توازنًا، هدفت إلى المواءمة بين التزاماتها تجاه إسرائيل ومصالحها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، خاصةً الدول المنتجة للنفط، في ظل التحولات التي شهدتها أسواق الطاقة والبيئة الإقليمية.

وأخيراً، ومنذ مطلع الألفية الجديدة، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بتعزيز الدعم الألماني لإسرائيل، في إطار مفهوم "مصلحة الدولة العليا"، الذي أعلنته المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل رسميًا خلال خطابها أمام الكنيست عام ٢٠٠٨م، عندما أكدت أن أمن إسرائيل يمثل جزءًا لا

برنامج الصواريخ الباليستية والمسيّرات لا يزال قائمًا ولم يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار أي بنود بتقييد هذه البرامج أو تقليصها

يتجزأ من مصلحة الدولة الألمانية ومسؤوليتها التاريخية. واليوم، تبدو الروابط السياسية والثقافية والأكاديمية بين الطرفين وثيقة للغاية؛ حيث لعبت ألمانيا في السابق دور الوسيط في إبرام صفقات بين إسرائيل وحزب الله لتبادل الأسرى وجثامين المقاتلين. ويمتد هذا التنسيق إلى الصعيد العسكري؛ إذ تشكل غواصات "دولفين" الألمانية، التي يُعتقد أنها مزودة بأسلحة نووية، ركيزة أساسية لمنظومة الردع الإسرائيلية وقدرتها على توجيه "الضربة الثانية"، في حين تُجهَّز دبابات "الميركافا" الإسرائيلية بناقلات حركة من صنع شركة "رينك" الألمانية. وفي المقابل، تعتمد منظومة الدفاع الجوي الألمانية، التي يتم تطويرها حالياً، على صواريخ "آرو ٣" (السهم ٣) الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز إسرائيل كشريك حيوي أيضًا لبرلين في مجالات الطائرات المسيرة، والحروب السيبرانية، وجمع المعلومات الاستخباراتية.

هذا التعاون الوثيق بات يواجه مأزقاً حقيقياً في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ إذ أسفرت العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي عن مقتل نحو خمسة بالمائة من سكان القطاع، في وقت أقامت فيه جنوب إفريقيا دعوى إبادة جماعية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، كما أن بنيامين نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل ووزير دفاعه السابق، يوآف غالانت، يواجهان مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بتهمة شن حرب تجويع (علماً بأن إسرائيل اغتالت لاحقاً ثلاثة من قادة حماس كانوا مطلوبين للمحكمة ذاتها). وفي هذا السياق، وخلال فترة قيادته للمعارضة، دعا المستشار الألماني فريدريش ميرتس إلى تجاهل مذكرة التوقيف الصادرة بحق نتنياهو، مؤكدًا أن ألمانيا ينبغي أن تستقبله، على غرار ما فعله رئيس الوزراء المجري السابق فيكتور أوربان، قبل أن تنسحب المجر لاحقًا من المحكمة الجنائية الدولية. غير أن ميرتس، وبعد توليه منصب المستشار، عدّل موقفه، مكتفيًا بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي في إسرائيل، كما وافقت حكومته عام ٢٠٢٥م، على فرض حظر مؤقت على تصدير الأسلحة الهجومية التي يمكن استخدامها في الحرب على غزة، إلا أن هذا الحظر رُفع لاحقًا عقب التوصل إلى وقف إطلاق النار الهش في القطاع.

يضع هذا المشهد جمهورية ألمانيا الاتحادية أمام معضلة حقيقية؛ فمن جهة، تنظر برلين إلى نفسها باعتبارها "قوة مدنية" تستند في سياستها الخارجية إلى احترام القانون الدولي والدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد، حتى في أوقات تراجع القوى الغربية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، عن الالتزام بهذه المبادئ. فقد كانت ألمانيا من أبرز الداعمين لنظام روما الأساسي عام ١٩٩٨م، الذي أرسى الأساس القانوني لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والتي باشرت عملها رسميًا عام ٢٠٠٢م. إلا أن الموقف الألماني يكشف عن قدر من الازدواجية في تطبيق هذه المبادئ. ففي حالة الحرب الروسية على أوكرانيا، دعمت برلين بوضوح مذكرة التوقيف الصادرة بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، واعتبرتها خطوة ضرورية في إطار العدالة الدولية. أما في الحالة الإسرائيلية، فتبدو السياسة الألمانية، في نظر كثير من المراقبين، محكومة بما يُعرف بمقتضيات مصلحة الدولة، القائمة على التزام تاريخي وسياسي غير مشروط تجاه إسرائيل، حتى وإن أدى ذلك إلى إضعاف المعايير القانونية ذاتها التي تؤكد برلين تمسكها بها. ويؤكد هذا الطرح أن القانون الدولي وحقوق الإنسان مبادئ عالمية لا يجوز تطبيقها بصورة انتقائية، بل يجب أن تشمل الفلسطينيين كما تشمل غيرهم. وفي هذا السياق، أدى استمرار ألمانيا، إلى جانب الولايات المتحدة، في رفض الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧م، إلى تزايد عزلتها على الصعيد الدولي، في وقت اعترفت فيه غالبية دول الجنوب العالمي بالفعل بالدولة الفلسطينية، كما انضمت خلال السنوات الأخيرة عدة دول غربية إلى هذا التوجه، من بينها إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا. وعلى الجانب الآخر، تظل ألمانيا الدولة الأكثر قرباً لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، وهو ما يمنحها أوراق ضغط يمكن توظيفها في المفاوضات المتعلقة بمستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الإيرانية.

وينطبق الأمر ذاته على إيران؛ فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة نسبيًا التي جمعت طهران ببرلين على مدار عقود، واستمرارها حتى بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، فإن هذه العلاقات شهدت فتورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة.

إيران قد تكون الطرف الذي سيخرج بمكاسب استراتيجية في نهاية المطاف إذ لم يتحقق أي من الأهداف الأمريكية للحرب

وخلال حقبة الشاه، بلغت العلاقات الاقتصادية بين البلدين مستوى متقدمًا، شمل تعاونًا في المجال النووي، إذ تولت شركة "سيمنز" الألمانية تنفيذ التصميم الأولي لمحطة بوشهر النووية. ورغم أن الثورة الإسلامية أحدثت تحولًا جذريًا في بنية النظام السياسي الإيراني وتوجهات سياسته الخارجية، فإن العلاقات الثنائية نجحت في تجاوز تلك المرحلة. ومع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت العلاقات الألمانية-الإيرانية أكثر ارتباطًا بالاعتبارات السياسية والأمنية. ففي تسعينيات القرن الماضي، تبنت ألمانيا سياسة عُرفت بـ "الحوار النقدي" مع طهران، والتي هدفت إلى الإبقاء على قنوات التواصل مع ممارسة ضغوط سياسية بشأن عدد من الملفات الخلافية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع شركائها الرئيسيين، اضطلعت برلين بدور محوري في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الملف النووي الإيراني. وشكل انخراط الترويكا الأوروبية، التي تضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا، نقطة تحول رئيسية في هذا المسار، تُوجت بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) عام ٢٠١٥م، ورأت ألمانيا في الاتفاق النووي آلية فعالة للحد من مخاطر الانتشار النووي، ووسيلة لتهيئة الظروف أمام تطبيع العلاقات مع إيران، من خلال إخضاع البرنامج النووي الإيراني لنظام صارم من التحقق والرقابة الدولية، بالتوازي مع رفع تدريجي للعقوبات الاقتصادية، بيد أن انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال ولايته الأولى، من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وما أعقبه من تجاوز إيران للقيود المفروضة على تخصيب اليورانيوم، شكّل تحديًا كبيرًا للرؤية الألمانية، التي ترتكز على الدبلوماسية متعددة الأطراف، والالتزام بالأطر القانونية الدولية، وتعزيز التعاون الاقتصادي. ورغم قدرة ألمانيا على الإسهام في تيسير الحوار بين الأطراف المختلفة، فإنها لا تمتلك وحدها الحوافز السياسية الكافية لتجاوز الاعتبارات الأمنية المتشددة التي تحكم مواقف جميع الأطراف المعنية. ولا يقتصر القلق الألماني على مخاطر الانتشار النووي، بل يمتد أيضًا إلى الدور الإقليمي لإيران، الذي بات محل انتقاد متزايد في برلين، لا سيما في أعقاب هجمات جماعة الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وكذلك هجوم السابع من أكتوبر الذي نفذته حركة حماس، والذي ترى ألمانيا أن إيران قدمت له دعمًا سياسيًا ورحبت به. إلى جانب ذلك، برز ما يُعرف بـ"دبلوماسية الرهائن"، التي انتهجتها طهران من خلال احتجاز أكاديميين ومواطنين أوروبيين واستخدامهم كورقة ضغط سياسية، باعتبارها أحد أبرز التحديات التي ألقت بظلالها على مسار العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي ظل هذه المعطيات، يمكن لألمانيا استغلال علاقاتها مع كل من إسرائيل وإيران لتعزيز مصالحها الحيوية في المنطقة، والمتمثلة في ترسيخ الاستقرار السياسي، وضمان التدفق السلس لإمدادات الطاقة، ومنع الانتشار النووي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك تمتلك برلين فرصة للعب دور محوري في إحياء الدبلوماسية النووية، والمساهمة في تطهير مضيق هرمز من الألغام عقب انتهاء الحرب، فضلاً عن الانضمام إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإيجاد حلول جذرية ودائمة للقضية الفلسطينية. وعلى صعيد البنية التحتية والتعاون الاقتصادي، هناك آفاق واعدة للشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي، بدءًا من مشاريع الهيدروجين الأخضر والتعاون الصناعي، وصولاً إلى مشروعات ربط شبكات الطاقة الكهربائية بين أوروبا والمنطقة، والتنسيق الأمني في بعض الملفات العسكرية، مثل الأمن البحري والدفاع الجوي. ومع ذلك يظل نجاح ألمانيا في هذه المساعي مشروطاً بقدرة برلين على قيادة قاطرة العمل الأوروبي المشترك، والدفع نحو مزيد من التكامل داخل الاتحاد؛ إذ لم تعد ألمانيا بمفردها، شأنها شأن قوى أوروبية كبرى أخرى مثل فرنسا وبريطانيا، تمتلك الثقل الكافي للعب دور منفرد في بيئة جيوسياسية متسارعة التحول، تتسم بصعود قوى دولية جديدة وتآكل دور المؤسسات التقليدية متعددة الأطراف.

* مدير معهد دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية وأستاذ بجامعة هامبورج

بعد حرب إيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد والتحالفات المرنة

استقرار الشرق الأوسط بالدبلوماسية الشاملة والاندماج الاقتصادي والتأمين البحري

تمر منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن بأحد أبرز المنعطفات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. وبمعزل عما سيفضي إليه اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة، فإن اندلاع حرب كبرى تكون إيران طرفاً فيها كفيلٌ بإعادة صياغة الهيكل الأمني لمنطقة الخليج، فضلاً عن إعادة تشكيل التحالفات السياسية الممتدة من شرق المتوسط إلى جنوب آسيا ومنطقتي المحيطين الهندي والهادئ. وفور خمود نيران الصراع الحالي، يُتوقع أن تفرز المنطقة نظاماً استراتيجياً جديداً تتجاور فيه التنافسات التقليدية مع الشراكات الاقتصادية الناشئة؛ نظامٌ تدفع قاطرته القوى الخارجية نحو إعادة تقييم حجم نفوذها، بينما تندفع فيه القوى الإقليمية المتوسطة نحو تكريس قدر أكبر من استقلالها الاستراتيجي.

د. نارايانابا جانارداهان

بالنسبة للهند، تُشكل هذه المستجدات على الساحة العالمية أهمية خاصة. وذلك نظرًا للدور المركزي الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط في دعم المصالح الهندية بدءًا من؛ منظومة أمن الطاقة، والمصالح البحرية، وقنوات الربط التجارية، والأمن الغذائي، إلى جانب رعاية شؤون الجالية الهندية داخل المنطقة، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والاستراتيجية الدبلوماسية. ربما تكون اللحظة التاريخية الراهنة هي الأنسب لكي تبرهن سياسة الهند الراسخة بشأن الحفاظ على علاقات بناءة مع كل من مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وإسرائيل على أنها أحد أعظم أصول الدبلوماسية الهندية وليس التزاما أو عبئا كما يظن بعض المنتقدين.

لقد ساهم الحياد الهندي، أثناء ذروة اشتعال الصراع، في تدعيم مصداقية نيودلهي باعتبارها شريكًا موثوقاً ومتوازنًا. وعوضًا عن الاصطفاف إلى طرف دون آخر، دأبت القيادة الهندية على الدعوة إلى الحوار، واحترام السيادة، وحرية الملاحة، والحل السلمي للصراع. وبالنسبة لمنطقة أنهكتها المواجهات العسكرية، فإن الحفاظ على مثل هذا التوازن الاستراتيجي يُتيح السبيل لظهور نهج أكثر فاعلية بدلًا من التدخلات القسرية.

ميزان إقليمي جديد

لقد ثبت أن الحرب ضد إيران هي مواجهة بلا منتصرين؛ وبناءً على ذلك، لم يعد السؤال المحوري يتمحور حول هوية الطرف المهيمن عسكرياً، بل حول من يمتلك القدرة من بين الأطراف المتاحرة على تأمين مكاسب استراتيجية أكثر استدامة. فقد برهنت صراعات الشرق الأوسط مراراً أن الانتصارات التكتيكية غالباً ما تؤول إلى انتكاسات استراتيجية بعيدة المدى. ومن ثمَ، فإن وضع حد للصراع العسكري مع إيران لن يجلب بالضرورة سلاماً مستداماً، بل على النقيض من ذلك، قد يمهد لمرحلة مطولة من التكيف الاستراتيجي؛ مرحلة تنحسر فيها وتيرة المواجهات المسلحة، لتتحول المنافسة بشكل متزايد نحو الأروقة الدبلوماسية، والشراكات الاقتصادية، والتعاون التكنولوجي، فضلاً عن العمليات الاستخباراتية وصراع النفوذ بالوكالة.

ساهم الحياد الهندي أثناء ذروة اشتعال الصراع في تدعيم مصداقية نيودلهي باعتبارها شريكًا موثوقًا ومتوازنًا

السمات المحتملة للنظام الإقليمي الناشئ

أولًا، من المتوقع أن تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسريع وتيرة مساعي التنويع الاستراتيجي. وذلك بعد أن قلصت تدريجيًا الاعتماد على قوة خارجية بعينها، والعمل عوضًا عن ذلك على توسيع نطاق شراكاتها داخل القارة الآسيوية. فيما تقتضي أجنداتها التنموية الطموحة تدعيم الاستقرار الإقليمي عوضًا عن خوض مواجهات مطولة. على الجانب الآخر، تحتفظ القوى الآسيوية، بما في ذلك الهند، بعلاقات مثمرة مع كافة القوى الإقليمية، وبالتالي بإمكانها أن تُثري الجهود الدولية لترسيخ الاستقرار طويل المدى عوضًا عن الضمانات الأمنية التقليدية.

ثانيًا، يُرجح أن تنتهج إيران مسارًا ثنائي الأبعاد بمعزل عن مآلات الحرب؛ إذ ستعمد من جهة إلى ترسيخ قدراتها الردعية عبر تبني مواقف حازمة تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، بينما ستمنح من جهة أخرى الأولوية لملفات التعافي الاقتصادي، وإعادة البناء، والتفعيل الدبلوماسي. وفي هذا السياق، يشكل تخفيف العقوبات وتوفير ضمانات أمنية معززة حافزًا أساسيًا لدفعها نحو تحقيق هذه الأولويات.

ثالثًا، ستظل إسرائيل قوة عسكرية وتقنية لكنها في حاجة متزايدة إلى دمج مخاوفها الأمنية داخل المنظومة الدبلوماسية الأوسع نطاقًا. فالأمن المستدام هدف لا يتحقق عبر التفوق العسكري وحده، بل يستلزم إجراء ترتيبات سياسية تحد من مغريات تجدد اشتعال الصراع. وعلى نحو مماثل، يجب أن تحرص المنطقة ألا ينتهي الأمر باستبدال قوة مهيمنة بأخرى.

أخيرًا، يُرجح استمرار حالة الغموض التي تكتنف مستقبل المجموعات المسلحة من غير الدول؛ فبينما قد يفقد بعضها زخمه وتأثيره تحت وطأة الضغوط العسكرية، قد يتمكن بعضها الآخر من التكيف عبر تطوير القدرات السيبرانية، واعتماد الشبكات اللامركزية، وتكتيكات الحروب غير المتكافئة. وبناءً

إسرائيل بحاجة لدمج مخاوفها الأمنية في منظومة دبلوماسية فالأمن لا يتحقق بالتفوق العسكري بل بمنع اشتعال الصراع

على ذلك، سيبقى التعاطي مع ملف هذه الجماعات أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومات الإقليمية.

وفي ضوء هذه المعطيات، من المرجح نشأة نظام إقليمي أكثر مرونة وانسيابية يتسم بالشراكات المتداخلة عوضًا عن التحالفات الصلبة.

التحديات المستمرة

حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية، سيظل الاستقرار الإقليمي مهددًا بفعل عدد من التحديات الهيكلية المستمرة. ويكمن التحدي الأبرز في استعادة جسور الثقة. فإن أعوام من المواجهات كانت كفيلة بتوليد شعور متبادل بانعدام الثقة والذي ترسخ من خلال الهجمات الإيرانية الموجهة ضد دول مجلس التعاون الخليجي. من ثم، فإن استعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة سيتطلب استمرار القنوات الدبلوماسية ومواءمات مثمرة بدلًا من الاتفاقيات الرمزية.

كما أن إعادة البناء الاقتصادي تمثل تحدياً لا يقل أهمية. حيث من المتوقع أن يتسبب دمار البنية التحتية، واضطراب المسارات التجارية، وتراجع الاستثمارات، ونزوح رؤوس الأموال إلى معايشة سنوات من التباطؤ الاقتصادي الإقليمي. بما يُحتم على المؤسسات المالية الدولية، وصناديق الثروة السيادية، والجهات الاستثمارية الخاصة، الاضطلاع بدورها المحوري في إنعاش عجلة النمو الاقتصادي. ومن المرجح أن تتجه دول الخليج بشكل متزايد نحو تكثيف استثماراتها البينية في محيطها الإقليمي كبديل عن توجيهها نحو الخارج؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز مسار التعافي في المنطقة، وإن كان ذلك سيلقي بظلاله على تدفقات الاستثمار العالمي ويؤدي إلى تقليصها.

بنفس القدر من الأهمية يأتي ملف الأمن البحري. حيث تُشكل الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، والبحر الأحمر شرايين لا غنى عنها للتجارة العالمية. بالتالي، فإن طالتها رياح الاضطرابات، سيؤثر ذلك على استقرار أسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، وتكاليف التأمين، والتجارة الدولية. وفي الوقت الذي يتوخى الجميع الحذر من التبعات المترتبة على إغلاق مضيق هرمز، لا تقل تبعات التعطيل المطول لمضيق باب المندب خطورة.

رهانات متزايدة

تمتد المصالح الهندية في الشرق الأوسط لما هو أبعد من واردات الطاقة. حيث تستضيف دول مجلس التعاون ٩ مليون هندي تساهم عوائدهم المالية بشكل كبير في دعم الاقتصاد الهندي. في حين أن حجم التبادل التجاري مع منطقة الخليج بلغ قرابة ١٨٠ مليار دولار مواصلًا تنوعه ليشمل مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، واللوجيستيات، والموانئ، والتصنيع، والتكنولوجيا الرقمية.

تعتمد الهند أيضًا على المسارات البحرية الآمنة مثل بحر العرب، ومنطقة الخليج، والبحرين الأحمر، والمتوسط. وبالتالي، فإن انعدام استقرار المنطقة يؤثر بشكل مباشر على تجارتها مع أوروبا، وإفريقيا، وغرب آسيا. بينما يتسبب في تقويض مبادرات الربط اللوجيستي مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وعلى الرغم من أن الهند تعمل على تنويع حقيبتها من الطاقة، إلا أن الإمدادات الخليجية من النفط والغاز الطبيعي لا تزال تلعب دورًا محوريا في عملية الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة. كما أصبح التعاون في مكافحة الإرهاب ركيزة متنامية الأهمية على صعيد شراكاتها الإقليمية.

هذه المصالح المتداخلة تُفسر لما تواصل الهند الدعوة بشكل مستمر إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي عوضًا عن الاستقطاب الجيوسياسي. في الوقت ذاته، ينظر مجلس التعاون الخليجي إلى الهند ليس فقط باعتبارها عميلًا للطاقة، بل أيضًا كشريك استراتيجي واقتصادي على المدى الطويل. حيث يمتد التعاون بين الجانبين عبر مجالات الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة، والصناعات

الدوائية، والتصنيع الدفاعي، والتقنية المالية، واللوجيستية، والعلوم الفضائية.

التوازن الدبلوماسي الذي تعتمده الهند يُعيد طمأنة قادة الخليج بأن نيودلهي لا تزال شريكًا موثوقًا وبراجماتي قادرًا على الانخراط والتواصل مع كافة الأطراف المعنية. وكلما تحسنت الظروف الأمنية، كلما استعادت مشروعات الربط بين الموانئ، والممرات اللوجيستية، والسكك الحديدية، والطاقة النظيفة، والشراكات الصناعية زخمها. كذلك يتسنى تعميق أواصر التعاون الأمني بين المنطقتين من خلال التبادل الاستخباراتي، والمراقبة البحرية، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا الدفاعية دون الحاجة لتأطيرها ضمن تحالفات عسكرية تحمل طابعًا رسميًا.

الحياد الاستراتيجي

تحتل إيران موقعًا فريدًا على الخارطة الاستراتيجية الإقليمية للهند. ورغم العقوبات والتعقيدات الدبلوماسية، تُبقي نيودلهي على قنوات الحوار مع طهران وموازنتها في الوقت ذاته مع الشراكات الدولية الأوسع نطاقاً. وإذا توفرت المعطيات السياسية والاقتصادية الملائمة عبر رفع العقوبات، محتمل أن تشهد العلاقات بين البلدين خلال فترة ما بعد الحرب تطورًا على صعيد مشروعات الربط بين البنية التحتية، والتعاون في مجال الطاقة، وتطوير الموانئ، والنقل الإقليمي.

في الوقت ذاته، تطورت العلاقات بين نيودلهي وتل أبيب إلى شراكة استراتيجية شاملة ممتدة عبر مجالات الدفاع، والزراعة، وإدارة المياه، والأمن الداخلي، والأمن السيبراني، والتقنيات المتطورة. ومن غير المرجح أن تضعف هذه الشراكة عقب انتهاء الصراع. على النقيض، سوف يركز التعاون الثنائي بشكل متزايد على الابتكار، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتحديث الدفاعي، والإنتاج الصناعي المشترك.

ولكن من الأهمية بمكان عدم الخلط بين الحياد والسلبية. فإن النهج الهندي يعكس استقلالًا استراتيجيًا- أي القدرة على الانخراط مع كافة الأطراف وفقًا لما تمليه المصالح الاستراتيجية بدلًا من سياسات الكتلة. ومن خلال تفادي التورط المباشر وإعلاء الدبلوماسية، تحافظ الهند على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف المتاحرة. وتساعد هذه المصداقية في تمكين نيودلهي من المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، وإعادة البناء، والأمن البحري، ومبادرات بناء الثقة بمجرد أن تنتهي الأعمال العدائية.

العامل الأمريكي-الإيراني المتغير

يبرز مستقبل العلاقات بين أمريكا وإيران بوصفه العامل الأشد تأثيراً في صياغة الاستقرار الإقليمي. وفيمَ يظل التوصل إلى تطبيع شامل بين الطرفين أمراً مستبعداً في ظل انعدام الثقة المتراكم على مدى عقود، فإن بناء قنوات تواصل حول ملفات محددة لا يزال خياراً قائماً. ولا ريب في أن استمرار المواجهات المباشرة لن يخدم مصالح أيٍّ منهما، مما يجعل من تبني نهج تدريجي لبناء الثقة مساراً أكثر نفعاً وجدوى من الانزلاق في دوامات التصعيد المتكررة. وفي هذا الفضاء، يمكن للوسطاء الإقليميين والأطراف الدولية الفاعلة والمحايدة مواصلة دورهم في تيسير سبل الدبلوماسية الخلفية وغير المباشرة بين الجانبين.

وفي السياق ذاته، تبرز حتى إمكانية صياغة "سلام بارد" بين إيران وإسرائيل، أو التأسيس لـ " تنافس استراتيجي مُدار" كمسارات جديرة بالبحث والاستكشاف، خاصة إذا ما اقترنت بتعهدات متبادلة باحترام السيادة وإحراز خطوات متقدمة على صعيد القضية الفلسطينية؛ الأمر الذي قد يحد من بواعث تجدد الصراعات في المستقبل. وفي غضون ذلك، بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي مواصلة التركيز على بلوغ غاياتها الاستراتيجية، والمتمثلة في: الحد من القدرات الصاروخية الإيرانية، وتقويض حروب الوكالة، فضلاً عن حماية البنية التحتية الحيوية، وتأمين حرية الملاحة، وتدعيم ركائز الاستقرار الإقليمي.

مستقبل المنطقة

من المرجح أن تغدو الشراكات الاستراتيجية المتداخلة هي السمة الغالبة على منطقة الشرق الأوسط في السنوات المقبلة، تزامناً مع تراجع التحالفات ذات الطابع الرسمي الصارم؛ إذ ستسعى الحكومات الإقليمية بشكل متزايد نحو بناء تحالفات متعددة، والاحتفاظ بعلاقات بناءة ومتوازنة مع الولايات المتحدة، والصين، والهند، وأوروبا، وسائر القوى الآسيوية الأخرى.

وفي هذا السياق، تؤدي المصالح الاقتصادية دوراً متنامياً في سد الفجوات الأيديولوجية التقليدية؛ حيث تتبوأ الاقتصادات الآسيوية مثل الهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، واقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا، إلى جانب صناديق الثروة السيادية الخليجية، موقعاً ريادياً يؤهلها لتعميق أواصر التعاون في مجالات انتقال الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والمعادن الحيوية، والتصنيع المتقدم، والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تعزيز مرونة سلاسل الإمداد وصلابتها.

وعلى الصعيد الدولي، يُتوقع أن تحتفظ الصين بمكانتها كلاعب اقتصادي ذي ثقل مؤثر عبر استثمارات البنية التحتية وتجارة الطاقة، بينما تواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بدورها الأمني، وإن دعت إلى تقاسم أكبر للأعباء الإقليمية. وبدلاً من إحلال قوة مهيمنة مكان أخرى، يرجح أن يعكس النظام الناشئ نموذجاً للتعددية القطبية بشكل صادق وحقيقي؛ تعددية تفسح المجال لنجم الهند لكي يسطع بالنظر إلى علاقاتها البناءة والمثمرة مع الأطراف الفاعلة الكبرى كافةً.

الختام-بناء استقرار مستدام

تحقيق سلام مستدام يقتضي الذهاب لما هو أبعد من مجرد وقف العمليات العسكرية إلى تدشين حوار إقليمي مؤسسي مستمر وليس وليد اللحظة. كما يمكن أن يساهم عقد مشاورات دورية منتظمة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، والأطراف الإقليمية الأخرى في الحد من فرص حدوث سوء الفهم قبل أن تتصاعد.

وينبغي كذلك أن يغدو الأمن البحري مسؤولية إقليمية مشتركة، تتجسد عبر التعاون في مراقبة الأنشطة البحرية، وإطلاق مبادرات مكافحة القرصنة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتواصل في حالات الأزمات. كما يسهم تعزيز التعاون الاقتصادي في تدعيم ركائز السلام؛ بالنظر إلى أن الدول التي تجمعها روابط وثيقة في مجالات التجارة، والبنية التحتية، والاستثمار، والشراكات الصناعية، يكون لديها دافع وحافز أكبر لتفادي شرور المواجهات العسكرية.

يجب العمل أيضًا على مد جسور بناء الثقة بين إيران وجيرانها من العرب لتشمل التعاون في قضايا الحدود، والحماية البيئية، وإدارة الكوارث، والصحة العامة، والتعليم، والمبادلات الثقافية. فيما يتعين على القوى الخارجية دعم الملكية الإقليمية بدلًا من التعامل مع المنطقة باعتبارها بشكل أساسي ساحة للتناحر الجيوسياسي. كذلك يعتمد تحقيق الأمن المستدام على الدبلوماسية الشاملة التي تقر وتحترم مصالح كافة الأطراف المعنية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي.

وفي ضوء هذا السياق، يُتوقع أن تختلف ملامح منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب عما كانت عليه قبل اندلاعها؛ فربما تستمر المنافسات التقليدية، غير أنها ستتشكل بشكل متزايد وفق ما تمليه جهود التحديث الاقتصادي، والتنافس التقني، والتنويع الاستراتيجي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، بدلاً من الانحصار في أطر المواجهات العسكرية وحدها.

بالنسبة للهند، يتيح هذا التحول فرصًا بقدر ما يشكل تحديات. فإن توازنها الاستراتيجي مع كافة الأطراف المتورطة في الصراع يعكس سياسة خارجية ناضجة متجذرة في الاستقلال الاستراتيجي. ومن خلال الحفاظ على الحوار مع مختلف الجهات المتاحة وتجنب التورط العسكري، تعزز نيودلهي مصداقيتها كشريك موثوق ويعتمد عليه.

وختاماً، فإن تحقيق استقرار مستدام في منطقة الشرق الأوسط لا يرتكز على الردع العسكري فحسب، بل يتوقف كذلك على الدبلوماسية الشاملة، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتأمين الترابط البحري، واحترام السيادة، فضلاً عن الحوار السياسي المستمر. وفي ظل هذا المشهد الجيوسياسي المتطور، تتبوأ الهند مكانة متميزة تؤهلها للاضطلاع بدورها ليس كشريك اقتصادي فحسب، بل كفاعل حيوي، وبنّاء، وملتزم بإرساء نظام إقليمي سلمي، ومزدهر، ومتوازن.

* مدير إدارة البحوث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ـ أبو ظبي ـ زميل غير مقيم بمعهد دول الخليج العربية بواشنطن

الشرق الأوسط بين التحديات والطموحات

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

أخذ النظام الدولي والإقليمي يتشكل على قواعد وأسس جديدة غير المتعارف عليها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة منتصف أربعينيات القرن العشرين، هذه المنظمة التي رسمت تركيبة المجتمع الدولي بعد حربين عالميتين مدمرتين، وفشل المنظمات التي سبقتها وآخرها عصبة الأمم التي لم تستطع كبح جماح الصراع الدولي آنذاك ،وبناء على ذلك تشكل النظام الدولي ما بعد الحرب الكونية الثانية محملًا بمخاوف وطموحات ترجمتها الدول المنتصرة في ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكانت الهواجس المسيطرة على العالم حينها الخوف من عودة الأنظمة النازية والفاشية التي هددت استقرار العالم ، لذلك جعلت من مجلس الأمن الأداة القوية للسيطرة على العالم الجديد ومنحت الدول الخمس الكبرى صلاحيات واسعة للهيمنة العالمية، وسرعان ما تغولت دول "الفيتو" وأصبحت ذات وصاية على العالم، حتى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار سور برلين لتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وتنصب نفسها القطب الأوحد، إلا أنه مع صعود الصين إلى مرتبة المنافسة الكونية ثم وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولايتيه الأولى والثانية أرادت واشنطن الاحتفاظ بموقعها على سدة النظام الدولي كما كان الوضع بعد انتهاء الحرب الباردة عبر عدة وسائل امتزجت فيها القوة بعدم احترام القانون الدولي وتهميش دور الأمم المتحدة في ظل حالة من التهور والاندفاع الأمريكي ما أدى إلى تآكل النظام الدولي الذي استمر عليه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدأت مرحلة جديدة لم تستقر حتى الآن ، إلا أن معالمها وإن كانت قد تبدو واضحة غير أن أسس النظام الدولي الجديد غير واضحة المعالم والنهايات.

في خضم هذه المتغيرات العالمية، شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات مماثلة أكثر وضوحًا أثرت على تركيبتها منذ انتهاء الحرب الباردة وبدء الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠/ ١٩٨٨م)، ثم الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وحرب تحرير الكويت في العام التالي ثم سقوط نظام صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق، والهيمنة الإيرانية على الشأن العراقي الذي أعقبه تمدد النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان واليمن ،وواكب ذلك الانفجار العربي الكبير أو ما سمي بثورات الربيع العربي التي جعلت المنطقة العربية في حالة سيولة وضعف وخروج العديد من الدول العربية الفاعلة من النظام الجماعي العربي، وسمحت بالتدخل الخارجي في شؤون الدول العربية، إضافة إلى تأثير جماعات الإسلام السياسي والميليشيات المسلحة والإرهاب العابر للحدود، وكانت المحصلة أن المنطقة العربية بعد هذه الثورات لم تكن كما كانت قبلها.

ومؤخرًا ومنذ شهر فبراير من العام الجاري ٢٠٢٦م، جاءت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران وانعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولات الزج بهذه الدول التي احتفظت بقوتها وكانت بمنأى عن تأثيرات ما يسمى بثورات الربيع العربي وانخرطت في خطط تنمية وتحديث جسورة وقطعت شوطًا بعيدًا في النهضة الحديثة متعددة الاتجاهات والمحاور.

والمؤكد الآن أن النظام الإقليمي يتشكل على أسس جديدة أكثر عملياتية وواقعية بعيدًا عن الشعارات الأيدولوجية والعاطفية التي سادت فترات طويلة في المنطقة ولم تحقق أي مكاسب عربية، بل أدت إلى نتائج عكسية ما أضعف العمل العربي المشترك الذي تمثله جامعة الدول العربية التي لم تستطع تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها منذ أمد بعيد، ما يتطلب البحث عن صيغة وآلية جديدة للعمل العربي المشترك أو النظام الإقليمي في الشرق الأوسط سواء بدعم العمل العربي الجماعي رغم الظروف غير المواتية، أو توسيع دائرة النظام الإقليمي، وفي كل الخيارات المتاحة أو الممكنة للنظام الإقليمي المأمول من الضروري أن تقوده الدول العربية الفاعلة والتي لديها من وسائل القوة ما يجعلها دولًا قائدة للنظام الإقليمي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية ومصر ودول المغرب العربي التي لم تتأثر بما يسمى ثورات الربيع العربي وما يتردد في الأوساط السياسية عن انضمام تركيا وباكستان إلى تجمع هذه الدول مع فتح الباب للدول المحبة للسلام والتي ليس لها أجندات خاصة ، ولعل إيران مرشحة للانضمام في حال الاستفادة من تجربة الصراع مختلفة الأبعاد، وتحكيم منطق الدولة بدلًا من منطق الثورة، وفي حال رغبت في انتهاج سياسة جديدة قائمة على حُسن الجوار والتعامل بالمثل سوف يكون النظام الإقليمي نابعًا من دول المنطقة وفي يدها، وتكون هي المتحكمة فيه بدون تدخلات خارجية أو أطماع إقليمية أو دولية، وهذا الخيار من أفضل الخيارات المطروحة أمام دول الإقليم.

*مدير التحرير

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa

آراء حول الخليج

25 YEARS since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All